

در بیان حق تعالی که فی نفسه لا یعقود و فی حق تعالی

کتاب اول در بیان حق تعالی که فی نفسه لا یعقود و فی حق تعالی  
کتاب دوم در بیان حق تعالی که فی نفسه لا یعقود و فی حق تعالی  
کتاب سوم در بیان حق تعالی که فی نفسه لا یعقود و فی حق تعالی

کتاب چهارم در بیان حق تعالی که فی نفسه لا یعقود و فی حق تعالی

کتاب پنجم در بیان حق تعالی که فی نفسه لا یعقود و فی حق تعالی  
کتاب ششم در بیان حق تعالی که فی نفسه لا یعقود و فی حق تعالی  
کتاب هفتم در بیان حق تعالی که فی نفسه لا یعقود و فی حق تعالی

کتاب هشتم در بیان حق تعالی که فی نفسه لا یعقود و فی حق تعالی

کتاب نهم در بیان حق تعالی که فی نفسه لا یعقود و فی حق تعالی  
کتاب دهم در بیان حق تعالی که فی نفسه لا یعقود و فی حق تعالی  
کتاب یازدهم در بیان حق تعالی که فی نفسه لا یعقود و فی حق تعالی

کتاب بیستم در بیان حق تعالی که فی نفسه لا یعقود و فی حق تعالی

کتاب بیست و یکم در بیان حق تعالی که فی نفسه لا یعقود و فی حق تعالی

کتاب بیست و دوم در بیان حق تعالی که فی نفسه لا یعقود و فی حق تعالی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: قواعد علم حلی ج ۲، ج ۲، مؤلف: شهید ابی

مؤلف: \_\_\_\_\_

مترجم: \_\_\_\_\_

شماره قفسه: ۱۳۸۵

شماره ثبت کتاب: ۸۹۷۹۳

شماره قفسه: ۱۴۲۹۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

خطی

شماره قفسه: ۱۴۲۹۹



در بیان حقیقت و حقیقت

کتاب اول در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب دوم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب سوم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب چهارم در بیان حقیقت و حقیقت

کتاب پنجم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب ششم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب هفتم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب هشتم در بیان حقیقت و حقیقت

کتاب نهم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب دهم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب یازدهم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب بیستم در بیان حقیقت و حقیقت

کتاب بیست و یکم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب بیست و دوم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب بیست و سوم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب بیست و چهارم در بیان حقیقت و حقیقت

کتاب بیست و پنجم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب بیست و ششم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب بیست و هفتم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب بیست و هشتم در بیان حقیقت و حقیقت

کتاب بیست و نهم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب بیست و دهم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب بیست و یازدهم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب بیست و دوازدهم در بیان حقیقت و حقیقت

کتاب بیست و سیزدهم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب بیست و چهارم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب بیست و پنجم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب بیست و ششم در بیان حقیقت و حقیقت

کتاب بیست و هفتم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب بیست و هشتم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب بیست و نهم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب بیست و دهم در بیان حقیقت و حقیقت

کتاب بیست و یازدهم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب بیست و دوازدهم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب بیست و سیزدهم در بیان حقیقت و حقیقت  
کتاب بیست و چهارم در بیان حقیقت و حقیقت

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: قواعد علم حلی ج ۲ به جلد منقوله شهید

مؤلف: \_\_\_\_\_

مترجم: \_\_\_\_\_

شماره ثبت کتاب: ۸۹۷۹۴

۱۰۶۵۲

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
۱۴۲۹۹



لبي  
القاعدة الثانية في العقود وفيه كتب في اسب المجاز وفيه مقدمة فليصل تمام المقدمة  
فيها مبادىء **الاول** يحتمل طلب الزيف بالهش في الحلال بالرجوع قال الله تعالى ناهي في رايها وتعالى  
من رزقه وقال رسول الله صلى الله عليه وآله من المارة استلصاح المال وفيه فظلم وقرب عظم قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله الكاذب على عياله كالمجاهد على سبيل الله وقال عمر العرفاء عري الله العرفاء وقال  
امير المؤمنين عليه السلام ان الله يحب المحترقين **الاربعون** وقال عليه السلام انما يارثكم فان سمعتم رسول  
الله صلى الله عليه وآله يقول ان الزرق عشرة اجزاء في التجارة فاحذروا ولا تملكون غير ما قال  
فانكم تبيعون في ما يرى الناس وقال الصادق عليه السلام ان الله تبارك وتعالى اعطى في طلب  
الزرق وعنه عليه السلام قال اولى الله عز وجل الى اولى عليه السلام انكم تبيع العبد لولا ان  
ولا يجل سيدك شيئا يكره اولى عليه السلام انكم تبيع العبد لولا ان  
له العبد فكانت يجل كل يوم ووعايبها بالقدرة على العمل والاشارة وسببها بالاشارة الى  
سببها **الثاني** واستفتح بيت المال وقال يحيى بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان الله تعالى  
فمن لا يجتهد في المال من حلال يكتسبه به وجهه ويقضي به دينه واجله معه وقال عليه السلام  
سلم قبل اقبل على العادة وترك التجارة بقرار عهده اما علم ان الله لا يسلط على احد من  
اجباب رسول الله صلى الله عليه وآله ولا لما تولى من قبل الله جعله لا يسلط الله ان قدرا من  
للا يارب واقبلوا على العبادات وقالوا قد كفينا نيل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله ويرزقه حيث لا يحتسب فليقل  
يا رسول الله كفلا الله عز وجل بارادته فاقبلنا على العبادات فقال الله من فعل في استجب الله لكم  
بالطلب انه لا يفيض الرجل نافر ينادي الى ربه يقول اني قد تركت الطلب وقال الصادق عليه السلام  
كفى بالمرء اثم ان يضع من يقول قال النبي صلى الله عليه وآله من يضع من يقول اني قد تركت الطلب  
انه قال اعمل لديناك كانك تقبض ايدى اهل لا تشرك كانك تورد من الله العبادات في ذلك كبره

ينبغي لمن اراد التجارة ان يتفقه فيها يعرف كيفية الاكساب ويخرج العطف وفاسد وسلم من الزمان  
امير المؤمنين عليه السلام بالكوفة بعثني كل يوم بكثرة من الفضة طريف في الاسواق ومعه الدقة على عاتقه  
فيقتن على اصل سوق فنادى يا معشر التجار اتعا الله عز وجل فاذا سمعوا منته القرا في ايديهم وادعوا  
الله يقولون وشمعوا باذانهم فيقول قد موان الاستجارة وبنوا بالسهره واقرؤوا الكتاب من تزيينها بالكم وقنا  
عن البين وبنوا الكدبا وتجاوزوا عن الظلم وانصفوا المظلومين ولا تفرجوا الدنيا وادعوا الكيل والميزان  
ولا تجردوا الناس اشياء هم ولا تفرجوا في الارض مشايخ في طريف وجميع الاسواق بالكوفة ثم يرجع فيقول الناس  
**الثاني** فيقول التجار ان يسرى في الناس في البيع والشراء فيكون الجوى بمنزلة الكبر والساكن بمنزلة الكيل  
والجوى بمنزلة البصر **الاربع** اذا قال التجار لغيره هل احسن اليك يا معشر من غيري وكذا ذلك اذا  
يسرن فيجيبه الدخ عليه فان لم يخط قمع باليسر منه **د** اذا قال انك للتاجر اشترى ساعا لاجات  
يعطيه من عتقه وان كان له لجز الاجور ابيات ويخيب الاقالة للمستقبل واعطاه الراج واحدة الناقص  
ولا يمن العكس ويكره لمن لا يوفى الكيل والوزن ان يملأها **ج** يستحب التسع في البيع والشراء  
والقفلة ولا تقف **ح** يكره ان يدخل السوق او لا ومن سبق الى مكان من السوق غير مملوك كان  
اخره الى الليل **ز** يستحب له الدعاء عند دخل السوق بالمقول وان يكره له تعاد لكنا لا نسقي  
ويتشهد الشهادتين ويصلي الله تعالى ان يبارك له فيها شربيه ويحذر ليعينها بعبه واذا تعشرا من من التجارة  
انطلق الى غيره وان رجع في ارضها دأب عليه واذا حصل له شئ من البور الى البيع ولا يترك الشراء لعل ولا يطلب  
الولاية في البيع ويشترى من الرجل بل يبيع باليسر **ي** ينبغي ان يحب في تجارته شئ من اشياء مع البيع وهو  
المشوى وتكافى العيوب واليمن على العيوب والربا **يا** يكره السم والمعاولة في البيع والشراء من المبيع  
التي لم يخالع الشراء علمه فكله الناس الا الذين هم يذكروا العاهات والمخدرات والاكراة وما اعطاهم وسكنهم  
وبعاهة لعل الذقة وقرين المتقاء بالمراسية والحقار وبيع بل يزرجه ولو كانت الايديها لا يظلمه بالخير **ب**  
ينبغي حذر من ينشأ من كبره الاسقام من الفتن بعد العقد قبل التقدي وبيع **ج** من يبيع شيئا لغيره  
لم يخرجه من يديه لنفسه وان زاد في قيمته على ما يطلبه في الحال الا اذا كان ذلك **د** الفخر جرم وهو الظلم  
البيد والخلاف في البيع بين الايمن مع شئ من البيد الذي لا يكون له البيع في الماسخ المظلمة التي ينبغي فيها العيوب **هـ** يكره  
ان يدخل الرجل على من اتيه وجره في المبيع وان يريد وقت الزمان بل يريد وقت كونه المادى ولو دخل







والخفاف ولا فرق في العقوبة بين جميع آلات الحرب ولا يلازم الادلة وكذا  
العقوبة كذلك وقد وردت رخصة بالبيعة اجرام الغيبة والعرض لم تنكح بالباطل ولا تعوب بالباطل ولا يعاقب  
والعصب بالباطل ومن يترك العرض ينكح عصبه بائنا والشعر والعقول الجيدة بالحق والباطل وحاشا  
ذلك علم في العرض غيره **النتيجة** اليها اجماع اجراءه لا يلازم باجره النتيجة اذ لم يتقدم ذلك الباطل  
والنكاح سكوه حاضر صامع الشريعة **الاقراء** اجماع وكذا ما لو وجد يبيح حتى لو الضيق بالحق والباطل  
والشريعة **باب** الفسخ ما يخرج من كتب العيوب بالمواكفة اذ يبيح بالسلطة وتزويج الرجل بالمرء  
على الصور المجتعة اجماع وكذا اذا اجره عليه **ب** يحرم معاونة الظالمين بالجرم  
الغيبه اجماع وكذا استعاضا وصحة الموثيق بالكتب عليه والفتوى وبسبب المراسم والسعي في القبح ومنع من سعى  
الذم وبالعكس الدمشقي من ذلك واخذ الاجراء عليه والتعقيب بنسب الموثيقين **باب** يحرم مضاعفة العدة  
بمنها الوفاء والعقد والتمتع والنفقة والنفقة والايقول بقبولها واخذ الاجراء عليه **باب** تعلم السر بقبولها  
والكفاية والعقوبة اجماع واخذ الاجراء عليه والتمنع كالم تنكح به اذ يكتبه وفيه اذ يعجل شيئا ورث شيئا في بدل النكاح  
او قبضه وعقله من غير ما بشر في الخارج لاحقيقة له وما هو في قبيل ويحل له حقيقة وعلى الموثيق ان يستعمل  
فان وجه انه يكره ولا فلا بد من كل الشئ فان كان بشئ من القرائن والذكور والانتقام والكلام المباح فلا بأس به  
وان كان بشئ من السر من غير اجماع والكاهن يكره والذم وفي من الحديث يائنه بالاعتبار فانه يقبل الميثاق في  
اجماع وكذا تعلم النكاح مع اعتقاده انها موقوفة على المداخل في التنازع واخذ الاجراء عليه ولتعليمه في ذلك  
وبعدها وانما لها من التزويج والكسوف وعبره ما قد لا يلازم به واشتد به في المكاتبة التي يعقدها بحيث يحق على  
الغنية في الشئ وشبهه سرقة انتقاله منه لا شيء وهو اجماع وكذا الاجراء عليها وكذا القيانة وكذا اكلها  
**باب** سر الخمر اجماع وكذا كل شيء ومنه ما ليس بمحرك الانسان وبيع تلكه **باب** يحرم بيع المحقق  
بيع الكلدان والورق جائز والاحرام كالباع والواشترى الكاذب المحقق لم يعقد اليه وقال بعض الحكماء لا يجوز بيعه على  
ويحرم اخذ الاجرة على كتابة القرآن **باب** يحرم السرقة والمخافة بها واخذ فيها ولا يلازم مع الجبل بغيره  
ولا اشبهت السرقة بغيرها والسرقة ما لم تعلم العيون السرقة ومن وجد عند مرقرة كادسا سألها الا اذ اجماع  
البيعة بشر ما يفتن ويبيع به على البائع مع طهره بالمعصية ولو اشترى المال السرقة بصفة او جارية  
فلان كانت العيون بطل البيع وان كان في الذمة قبل وعلى الجارية والعقود في الضيقة وعليه رد المال اذا سأل

[illegible]



لما جعل الصلح حايه له ذلك ثم قال لا تكن حايكاً قلت انك لو كنت صلياً ب كسبنا بكم من الصلح  
وعلق مع عدمه وليس بجزم في المايات وولاية حايه صهيبت ج كره اخذ الاجرة على ضرب من الخلل للسلطان وكره  
وقال على صاحب الخلل هذه الاكلام لم يكن هذا ما ينبغي ان يتم العقد على الجواز تقديره بالمرأة والمراة من غير ذكرها  
ولا كره على هذه الاكلام ما يشبه كثيراً من الملة ولعل صعب فلهذا قد اوردنا ما كان اوله صاحب الاول عليه اجرة لئلا  
ويكره اخذ الاجرة على العتيق وليس بجزم د كره كسب الصبيان ومن لا يجنب الحرام د كره اخذ الاجرة على تعليم القرآن  
وتأويل النسخ والوديات ما يدل على التحريم مع الشطط ونحن لا نقول به ثم لو قد ثبت التعليم وجب عليه لو لم يحفظه لئلا  
ينقطع للجرة فلا بأس باخذ الاجرة على تعليم الحكم والاداب والما يجب تعليمه على الكفاية كالفقه فانه يحرم اخذ الاجرة  
على تعليمه مع تعليمه عليه ويجوز استجارنا في تعليمه له كتب الفقه والاداب والاشعار والملاحة والجماعات وغير هذا ما  
كانت كالكسب والاداب وكذا ما يستاجر من كسب الله محققاً ويكره نفس المصاحف بالذهب ويكره الاجرة عليه ولا يجوز  
اخذ الاجرة على نسخ كتب الصلح لغير المحقق والنسخ ج كره اخذ الاجرة على تعليم الخط وبيع العلم السري بين  
الصبيان في التعليم والاخت علمهم اذا استوجروا تعليم ليعلم على الاطلاق تفاوتت اجرتهم او اتفقت ولواجر نفسه في  
تعليم مخصص والاخر في تعليم مخصص جاز التفضيل بحسب ما يقع عليه العقد د يجوز الاستيجار للمختار وتخص  
المحاري والمداوة ونقص السليم والكل سواه كان من العدل والطبيب واخذ الاجرة عليه فانه الاستجارة والكل سواه  
استحق الاجرة بالفعل وان لم يؤثر ه كره ان يجرى نفسه لكل صفة دينية واخذ الاجرة عليه ولو فوجز ان لا  
يجوز ان يجرى نفسه لكل علم من غير علم ولا بأس بجرى القابلة والمناظر مع عدم الفسخ ولو عولت حرم كسب  
الشعر بالشعر ومن المحدث وغيره وانفس الابدى والرجل ويكره الصباغة والقصاة ه من دفع  
مالاً لغيره في الحادي والعقد كان عين له اشخاص لم يجر له المصلحة فان خالف اثم وضمن وان لم يجرى  
في اعطاس من شأنه الحادي كيف شاء ويجوز له ان يلقاه مع حاجته بقدر ما يعطى عامه ولا يفضل نفسه  
بشيء ذي وادته عبد الرحمن في الحجج الصحيحة عن الصادق ع المنة وحله النسخ على التعديل الاولى وفي رواية  
صحيحة جاز ان يبيع عياله مع حاجتهم ي اذا امتنع الخلال بالمقام فان تمرد وجب دفع الحرام الى ربا بجمع  
بجره م والصيغة مع عدمه ومع علمه وان لم يقر اخذ حقه وحله الباقي ي يجوز اكل ما يخرج الى  
مع علم الاباحة لفظاً او مشاهد الحال ويكره اخذها انتهاباً ولو لم يعلم قصد الاباحة حرم اخذها ج يجوز بيع حمار  
التياء كلها مع الشككية وكذا بيع عظام الفيل وقال ابن البرقي انه مكروه فلا اعلم سنده ج كره ركوب البلي

الحكم

خط  
١٤٢٩٩

تعليم من المارة الخوف وكذا يحرم كل سفر يظهر فيه اماراة الخوف ي يجوز اخذ الاجرة على التشرع في المباح  
المعاصر للجزم ان لا يعمل لغير المستاجر بجزم وقوله لا بأس بالمرأة ان تأخذ اجراً على الخلق ج قال الشيخ اذا اراد  
على ترك النسخ جاز له ان ياكل منها قدر يحتاجه ولا ياكل منها شيئاً على حال وشروط ابن اديس وعدم قصد المحقق بجزم  
البيع والعقد اشكال لا بأس بالزينة وليست مكروهة وكذا يجوز اخذ الاجرة على المدة ي لا بأس  
بجعل اليهودي والذمري في الاحتياج منه الى الاسلام ككسب الكسب والساجدة اما الاحتياج منه اليه كذا لا بد له فلا يجوز  
التجارة في الجارية الصالحة والمهنية بالبيع والشراء ي كره بيع المالك لغير حاجته ويستحب شراءه ك اذا  
مولى غيره فانه لا يملك له بيعت المولى بل يتسقى المولى في ذلك او يبيع عليه بعد العقد قال الشيخ ومن ابن اديس  
من لا يستحق ويقتل الشيخ رواية صحيحة ك لا بأس بشل الذهب بشره قبل سكه من المعدن بغير الذهب وكذا  
معدن الفضة بغيرها ب نقل ابن اديس عن بعض علماء النجف خصاء الحيوان وبيع كراهية ج غن المنة  
التي يغسل به الميت وغن الكفن سابع وان وجب التخييل للكففين قال الشيخ اذا وعد المنة لغسل الميت بالحن  
وجب شراؤه من تركته وان لم يملكه شل يوجب على احد ذلك ويجوز اخذ الاجرة على حمل الموتى الى الموضع الذي يجب حملها  
كلواهل الدارين والحياتة للمعرفة اما ما وجد من ذلك من الشاهد فيجوز اخذ الاجرة عليه كد سلطان التي يجوز  
خذشه والاول من قبله ويجب مع اللزام ويجوز اخذ جارية اما الجارية ولا يجوز في الولاية منه اختيار المخرج العلم بالملكة  
من الامم المعروف والهي عن المنكر مع استقاء العلم والظن بذلك يحرم الولاية من قبله ومع العلم بالملك من الامم  
بالعرف والظن عن المنكر ووضع الاشياء من الصدقات والمواثيق وغيره ما استعها بجزم الولاية من قبل الماير  
وتفكر انه يفعل ذلك من قبل سلطان التي على سبيل النيابة عنه ولو قدر على الولاية مع عدم العلم كانت الولاية  
والعمل بغير التي ما لم يكن فاننا ناضل الى العلم بانفسه وماله طبع الذمارة فلا يجوز التفتت فيها على حال ولما امكنه  
الغاير في عدم الولاية وجب الدفع ويستحب مع كل الضرر اليسير ولو خاف على نفسه او ماله ببيع او على بعض المؤمنين  
جازت الولاية ويجوز ان يملكها ما وجب دفعها الى رباها مع الملكة ومع عدمه يتصدق بها عنه ولو لم يعلم  
باعتبارها وشي خلع الخس بها ويصل اخذ من الباقي ك كره مقابلة الظالم الاولى تركها مع الملكة ولو دفع  
الظالم شيئاً لعله لم يملك اخذها وان كان يعرف فان قبضه اعاده على المالك مع العلم ولو اوجبه له او قبضه او اوجبه اليه  
تصدق به تالابن اديس في شيئا بذلك ويكون ضامناً مع عدم دفعه صلح به ذلك ولا يرأى انه يهتبه بالظلمة مع  
من القلوب وليس هو بغيره عند من لا يملكه ونحو ذلك اديس بقائه امانة حتى يجد المالك ولا يجزى اعادته

منه

انفاد ابن







دقيقة الوجه البطون ويجوز ان لا يبيع بنفسه مع اشتراك المالك وكذا الوكيل المأذون والرجح في المالك والبيع  
والجاء مع المصلحة فيكون عليه ولو باع ماله في بيع المالك انتم من المشتري ورجع المشتري على البايع بما دفع اليه  
بما غرضه من ثقة او عوض عن اجرة او عار على قول اذ لم يعلم او ادعى البايع اذ كان المالك والاولا يبيع مع العلم  
ولو باع ما يملك وما لا يملك صفقة واحدة فباعا يملك ووقف الاثر على الاجارة فان كان المالك مع العقد والبايع  
يتخير المشتري في المملك بين اخذه بقدر نصيبه من الثمن وبين الفسخ ولو باع ما يملك وما لا يملك كالمالك  
الخافي فباع في ملكه صفقة فقد حصته من الثمن ولا خيار مع عدم الفسخ **باب** الالب والمجدة والاسلم  
الولاية على الولد مادام غير رشيد وان بلغ او كان غير بالغ اما لو بلغ رشيدا زالت الولاية عنه وكلها ان  
طرفي العقد والوكيل لا يخرجهما عنه مادام المالك بائنا القرض وفي جواز ثلثية طرفي العقد اشكال لان الجواز  
مع الارغام والرجح ينبغي تفرقه بعد موت المولى على الفسخ والمجدة ويجوز ثلثية طرفي العقد على خلاف وفي جواز  
اقتراضه قولان مع ان ادريس منه وبقره الشيخ ويجوز ايضا ان تقوم على نفسه والحكم واسمها بيان على الجوز على الفسخ  
والفسخ مطلقا لمصنف مع عدم الالب والمجدة والرجح ويجوز ان على القاي **باب** يشترط في شري المسلم الاسلام  
فان اشترى الكافر لم يملكه قبل الجوز ويجوز على وجه ولو كان الكافر مسلما في شراء ولو كان كافر في شراء  
سلم فالوجه الفسخ ولو كان كافر لم يملكه عندك على قول فان كان فاعقده فالوجه عدم الفسخ ولو اشترى الكافر لم يملك  
يتحقق عليه كالب في البطون اشكاله لو استاجر كافر لم يملك العمل والخدمة مع ولو استأجره مدة كثر نحو الجواز نظره  
**باب** يبيع الجوز ولا شره وكذا اما لا سفعه فيه كفضلات الاشياء من شعير وظفر وقد سلف والاقرب جواز  
لبن الديات وكذا لا يبيع ما يشترط فيه المسلم قبل الحيابة كالمائة والكاه والتمك والاشوك على شئ من ثلثه  
بوجه لا يبيع مع الارض المشقة عتوة وما يظهر من المواد في الارض الموكلة كالماء يبيع بها والفسخ فيها يبيع  
فيها كالباء والعرض ماء البهائم استنبطه وما انتم لم يحضره ويجوز بوجه على كاهية **باب** لا يبيع مع الوقت مادام عامرا  
ولو ادعى بقاءها في خلافه جاز بوجه وكذا يبيع في ثمنه بين اربابه مع بقاءه على خلاف **باب** لا يبيع مع انهاء الاول  
مع جيلت لولا الذي ثمن رقبته اذا كان ديناً على ولاها ولا شئ لها ولو اشترط موت المالك اشكال ولو ماتت  
جاز بوجه مطلقا **باب** لا يبيع مع الزهر الا اذا كان الزهر من اربابه وكذا يبيع في ثمنه بين اربابه مع بقاءه على خلاف **باب** لا يبيع مع انهاء الاول  
الموت ولو باع بملكها من دون انفسه لم يملكه جاز لان الفسخ الا ان يبيع في ثمنه بين اربابه وكذا يبيع في ثمنه بين اربابه مع بقاءه على خلاف **باب** لا يبيع مع انهاء الاول  
بوجه سركا كانت الجناية بعد الوضوء وسخ الشئ في اليد والوجه ما قلناه ثم المحقق عليه اوله ان على احوال على ما لا اقل

البيع

باب البيع

بالمالك لزوم البيع وان تملكه فصار بيع المشتري بالثمن الذي دفعه على البايع ان لم يكن عالم قبل البيع باستحقاقه  
الفضل وتلك الجناية خطأ فان اخذه المجني عليه بطل البيع ولو كان له مطالبة المولى بأرض الجناية اقيمة العبد  
فكانت الجناية توجب الفسخ فان شترى شترى وادعى على مال او كانت جناية خطا تعاق المالك بوقته العبد  
ويجوز للمدعي بين تسليم البيع وبين ان يفديه من ماله فان اخذ المولى بوجه فباعته القيمة على الاثر كان الزايد  
المولى والارجح عليه في الفسخ والمخاراة والذمة جاز قال الشيخ باقلى الدين من قيمته واثر الجناية وروى جميع  
الارض او تسليم العبد وبيع الجاني خطا ماله على اختيار اداء الارض والقيمة عنه وبزول الثمن عن رتبة العبد فالشيخ  
ينبغي ان يقول فيما يجب الارض ان يبيعه اياه بعد ذلك دالة على التزام المالك في ثمنه وبيئته اقل الدين من الارض  
قيمة العبد فان كان السيد موصلا لم يملكه ولا خيار للمشتري هنا ولو كان موصلا لم يسقط حق الفسخ عليه عن رتبة  
العبد والمشتري الفسخ مع عدم علمه فان فسخ ببيع بالثمن وان لم يفسخ واستقر على الجناية فبته وان شترى رجع المشتري  
بالثمن ايضا وان لم يشترع ببيع بقبول الارض لم يعلم المشتري بعلق الحق بوقته العبد لم يبيع بشئ ولو اشترى المشتري  
ان يفديه جاز ببيع على المبلغ مع الاذن والا فلا وتلك الجناية عند اخذ المولى في المالك فان رضى المالك او  
المشتري بذلك فالحكم ما تقدم وان تملك قبل الفسخ بطل البيع وكذا لو كان بعد **باب** العبد الجاني اذا كان موصلا  
بيع في الجناية تقدم الزهر او تافه ولو قطع العبد يد غيره عدا ثم بيع وتسلط به عند المشتري كان له الرد او  
الارض ولو كان المشتري عالما قبل العقد فلا شئ له ولم يسقط الرد لوجوب الفسخ في ملك البايع **باب** يبيع العبد  
المأذون عن غير نظره ويجوز المشتري مع عدم العلم ولو كان عن نظره فالوجه عدم صحة بيعه على شكل ان كان  
وجب تملكه كالعبد في الجارية اذ لم ييب قبل العقد عليه ولو تاب قبله بعهدها **باب** العقد على تسليم البيع نظره في  
صحة العقد فالرجح الا ان سفر المبيع سواء علم مكانه او لا ولو كان المشتري يحث بقدر عليه قال السيد المرافعي  
يجوز بوجه سفره وكذا الوصل في بي انسان فانه يجوز بوجه عليه وقال ابن الجيند يجوز بوجه على التقديم الاول والتميم  
البايع وكذا الكل الشارح والطاير يسل صيده والتمك في الاجارة ولو لم يملك الى هذه غير هاجح بوجه ولو لم يملك تسليمه  
ثاني الحال لا يبيعه فالوجه جاز بوجه ويجوز المشتري **باب** يشترط في صحة البيع علم المتعاقدين بالعوض ولو جهل احد  
بجمل وقال ابن الجيند لو كان الثمن مجهولا لاطلها جاز ان يقول بغيره كطعام بغير باعته ولو جهل معالجته  
الوجه ما قلناه وكذا يبيع ولو باعكم بكم احدكم ان شئ من غير ثمن الثمن **التميم الثالث** في الخيارات وفي  
اثبات **باب** انما يبيعه بغير سنة في خيار العيب فيه **باب** اذا باعنا ثمن كل منهما في البيع ما دام

صا

صا







مباحث ١ من باع شيئا من جنس معلوم ولم يشترط تأخير الثمن ولم يقض المبيع الثمن ولا المشتري السلطة  
لزم البيع ثلثة ايام فان جاء المشتري بالثمن في الثلثة كان الحق بالمبيع وان ضربت المدة تحت المبيع بين البيع  
والامتناع ولو كان الثمن موجلا سقطا حيا وان دفع الاجل ولم يقض الثمن ولا يقضه بخلاف القابضة الاولى  
وكذا الخيار للمبيع لو كان في المبيع خيار للمعاذ ولو يقض المشتري المبيع واودعه المبيع فلا خيار وكان الواجب من  
المشتري او يقض الثمن واودعه المشتري ولو يقض بعض المبيع او يقض المبيع بعض الثمن فالمبيع ايان **ب** لو هلك  
المبيع قبل القبض فهو من مال المبيع سواء هلك في الثلثة او بعد ها وقال المصنف والمحققان في الثلثة ان المشتري  
ولو هلك بعد القبض ولا يرد المبيع فهو من مال المشتري قبل الثلثة وبعد ها اجماعا **ج** لو كان المبيع مما يبيع فيه  
كالخمر فيرأس البقر ويشبهها كان الخيار يوما الى الليل ان جاء المشتري بالثمن فيه لزم البيع والا تخير المبيع على  
ما قلناه من الشروط **الخيار في الرواية** وينبغي **د** اذا باع شيئا من جنس معلوم وجب وصفه بما يميزه بالمال  
ويسمى به خيارا في الرواية وهو صحيح ثم ان وجهه على الصفة لزم البيع وخيار وان لم يميزه على الصفة تخير بين البيع  
والامتناع ولو اختلفا في اختلاف الصفة فالقول قول المشتري **هـ** لو تم الوفاء بوجوب ثمن فترك الصفة فله  
ولو جعلها دونه تخير ليرد له المطالبة بالعرض ولو اختار الاساس لم يكن له المطالبة بالارش **و** لو ادعى  
المشتري زيادة وصف على ما ذكره المبيع فالقول قول المبيع بخلاف ما لو ادعى ان الوصف من الموجود **ز** لو  
وجد البعض بخلاف الوصف تخير في المبيع كله **ح** لو اخل بمالك الوصف المالك المالك مع عدم المشاهدة بطل  
البيع وان كان المبيع شيئا لا يخلو الكلام **و** يشترط في بيع خيار الرواية امران ذكرهما في الوصف فلو اخل باحدهما  
بطل ولو لم يمسك المشاهدة وجب رد ثمنه كل ما هو مقصود بالمبيع ولو شاهد بعضا ووصفها الباقي فبيعه مع عدم  
المطابقة ولو اخل بعض الثمن وبعده على ان يبيع الباقي ويدفعه بطل العقد **ز** الا ان يبيع خيارا في الرواية على  
الغير بحيث يثبت بطل الرواية ان كان على غير الوصف لا مطلقا واذا اختار احد القولين قبل الرواية ففي عدم العقد  
انكسار وكذا الوتيلها على انه لا يثبت الخيار للمشتري **ح** يثبت الخيار ان لم يشاهده سواء كان المبيع او المشتري  
ولو لم يكونا رايه وثبت له الخيار في ثمن مع الزيادة في الوصف للمبيع ومع النقض للمشتري ولو شرط المبيع  
خيارا في الرواية لنفسه ولم يكن قد رآه اخل في الشرط وان كان قد رآه فلا وجه للشرط **ط** اذا اشأ هذا المبيع ثم عظم  
بعد مائة فان لم يخلو في العقد المبيع والبيع وان كان عاليا فان كان لزم المبيع وان تغير الى ان يبيع  
تغير المبيع والى النقضات في المشتري ولو اختلفا في الغير فالقول قول المشتري وان باعد بعد مائة يعلم

قول

لقد فيها بطلانها ولو شاء الامتناع المبيع فان وجد على الوصف لم والايثب الخيار **ي** يبيع الموصوف  
العين مثل بعتك عبدا زكيا ويصفه ويثبت للمشتري الخيار مع خلاف الوصف وليرد له المطالبة بالعرض  
على ما قلناه وكذا ان يثبت قبل قبضه بل بطل البيع وسعد من مثل بعتك عبدا زكيا او بعتك من غير اشارة الى عين  
معروفة ولو وجد على الوصف وجب قبضه والاطالبه بالبدل ويجوز الفرق بين القبض لا يجوز العقد في هذا على  
ما قلناه ويصح دون قوله بالملقة كان **س** لا يجوز بيع عين بصفة مستمرة كان يترك بعتك هذا الثوب على  
طوله كذا عرضة كذا وعرضه من الصفات على انه ان لم يكن كذا دفعي بدله على هذه الصفات **ي** يبيع بين اثنين شيئا  
ويشترط ان يسلم اليه بعد شهر اكثر ويجوز بيع عين الحاضرة والدين بلا خلاف **الفصل الثاني** في بيعه  
والشكاه وبه **ث** يبيع الدين المشاهدة بطله خيارا للمسلم **ا** شرط وان كان جوبا وظله خيارا للمسلم ايضا  
وان كان لفا بطله خيارا في الرواية والشرط وان كان صرا وظله خيارا للمسلم وان كان لفا بطله خيارا للمسلم  
وعنى فيه نظروا ان كان حله خيارا للمسلم **ب** ان كان لا يخله خيارا للمسلم وفي الزمان كان  
البيع ان كان ابراء كان يترك الى الف براءة عن النصف ولو دفع الباقي فلا خيار له وان كان معاوضة  
لم يخله خيارا للمسلم الوجه عندى بطل خيارا شرط فيه **د** العينة لا يخله الخيار **هـ** الحلافة لا يخله خيارا للمسلم  
والا فرب يقول خيارا بشرط كذا النقص **و** الشفعة لا يخله الخيار **ز** المساقاة لا يخله خيارا للمسلم وبطلها  
خيارا بشرط **ح** الاجارة لا يخله خيارا بشرط وبيع خيارا للمسلم حواء كانت معينة او مطلقة **ط** الوقت لا يخله الخيار  
ان معاودة النكاح والصدقات بطله خيارا بشرط وبيع خيارا للمسلم **ي** الطلاق لا يخله الخيار وكذا العقد الملم  
**ا** سبق والرواية لا يخله خيارا للمسلم بطل خيارا بشرط **ب** الكتابة للشرط ليس للمولى خيارا للمسلم  
خيارا بشرط وللعيد الخياران والمطابقة لا خيارا للمسلم **ج** العقد الجائز كالشركة والمضاربة لا يخله الخيار  
معا فله خيارا للمسلم لا يخله في شيء من العقود سوى البيع وبخيارا بشرط يثبت في كل عقد سوى النكاح والوقت و  
البراءة والطلاق والعق **د** خيار الممس بطل بالشفقة والتفريق والتفريق بالتصرف وبخيارا بشرط بالتصرف ولو مات صاحب  
الخيار انقل الى الورث من اى انواع الخيار كان سواء طالب بالبيع بطل بولم يزل ولا ولو جرت قام رايه مقامه وليس  
الاغراض بعد ذلك الا ان يخله خيارا للمسلم ولو كان صاحب الخيار مملوكا فمختيار للمولى سواء كان انفسا لغيره  
او لا يجزى بشرط الخيار على كل حال ولو جاز الخيار في شيء فان كان له عدم صحة الخيار بطل خيارا للمسلم لا  
الى المقادير **هـ** اذا كان المبيع قبل القبض فهو من مال المبيع وان كان في مدة الخيار ولو ان كان للمشتري

يات



فهو من خاتمه وبطل جاره والاربع عدم بطلان جاره والبيع وقتئذ بعد القبض انقضاء البيع وان لم يشر  
 وان كان في مدة الخيار ومنع البيع الا بعد اقساط الثمن ووجب الفسخ على المشتري وان اختار الانسحاب  
 حكما حتى مضت مدة الخيار ووجب الفسخ **قوله** المشتري في مدة خياره تصرفا يخبره المالك بالفسخ  
 والولي والوكيل والوقت وانكسر بطلان جاره وكذا الوعد ببيع اربعة ايام من اربعة ايام للوفاء او بعده  
 فلم يقبل المهر بطلان الاختصاص ولو كسبه الداية لفسخ سبها ولو لم يفسخ فله ان يطلب الفسخ **قوله** ان  
 فقد قيل لا يبطل خياره ولو قبلت الداية المشتري قال الشافعي لا يبطل خياره والوجه بطلانه مع الوعد  
 لا يبطل خياره بالبيع بطلان خيار المشتري ولو تصرف بائنه في الملاكات **قوله** لواعقته المشتري  
 بطل خياره والوجه عدم بطلان خياره بالبيع **قوله** هل للمشتري في الخيارية في مدة الخيار المشترك احدا بالبيع  
 الاربع جاره والاربع عليه والحد ويعلق الولد خيارية قال الشيخ ومنع البيع لزمه فدية الولد ولو لم يكن له  
 لزمه عشر قيمتها وان كانت بكذا ونصف العشر لا يبطل خياره بالبيع ولو لم يفسخ مع عمله وبدونه المهر وصداق  
 والوجه عند ان البيع انفسخ بوجوب الفسخ ببقاء الولد ولا يعتد عليه اما في البيع والتميم فله فسخ الا  
 بعد الفسخ وسعد لم يعلق العقد لاحد عليه وان علم بالغير لم يحصل الفسخ وانما جاز من الولي ان يقع ثامه في الملاكات  
 ولا مهر يعلقه فله ان لا ينفذه والامام **قوله** المبيع يتعلق العقد والبيع فولي بائنه قاله اليه به وبانقضاء  
 الخيار سواء كان حيا او ارحا **قوله** ان كان **قوله** المالك المثل الخبذة تابع للبيع ان نفع جده والمفضل للمشتري سواء  
 اصحبا العقد واختاره **قوله** اذا تلف المبيع في زمن الخيار قبل القبض انفسخ البيع وكان من خيار البيع وان كان  
 القبض والخيار للبايع فان تلف من المشتري ولو كان لا يشتري فان تلف من البايع ولو كان مشتركا فان تلف من المشتري  
 ولو كان يتبعها فان تلف على المخرط ويجب على المشتري تعاقب في المباح ان لا يملك **قوله** لو اشتري استدامة وثلاثة  
 عمدا في مدة الخيار ثم رآه لزمه رد الولد ايضا **قوله** قد عاهد البعيعين في مدة الخيار اما يجعل البعيع كالبع او  
 بافشاء كما لا بد له والذين لا يترجم جعل الخيار بالوجه صحة نفسه سواء كان البايع او المشتري على شك في  
 تصرف المشتري باذن البايع او البايع فله ان لا يشتري مع الشك في طمأنينة خياره ولو عهده المشتري فله الفسخ  
 وكذا الواسعة البايع في خياره على شكل ومنع البيع وتعلق بالوعد فاما زوال الشكل ولو اشتري جارية بعد  
 اعتقها فانه عتق الجارية خاصة ولو لم يعتق الا من عتق الا من عتق العبد والقدم عتق العبد انفسخ  
 البيع ومع العتق على انكسار وبطل عتق الامه لا يكون هذا لثمن ومنع البيع ومدة الخيار ابتداء مدة خياره

من حين العقد قالوا لغير من حين العقد ولو شرط من حين العقد بطل **الحد** اذا شرط الميراث الى غاية ما يقبل  
تلك الحاية بطلها فان راعى ميراثا الى الميراث بطل ولو شرط الى طالع الشمس وقدر ما يحاط ولو شرط الى طالع هاتين  
تحت الشجر او غيرهما بطل ولو شرط الى الميراث بان يبعثه بشيئا ان يمتثل له او يستقر به وكذلك ان لم يكن له الميراث  
حتى يمتثل له قال الشيخ **ليس** للاستيفه ارجح الا اذا شرط مدة معينة فيقرى عتدى بعهد القيد **الحد**  
الميراث الفرض وان كان غريبا عليها وكذلك ان شرط البيع ولو انقضت المدة ولم ينفذ احداهما العقد وبطل الميراث  
ان كان احد المقتدين لا خلافا ثم جاء وله الميراث ان عتبه صاحبه والا فلا من اخذ عهده او لا ولو شرط الميراث الى العقد  
حالة على ان ينفذ بالقرض لا ينفذ على مدة ان ينفذ بالقرض على ان ينفذ ثم لم ينفذ عنه الميراث وحل لا فلا فاش  
الانقضاء بقى مدة الميراث **الحد** اذا قل بطل على ان تنفذ في الثلث جده ثم انما لا يحاط به من البيع ولو راعى على  
ان يسلط البيع جده ثم اخرج ايضا **البيع** منعه الى شرط سابع ما ينضم اليه من جمل احدى العريضات فبطل بيعه ما راعيه  
بشرط ان يطاها المشتري مع البيع **الحد** لو باع عبيدين بشرط مدة الميراث الى احداهما جازع وان اتم على كل  
مهما انقضت المدة سواء عتبه ما يقبل من هذا الميراث والا فلا ياتي **الحد** اذا هلك في مدة الميراث بعد ان ينفذ  
لم ينقطع الميراث **الحد** اذا اشترى اثنان بشرط ان يكون الميراث لهما لجازع احدى فاجزعه جازع في العقد فبطل  
فقط عينا لا يختلفا **الحد** القيل في ملك الميراث ولو كان له اربعة وعشرون عتدى في اربعة عشر جازع فبطله **الحد** لا ينفذ  
الركيل في جازع الوصية بتمامه وفيه **الحد** ولو شرط جازع او اذ يملكه في اثنان البيع **الحد** اذا جازع البيع في جازع للمشتري ما  
خبره وان كان يقصرهما **الحد** اذا شرط على العتيق ميراثا في اثنان اشترى منه كان الميراث الباقي للعتيق **الحد** اذا  
شرط على الركن الميراث بملكه جازع او شرط لغيره بيع والاطلاق ليس بجازع بل كان ولا يملك ما شرط **الحد** ولو شرط  
احدا الميراث بملكه جازع فان انقضت مدة الاقعة فم من جهة دون الاخر **الحد** اذا شرط **الحد** في الوصية  
وفيها يقول **الحد** في ما هتبه وتخريره وبطل **الحد** باحث **الحد** الوصية الزاوية لغة وفي الشيء بيع احدى الميراثين  
جسما لا ينفذ من راس شرطه تاقي وهو جازع بالبيع والارباع قال الشافعي وبطل الله البيع وهو الميراث القاطع  
وقوله ما ياتي من الوصية ان كنتم مؤمنين لا تأكلوا الرضا اضعافا مضاعفة وقال رسول الله **الحد** اجتمعوا في الشيء الوصية مما كان  
فقبله رسول الله صلى الله عليه واله واتهم وقتل النفس التي حرم الله تعالى وكل الوصايا وكل ما لا يسمي  
والذي هو الميراث **الحد** ولذلك المصنفات الفارقات الميراثات والعتق رجله على رجله لا الربا وكله وبايعه  
ومشترىه وكله وشاهده وقال الشافعي **الحد** وهو ما اعظم واكثر من سبعين زينة كلها بركات يحرم **الحد**











ان يسرع يوم نفس الزمان دون يوم الحاسبة اذ اليكن قد ساعدوا وكان عذبة دينار وديعة نصا  
 وهو معلوم البقاء او مظهره من المظروف وقيل ان العدم بطل ولوشك فيه فالاقرب الصحة انهم  
 كان تالفوا ولو اشترى منه درهم من اربابهم ما يفرق بين ثلث الدرهم لم يفرق الثاني ولو اذنا بطل الخلق  
 بينهم التفاضل في الجبر والحد وان انعم الى حدها زيادة قصدة فلا شئ في الاثر من سالة وقمة  
 صغته عشرة ارباب من سالة بطل ويستوي في الجبر المساواة المصنع والمكسر والمجد والمدرى والشر والمختر  
 ولو كانت في الفضة شئ لم يفرق بالفضة وكذا الذهب المشوش لا يفرق بالذهب ولو كانت الفضة جودا ما كان يفرق  
 بجوده مع زيادة ما قبل العشر في ارباب العشر فيزانه خالصا لم يستعده **ثواب** صحت الذهب لا يفرق بالذهب  
 وترايب صحت الفضة لا يفرق بها وجوه الذهب والفضة معا يفرق بها معا وما يفرق بها معا يفرق بالذهب  
 بالفضة ولو صغر الذهب وان كان فيهما فضة اذهب **لا يجوز** مع ترايب الصباغة فان مع ردة الى ارباب  
 القرب فان لم يفرق انصافا به عنهم **الذهب** المصنوع اذا كانت معلومة الصب جاز ان يفرق جودا ولو كانت  
 مجهولة لا يفرق يجب الاعلام **الادنى** المصنوع من ارباب هيت ان علم مقدار كل واحد جاز في جميعه  
 متاندا او بغيره مطلقا وان لم يعلم ولكن التمييز لم يفرق باحد من اربابهم او بغيره من اربابهم  
 بالاقبال ولو تساوى انقلبوا يفرق بها **الاستيف** المحادة والمركب المحلاة ان علم مقدار الكمية يفرق  
 مع زيادة الثمن او بغيره مطلقا وان لم يعلم ونقدته من اربابهم يفرق بغيره من اربابهم **لوا**  
 درهم اربابهم وشط عليه صباغة خاتم جاز لا يفرق ولو قال صغ خاتما وزنه درهم او اعطيت درهمين  
 من غيرهم جاز **الذهب** الفضة متعقبان اثمانا لو كانت اربابا يفرق بذهب او فضة بفضة او ذهب  
 وكان هيت من ثم وجد اربابا يفرق بها بطل الصب ان كان من غير الجبس والاختلاف في اربابهم لا يفرق  
 والتلف وليس له الا بدل ولو كان العيب في البعض وكان من غير الجبس بطل منه خاصة وله ردة الجميع والخذ  
 الجند بجوده دون الابدال ولو كان منه كان له ردة الجميع واسأله وليس له ردة المذهب وحده ولا ابدال له  
 ولو اراد اقل اثنى المذهب فان نقد العوضات لم يفرق لو اختلفا فله الارش في المجلس ولو افرقا لم يفرق  
 بالخذ من الاثمان ويجوز من غيرهما ردة الدرهم وان نقصت قيمة ما اخذ من النقود عن قيمته يوم الصب  
 او زلت ولو تلف العوض بعد القبض ثم علم العيب كان التالف المذهب لم يكن له الفسخ وان كان الباقي  
 في فسخ البيع ردة واخذ قيمة التالف وعلى المتقدرين الارش ان افرقا او افرقا المجلس **لوع** فاذن

ص  
 ص  
 ص

العوضات جاز البيع بغيره من ذلك وكذا الوصف احدى الجاهل بغيره الا ان وجد ما اخذ ما اخذ بعد التفرق  
 بطل ولو كان رابعا او ثانيا بعتك هذه الدية بعد الدية بطل ان قال بعتك ديتا لا بد يبيع وكذا  
 الرابطة امانة فان ولدته مع عوضه مع رضا صاحبه جاز بغيره ولو اراد احدى الفسخ كان له ذلك  
 لو صار اربابا وكانا غير هيتين ثم تقابضا في المجلس مع الصب وان كان العيبان غليبتين بشط بعضهما  
 في المجلس فلو وجد القابض عيبا فله المطالبة بالبدل قبل التفرق ولو كانت العيب من جنسه او من غيره  
 كان العيب من جنسه ورضيه جاز ولو طالب بالارش لم يجز مع التخاذ العوضين ويجز مع عدمه ولو افرقا  
 بعد القبض ثم وجد العيب من جنس فالا شئ له الابدال ولو كان من غير العيب بطل الصب ولو كان البعض جاز  
 التسليم خاصة ولو طالب بحد العيب الفسخ فعلى قول الفسخ يفرق انه ليس له ذلك مع الابدال **من** خطا الصرافة  
 في الدية العلم بالعوضين انا بصفة يفرق بها اربابهم يكون البطل نقد غالب او علم يفرق اليه الاطلاق ولو  
 جهلك دينار اخر من جنس من نقد عشرة بدنانير يفرق الا ان لا يكون في البلد نقد عشرة بدنانير سوى واحد  
 لو كان لرجل في دية اربعة دراهم فاشترى من اربابهم لم يفرق ولو كان لرجل عليه دينارين فاشترى درهمين  
 على التفرق فان كان بطل كل درهم بمسايه من الدينار صح والاذان صافية بها وقت الحاسبة لم يفرق ولو تساوى  
 صح ولو فسخ احد هاتين ثم صرفه باقى فسخه ولو اعطاه اربابا فوجهه الفضة فاحضرها وقتها اعتسبها  
 يوم الفضة لا يوم الدينار فلو تلفت اربقت حينئذ من ثمن المالك ولو تبعضها الفضة جاز استيفاء  
 فلو جاز اعتسبها **يحل** اقتضاء احد التقديرات من الاثر ويكون صرافا من ردة ولو كانت المقضي  
 الذي في الدية من كل جاز وكذا لو كان حاله ولو كان لرجل عشرة دراهم فاشترى دية اربابا واستوفى حقه  
 منه فاستوفاه بعد يومين جاز ولو كان عليه درهم فاشترى منه دية واستوفاه حقه منها ما لم يفرق  
 لم يكن له ان يخذ منه ثمن حقه ولو افرقا جازية بدنانير فاشترى درهمين ثم ردت الجارية بغير اوقاف لم يكن له  
 الا التنازل **لوقال** لزيد اشترى درهمين فاشترى درهمين فاشترى درهمين فاشترى درهمين فاشترى درهمين فاشترى درهمين  
 عليه فاشترى درهمين فاشترى درهمين فاشترى درهمين فاشترى درهمين فاشترى درهمين فاشترى درهمين فاشترى درهمين  
 درهم جازان يفرق بها اربابهم بدنانير يفرق بها اربابهم بدنانير يفرق بها اربابهم بدنانير يفرق بها اربابهم بدنانير  
 اربابهم بدنانير يفرق بها اربابهم بدنانير يفرق بها اربابهم بدنانير يفرق بها اربابهم بدنانير يفرق بها اربابهم بدنانير  
 الثمن على باقى الدية نقد ولا يجوز نسبة ذلك باعه منه ويجب ان يفرق بطل في الدية **قال** الشيخ



يجوز ان يبيع به شاة بدنية غير رهن لان التقدير استثناء قيمة الدرهم من الدينار فيحصل بها الزوجة  
الصحة على تقدير معرفة قيمة الدرهم من الدينار اما لو كانت الثمن مبيعا فالزوج عاقله ان يبيع سلطانا ومن الجنب  
فصل في التخييم في الحاضر سعة في الفينة وبه ذلك الحديث وهذا كل ما اختلف فيه المشتري من المشتري  
اذا اقتضى درهم فترسقت لم يكن عليه ان يملك الدرهم بعينه او يهرجا يوم اقتضى الا المتعاضل  
يها وقت سخط الاولى من اية يوسع من الكلام عاصفة المستند **ب** يجوز ان يعطى غيره درهم او دينار  
يشترط عليه ان ينفقها الا لو باع اخرى مثله في العدة او لو من غير تعاضل فربما لا يها ولو اقرض  
عددا واعطاه ذنبا او العكس واعطاه اكثر البضائع او الفضة من غير شرط جاز ويجوز لو شرط وجبنا سخطا  
المجمل فيقول للمالك ولا يجوز تأخير الحال بزيادة فيه ولو اشترى من غيره عشرين درهما بدنية فقال له جلي  
ولتي نصفها بعثت الثمن حتى ولو قال له اشتر عشرين درهما بعشرة وذا يترك نفسه في ثمن نصفها نصف الثمن  
لم يترك الشئ ولو قال جلي لصانع صنع لي خاتما من فضة واجرتك للصناعة فعمل لصانع ذوات لم يبيع فاذا  
صاحبه وان كان يبيعه سخطا بغيره كيف شاء او بعينه مثل وزنه جاز **ك** المجمل لا يترتب له في  
البضائع في ساحة من يقرض منه عشرة كسرة ويقترض عشرة صحاحا وبقية ارباب او يترك المثل ويشتري  
الزيادة او يترك المثل في نقل ثمنه من غير الجس ولو فعل بها في الحرم كانت حراما وتم الكيلة كن تجمل ذلك  
على الزنا باسرها على ابيه **ك** لو باع بصف دينار فله شق دينار ولا يبيعه درهم الا ان يريد نصف  
المشقال ولو اشترى شيئا اخره بصف لونه شق ولا يبيعه صحاحا ولو شرط عليه في الثاني ان يعطيه  
هكذا قال الشيخ ان كان المولى قد نزع وجب على الثاني ان يكون الكنية ومطلها والوجه عند الفقهاء  
على التقديرين **المفصل الثاني** في احكام العفو وعنه يقول **الاول** في الفقة والغشينة وبه **مباحث**  
اطلاق العدة او اشتراط التخييل يقتضي التخييل الثمن ولو شرط التخيير كان منسبة ويجب كونه المدة متعينة  
من احوال الزيادة وانقصات ولم يبين احدا او ذكره وكان محتملا لها كعدم الحاجب وادراك الفلوات  
بطل البيع **ب** لو باع بغيره باحد هذه الايام سجد قال الشيخ لو كانت اقل الفدين في اعيان المسلمين  
والوجه عند الفقهاء ان لو باع بغيره بغيره من اعيان المسلمين بان يقول بصفك بدني الى شهر ودينارين الى شهرين  
بطل قوله ولو قال ان خطته اليوم تلك درهم وان خطته عند انقضت اخطت الصحة بخلاف البيع **و**  
باعت بغيره سرجا الى سنة وسبعة ارباع حتى خرجت كانت له اخذ الثمن ولا يلحق له بعد سنة **د** من باع

نقد بدينار

منسبة جاز ان يشتره منه نقدا باقل ما باعه او لم يشتره ذلك في العقد ويجوز بوجه بغيره الذي وقع  
عليه العقد واكثره الا ولو جاز ان يشتري ولم يكن جازا لم ينعقد ولو باع بالدينار من غير زيادة ونقصات  
جاز وكذلك بغيره مطلقا او بغيره بالدينار من غير زيادة او نقصات قولنا اقترضا الجاهل ولو نقصت الثلث  
عن حاله المبيع كاللؤلؤ او سيات الفضة او تمر في الثوب جاز بشرطه ان يشتره اياه او لو اشترها بغيره  
كان يبيعها الاول ويوجب فاشترها بغيره جاز ايضا **ج** يجوز ان يبيع نقدا ومنسبة معا وان يكون ما يبيعه  
بالنسبة اكثر شئنا لو باعه نقدا اذا عفي المتابعات الفقة من غير كراهية **هـ** العينة جازة فقال  
صاحب الفقهام هي السلف وقال بعض الفقهاء هو ان يشتري السلعة ثم اذا جاء المجل باعها على ما يبيعها  
بمثل الثمن او ان **د** لو يبيعه بغيره بغيره ثم اشترها ما كثرته منسبة لم يكن به بأس مما تغيرت الفقة  
الا **هـ** لا يجب على المشتري منسبة من الثمن قبل الاصل ولو تبع مثله لم يجب على البايع مثله ولو فعل ذلك  
منه وجب على البايع فسخه ولو امتنع من ذلك من غير تعريض ولا تصرف للمشتري كان من مال البايع وكذلك  
فوطر البايع لو باعه سلما او كذا كل من عليه حق جاز او يتركه فله ثم دفعه واستع صاحبه من اخذه  
كفاه من صاحبه قاله الشيخ رحمه الله وقال ابن ابي عمير من من عليه ثمن لشيء لم يتركه الا ان يتركه بالقبض  
او الا براد وان لم يفعل فليس له الحكم وجعله في بيت المال وليس له ان يتركه على القبض والاراء بل يخطه  
ويخطه مع الاستماع من احد الدين **و** كل شئ يمكن تحصيله وقت العقد يبيع به نقدا وان لم يكن عند  
البايع وان لم يكن ممكن الحصول لم يخرجه حلالا **المفصل الثالث** في ما يدخل في البيع **مباحث** من باع  
دخول ما تضمنه اسم السلعة وعرفا فيدخل في البستان الارض والخمر والبيتان ولو باعه شئ لم يخرجه  
الارض ان تقرب اليها الا بالشرط **ب** اذا باع ارضا فيها بئر او غرسات قال يخرجهما قال الشيخ  
بذلك خلاص وعندي فيه نظر ولو قال وما علق عليه باه او شرطه فطمان كان مما يبيعه بغيره  
والشعر من البارحة والفجل والبصل من المستقرة يدخل في البيع بالشرط سواء كان تصليلا او صليلا او قفا  
معهما ام يجهلا ولو لم يشترطه كان للبايع وله البقية بغير اجرة الى حين الحصاد ولو حصل قبل وقته  
لم يخرجه بغيره لم يملك الا بفعله بها ولو بيعت العرق لم يجب على البايع ان يملكها الا بالشرط بالارض كالحلقة  
ولو كانت متفرقة بها كالخضن والمذرة وجب ان يملكها عليه تسوية الارض اذا نقل العرق وان كان مما  
يوجد شرع هذا الذي كالتعريف والصفحة فان كان يخرجه قال الشيخ يدخل في المصول والا قرب منه على







للمشتري ولو ان بعض البضائع لم يمتدح في بيعه غير الموصوفة خاصة بالثمن المسمى في بيع الموصوفة بالثمن المسمى ولو  
باعه احد الشخصين والاخر لا يفرق في غير الموصوفة بالثمن المسمى والموصوفة بالثمن المسمى **لو** كان المشتري في اناء من الخشب وله  
ثمنها وبيع الخشب وقد اطلع ثمنه للمبيع ولا يفرق في الثمن المسمى في غير الخشب بل الثمن المسمى ان ظهرت **لو** ان  
المشتري **لو** انما باع المشتري الثمن المسمى في غير الخشب **لو** انما نقل الثمن المسمى اليه **لو** كان يبيع من غير من العقد  
لم يخل بل كانت باقية على ذلك المثل في اصله **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
كان العقد عند معارضة كالمشكك **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
حكم المبيع **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
يخبره ويشترط في ذلك **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
في مكانه انما يفرق في غير الخشب **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
او لم تظهر على شكل **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
واستعملت الى ان لا يكون للمشتري سعة ولو لم يفرق **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
الى ان لا يكون للمشتري سعة ولو لم يفرق **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
يوجد على قدر الحاجة ولو انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
على الشجرة بقيمة الثمن عليها **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
اليمن ونقص ما قبل لا يفرق **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
لان تغيره في شكل ثمنه **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
ما في يده **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
بما **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
عاش غير اوله في تقديم المبيع **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
ثانيا فان كان مسلما **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
حق يملك الثمن وان كان مسلما **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
كان مسلما **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
الى ان لا يكون للمشتري سعة **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد

ماله ولو انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
الباقى **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
حصة او بصفة **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
الى سنة معينة **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
الكليل او الزينة في الكلل والمزينة **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
يخرجه **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
على المبيع **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
الغن في سنة ان لا يكون للمشتري سعة **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
المشتري **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
تضمن المبيع القيمة **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
تغير المشتري **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
اقتراعت **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
ذلك **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
بالنسبة **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
او لا يفرق **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
وباعها **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
بالشفعة **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
الطعام **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
تقعه **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
نفس المبيع **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
عن المشتري **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
فانقص المبيع **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد  
تقبل القبض **لو** انما نقل الثمن المسمى في غير الخشب **لو** كان يبيع من غير من العقد















الشرط من البيع

شك في اوثق من المسلم **كما** يجوز بيع ولد الزنا وشراؤه اذا كان مملوكا للربا يده العتقة عن الفداء **كما** ان  
وشرائه للمسلمي تاوله ويجوز اخذ ثمنه ما به الذي من الخبز في الدين ولو اسلم الذي يوجده جازله فيشترى  
ولو اسلم قبل بيعه لهم بوجه بخس او يوكيله المسلم او الذي **ك** من عصب سالا واشترى بدله ربه على له القدر  
وكان عليه وزر المال ان كان الشراء في الذمة وان نفذ العصب ولو كان بالعين بطل الشراء وكان الفرج حرا  
ولو جرح به من غير حق وجوب لم يجز بيعه عن الوجوب المقتضى ولو سبقه بغير حجة الاسلام اجزاه الا الهدي بخله  
ونفذ المال **لا** بيع المكذوب الجلب ولو اجاز بيعه ذاك لانه جاز **الشرط الثاني** في الشرط المذكور في العتقة  
**يوحنا** اذا تم في البيع شرط ان يقع البيع وتتم الشراؤه او العقد او العقد ولو شرط ما ليس بالبيع بطل  
الشرط اجازها والبيع ان اشترى الشرط جازله المبيع ولا في الادوية انه كذلك خلافه في البيع ومع القول بالحق ليس  
للبائع الرجوع بما يقضي فيه الشرط من الثمن ولا للمشتري الرجوع بزيادة الثمن ان كان ههنا الشرط مع البطالة  
لا يحصل ملك سواء اتصل به الفسخ ولا لا ينفذ تصرف المشتري فيه ببيع وغيره **انما** ان شرط ان يقع  
العقد كالسليم وشراؤه بالعلم بعد حكم الزيداني وجوه وعده ولو نفذت به مصلحة المقتضى من كالأجل  
المجاز والتمهيد والفقير والرجوع واشترط صفة مخصوصة كالكتابة جاز ولم يرد الوفاء وان لم يكن من صفات  
ولان مصلحه ولا سائبا لمصلحة جاز ايضا ان اشترى بصفة البائع بشرط عقد ان ينفذ مثل ان يبيعه  
ان يشترى سواه او يزوجه وان اشترى ما ينفذ في حق ان ينفذ في حق البائع بشرط ان ينفذ في حق البائع بشرط  
الامه وان اشترى غير الحق مثل ان لا يبيع ولا يهب ولا يطعم بطل الشرط دون البيع عند الشيخ **و** لو قال  
بيعتك من فلان على ان ينفذ على ضمانه فباعه على هذا الشرط قال الشيخ في البيع قوله عليه السلام المومنون  
شروطهم وهذا الشرط باين ولو قال بعتك من فلان على ان ينفذ على ضمانه فان سبق الشرط العقد  
وعقد البيع بطلان لم ينعكس على الضامن شي وان قرينة بان يقول بعتك على ان ينفذ فان كان ضمانه  
مع البيع بشرط الضمان وان ضمن فلان لم ينفذ **والحق** البائع **ج** مع العرب بطل وهران ينفذ الحق على  
انه ان اخذ الصفة المستبينة الثمن والامه كان للبائع **د** اذا شرط البائع شراؤه عن وجهه مع البيع والشرا  
فان احقق المشتري والا فحق اجاره وجهان اقرها عدم الاجبار في حق البائع حينئذ ولو كان العهد قبل  
عقد العقد احتل سقلا للثمن عليه ولا شيء عليه واحتل ان يكون الرجوع بما يقضي فيه الشرط من الثمن ان كان العقد  
في البائع بين اجازة البيع بغير الثمن وبين شراؤه بالقيمة ولو شرط الولاء وبطل الشرط فاختار في

انما الشرط من البيع

سواء على احد

بطلان البيع وهو قوي ولو باع بشرط العتق بعد شهر او سنة فالوجه عند الجواز **و** لو اشترى بشرط  
العتق ثم باعه بشرط العتق فالوجه بطلان الشراؤه واشترى بشرط العتق فباعه فانه ينفذ **ح** لو  
باعه بالشرط ان ينفذ اجاز وكذا لو باعه شيئا بشرط ان يتصلقه به **ط** اذا جمع بين عقدتين فبطلت  
بغيره لانه لا ينفذ بيع الفاش والتمسك والبيع والاجازة مع ولو جمع بين البيع والكتابة مثل ان ينفذ  
كذلك ما ينفذ لم يجز لانه قبل تمام الكتابة عهدان ومع بطلان البيع فبطلت الكتابة وحقها بطلت معها  
**د** اذا باعه زعيما او شرعا كان على المشتري عهده او كذا وكذا ما ينفذ ولو شرط على البائع **هـ**  
لو شرط صفقة البائع مع ان كانت معلومة انما يتصل به الحق كخطة الشئ وبطلت العقد او بطلت المصلحة  
كأنها لم ينفذ العمل انما يتصل به المبيع بطلت البائع في الاصل انظر وكذا ان يشترط البائع بغير  
المبيع مده معلومة ولو باعه ما له واستوفى بطلت ماله لم يبيع **و** لو شرط في البيع بغيره المصلحة مع بطلت المصلحة  
مستثناة في بيعه المشتري الشراؤه بغيره مع عدم العلم لاسه ولو تلف ضمن اجرة المثل ولو تلف بغيره فبطل  
فان كان **ج** لو اراد المشتري بغيره البائع من المصلحة المشروطة عرضا او سابقا مقام المبيع في المصلحة  
لم يبيع على البائع القبول وان كان له المصلحة في عين المبيع باستيفاء المصلحة ولو تراضيا اجاز ولو اراد البائع  
العين او اجازتها لمن يقيم مقامه فالرجوع جاز **و** لو شرط المشتري صفقة البائع في المبيع فاقام البائع  
مقامه من ينفذ فالرجوع جاز الا انه يشترط الباشرة ولو دفع العوض لم يجب القبول سواء البائع المشتري ولو قال  
بعتك هذا فادركك ما شراؤه ان كان الوجه الصحة **و** لو شرط في العتقات هو باعه والبائع اعقبه بالثمن فنفذ  
المجازا كمال **ي** لو اشترى بغيره بشرط ان ينفذ عليه اذا باعها او شرط ان لا يبيعها ولا يفتقها الا باعها  
قال الشيخ جازع دون الشرط **د** اذا باعه بشرط الزهون او العتق مع العقد والشرط ان كان الزهون معلوما  
بالشهادة او الزهون والعقود بالاشارة او يكون النسبة ولو كانا مجهولين لا يبيع مع الصحة لو دفع الزهون  
فلم يملك حق البائع ولا يجب على العتق العتق ولو وعد به ولو دفع غير الزهون او غير العتق لم يملك البائع بطل  
وان كانت المصلحة اعم من الشرط وهو فاسد كالمهر والمهر بطل الشرط وفي بطلان البيع حينئذ **هـ**  
لو شرط هذا عتقا فباعه بغيره البائع بين بطلت ماله ولو وعد بالبيع ولو وعد بالبيع بطلت ماله  
جذبه ولا اشترط ولا المطالبة بالبدل ولو باع بعد الفسخ او تلف فلا خيار ولو اختلفت في ان ينفذ عليه  
حكم لم لا ينفذ الا في من غير يمين ولو جاز ان مات احتل ثمنه ولو كان من ماله بجهة العتق او الزهون







بهيئة الثمن أو في هذه الزعم المشتري فاقول قول المشتري وكذا الاختلاف في غير ذلك فالقول قول المشتري  
فيما كان وكذا الاختلاف في المشتري فاقول قول المشتري في البيع وسرته المشتري في الثمن **ف** الاختلاف  
بينه به البيع أو في شرط فاسد فالقول قول يدي في الصحة مع نيته ولو ادعى الأكله فالقول قول المشتري وكذا  
إذا ادعى الصحة على الكمال ولو ادعى الجوز ولو يعلم له حاله به فالقول قول المشتري ولو ثبت له حاله جوت  
لكل من على الكمال ولو قال العبد بعتك وانا غير ياديت في القارة فالقول قول المالك ولو قال تفرقتا عن بيع  
فقال بعت من شرط فالقول قول مدعي الزوم **المفصل الثاني في العيوب وفيه فصول** في هفتها وفيه  
**فصل** في كل نقص في عين يقتضي الغيبة المالية في عداوة التجار أو زيادة فيها يقتضي ذلك عيب كل من  
والجذام والرجم والعمى وباليك نقص الصفات كزخم المخرج عن الجري الطبيعي ستم كالمريض أو عا رط كفي يوم  
والصبي الزاوية وغيره من الجدة كلها إذا انفصل عن أصل المالك **ب** لعل عيب في الامتيازات انما يوجب الإلزام  
فالوجه انه ليس بعيب **ج** انما قال الشيخ لا يثبت الجارية ما سلكه كما تصغير بين اركبيته وعندني انه نظر **د** لو  
في الفرض قال الشيخ انه ليس بعيب في أمة والعبد والوجه انه عيب في الكبريت **و** السرقة عيب في العبد لا  
والأقرب اعتبار التغير **ز** انما في عيب لا تعلم فيه خلافا في العبد والامة والصورة والكبر **ح** اذا كان العبد  
يشرب الخمر والسيد فالأقرب انه عيب كذا الحق الشديد والاستطاعة على الناس على أشكال **ط** عدم الختان  
ليس بعيب في الذكور والختن صفة من اوكبيوت **ي** البشوية ليست عيبا ولا تعلم في هذا **يا** كون الجارية بعتة  
على المشتري بسبب أو سماع الأقرب انه ليس بعيب على أشكال انما الاحكام والضمائم فلو ساء عيبا قطعها وكذا عداوة  
البايع والزوجة **ب** معونة الغفلة والمخاطبة ليست عيبا ولا تقبل بعيب وكذا الكفر وكونه ولد في الأمة  
والعبد وكذا كون الجارية لا يحسن الطبخ ولا الخبز ولا غيرها من الضرائع **ج** كون الجارية لا تحيض في مدة  
سنة أشهر ومثلها لا يحضر عيب فان لم تكن كبر **د** عدم الشعر على العانة في الرجل والماء عيب وكذا استحقاق  
وهاب بعض لعنه بصفة أو جناية أو استحقاق الحد ما يرد عليه **هـ** النجاسة عيب ان لم يقبل الحمل  
الطبيعي أو يملك في زمان طويل أو في يوم وعليه سؤنة أو يفسد الحمل بقتله **و** فالأقرب في الزيت  
والزيت عيب يوجب الرد والارض مع عدم علم المشتري **ز** لو اشترى حنظل فوجد فيه غيره فغير بين الرد  
واخل ما وجله من الثمن بنبته الثمن ولا يلزم البايع ان يعطيه حنظلا زاه الناصح ان كان حنظلا **ح**

فان وجد ارضه

القبول انه تدليس في جميع الذب في الصنع يثبت فيه جبا الصنع المشتري **ط** السرقة عيب فلو اشترى من غيره  
شيئا فظهر ان البايع شريكا ولم يجر طر في صفيحه وتغير المشتري بين ارضه واخذ الحقة والقط من الثمن ولو  
اجاز فالوجه ذلك ايضا على أشكال **ك** الجنون والجدام والعمى عيب إجماعا وانما كان وكذا الفرج والجدام  
سواء كان في الصلابة أو الظهر وكذا التسلل **المفصل الثالث في الحكم وفيه** **أ** عيبا **ب** الحلال في العقد يقتضي  
السلامة من العيوب فلو لم يطلع واطلق أو شرط السلامة ثم ظهر به عيب يتوجب رد العقد البيع تغير المشتري بين  
الصنع واخذ الارض مع عدم ما تفرق والبايع بل المشتري خاصة سواء كان البايع عالما بالعيوب  
فان اختار ارض استخرج الثمن وان اختار المالك ولقد ارض كان له ذلك سواء تعلمه أو لم يعلمه **ب** عيب  
**ب** عيب الارض ان يقع البيع عيبها ثم تقدم عيبا يوجب رد العقد بغيرها من الثمن تلك وتبين ان عيب  
أهل المعرفة قبل ذلك المتاع فان اختاروا على الارض قال الشيخ ويعتبر في المقوم أهل الجاهل بين يمين  
وقت العقد ووقت القبض **ج** انما في العيب يجب الاستعداد والبر من العيوب فلا تكون غاشاة ان لم  
احصها صريح البيع وكان يعلم باعده **د** اذا اختار المشتري في البيع بالبيع جاز ولا يثبت في البايع ولا يثبت  
ولا حكم حكم قبل القبض **هـ** خيار الرد العيب على المشتري لا يفسد الا بالاستحاطة وان اخل بالمادة فختارا  
**و** اذا اشترى العيب ولم يعلم كان له الرد والارض لم يضر فيه فان تصرفه سقط الرد سواء كان يعلم  
بالعيب او جهده وعلمه تصرف بنفسه او غيره كونه وسواء كان التصرف لازما كما ليس والعقود وعقود لا كونه  
والوصية والقبول قال الشيخ ان وجهه بعد التكاليف والاهلية تغير بين الرد والارض لان المال يجرى فيها وقت  
بعد العقد فلا ريب في رد ولا يفسد الارض المشتري سواء علم العيب قبل القبض وبعده وسواء كان المشتري  
الامه او غيره لا ريب ولو لم يعلم ما اشترى به عيبا سقط ردّه فان عاد اليه لم يعد حارز ردّه سواء علم بالعيب أولا  
رساؤه نسخة المشتري بكم الدائم او غيره **ز** اذا علم بالعيب قبل البيع سقط الرد والارض كذا لو علم ببعده  
العقد واستحقاقه منه وكذا ان يقطع ان لو تبرر البايع من العيوب وقت العقد وجب فيه بالبيعة سواء علم  
المشتري بالعيب أولا وسواء علم البايع بالعيب أولا ونقل بينا وليس من بعض علمنا وجب التفصيل  
العيوب ولا يكفي في سقوط الرد ان يبرر البايع اجمالا ولا في دفع **ح** لو باع العيب غير الجاهل من غير ردّه  
لم يعلم المشتري ثم علمه عند المشتري عيب آخر سقط الرد ووجب الارض عن القديم وليس له الرد مع رد الارض  
المكسرة ولو كان العيب المكسرة عند المشتري ولم يكن سببه كان له الرد ولا ارض ولو كان عيب المكسرة

الحكام

النسبة

عمر







حاشا ثم ولد عند المشتري رد الولد ايضا لو حصل العاقل قبل القبض واراد ان يبيع يكون العاقل البائع  
عندى فيه **التركيب** يرد الشاة المصرة على النجس بايدي المالكين في جوعها ليدلها على المشتري فيظن انه  
تلك عظمها في كل يوم ويورد معها بقية المالكين وان شاة اسكبا بغيره يشترى ولو كانت المشتري عالما بالضرورة لم يكن  
له جوار لو صار له عادة واستمر على كثرته لم يكن له الرد وقال بعض الجمهور لا يثبت الرد وتوافقه في بطلان  
المرد والرد في رد ما قام نقص في المصلحة على حجب من طرقتا واراد الشاة قال الشيخ يرد بها عرض المالكين  
وهو صانع من قبل ويرى وقال آخر ان يرد بها كثر اسناد من طعام والوجه ان يرد المالكين ان كان با جبارا والاشارة  
والتقدير قال بقية بعد احكام ما اطلق عليها وهو اختيار في النهاية ولو اوجبا صاع الترخيبات يرد بغيره  
معيوب ولا يجب العود بل في اسم الجيد والفرق بين ان يكون قيمة المرسلة قيمة الشاة او اقل او اكثر وكذا عكسها  
في دفع قيمة المرسلة = فقد لم يش ولو عدم الترخيب لم يرد بغيره في موضع العقد ولا اعتبار بغيره  
الا ان في بل الواجب صانع من قدام في جميع البلديات ولو كان عيبا المالكين لم يرد بغيره في رد مع الشاة لم يرد  
البائع على قبوله قال ولو قلنا لا يرد كان قويا ولو قلنا لا يرد على العقل وجوبه وكل ذلك لا يتناقض على ما قلنا  
ويعلم بالضرورة في طلبها اسباب الاقرار او البينة وقهاست غير شئ ولو رضى بالضرورة فظهر ان غير هذا الرد  
سقط الرد بالتصرف والمطالبة بارتش العيب وقال الشيخ له الرد ويؤيد صانع من قدام يرد بغيره ليدلها على المشتري  
بشارة فظهر بان يجب بعد الحلب لم يكن له الرد بل الارش **كج** مدة المصلحة ثلثة ايام كغيرها من الحلبات انما  
على العقب لا يخط بالانتخاب ولا يجب قبل الفسخ على الكمال **كد** الاضاق في التصدي بين الشاة والفا  
والثقة ولا يثبت في الدنة ولا الاثبات ولا الفرق قال ابن الجوزي يثبت في كل حيوان ادق وبغيره **كه** لو اشترى  
مشتريين او اكثر في عقد واحد رد من فسخ مع كل مصرة صانع عند اقامة المالكين او شرطه **كو** لو اشترى  
المبتاعين في العيب هل هو قبل العقد او بعده عند المشتري ولا يثبت على ما يرد عليه شاة الحلب ولو  
اشترى في العقد قبل البيع مع يمينه **كز** لو اشترى من اوكيل كان الرد بالعيب على المالك والقول قول المالك  
في عقد العيب عند المشتري والرد عليه انه لا يقبل الا ما اوكيل في ذلك فلو رد على اوكيل لم يكن المالك  
رد على المالك ولو اكد المالك ويكفي عن اليمين رد عليه فيكون رد على اوكيل رد على المالك انما هذا الرد  
لوجه اليه بغير اختياره والشان في عدمه لان كل له كالاثر والاولى بالحق كسبا ربه على ما يكون نقلا للثمن  
انها يجب امد النسيان بالفضل اليها ويقتل ثلث امرة ثقة في ذلك فهو عظمها وان لم يرد لها بكونها انما

قول البائع مع اليمين **كح** لو اشترى البائع كونه الرد للعيب سلفه فالقول قوله مع يمينه ولو اكد كونه الرد  
بالنسيان سلفه وتلك القول قول المشتري **كط** اذا رد الذبابة للعيب السابق قال الشيخ جاز لها ردونها في طريق  
الرد عظمها وسبقها وطهرها واخذ لها ما كان تحت كان له نسيان ان ردنا بسبق الباطنة ما لعيب ان رد  
مع العلم ان ردان يرد عند عيب وهي سنية هذا ردت نسيانها ردنا في كوكب والحلب فانه ان وقع قبل الفسخ يعطل  
الرد بغيره وان وقع بعد لم يرد في الرد ولا يقدر الرد الى حصول اللحم **كذ** اذا بلغ الحالب ثلثا بغيره في الحلب  
غيره قال الشيخ لا يبيع بالارش الصحة وعلى قوله يرد المشتري بيمينه الشئ ويشتري المكملة بين الحلبين عليه وتبدل  
الحلبات ان اشترى من غيره وان عطف على مال ان كانت المكملة نسيان المالك فله ان يشتري بيمينه العيب ويشتري المكملة  
تسليمه بيمينه وانما به فانه مع باطل لم يملكه السيد فبطلت وان زاد للملكي وان رد او نسيان المكملة من ارش  
المكملة والقيمة وكذا الرد جميع الارش لتسليم العيب واقتل العيب ففاسدا قبل التسليم الى المشتري فبطل البيع  
وان كان من غيره مع المشتري بيمينه الشئ والارش في يمينه ارش ان يرد بيمينه وقله على الزام المالك  
فبطلت ويزيد على الارش ان لا يرد المشتري ولو قبل الزام السيد فلا فانه ان الترخيب كان قويا وكذا السيد  
عظمه بسبقه في الحلب بيمينه بيمينه العيب فبطلت الرد مع عدم عطفه فان فسخ بيع المكن وكذا المكن كانت البينة  
مستوعبة بالارش بيمينه بالارش لم يعلم بالبيع فلا رد له ولا ارش ولو اشترى المشتري ان يرد كان له  
ولو كانت البينة على بعض المخرجات فان كان المشتري عالما قبل العقد فلا رد ولا ارش ان لم يكن عالما بيمينه  
الرد والارش لو تخطت يد عند المشتري ففاسدا لم يسقط الرد ايضا قاله الشيخ وبكم لا يرد المكن انما في فسخه بيمينه  
فان علم المشتري خطا والا يمينه الرد والارش فان فسخ في يد المشتري بيمينه الشئ وكذا العاقل في الحلب  
انما يرد قبل العقد عليه فان لم يثبت حتى يقدر على جوارحه الكمال **كح** حدوث عيب عند المشتري  
في الحلبات لا يبيع الرضا العيب السابق ان كان حديثه في الثلاثة من غير فعل المشتري ولو كان بعد هذا خط الرد  
ووجب الارش بيمينه وكذا الوفاء الميراث سليمان حدوث عيب عند المشتري في الثلاثة من غير فعل المشتري ولو كان  
جدد الشاة لم يكن رد الا في الحلب والميراث بالارش فانها لو اشترى من غيره العقد لم يرد سلفه عند المشتري  
كان له الرد بها ما لم يفرق في رواية المالك القرب بها او اشترى بها ابن الميراث فذا في من ظهر هذه العيوب في  
الثقة في يد البائع او المشتري ولو ظهر بعد الستة والارش ان يرد قبل الرد او ولو ظهر في المشتري ففسخ  
في الستة فالوجه عدم الرد بل يثبت الارش على الكمال **الفصل الثالث** في الرد في يمينه **يب** جوارحه **ب** اذا

عمر

احكام

يس



شروط المشترى صفة مقصود فانه لم يكن قد عاينها او يتبين من الذوق والاسلم بقوتها او لم يجدها كذلك  
 مثل ان شرط البعوضة في الشرع في الملبس والصفة والقصد من الشبه ذلك ولو شرط ما ليس بمتصور  
 بخلافه كالشرط كون الشعر سبطا من جهات او كونها جاهلا فبانت عارضة فلا خيار **باب** في الشرط او الشرط  
 جارية لم يبع حتى يتخلل في شعرها اهل من جعلهم سبطا او ابيض فلو لم يجد ان شرط البعوضة ان لا يبيضا  
 له الجناح لانه عيب وكذا الزينيف وجهها بالطلاء ثم سطر او غير ذلك مما اصفى كان له الخيار ولو قلنا ان شرطه  
 كان قويا والمزني قوله هو الاقوى عندى الا ان شرطه هذه الصفات فيخرج للملك **ج** لو سلم في جارية  
 جهنة ثم سلمت تلك الدرة وكان بالعكس قال الشيخ له الدرة ايضا والى انك لا **د** لو اشترى جارية  
 فزنت ثوبا فلا خيار وشرط البكارة لم يفسد قال الشيخ ولو سلمنا ان البكارة لا تفسد ولو شرطت كونه  
 اوتيا اختار في الاستصا من ادين فالحق في التهمة له ذلك ولا يفسد الوجه عند انما ثبت له التهمة  
 عند البيع كان له الدرة او الارشع الا ان لا يفسد العكس فلا خيار **هـ** لو اشترى عبدا مطلقا فخرج  
 فلا خيار وان شرط الاسلام فبان المكفر فلا رد وبالعكس قال الشيخ الخيار ولو شرطت به كاتوبيا **و** لو اشترى عبدا  
 مطلقا فخرج فلا خيار وان كان مضمنا ثبت الخيار ولو شرطت مضمنا فبان له الخيار **ز** لو اشترى كون  
 الشاة لغير صاحبه وشرط انها تخلي كل يوم قد لا معلوم لم يبع وكذا لو شرطت ان لا يملكها الا في  
 الدجلة **ح** لو شرطت البكارة حامله او الدابة فالوجه الصحة ولو شرطت انها تضع الولد في وقت معلوم  
 يبع ولو شرطت انها لا تخلى في الحقة نظر ولو شرطت انها تلبن بياض طيلة ثلث الخيرات كانت امانة والوجه  
 ان الدابة كذلك **ط** لو شرطت كون الخزامى القوي صوته فانه الوجه عدم الصحة وكذا الوشرط في الدابة  
 ان ينفذ الضربة او انه يبع في اوقات معلومة او شرط في الجارية من سائمة معلقة او كون الجارية معلقة  
 ان يكون الكلب نظيفا او لا يذبح سقا **ي** لو اشترى المشترى نكاح العيب فقال المبيع لا يستحق على الشرط  
 بل هذا العيب كان جوابا عن وجوب على الحكم بطلانه عليه وان قال بغيره يراى من هذا العيب جاز لعل  
 على عدم استحقاق الزوج على جارية ولو استع من الاجرة لم يله ذلك ويجوز على عدم الاستحقاق **زاد**  
 حدث العيب قبل البيع ثبت الدرة او الارشع مع التبرع الارشع مع العلم بغيره فبان وان حدث بعد  
 القبض سقط الدرة او الجارية في الثلثة ما يجزى او العيب الثلثة الى سنة ولا يجزى الا في الثلثة  
 بهذا البعض مطلقا الا في الجارية فان حدث قبل القبض قال الشيخ لا يفسد اختياره ان ادين والاقوى

احد الشرط

من الشرط  
عرايه  
لونه

توبة ولو قبض بوضعه ثم حدث في الباقي عيبا كان الحكم كذا في قبضه ولو ذهب المبيع المشتري الشرط  
 قبضه ثم وجد المشترى بالمبيع عيبا كان له الرد واسترجاع مثل الثمن او ثلثه لان الثمن عاينه بغير الوجه  
 الذي يبعون اليه بالرد ولا ارشع ان لغيره **باب** لو قال لا شيء بعتك هذا العيب قال لعلها كانت  
 نصفه بمسماة لم ينفذ لعدم مطابقته للطلب وكذا لو قال قبضت نصف كل واحد منهما نصف الثمن او قبضت  
 احد العبدين بمسماة من الثمن ولو قال بعتك هذا من هذا العبد منك وهذا الاخر منك فقبل احدا  
 بمسماة لم يبع الا وقال هذا منك بمسماة وهذا من الاخر بمسماة فقبل احدا بمسماة فانه يبع **المقصد**  
**الشرط** في بيع المراجعة والواقعة والتولية وفيه **باب** ابيع المراجعة جارية غير مكروه وفي شرط العلم بالرس  
 الملك وقد روي في فوطه لا يطهرها من المال او قد روي في حال وجوب كذا الصبي والزوج اختلاعهما دون ذكر  
 المبيع وان كان له اذ غلامه ولا خيار عن العقب **ب** يكون بيع المراجعة بالنسيئة الى اصل المال ان يقول  
 مالي مائة بعثك به وبيع كل عشرة واحد لم يقبل يقول بمائة وبيع عشرة **ج** ان اراد المراجعة ثمن السلفة  
 فان لم يتخير احد منهما في قبضه اختاره بكذا ان لم يفسد على امره على ذات تعبير بان ذلك  
 انما كان من راعى الصفة والقيمة والشح اخيرا ان من غير زيادة وان كان قد استخدم او اخذ العا  
 ثلثت بعينه كذا ان شرط ان يفسد على امره على ذات تعبير بان ذلك انما كان من راعى الصفة والقيمة  
 على امره على ولا يبع ان يقول اشترى بكذا ويريد المبيع وان فقت بعض الوجوه او غير ذلك او تلف بعضه  
 اخيرا لجمال **د** لو شرط العيب فاقطع منه اسقط من رأس المال واخيرا بالباقي فيقول رأس مالي كذا او تقسم  
 على كذا ولا يقبل ان يترتب بكذا او لا يفسد على الباقي فيقول اشترى بكذا واستعدت اربعة كذا اجاز ولو جاز على  
 العبد فالحق ان لا يفسد لم يجب وصحتها فيقول بوجوبه كان وجهها ولو جازي العبد فقد اشترى المبيع القدر الذي  
 وكذا لو لم يفسد على السلفة بفسد او بغيره فيقول بوجوبه ولا يفسد من الزودية والخدمة والكتب والآخر من وجوب  
 المال جاز ولو قال بعتك جارية على ان يفسد من الثمن ما يملكه لئلا يملكها واخيرا البيت ان لم يكن ملكه ولو  
 المبيع بعض الثمن عن المشترى او استرداه فان كان بعد ثلثه العقد لم يجز به وان كان في من ثلثه اجاز  
 بالاصل ايضا لانه هبة من ثلثها الا ان لا يكون عرضا وقال الشيخ رحمه الله لو بعت بالثمن فغيره بالثمن ففسد  
 للخص بالاصل مع القيمة وليس يجزى ولو تفرق حرامه وثلاثه اجازت او غلبت اجزا اثنين لا يجزى **هـ**  
 بكون رأس مائة وبيع عشرين مشروط بان تسحب من بيته او ان كان ان يبيع عشرين ويجزى المشترى بين



الود والافعال جميع الثمن وهو مائة وعشرة وقيل يكون للمشتري النصف على الباقي مما زاد على المثل وهو عشرة  
ونصف من البيع وهو درهم نصف الثمن تسعة وتسعون وقوله لا شيء في ثلثه يجعل للمشتري الجاهل الجاهل الذي  
الثاني يعلق عرضه بالشراء بالثمن كما لو كان له الف او كذا او غير ذلك وعدمه لانه رضى بالان يذ ولا يبيع  
الباقي عندنا وكذا يتحقق على قراءة الشيخ انه باع برأس ماله وحضت من البيع ولذا اختار المشتري ان يترك  
له مع بقاء السلعة ولو هلك او تلف لم يكن له الزم قال الشيخ له الجميع بالتقصير وهو تمام على ما قرأه اوله  
**ج** لو قال بعد البيع اشترى بمائة وعشرة لم يقبل منه ان ادعى الغلط ولو عرف بالتقصير وان اقام بينة لم يقبل  
وليس له خلاف المشتري ان يدعى على العلم ولو ادعى ان كل واحد من مائة وعشرة وان اقام بينة لم يقبل  
الشيخ ولو قلنا لا يقبل كان ثوبا **د** لو باع سلعة ثم اشترى منها جازلا لم يسطر وان كان من قصدها وركب مائة  
فلو باع غلامه لم يسلطه ثم اشترى من غيره جازلا من ثوبه جازلا ان يغير بالزيادة ان لم يكن شيئا من اعداده الا ان  
وكذا لو باع على ابيه او ابنه او من لا يقبل شيئا منه له ان يشترى منه مائة وان لم يغير بالزيادة وكذا لو اشترى من غيره  
**هـ** لو اشترى ثوبا بغير ثمن ثم باعه بغير ثمن ثم اشترى منه مائة وعشرة بغير ثمن على وجهه وان يغير بغير ثمن  
بغير ثمن من غير ثمن **و** لو اشترى سلعة بمائة الى سنة ثم باعها لم يخلعها الا من غير ثمن للشيخ ولو ان احداهما  
انه يكون ذلك من اجل ماله والثاني يغير من البيع والخذل بما وقع عليه العقد حالا وهو الاخرى عندى  
وكذا لو اشترى الى سنة فاعترضه اشترى الى سنة ثم باعها لم يخلعها الا من غير ثمن للشيخ ولو ان احداهما  
يداهم او العكس وكان قد اشترى بغير ثمن فاعترضه اشترى بغير ثمن او العكس ما تشبه ذلك في الذم والمخل بها  
وقع عليه العقد وكذا قلنا انه يجب الاحبارية في المراجعة لم يفعل تغيير المشتري بين الذم واخذ بما اشتراه هو  
والبيع البيع فاسد ولو اشترى ثوبا بغير ثمن فاعترضه اشترى بغير ثمن او العكس ما تشبه ذلك في الذم والمخل بها  
الغير باعده وعشرين **ز** بيع المساومة في المراجعة والنولية ويجب الاحبارية النولية كما يجرى في المراجعة  
يجوز بلفظ البيع والنولية وكذا يجب الاحبارية في المراجعة كما يجب في الذم **ح** لو صدقه المشتري في الغلط الا  
حكم عليه ولو اقام بينة بالزيادة من الثمن على الثمن فادعى الغلط اتى اقامه على المشتري ما قرأه  
بالعلم بالغلط فانه اشترى ولو طلب المشتري من البايع الخلف على عدم العلم بالزيادة وقت البيع كان له ذلك مما  
كل حق عليه وانما حذر المشتري من الاخذ بالزيادة على الثمن والبيع ولو قيل ان الزيادة لا تلحق الغش  
يتحقق لا بايع كان وجهها اهل بغيره مع القول بخصيص الزيادة من الثمن في وجه ذلك ان ذهب الذم الى المثل

ان يقول بيع كل عشرة لغيره ولو اخطأها بالزيادة ونصيبه من البيع لو يكن للمبايع وكذا لو اشترى الزيادة  
عن المشتري **د** لو اشترى شيئا من صفقة لم يبع احداهما لغيره شيئا من اخطأها حوا وتزعمها او يسطر  
الثن عليها بالتوبة يباع جازلا الا ان يغير بالمال وكذا لو اشترى اثنا شيئا من صفقة وانما لم يكن لا  
بيع نصيبه من ثلثه الا بعد اعلام المشتري بالمخال فالتك اجازة او اختلفت **هـ** لو قسم الثمن بين اثنين على الاصل  
بشيء معلوم وقال له بعد ما زدت على رأس المال فقلت بالقيمة في قال الشيخ جاز ان لم يجره البيع فان باع  
الوسط بزيادة كان له وان باعه برأس المال لم يكن على المتجر شي وان باعه باقل ضمن تمام ما قسم عليه ولو  
رد المتاع ولم يجره لم يكن للمتاجر الا المتاع من قوله وليس للوسط ان يبيع من ثلثه ولا يترك العقل على القيمة في  
المشترى والوجه ان الزيادة لخاص صاحب المتاع وله الاجرة وكذا ان باع برأس المال ولو باع باقل بطل البيع  
قال الشيخ ولو قال الوسط للثمن بزيادة في ثمن هذا المتاع باع على قيمة كذا انقل ذلك عن غيرنا  
لم يجره البيع والاصل ان يبيع على رأس المال ان كان كذا في المتاجر وله الاجرة  
المثل الا ان يزداد ذلك ولو كان قد رخص الثمن كان له ما زاد على ذلك من البيع ولم يكن المتاجر اكثر من ما  
المال الذي ذكره **و** يجب كذا في الزيادة في المراجعة مع الاختلاف **ز** بيع المراجعة جازلا وان يغير  
المال ببيعها برأس المال ويجوز كذا لك ولو قال ببيعة درهم من كل عشرة كان سكره وادى ببيع ويطرح  
كل عشرة درهم فان قال الثمن مائة وجعلت ببيعة درهم من كل عشرة لزمه تسعون ويكون الخط عشرة  
وقيل تسعة وخمسة من احد عشر جزءا من درهم يكون الثمن احد وتسعين اذ جزء من احد عشر جزءا  
تكونه الشيخ لان عقد الباب هنا في معرفة الثمن ان يضيف الوجهة الى رأس المال في نظر قد رخص البيع  
من رأس المال وهو الثمن فاذا قال برأس المال عشرة وجعلت ببيعة او عشرة او عشرة درهمان نصف نصف  
الى اثنين من ستة عشر خمسة وعشرين وقدر الوجهة الثمن تسعة من عشرين فيبقى ستة عشر فيجعل  
الذي اشترى اقل من ذلك لانه اذا قال ببيعة كل عشرة واحد اثنان المراجعة الى رأس المال فيبقى ستة عشر  
فيبقى تسعون ولو قال ببيعة درهم لكل عشرة كانت الوجهة من كل احد عشر ودرهما **ح** لو اشترى  
نصف سلعة بعشرة وأخر نصفها بعشرين ثم باعها بأساسية بثمن واحد فهو بينهما نصفان وكذا امر في الوسط  
او ثمانية ولا يبيع على رأس المال ولو جهل رأس المال في المراجعة او المراجعة والنواة او ادها فله البيع الا ان  
بطل البيع **ط** لو قال اشترى هذا المتاع ما زدت شيئا فاشترى لم يلزم الامر اخذه واخذ من تاجر ما لا يشترى















طه واليه المرجع

Handwritten signature: *Handwritten signature*

از او مراد است

۵۱







الشيخ: ثم يتلو **الفصل الثاني** في التكيل والتأخير وفيه **أو** مباحث **أ** كل تكيل وموتيرة أربعة

لكن يصح بالحلول فان أطلق فالوجه البطلان سواء ذكر الاجل قبل التفرق او لا **باب** يجب كذا الاجل مطلقا

سہرا و بھگلہ المعص







تاریخ ۱۳۰۲

[illegible]











انفسه او بدرايند فيها من غير شيا جان **يط** لو انشترى من غيره وراهم فاشترى بهما سلفه فطلعت زواجا  
 له البيع ولا يبيع عليه بشي ان وقع الشراء بالعين وكان البيع عالم بالقبول ولو ابعده به راي في الزمة ثم يبيع  
 هذه عندها لم يبيع عليه ببيع وجب له فاعلم خالصة من قبيل ويرد هذه على المشتري ويرد هذا المشتري عليه وذلك ان  
 القبض ووقع الشراء جديا **ك** لو اقرضه لخال اذ كانت فانت في حركات وصيته ولو قال ان مت فانت في  
 لم يبيع **ك** لو اقرضه تسعين بمائة عدد او اقرضه واحد جان اذا كان لا يتفق في مكان كل ما يوزن وكان الوجه  
 تحقق برؤسها ولو قال ان يقرضني من فلان مائة وثلث عشرة فلا بأس ان يقرضه على ما هو ولو قال ان يقرضني ذلك  
 الف قبل ان يقرضني ذلك الكيل ببيع الدين ويجب على المكفر ان يقرضه مع طوافه كما ان يقرض ببيع الفرض يكون جازا  
 للمنفعة **ك** لو استقرض مداهم وجب عليه ان يشترط في الزن والصفة ولا يرد لها بصفة على لغة لمسكه الفرض ولو  
 التزم وجازت غيرها لم يكن عليه الا التزم التي اتفقها وسعها في وقت ذلك اتفقها في مكانها فالتزم  
 وبه رواية جديفة ولا يجب على المقرض اداء ما تقدمه العادة في زيادة حقيقة السند من الزمان ان عليه وراهم  
 يبيع من التمسك ان كان ما يبيع بين الناس من البيع بينا باله يكتسبه ما يتفق بين الناس يبيع ببيعة التزم الاولي  
 ما يتفق بين الناس قد يكون ان يسطر الله لهم لا يتفق بديار فربما اختلفا في ذلك فربما يبيع بها وانما  
 له قيمة مداهم الا ان لا يبيع له المطالبة بالدين التي تكون في المكان **ك** اذا اقرضني مداهم ثم طامه في بلد اخر  
 لم يجب عليه حمله في بلد المطالبة ولو طامه بالقيمة فربما يبيع المقرض ببيع المثل وابتاع المقرض كان له ذلك  
 وان لم يكن في حله مائة **ك** لو اقرضني دينا فخرتم على اسم المداهم بطل الفرض ولم يجب على المقرض شي سواء كان  
 هو السلم او الاخر **ك** مال المقرض ان يبيع له وجبت الكوة على المقرض ان كان يجاب فيه ولو شرط الكوة على المقرض  
 فالتزم ببيع الكوة المقرض والوجه خلافه **الفصل الثالث** في بيع المالكين وبيعه **ح** مائة **ا** الدين  
 المثل لا يبيع بوجه مطلق الا بعد حلق المثل والمال يبيع بوجه عين من هبة عليه وعلى غيره ماله وان لم يكن بغيره  
 بوجه دينه **ح** الدين ان كان دينيا وجبت فيه السلفة قد اشترى العبدية لانه اختلفا فيها وان لم يكن  
 لغيره ان يبيع به ماله او يبيع او ان يقرض ببيعه او يقرض وقال الشيخ رحمه الله لو يبيع الدين بان يقرض ماله على الدين لم يقرض  
 المالك الا اذا شرط المشتري من المال ولا يبيع **ح** لا يبيع من الدين الذي على السلطان قبل قبضه وكذا لا يبيع  
 مع اهل الزكوات ولا يبيع قبل قبضها **د** اذا دفع المصاحب الدين عن خصا على هذا اقتضا ولم يسلمه لم يبيع بغيره  
 يوم القبض ولا يقرضه المثل اما لو اخطاه وقرضه عليه فانه يقرضه **ح** الدين لا يبيعان ملكا لصاحبه الا بقبضه

بيع المالكين

بيع المالكين

ولو جعله مضافا قبل قبضه لم يبيع **و** التهمة لا تصح في الدين ولو كان لا يثبت مال في ذم صاحبه ثم تقاسم به كان  
 ما يحصل لها وما يتوكل منها **ا** ان الذي اذا ابيع ما لا يبيع السلم ملكه كالمثل والمثلان يردان وقع الشراء للمسلم  
 له واذا كان البيع سلم لم يبيع **ح** لو ابيع الدين كان حلالا فان وقع الدين عليه الدين المشتري ولا يبيع على البيع  
 والمزلة قال الشيخ رحمه الله **الفصل الرابع** في دين المالك وفيه **ا** يبيح **ا** المالك لا يبيع شيئا وان ملكه  
 ولا يبيع ان يتصرف في نفسه بجارا ولا استدان ولا يقرضه الا باذن مولاه ثم هو يقرض ما يقرض له وغيره ما يقرض  
 المالكون لا يتصرف الا باذن مولاه على ما تقدم الا في العلاقات والمثل وليرك ان يقبل على الوجه ولا يبيع حانه ولا يقرضه  
 المادون له في التجارة في غير ذلك كل ما يبيع تحت اسم التجارة او كان من لوازمه فليبيع ان يبيع ولا يبيع نفسه ولا يقرض  
 الفرض والكسر يملكه ان يقرضه بغيره في التجارة الا بالاذن **ب** العبد المالك للمالك اذا استدان  
 بغير اذنه من له كان لازما للزمته يبيع به اذ يقرضه بغيره الا فلا ولا يتحقق بوقتته ولما استدان المالكون له  
 في الدين فعلق بدينه المولى ان يستقاه او اقرضه فان اعتقه فلا يبيع قولان المداهم انه يبيع به العبد  
 الا ان يقرضه المولى وعنده في ذلك ترددوا استدان المادون له في التجارة لا يبيعها لزم المولى اداءه وان كان  
 لا لا يبيعها كان يبيع المادون ويترك في العبد وليس يقرض **ح** اذا مات مولى المادون اخذ دين العبد من ماله  
 فان ضاقت شاركت عريم العبد عزماء المولى بالخصص **د** لو اذن له في التجارة في منع فالتحق في غيره كان ما يبيعه  
 عليه في نفسه **ه** اذا اشترى غير المادون او اقرض لم يبيع ويبع المالك والمقرض بالعين سواء كانت في يده  
 العبد من او المولى ولو تلفت في يد العبد كان له المثل في نفسه يتبعه به بعد الوفاة الا القيمة وان تلفت في  
 يد المولى كان له المثل او القيمة على السبيل في الحال وان شاء طالب به العبد مع عقده ويساره وعنده القامات  
 بالتزكيات يبيع بوجه المبيع والمقرض للمالك او المبيع فيه اذا كان في يد العبد ان تلف بوجه المثل  
 القيمة جدا العتق وان كان في يد سيده لم يكن للمالك ولا المقرض اخذته ويبع المالك والمقرض على العتق حقه  
**و** اذا اذن للمولى لشرائه انصرف الى العتق ولو اذن للمولى لشرائه جاز وكان العتق في ذمة المولى ولو تلفت انفسا وجب على  
 المولى عتقه **ز** اذا اذن للمولى لشرائه العتق فعلقه بكسبه او بغيره **ح** اذا انت جارية العبد البينة كان في  
 لهجانية استعانة المصاحص ان وجبت وان عتق على مال فحق لربته او يبيعه مولاه وكذا اذا وجبت مالا فحق  
 ولهم العتقات في ذمة وادام لم يبيعه بغيره ولا يقرضه ولا يبيع من ماله ولا يقرضه من ماله ولا يبيع من ماله  
 عتق استوفى منه وكذا لا يقرضه في يده في يده عتق مولاه ان يقرضه بغيره وجب العتق او المالك **ط** لو اقرضه

مائة



الرجل

الرجل سرى والرجل

سبح وكراماته مع جلالته والوفاء

لم يبق له من ماله ما يداو له عليه سواه اعزها بما في يده او غيره ويتبع اذا عتق **ي** اذا اذن له في القفلة فان  
 فيها اذن قبل الاطلاق ان كان ما في يده بقدر الاقرار بتقديده الا ان كان الفاضل في ذمته يتبع به في العتق  
**يا** الاذن لا يستغنى عن الشكوك وفي الخبر لم يثبت ماله لم يكن ما ذنبا ولا اقرب الله لا يقرب بالابان ويظهر  
**الفصل الثاني** في الزهن وفيه فصول **ا** في الزهن وفيه **يدعنا** الزهن لغة البشيت والدوام والتمسك  
 هو الجس قال الله تعالى كل علم عايبا كبر رهبن وفي الشرح عبارة عن المال الذي يجعل وشقه بالدين  
 من شدة ان تعذر استيفاءه من محله يقال ذهنت الشيء فهو رهبن وتبين ان اذهنت لغة ايضا **ب** هو  
 جازم النفس والوجدان قال الله تعالى فذهبن مقبوضتهن رسول الله صلى الله عليه وآله ورحمه عند يهودى اشترى  
 منه طعنا **ج** الزهن جازم النفس المضطرب او كمن في الآية خرج عنجب الغالب اذا غلب عدم اليقين  
 في السفر لا يشترط عدم اليقين **د** الزهن غير واجب والمقصود في الآية الاشارة الى **هـ** الزهن عند  
 يعقوب الى الجواب وهو ان لفظه دال على الوضوح كقولهم ذهنتك اوهنا وثقة عندك او ما استفيد منه ذلك  
 ويعتبر في الصبر وهو اللفظ الدال على ارضاء القلب بتمت او ما شبهه وفي معنى الحق كقول الاشارة الى ان  
 عليها وان كانت كناية **و** الزهن عطفان من جهة الزهن جازم جهة المذهب **ز** يفي في عدم الزهن كناية  
 والقبول لا يعقل في القبض وهو ان يوافق الشيخ في الحق بغير اذنه وهو اخبر ابن الجوزي وكذا يلزم اليقين  
 والقبول وان لم يكن كماله وموزنا بغير اذنه على تسليمه بجمود العقدة والتدريج على قول الشيخ انه لو قبضه  
 من غير اذنه الوضوح لم يفتق وكذا لو اذنه في قبضه ثم رجعه عليه وكذا لو اذن له او اعطى عليه او مات قبل القبض  
 وليس استدلاله القبض شرطان لوعاد الى المذهب انصرف فيه لم يخرج عن الرحلة ولو اذن له ما هو في هذا الزهن  
 لزم ولو كان خضبا ولو اذن له في القبض حتى يحضره اقراره عليه ويقبض الزهن ولو اذن له الوضوح بالقبض  
 حكمه على جميع اقسامه علم الكليات ولو اذن له بقبضه جوعه ولو اذن له في الاقرار على الاقرار بزمجهن في الزهن  
 الا ان يشهد اليقين بالقبض بالاقاير به ثم لو شهدت بالاقاير فقال لم اقر بقبضه الا ان كانت عليه  
 فيه على غير الزهن وحججه على الجدل الغلبة وجب تسليم الزهن الى من ذهنت عنه قبل الجهر على قول الشيخ  
 لبيك ذلك اذا لم يبق القبض **ط** وهو المشاع جازم للمستمع ويقبضه للمتهم كالمقبض للمشاع ولو كان  
 داره من شيئين من زهن احداهما فصيدته بيت بغير مجاز والقبض في الزهن كالقبض في البيع فالزهن لا  
 يحمل كان قبضه العينة ولو كان له فيه شرك اذنه الى اذنه وكان اذنه الى اذنه الشريف ويقبض ما يقبل ويحمل

قال

منه انشأ على اذنه الى اذنه الشريف جازم لك الشريف ان ياله في القبض ان انشأ على عدل فذلك كانه  
 تعارضه ان يصدق بوجهه يقبضه ما ولو كان له شفقة اخيرة لا يراه له يصدق عن عدل الحق يمكن به  
 ولو اذن له اذنه الى اذنه الشريف ويقبضه الزهن حتى القبض في القبض الى التمسك بوجه الشيخ **ي** انشأ  
 القبض شرطان يجب ان يكون القبض للمتهم او كونه ولا يجوز ان يقبضه الزهن من نفسه للمتهم ولو كان  
 المذهب في الوجه الجواز ولو اذنه اذنه انشأ للمتهم في اذنه وبالكذا ولو اذنه في التسليم في الذم  
 كذا لو اذنه اذنه على ما علمه ثم لم يجمع وكذا لو اذنه في الجواز وبالكذا في اذنه او اذنه في القبض  
 اذا مات المذهب قبل القبض لم ينجح الزهن من اذنه في الجواز وثقة او في الحكم وكذا لو كان الزهن قبل القبض  
 عند اذنه المذهب بغير اذنه في تسليمه الى اذنه ولو اذن له في القبض عند اذنه في القبض في القبض  
 ان كان له اذنه في القبض وكذا في اذنه في القبض جازم ولا وكذا لو اذن له في القبض لم ينجح الزهن اذنه  
 عنه ولم يكن القبض الزهن ولا ما اذنه على قبضه كان لا ينجح القبض **ب** فقبض الزهن قبل القبض  
 اليانته المذهب عند اذنه في القبض جازم في القبض ويجوز اذنه جازم كان القبض لا ينجح  
 غير لازم كالحصة غير المقبوضة ولو اذنه في الجواز لم ينجح الزهن عند القبض **ج** لو اذن له ما هو في هذا الزهن  
 ودقيقه اذنه في القبض مدركه القبض وبها لا يقبض الى اذنه الزهن في القبض جازم كان في  
 بخسه كالعبودية والاداية والاداية كالقبض **د** اذا اذنه في القبض جازم كان القبض الى اذنه في القبض  
 قبضه وقال الزهن لم يقبضه لعل تسليمه قول المذهب مع يمينه عند القبض ولما تقدم في الزهن اذنه  
 عدم القبض اذنه في القبض صاحب اليد وان كان في يد المذهب فالحق في القبض الى اذنه لا ينجح في القبض  
 في يد الزهن فالحق في يده في عدم مجرده اليه في القبض للمتهم وهذا كله ما تقدم عند اذنه في القبض  
**الفصل الثاني** في شرط القبض **ي** في شرط القبض ان يكون عينا ملكا يمكن قبضه ويجوز به  
 حواء في ذلك المشاع والمفرد في القبض من الدين ولا المقتضى كسكنى الدار بخلاف العهد وقول الشيخ في القبض  
 للمفرد في المقتضى ليس بغيره بل هو من المدة ان يطل للمتهم ولو اذن له ما يملك وتقتضي جازم الا ان يكون  
 ما يملك وما لا يملك متى في ملكه ووثق في حصة الشريف على العجالة ولو اذن له في القبض لم ينجح ولو كان في يده  
 او غيره من زهن دون قبضه الا في القبض جازم في الاذنه خاصة والملاح على صاحب الارض دون الزهن  
 والاشارة لولا ان احداهما يدون اذنه الملك لم يكن له الزهن ولو قبضه به جرحه في القبض وجب اذنه في القبض



۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲

فمنه فمخاضه فلهذا ليس ورواه شيئا وانما المشتري بالثمن كان للبياع أخذ العين فلهذا منه نفى كونه  
ضما للبيع نظرا وكذا الوهن الموهوب يباع بوجهه بينه وبين كونه وجعا للكل **وي** يعني وهو المزدان ان كان  
عن غير نظارة ولا يباع المشتري بالبيع على فانه قاب فبالعين ان قبلت ثوبه وان كان عن طرفة او لم يثبت  
تستل فالوجه سقاه الخياط ولو لم يكن عالما لم يعلمه وهذه الخياطة في البيع المشروها به ولو لم يكن حتى قتل ولا يباع ولو  
العلم بعد القتل لغيره يكون كالمسحوق فيقتل لانه من الخياط في البيع وان لم يكن كالعيب فلا يباع اما لو كان المزدان  
طرفة او يثبت به العلم المشتري حتى قتل فمضيه ان وجهه ان لكن على الثاني يثبت له الأرض **يا** لو هن عبد اسرق  
او زنا باصح الوهن وكان كالعيب اذا لم يصب قتله وهو من قاطع الطريق فتاب عليه فدية الدماء صح الوهن فقتل  
الزوجة منه ولو كان بعد هاهنا **وي** العبد المألي يبع وهذه سواء كانت له الجارية عن الخطاء فان افكته مولاه فبقي  
رهنه ولا يطلبت الزهانة فدية ان لا الجارية واصل الشيخ في الخلاف الوهن عن الخطاء مع **راج** لو هن عبد اسرق  
ثم افترقه حتى قبل الوهن فان صدقه من المهر كان الحكم ما تقدم من وجه الجاني وان كان به فدية الزوجة حتى قضت  
لأحق المهرات وعلى ذلك ان الهين على نفق العلم وكذا الزهانة كان عصبه او اعتقه وكذا اوباعه او كان به مطلقا  
ثم افرج عنه هذه الاشياء ان العتق فيفدي في الكفاية وكذا الواحدة ثم اعترفت بالجارية فادخلت المهرات في نفق الجارية  
مجانا في دفعه العتق عليه على الزهانة ان كان معصية فتعذر دعوى الاستيفاء وكان عده عامه بالجارية  
فذلك مع القول بغير النكاح لو عاد اليه بوجه او اضرار او غيرها فادخل الزهانة ومع التعيين عتق الزوجه  
بالأرض وبالذل منه ومن العتقة وروى المهرات خلف الجاني عليه لا الزهانة فان نكح لم يخلف الزهانة ايضا  
**يل** لو جنى العبد بعد الزهانة فدم من الجاني عليه ومع الجارية ان استقرت ولا يقدرها والباقي من الوعد  
بمع الجاني وكذا باقي الفرض رهنه ولو لم يولد له السيد بقي هذا كما كان ولو فدية المهرات على ان يكون رهنه بها بعد الزهانة  
الواحدة جاز ومع المعادة ولا يفتح للمهرات جناية الزهانة ولا يسطع وبين المهرات فبيع في الجارية او فدية او  
سواء كان بقدر الفداء او اقل واكثر ولو كانت للجارية بعد كانت الجارية في القصاص الا ان كان الجاني عليه او  
ولحقه على بعد الزهانة لا يخرج عن الزهانة وليس له العتق على مال ولو كانت نفسها رهنه ولو كانت  
لغيره لم يولد عليه شيء بقي رهنه او جنى على من يرثه المالهان ثبت الحلال ما ثبتت فدية من القصاص ولا يخرج  
في الخطاء ان استقرت الجناية فيقتل والا فالحق ان مال الجارية ولو جنى على كات السيد المشروط بغير  
القصاص او العتق على مال فان جنى نفسه ثبت له القصاص او العتق على مال وكذا ان قتل المولى **يل**







وعقد لها ولا تتركه انه ان جعله على ديت خالصة زاع الى ما شاء ولو هو شيئا على حتى ثم هن آخر على ذلك التي ايضا  
جازر كانا يجها رهيوت سواء شق الذهب الذي زعقداه عليهم ثانيا لا رلا لوسك وعليه ديت مستحقا فلا  
علم جازر وهن الفاريت لثمة **يا** لو هن شيئا عند زيد ثم رهنه عند اكر فان كان باقيا في الموهبتين  
من غير ابطال الاول كان رهنه على الخريف ولو لم يعلم الا في الفسخ والامضاء وكذا لو لم يعلم الاول ولو  
اذن الاول في ان يكون رهنه عند الثاني في ابطال رهنه نقل **يجب** ان يجرى لفذ الذهب على الحق للمالك والمالك يلا  
خلاف **يجب** ان يكون له عليه الضمير رهنه فقال المقترض ان يجرى الفسخ على ان يجرى على شيئا على الا يجرى  
جازر ولو قال بغير ذلك على ان ارجع شيئا على الفسخ والقرض **الفصل السادس في الشرط** وبنه **س** عت  
الذهب عقد قابل للشرط الصيغة دون الفاسدة والشرط ضمان لجميع لا ياتي في عتق الذهب رنا سدا لاني  
شأن شرط كونه رهن في يد المدين او عدل ليرجع عند عتق الدين وهذا القسم لازم والثاني مثل ان  
كونه يجرى عند حل الاول بالذهب وهذا يشهد الذهب بفساد الشرط فيه نظر والذي يراه الفسخ عدم الفساد وحيث  
والا لم يشهد بطلان البيع الذي اشتراطه الذهب ولا يثبت فيه خيار **ب** لو شرط المدين سماع الرهن لفسخه  
فان كان الرهن على يد المدين سواء كان الدين مستقرا في الذمة او قرضا استأنفا لكان في الدين المستقر بطل  
الشرط خاصة دون الرهن وفي القرض المستأنف يبطل القرض والشرط معا دون الرهن ولا فرق بين ان يكون  
المنازع أصليا كالمالك او المفصل ومنازع كالقفل ان كان في بيع بان رهن على الفسخ ويشترط المدين المنازع  
لفسخه فان كان مستقرا في الذمة لم يفسخ البيع والشرط وان كان في بيع لم يفسخ البيع **ج** لو شرط ان لا  
يأخذ الرهن رهنه ولم يشترط المدين في الرهن على اقران **د** لو شرط الراهن ان لا يبيع على اقران  
الرهن او حتى يبيع كذا او يبيع على اقران لم يفسد الرهن والوجه صحة الشرط سواء كان ذلك في قرض او غيره  
من الخيارات **هـ** لو رهن ضد فاسد بانه ولم يعلم المدين المظروف بطل الرهن فيه خلاصة وصح في الصدق  
فكان الرهن ضد الفسخ دون ما فيه ولو قال رهنك الضمير في فسخه ففسد الرهن ولو لم تكن فسخا  
لو قال رهنك المروية بان يفسخ في المروية خلاصة ان كانت مفسوخة بالانقضاء وكذا لو قال لو لم تكن فسخا  
لم يفسخ فيها **و** الرهن غير جازر ولو شرط الراهن ضامه على المدين بطل الشرط وجع الرهن **ز** اذا رهنه  
الى مائة عينة على انه ان لم يقضه فيه كانت بيعا بالدين بطل الرهن والبيع ولا يكون مضمونا في المدة ويكون  
مضمونا بعد اتمامه لا تسلك من الرهن والبيع كبيعته فان عثر من المدين في مائة الرهن لم يفسد الرهن

فمالة البيع كان له فسخه فان لم يفسد فسخا لشيء فخر الراهن بين اقله في رهنه وبين اقصاه في فسخه رهنه  
بالفعل على انه يفسخ ما لم يفسد المدين من الفسخ وكذا البحث في البتة **ح** لو رهن ثوبا لم يفسد الا بالفسخ  
لكذا الوكالت غير مبررة او لم تكن مبررة وكذا الوكالت غير مبررة او لم تكن مبررة او لم تكن مبررة او لم تكن مبررة  
البا لشرط ولو رهن ثوبا لم يفسد الا بالفسخ وكذا الوكالت غير مبررة او لم تكن مبررة او لم تكن مبررة او لم تكن مبررة  
الذي يفسد وكذا لو كانت رهنه ثم صار فيها وشيخ رهنه الرهن او حمله السبل والبيع الرهن على فسخه في  
الشك ان كان في مائة من المدين خاصة بالدين بوجوب ذلك النامع في مائة استأجرت الفضة ولو شرط وفعل الفسخ  
ثم افسد في مائة بمضد بعد الرهن حكم لمن يشهد له الظاهر لو افسد الا لم يفسد قوله الرهن **ط** لو رهن ثوبا  
وشرط المدين في العقد ان يكون رهنه على المدين فان رهنه على غيره سواء كان الرهن حائلا او غائلا وكذا  
لو شرط المالك ان يفسد الرهن فسخ الرهن في مائة ولو كانت بطلت دون الرهنه ولو كانت المدين لم يفسد الرهن  
الى المدين المدين **ي** لو شرط المدين وضع الرهن ففسد الرهن ففسد الرهن ولو شرط المدين وضع الرهن ففسد  
الذهب على غيره الرهن وكذا لو شرط المدين وضع الرهن ففسد الرهن ففسد الرهن ولو شرط المدين وضع الرهن ففسد  
الذهب الذي فسخه في مائة وكذا البحث في المدين في الرهن في مائة لكن الفسخ هنا الرهن مع الفسخ  
الذهب الذي يفسد في مائة **يا** لو رهن الرهن ان افسد الرهن ففسد الرهن ففسد الرهن ولو شرط المدين وضع الرهن ففسد  
من يفسد فيه ويكون في يد المدين من رهنه الرهن على غيره في مائة وفيه خلاصة المالك في مائة  
من ثوبه **ب** اذا رهن الرهن ففسد الرهن ففسد الرهن ففسد الرهن ولو شرط المدين وضع الرهن ففسد  
فان خلاصته على كل من رهنه ويفسد الرهن ففسد الرهن ففسد الرهن ولو شرط المدين وضع الرهن ففسد  
فبيع به على المشتري وعلى المشتري ان كان فلا يفسخ على العود ولو كانت الفسخ مما يقابل الناس بطله  
صح البيع وان كان ولو زيد فيه بعد فسخ المالك ان الناس به بعد الفسخ لم يفسخ البيع وان كان في مائة المالك  
فالفسخ عدم الفسخ **ج** اذا باع العود الرهن ففسد الرهن ففسد الرهن ففسد الرهن ولو شرط المدين وضع الرهن ففسد  
الامارات الرهن انفسخت وكذا العود ويؤزم الا رهنه بالفضة او بيع الرهن ولو افسد منها نصيب المالك نالها  
يلتزم من ثمنه الدين فلو كان المدين في مائة واستحق الرهن ففسد الرهن ففسد الرهن ففسد الرهن ولو شرط المدين وضع الرهن ففسد  
ولا فسخ على العود فان كان الرهن شرط البيع ففسد الرهن ففسد الرهن ففسد الرهن ولو شرط المدين وضع الرهن ففسد  
من الغريم او لا يفسخ على العود وكذا ابيع المشتري على الراهن ولو كان حيا او ام الركيل وفسد الفسخ لا يفسخ



الرهون في يد المشتري وكذا كل وكيل باع بغير إذن واستحق المئتمن مع علم المشتري بالوكالة وليس المشتري  
 الرهون على الوكيل ثم يرجع الوكيل على المئتمن ولو استحق بعد دفع الثمن إلى المئتمن يرجع المشتري على المئتمن  
 وضرورة المشتري بحسب بيع على الزاوي ولو لم يعلم المشتري بوكالة الوكيل مع علمه يرجع على الزاوي انما  
 ولو انكره فان لم يكن مع الوكيل بنية حلت الرهن **في** العقد لم يمتد لغيره لا يمتد في بيع الامع القوي لا القوي  
 ولو باع المئتمن منه كان القوي قوله مع الجهل في عدم القوي لا يمتد من اركان الرهن لا المئتمن ولو ادعى تسليم  
 الثمن إلى المئتمن كانت القوي قوله المئتمن مع يمينه ان لا يكون للعقد بنية فاما حلف المئتمن في البيع على  
 العدل الا ان يقول في بيع بنية او يكره فيك الشهدا فيكون فاما لو باع بغير حق المئتمن باذنه **في**  
 لو اختلفا فيما باع جميع بغيره البطل سواء كانت من حبس الداعي او لا سواء وانفق قوله لهما او لا ولو كانا من  
 البطل بيع باع بغيره ما كان من ابيع باع بغيره لغيره ولو باع لغيره باع بالاسهل وجهه الى  
 حبس المئتمن فان ساء باع بغيره المئتمن **في** لو باع بغيره المئتمن باع بغيره المئتمن باع بغيره المئتمن باع بغيره المئتمن  
 من يده وكذا الوكيل من عاونه لا لهما ان اختلفا على بيع وضع عنه والاربعون لهما في بيعه حاله  
 لهما فان ثبت ثبته لا اثر في يده وكذا الوكيل في يد المئتمن فادعى الرهن بغيره حاله ولو مات الوكيل لم يكن  
 لورثته اسأله الا بالترجي **في** للعقد رقة يجلها ويجب قبوله فان استأجر المالك ما كان استأجره فله  
 ايبا وليس له رده الى المالك قبل رده عليها فيثبت بذلك وكذا الوكيل لهما عند الوكيل مع وجودها  
 لهما هو الا يمين ولو استأجر لهما كان له وضعه عند ايمانه ولو استأجر لهما فله الى المالك هو وان لم يكن  
 عاونه وللوكيل عند رده بغيره المئتمن المالك اوصى بغيره ولو استأجر لهما كان له ايداعه من رقة ولو  
 اودعه المئتمن مع وجود المالك ضمن ولو لم يكن له عاونه لم يخله الشك في المالك ولو اودعه لهما عاونه لم يخله المالك  
**في** يجرى لها افكده عن الوكيل منقلا ولو اختلفا لم يقبل بغيره لهما ويكره جعل الرهن في يد عدو يمين  
 ولها اسأله فان دعى لهما باسأله المئتمن وحده لم يجرى وكذا المئتمن ان يثبت الرهن سواء كان من حكم القصة  
 من غير ضرورة اربعة **في** رجوع الرهن في يد العاين بعين القصة على الكافي وكانت رهنه ويحفظها الوكيل  
 له بغيره المالك **في** فوضعه لغيره وجب عليه رده بغيره لا تسليم للعقد **في** يمين في يد المئتمن فله  
 يمين ثم لاك القوي او سائرهم ثم رده لم يفسد القوي **في** اذا استأجر في من سمس رهنه بغيره المئتمن  
 وان يصفها على يد ذي وان باعها الذي من حق رجاء بالثمن الجبر على قبضه او الايبا ولو جعلت على يمين

بناها على ذي او باعها الذي من سمس لم يجرى على قبض المئتمن **في** لو اختلفا على وضعه على يد من سمس رهنه بغيره  
 المالك سواء كان يجهل ولا اوافقا على البيع عند المالك يمين ان كان يجهل ولا خلاف **في** لو باع  
 المئتمن على الثمن جاز اذا كان معلوما بالشهادة او الضمة كالسهم فان في المشتري والقبض المبيع بين البيع  
 والارضاء بغيره رهن وكذا يبيع بشرط الخيل مع العلم بالاشارة والاسم وفي الضمة بان يقول رجل يبيع ثقة اشكال  
 ولو استمع الخيل من الثمن فحينئذ يبيع في الفسخ والامضاء ولو باع المشتري بغير الرهن او قبض المشتري لم يجرى البيع  
 على القوي ولو كان اكثر من ثمة المشتري ولو شرط شهادة اثنين فانها بغيرها فالله ربهم ولو جهل الخيل  
 او الرهن بطل الرهن وتغير البيع في الفسخ والامضاء ولو شرط رهن الشاهدين من غير يمين لم يجرى **في** ولو بشرط  
 رهنه او بغيره المشتري به لونه **في** لو شرط ان المبيع رهنه على الفسخ من الرهن والبيع وقال البيع بطل الرهن  
 بغيره وكذا لو شرط ان يبيع اليه المبيع ثم يرد به رهنه فانه يبيع البيع والرهن عاونه في الفسخ بطل الرهن  
 من **في** لو رهن المالك بشرط ان يريده في الاصل عند الرهن والاجل غير لازم قاله الشيخ وعنده يمينه  
**اختر الساس** في الاحكام وفيه **في** اذا ائتمن المئتمن عقد الرهن او ترك عنه فوضعه الرهن  
 الفلاني او بغيره المئتمن سمس بطل الرهن وكان امانة في يد المئتمن لا يجب رده اجمع المطالبة ولو قضى بعض  
 الدين اربا من بعضه لم يفسد في من الرهن وكان جميعه محبوسا على باقي الدين وان قل **في** اذا رهن  
 المقتصر بوسنة القصب عند الوكيل من غيره المئتمن وان اذن له في الفسخ على اشكال ولو مضى المالك  
 ثم دفعه الى القاصب رهنه بغيره المئتمن وكذا الوكيل من المئتمن من غير قبض ولو باع بغيره عليه سقط القصب  
 وكذا المئتمن لو كان في يده بغيره فاسد ولو كان في يده عاونه فله من المئتمن الا ان يكون العاونه محبوسا فلا  
 يملك الا بالامارة على القديين يستطاع الفسخ المئتمن **في** اذا رهن عينا من ثمنك اقله قبل القبض  
 بطل الرهن بغيره فسخة وكانت الاخرى رهنه على جميع الدين بغيره المئتمن ان كانت الرهن شرط في البيع  
 وان كان بعد القبض بطل بغيره ايضا وحسب الباقي ولا خيار ولا يملك للمطالبة بالودي **في** اذا رهن جارية  
 جاز رهنه فان ظهر بها على ولو لم يولد له ووضعه اشهر او اكثر من عشرة اشهر من حين الرهن استقر  
 وكان الولد دقا وان كان ثلثة اشهر الى تمام عشرة كان خذالم فخرج الامة عن الرهن ولو اقر الزاوي  
 بالوكل ليعقد فان منعها من رهن لم يولد له رهنه والا جاز ولو كان بعد العقد لم يثبت خذالم  
 الرهن والرجع جبرتها لم يولد ولا يملك بغيرها مادام الولد حيا **في** الرهن المئتمن ممنوعان من ائتمنها

ظاهر المسألة



الانسان المسمى بالزهر  
الانسان المسمى بالزهر

الانسان المسمى بالزهر

الانسان المسمى بالزهر

في الزهر ان ليس لكل واحد منها الصنف فيه جميع ولاهبة ولا اجارة ولا سكتى ولا على ولا غير ذلك فلو على  
الزهر على كل ما هو كان من ذوات الحيوان او لا ولكن لا على عليه والذم لو كانت بغيره جاز كما لا يقتضيه  
او انصافه من الارض جعل هذا ولواحيها صارت ام ولد ولم يخرج من الزهانة سواء موصلا او معصلا  
لكن لا يتبع ما دام الولد جيا ولو ماتت بالولادة ضمن الزهران القيمة يكون وهذا رجل يعتبر القيمة والمثل  
ارجح الاحوال او اكثر ما كانت منه القيمة فيه اشكال ولو نقصت قيمتها كان عليه المار يشتركون وهذا ولو  
بقيت على هذا الميزان بهما مع حياة ولداها وقيل يجوز لسبق حق المرتكبين فان استوفى الدين القيمة بعوت  
واللم يخرج الفاضل الا ان وجه من يشترى للمقابل للدين خاصة فان بيع مقابل الدين انفاك الباقي  
من الزهر فان مات الزهر عتق وكان الباقي للشاري لا تقدم على المثل ولو بيعت الى الزهر ثبت له حكم  
الاستيلاء وان لم يملكها باذن المرتكبين فانها تصير له مع المثل فلا يخرج من الزهر ولا يجب عليه ائسا لا  
قيمة لو نقصت او ماتت بالولادة ولو بيع بعد الوصل لم ينجح ولو بيع قبله علم الزهر فذلك كما يثبت ولو لم يعلم  
فذلك كما لو لم يبيع **و** لا يخرج للمالك ضرب الجزية للمالكين وبيعهم الا بان المرتكبين وبدونه يجهن العيب  
والدين ولو اذن المرتكبين فلا ضمان لو ماتت او تلفت **ر** ليس للزهر عتق الزهر فان فعل كان موقفا  
على اجارة الزهر سواء كان موصلا او معصلا فان نفع بطل العتق واستقر الزهر فان اجازته حق العتق  
وبطل الزهر وليس المطالبة بالعرض ولو اذنت الاجارة والنفع استمر الزهر فان نفع بطل العتق وان  
نفي انفع العتق اشكال ولو اذنت الزهر باذن المرتكبين نفع وبطل الزهر ولو نفع في الاذن كان حكمه ما تقدم في بيع  
في الاحكام اما المرتكبين اذا اعتقد لم يثبت وان اجاز المالك ولو سبق الاذن جاز **ح** لو اذن الزهر باذن المالك  
في الاعمال والمضائق فالقول قول المرتكبين مع اليقين وعدم اليقينة فان خلف كان كما لو لم يثبت وان فعل  
الزهر وكان كالزهر ولو شك في خلاف الجارية اشكال ولو اختلفت الزهران وورثة المرتكبين خلفوا على  
العلم ولو اختلفت المرتكبين وورثة الزهر خلفت المرتكبين على نفي الاذن او الورثة على إثباته قطع **ط** اذا  
اقر المرتكبين بالاذن في المثل وجعله وولادة للزهر لا تقاطعه ولا استعارته مدة المثل لم يثبت انكاره كونه الولد  
منه ولا يمين على الزهر ان كان احد الاربعين فالقول قول اليقين **ي** لو طعن المرتكبين من غير اذن  
خلف العلم والولد يقين الزهران وعليه سبب لئلا انكره الجارية او كانت تامة ولو طعن وعت فلا يهر على  
الشك ولو اذن المثل اليقين خلفت مع اسكانه وسقط عنه الحقة ولحقه الولد حكم وعليه قيمته وقت سقوطه

جاء

الانسان المسمى بالزهر

حيثما لم يهرع الكراه ولا المطاردة ولو كانت جاهلة بقت المبر ايضا والا تهرب عندي غوث الشرع المبركة  
ومضقه مع المثيرة في كل موضع او جينا المهر لو اذنت الزهران جاز الوصل لا لطلعه ولا لحواله او طلاقته او  
اكرهها والولد هو ولا قيمة على الاب وقول الشيخ في المبسوط اذا اذنت الزهران لم يجر الوصل على استغناء المثل  
ولا تصير له في المال ولو ملكها المرتكبين صارت له **يا** اذا اذنت المرتكبين في البيع قبل الاصل جاز **و** يجوز  
جعل الخبز هبة الا ان يشترط في الاذن نفع البيع ويؤتم المشروط ولا يجب التخييل ولو قال المرتكبين ما خلا في  
ان يكون ثمنه هبة لم يثبت ان يقره ولو اختلفت فقال المرتكبين اذنت مشروط ان تعطي جازي قال الزهران على طاعة  
ذلك الشيخ القوي قوله المرتكبين انه المثل في اصل الاذن فكذلك في صفته وعنده منه اشكال وكذا القول في  
بطلان جعل الخبز هبة ولو قال الزهران على طاعة ولو اذنت الزهران لم يجر الوصل على استغناء المثل  
في المثل لا بعد الاصل ولو كانت بعد حوله جاز **يب** لو رجع في اذن البيع بعد ان يشرى حقه ولو كان بغيره علم  
الزهر لم ينجح واربع علم قال الشيخ الاولى صحة الرجوع وبطلان البيع ووقا بعوت بعد رجوعه فقال بل يملكه  
فالقول قول المرتكبين **ج** وكان الخبز حلالا او حراما لم يجر ما اذنت المرتكبين في البيع كان الثمن هبة او لا فحينئذ  
سقط ربحه **له** لو رجع بعد اتم بدوه قال الشيخ بطل الشراء ولو قيل بكونه موقفا على اذن المرتكبين  
كان وجهان فان قيل بطل موت الذي يدين بقران ان يقر في الدين بطل الشراء وان استع من البيع والدين  
في الدين يبيع عليه وان مات رخص من ماله عتق من الشراء وان لم يكن غيره وكانت الدين مستغرا يبيع به  
انه وفصل من ماله عتق **له** الفاضل **يه** وقال المرتكبين اذنت لوصول في هبة عشرين فقال بل بعشر  
فالقول قول الزهران مع يمينه وعنده اليقينة ثم لوصول ان يصدق الزهران فالزهران طيس على الرسول  
يمين فان صدقت المرتكبين فكذلك ولا يرجع المرتكبين عليه بشيء ولا يثبت شهادة الرسول لاحدهما **يو** قال هبت  
هبة فقال بل هذا خارج ما اكده المرتكبين عن الزهران وخلف الزهران على الاخر وعلى الذي يارهم وكذا  
لو قال اذنت في هبة هذا وقال بل في هبة اتمام المثل يمينه انه اذنت في هبة ما دعاه والي يهرع وهو  
الاخر واقام المرتكبين اليقينة بالانكار ثبت ما دعاه المرتكبين ولو انكر الاذن المزبور في الزهران فالقول قول الشيخ  
اليقين ولو قال الزهران انهما لم ياذن في هبة ما دعاهت عندهما عبدا فقلنا فقلته وعليه قيمته فالقول  
توطئه في الشك في المرتكبين في جازية ذمة **ير** اذا اذن الخبز وجب على الزهران ايضا الدين مع المطالبة في  
قتله من غير انفاك والاصل ان يبيعه فان استع كامل المرتكبين يبيعه ان كان وكذا في بيعه اسرى المالك المجرم







لاحق للمزك فيهما قال الشيخ ولا يجب أكثر من قيمة الولد ولو غلبت الأم **كم** إذا جنى على الزهون  
 وجعل الجاني ذاك شخص بالجنابة فان كان له سلفه حفظها وان صدقته الزاهة خافته سقط حق الزهون  
 من الوثيقة وكان الزاهة وان صدقته الموثقة سقط حق الزاهة وعلق حق الزاهة بالارض **ثم** ان  
 الزاهة من ماله او ارباؤه الموثقة يرجع بالارض الى المقتن **كم** إذا حدث في الزهون عيب في يد الموثقة  
 لم يضمنه البيع العادي او القاري ولا يثبت له جناية البيع الذي سطر الزهون ولو اختلف فقال الزاهون  
 حدث عيبك وقال الموثقة قبل القبض فان كانت في ظرف الوضوء لم يشرط فيه الزهون ليركن للاختلاف  
 معني وان كان شرا في بيع قديم قبل من يشهد الحال له ووضاوي في الاعتقال **قال** قول الزاهة **علا**  
 العقدة فليس للزهون بركة ان يفتح في سرقة قبل القبض كان لبيع المشروط به ولو وجد الموثقة عيبا  
 كان في يد الزاهة فله الرد ونسخ البيع ولو مات الزهون او حدث فيه عيب قبل ردده لم يردده ونسخ  
 البيع **قال** الشيخ والأقرب عندى جواز رد مع العيب المتخذ في العيب القديم ووجهه عيبين من الموثقة  
 فان في يد الموثقة واستمع من شريك الآخر لم يكن للمزك خيار فسخ البيع **قال** الشيخ وكذا العقد دونه عيب  
 واستمع من تسليم الآخر والاتفاق عندى ثبوت الخيار له في الموصفين **كم** إذا اتفقا على أن العدل ينقص  
 الزهون لزم الزهون وان انكروا العدل سواء قلنا بالشرط القبض اولى **ثم** ان اتفقا على تركه في يد من شاء  
 جازوا الادفعه الحاكم الى الثقة **كم** الواو كالمسرة في الاتي يشترط احدهما حلول الدين المرحل بين  
 من عليه والثاني استماع الزاهون من تركه في يد الواو اذا لم يشرط الموثقة **كم** لو قال الزاهون وهتك  
 احد العديين الذي يثبت في يدك فقال الموثقة بل هما قال قول الزاهون ولو قال وهتك على  
 مائة من الالاف التي لك على فقال بل على الجميع **قال** قول الزاهون وكذا القول قول الزاهون في قتل  
 الدين ولو قال لأشرب رهنتما في عبدك على الدين الذي عليك **قال** الشيخ فلو باع الدين ولو صدقته  
 ثبت الزهون في حقه وحلف الآخر ولو شهد عليه شريكه بثلث مع الدين ولو انكراه وشهد كل على صاحبه  
 فالوجه جواز حلف صاحب الدين مع كل واحد ويثبت بالدعاء ولا يقتضي انكاره شيئا احتمال الشبهة  
 كالحق في حين القول قول الزاهون في دعوى نقصان الدين بالرهون وكان عليه آخر بغير رهون سواء كان  
 السلف الوارث للثقة ولو اتفقا على الطلاق لم يذبح الفاسخ فيه احضار يعينه بالدينين شامولان  
 يكون بينهما وكذا الواو الموثقة عن احد الدينين **ثم** الخلفا في القول قول الموثقة مع اطلاقه فيقول

الدين

مسألة

الدينه وروى في السلم الزهون ايكن بل لغيره او غصبته او قهرته فليس له فصل في يده وادعى الموثقة **كم**  
 ما لغيره قول الزهون في عدم الاتفاق **كم** مانع الزهون للزاهون سواء كانت منفصلة او متصلة لكن المتصلة  
 يلزم الزهون كانت اما المنفصلة مثل سكنى الدار وخدمة العبد وشتم المجرم وحل الدابة سواء موجودة  
 حال الارتفاق او بعد ولا يكون رهنا سواء كانت ولدا او غير ذلك ليس للزاهون سكنى الدار ولا اسكانها  
 باجارة ولا عارية لكنه ان أجرك كانت الاجرة له ولو كانت الزهون انه لم يجر استئجارها فوقع على يد ليرة  
 او عدل وليس للزاهون وان لم يكن من ذوات القبل وليس له ان يقرض في الارض فان طرأ عليه بغيره ولو زهون  
 شغل يقصد رقة كالتجارة والمناة والاس لم يدخل في الزهون ويجوز له تزويج العبد المهرية والجار بغيره  
 لكن لا تسلم للبارية الا بعد الفكاك **كم** يجب على الزاهون الاتفاق على الزهون ولو جنى عليه كان عليه الفكاك  
 وكذا الرمان كان عليه مؤنة تقيده ودمه وكذا اجرة سكنه وحانقله على الزاهون وكذا اجرة من يورده  
 من المهاد ولو كان الزهون ماشية لم يكن للزاهون استأجرها على ذاته او ان يذبحه وكذا لا يترى عليها  
 لو كانت انثى سواء ظهر الحمل قبل حلول الدين او لا وتطالب الشيخ لا يجرى للمزك منه من ذلك الذي كره  
 الاناث ولو اراد الزاهون دعي الماشية لم يكن للمزك منه وادعى اميلا الى من هو في يده وليس له ان يذبح  
 بهما مع وجهه المرحل ولو لم يجرى كان له فكاك وليس للمزك منه فكما يادى اميلا الى يد عدل يرتقبها  
 او الحاكم ولو اراد الزاهون نقلها مع الجرب جاز له لو اراد الانتقال فلفظ كان قول الزاهون اولا وللزاهون  
 فثبت العبد ونقص الجار يثبت في زمان الفكاك وليس للمزك منه الا ان يكون الدين قبل جرحها  
 وينقص شيئا يذبح ذلك منه الملع ونافي بين الزاهون على يد اداة العبد لعدم تحقق انفسه بغيره **قال**  
 يبره بغيره ولو اراد المهاد اذ بالاضر فيه لم يكن للمزك منه والاكاذيب له فذلك ولو اراد الموثقة  
 مع عدم الضرر لم يكن للزاهون منه وليس له الرجوع على الزاهون ولو تحقق الضرر لم يكن له ولو اراد الموثقة  
 تباير الخيل لم يكن للمزك منه ولا يحصل من يدين وسقط يابول يتحقق به حق الموثقة لغيره للمزك  
 فقامه ولو كان الخيل والشجر ردة وحكم اهل القوت بالقبول ولو جف منها شيء كان رهنا بغيره **قال** الشيخ  
**كم** لو ادعى انسان على رجل الزهون والتليم في القول قول الزاهون مع عيته سواء كان في يده او في يدها  
 او يد احداهما فان كان مع احداهما يثبت حكمها وان كان معها يثبتان مساويان اذ في يدها ولو وجد  
 احدهما كان رهنا عنه ويجوز للآخر ان يملك حلف الآخر واخذت القيمة رهنا ولو صدقها واقر باليق

الصار على



واحد فان كان في يده اذنيه الفضة كان وهذا عند المفسر والاقرب اطلاقه لان كان  
 لكل لطف الاخر واخذ الفضة وهذا ولو كان في يده الفضة او في يده هذا ذلك  
 وان كان لا يعلم وصلة فاما انفتح العقد مع عدم البينة وان كان به في القول من له مع يمينه فيكون كما لو كان  
 ولو كان له في يده الفضة فان كانت تجبفت فعمل بها ذلك والا بعلمها وكان الثمن وهذا كذا لو رهن  
 المثل بغيره سواء كانت مؤجرة او لا وسواء شرط الفسخ او لا وكذا اكل ذبح قبل ادراكه او بعده ولو رهن  
 ما يخرج على الفسخ في رهن الخارج سواء كانت الدين ما لا مؤخر الى اجل يجل بثلث حد وثالثية  
 او بعد مع التفرع وعدم فساد المالك الثابتة واختلطت فان رهن الرهن بغيره او انفق على فساد  
 الرهن فلا يجب ولا كونه القول قول الرهن مع يمينه وكذا البحث في رهن الخاطئة فيما يخرجه والمخرج  
 بغيره وسواء الفضة من الشئ والمخاططة واجبة الاصلاح والمكسر او التفتيش على الرهن مثل مؤنة الميراث  
 وليس لاحد ان يملك به فسادها الا بالاشهاد صاحبه الا ان يملك بقطع بعضها بالتخفيف عن المصل  
 لنفع الغنم بارادهم بعضها مع بعض ان كان هذا او كانا من اجرائهم اذ كان بينه صلحة لها ولو  
 احتاجت الى موضع يخفف منه كانت اجرة ذلك الموضع على الرهن ولو اراد المالك دفع ما يخرج عليها فيكون  
 الرهن على الجميع جازع الاتفاق ولو كان الرهن غالباً على الحاكم امره ان انفق الميراث بغيره وانه  
 لم يجمع مع الفضة عليه والاقرب الرهن مع اشياء عند الدين **لو** الرهن في يد الميراث امانة لا يخرجه  
 الا بالقرينة او التعدي لا يسقط بلفظه على من حقه ولو كان الدين اقرب من قيمته لم يضمن الميراث ولو  
 ما كان في يده الفضة او الفضة او لا يفي كالميراث والعقد ولو كان الدين وطالبه باستيفاد الفضة  
 فان اضره لم يضمن وان كان له غيره ضمن اكثر ما كانت قيمته من حين المنع الى حين الشك ومع الفسخ  
 او الابراء من الدين يبقى امانة غير خونه ولو استعار الميراث من الرهن من الرهن لم يضمن به لم يضمنه  
 ولو ائتمنه الميراث او ائتمنه الرهن ولا يكون وكيلة في القيمة لو كان وكيلة في الاصل **لو** ادعى الميراث  
 هلاك الرهن في القول قول الدين ولو ادعى رهنه على الرهن لم يقبل الا بالبينة ولو بان استحقاق الدين  
 رهنه الميراث على ما كانه ولو ادعى رهنه في القول قول الدين لم يضمنه الميراث ولا يرجع على الرهن  
 بما ائتمنه المالك والمالك الرجوع على الرهن في جميع على الرهن لم يرجع عليه ولو سلم في طعام ولقنه رهنه وتقيد  
 المالك عليه يرجع على الرهن لغرضه **لو** رجع على الرهن لم يرجع عليه ولو سلم في طعام ولقنه رهنه وتقيد

في قول المفسر  
 في قول المفسر  
 في قول المفسر

برئت ذمة المسلم اليه من الطعام وجب عليه رد ما لا سلم وبطل الرهن وبطل الرهن على امر المال ولو  
 اعطاه به عين اخرى جاز ولو اقترنه الفارهن واحد بالقرض عيناً سقط الدين عن ذمته وبطل الرهن  
 فان تلفت العين في يد المقرض انفتح العقد وعاد القرض والرهن **لو** ادا امانات الميراث ولم يعلم الورثة  
 بالرهن كان كسبل الميراث في قيمته به ولو مات الرهن او انكره الميراث ائتمنه الحق بها باستيفاء دينه  
 غير من الرهن ولو لم يجره مع الميراث بالقرض **لو** اذا تصرف الميراث بركوب او سلكى او راجع رهن  
 وعليه الاخر ولو كان للرهن مؤنة كالدابة انفق عليها وتلفها **لو** جرد الميراث من استيفاء دينه ما في يده  
 ان خاف جميع الوارث ولا ينفقه له ولو اعترف بالرهن وادعى ديناً لم يقبل قوله الا بالبينة وله اخلاف الوارثين  
 ادعى عليه **لو** رهنه بغيره او بيمينه وتضمنه بغيره فمات الميراث والرهن بائنه **لو** اذا  
 الميراث انفق على الزجاجة الى الوارث والميراث الاستماع من تسليمه اليه فان اتفقا على بيعين وانه دفعه  
 الامير بغيره **لو** اذا احتلفا في بيعه وقال احدهما هو رهنه وقال المسك هو رهنه قال القول قول المالك  
 خلاف **لو** اكرى الميراث الرهن من صاحبه او اعلمه بغيره الرهن سواء كان قبل القبض او بعده وكذا لو كان  
 من غير صاحبه فكذلك لو كان الرهن ولو اكرى شيئاً ثم ائتمنه الرهن ثم اكرى او اوصى له بغيره  
 عين ثم ائتمنها ثم اكرىها لم يضمن الرهن وكان الكري حياً ولو رهن عند شركته ثم باع بغيره البينة  
 ففي كونه اجازة البيع نظريتها من كون الطلب سوقاً على جهة البيع التوقف على الاجازة ومن كون الاجازة رهن  
 بالبيع فيبطل الشفعة **لو** رهنه ما ليس اليه التساوي قبل الاجل فان شاع البيع جاز والاجل عند البيع والقرض  
 الجواز بغيره على وجهه فيكون الثمن وهذا **المقصد الثالث** في الميراث في الميراث **لو** في الميراث ومنه **لو** حيث  
 الميراث ما حذر من القوس التي هي الخس بالقول في الشبهة اسم لمن عليه ديون لا يفي ما للميراث ومنه  
 انصرف في يده ولا يتحقق الجواز بشرط اربعة ثبوت ديونه عند الحاكم وجوبها وتصويره امواله عنها وانما الميراث  
 لو تضمنهم الجواز **لو** ارسال غرامة الجواز لا يفي عليه الا بيمينه ويؤمن عند يمينه بالبينة او اعترافه فانه اثبت  
 لم يجره على غير ما هو عليه بل يفي بدونه ام لا في نظر الميراث من الدين ويقوم ماله بذلك فاذا تصرف في رهنه  
 ان يظهر الجواز عليه بيمينه حاشته **لو** بقرم الاعيان التي ائتمنها عليه وتجب من امواله وان كان لا يفي  
 الرجوع فيها لان ايمانها بالميراث **لو** اذا اقيم الحاكم امواله وجدها في رهنه عن الدين الى الميراث فيجب  
 الجواز وكان بعض الفقهاء اوجبهم ولو كانت امواله في الدين لم يفي لها ذلك القوس مثل ان يكون نفقت

او الرهن الميراث



في كسبه او بيع راسه لم يجر عليه اجابا بل يجر بقضائه الذي يترتب من استحقاقه او بيعه عليه ماله فان ظهرت  
 امارات الغش على ان يكون فقده من راسه لم يجر عليه وان سأل القضاة **لو ظهر للغش ان الغش لم يجر عليه**  
 تراجعت اليه القضاة ذلك ولو سأل القضاة لجر عليه لم يجر عليه اجابته الى ذلك لا بعد سائر القضاة **واذا جري**  
 على الغش في ذمة من امواله عن الدين الحالية اما المرحلة فلا ولو ثبت امواله الحالية ونصرت عنها لم يجر عليه  
 ونصرت عن الحالية فجر عليه **ويشارك صاحب الدين المرحل ولا يستعمل الا ان يجل قبل اقباضه ولا يجل في الزيادة التي**  
**بالجواز حلت بالموت** **اذا جري عليه** على تقضي به احكام اربعة سعة من التصرف في ماله ببيع امواله وقسمها للمنفق  
 عن حبه واختصاص كل غريم بوجوب ماله **الفصل الثاني في سعة التصرف فيه** **يجب ان** **سمعت الغش**  
 من كل تصرف سنده يصادف المال المبيع وقت الجواز للعقد والرجوع والبيع والكفاية اما ما لا يصادف المال  
 كالتمتع والمثل واستحقاق الفضاوي العفو عنه والاقارب بالنسب وبقية باللعان والاحتساب والاشهاد  
 وقبول الوجهة فانه ماض **ب** **اذا تصرف** تصرفا يصادف المال عند الجواز باطلا ولم يكن سقورا ولا زني في العتلا  
 بين التصرف وبين الجواز **ا** **اذا جري** او يغير حوض كالفدية والوقف والعقد وسواء كان العوض مثل العوض او  
 اريد اداؤه لا قرضه اشانك بعد الجواز او باعه في الذمة كان المال ثابتا ولم يشارك صاحبه الغرض  
**الغش** **ا** **اذا قري** بين اضافة الى ما قبل الجواز قبل قوله وشارك المظلة القديمة وهل يقدر في عين منه  
 اشكال ولو كذبه الغش **ا** **ولم يشارك** في كل ما كان في الحلات الغش على المرحلة او المظلة الشك  
 ولو لم يجر في يده دفعت الى المظلة سواء كان هناك وفاء للباقيات او لا **ا** **لو لم يجر** وبين جواز الجواز  
 صاحب المظلة والبيع لم يضر به بيع الغش سواء علم صاحب المال بالجواز او لم يكن باختياره كان لا بد من  
 اوجابه شاركه من وجب له باقي الغش ولو ادعى عليه ما لم يجره فاقام المدعي بنية شاركه ولو ادعى عليه ما لم يجره  
 على الغش العين فان كل تلف المدعي ردت الدين كالأول **ا** **لو جري عليه** خطأ ففقدت الدين بالذات  
 وليس له العفو ولو كان عدا جرت له الفضاوي وله العفو على غير مال وليس له فخره سعة وله العفو على مال  
 به الذوات ولو عفا عطفًا غط الفضاوي **ا** **لو شهد** عدل بماله ان يجلت له ثبت فسقط بعض الغش  
 ولو استع لم يكن للغش ان يجله وكذا لا يجلت غرامة الميت مع الشاهد الواحد **ا** **لو وهب** قبل الجواز  
 شرط الزايب جاز فان غيب فلا يثبت وان طلق احتل الوجوب قيمة الوهب ولا يثبت جزل الغش للفقير ولا يثبت  
 العادة ان يجاب بثلثه لغيره **ا** **لو جري** بدونه وما يرضى به الوهب يكون له ما يصادف ان لا خلاف للغش

**ا** **اذا جري** عليه يجر عليه ما قبل الفضاوي كان له ما يصادف ان لا خلاف للغش **ا** **لو جري** عليه ماله فان ظهرت  
 امارات الغش على ان يكون فقده من راسه لم يجر عليه وان سأل القضاة **لو ظهر للغش ان الغش لم يجر عليه**  
 تراجعت اليه القضاة ذلك ولو سأل القضاة لجر عليه لم يجر عليه اجابته الى ذلك لا بعد سائر القضاة **واذا جري**  
 على الغش في ذمة من امواله عن الدين الحالية اما المرحلة فلا ولو ثبت امواله الحالية ونصرت عنها لم يجر عليه  
 ونصرت عن الحالية فجر عليه **ويشارك صاحب الدين المرحل ولا يستعمل الا ان يجل قبل اقباضه ولا يجل في الزيادة التي**  
**بالجواز حلت بالموت** **اذا جري عليه** على تقضي به احكام اربعة سعة من التصرف في ماله ببيع امواله وقسمها للمنفق  
 عن حبه واختصاص كل غريم بوجوب ماله **الفصل الثاني في سعة التصرف فيه** **يجب ان** **سمعت الغش**  
 من كل تصرف سنده يصادف المال المبيع وقت الجواز للعقد والرجوع والبيع والكفاية اما ما لا يصادف المال  
 كالتمتع والمثل واستحقاق الفضاوي العفو عنه والاقارب بالنسب وبقية باللعان والاحتساب والاشهاد  
 وقبول الوجهة فانه ماض **ب** **اذا تصرف** تصرفا يصادف المال عند الجواز باطلا ولم يكن سقورا ولا زني في العتلا  
 بين التصرف وبين الجواز **ا** **اذا جري** او يغير حوض كالفدية والوقف والعقد وسواء كان العوض مثل العوض او  
 اريد اداؤه لا قرضه اشانك بعد الجواز او باعه في الذمة كان المال ثابتا ولم يشارك صاحبه الغرض  
**الغش** **ا** **اذا قري** بين اضافة الى ما قبل الجواز قبل قوله وشارك المظلة القديمة وهل يقدر في عين منه  
 اشكال ولو كذبه الغش **ا** **ولم يشارك** في كل ما كان في الحلات الغش على المرحلة او المظلة الشك  
 ولو لم يجر في يده دفعت الى المظلة سواء كان هناك وفاء للباقيات او لا **ا** **لو لم يجر** وبين جواز الجواز  
 صاحب المظلة والبيع لم يضر به بيع الغش سواء علم صاحب المال بالجواز او لم يكن باختياره كان لا بد من  
 اوجابه شاركه من وجب له باقي الغش ولو ادعى عليه ما لم يجره فاقام المدعي بنية شاركه ولو ادعى عليه ما لم يجره  
 على الغش العين فان كل تلف المدعي ردت الدين كالأول **ا** **لو جري عليه** خطأ ففقدت الدين بالذات  
 وليس له العفو ولو كان عدا جرت له الفضاوي وله العفو على غير مال وليس له فخره سعة وله العفو على مال  
 به الذوات ولو عفا عطفًا غط الفضاوي **ا** **لو شهد** عدل بماله ان يجلت له ثبت فسقط بعض الغش  
 ولو استع لم يكن للغش ان يجله وكذا لا يجلت غرامة الميت مع الشاهد الواحد **ا** **لو وهب** قبل الجواز  
 شرط الزايب جاز فان غيب فلا يثبت وان طلق احتل الوجوب قيمة الوهب ولا يثبت جزل الغش للفقير ولا يثبت  
 العادة ان يجاب بثلثه لغيره **ا** **لو جري** بدونه وما يرضى به الوهب يكون له ما يصادف ان لا خلاف للغش

اذا صار محررا عن راسه كان  
 فله من المبيع ما اشترى به







محمّد بن عبد الله

and  
the

441

[illegible]







ففي احتياج ذلك الحجة الحكم الحاكم نظر انهم القائل بغيره تسمية ماله ذلك انما يتطابقا على وجه الجرح لوجه ماله من غير ذلك  
 الغاية لم يسمع ولا يسمع بان ذمهم حتى وان كان من الغرض بالدين ولا يسمع سواء **الفصل الخامس** في حجة  
 دينه **سباحة** من عليه دين اذا كان في يده مال وجب قضاء دينه فان امتنع جسد الحاكم وعذوبة  
 وان شاء لم عليه وقضى الدين عنه وان لم يكن له مال ظاهر ولا في الاغصان وكذا في الخضم فان ثبت الخضم  
 من حياضه كالبيع والرضخ والجملة اذا كانت الذمري مالا وثبت له اصل ماله فان ادعى حقه ولا يثبت  
 كان القبول قبل الغرماء ولا يمين فان كانت الذمري او عين اختلف مال ولم يورث لها اصل المالك كان القبول  
 قوله مع اليمين وعدم اليقينة ويقتضيه المظالم وان اقام يثمة بالاعصار فطلب غريمه مع اليقينة اليمين  
 والوجه ان الخلف وجب بطلب الغرماء وان عرف له اصل ماله ولا في يده كان عليه اليقينة فان شهدت  
 ثبت ذلك فيكون من اهل المعرفة بالباطنة لطلب الغريم يثمة على ذلك لوجوب وان شهدت بالاعصار  
 الا ان لم يقبل الا ان يكون من اهل المعرفة بالباطنة والمعرفة المتقدمة **باب** اليقينة تنفع على الاعصار  
 على الخلف وان تضمنت اليقينة حالة فلا يورث يثمة عليه بالاشهاد كما في غنى الوارث ويسمى في الحال ولا يورث  
 جسد الخلف بعد ثبوت اعساره شهودا وان ثبت اعساره بغيره الحاكم لم يكن له يثمة ولا يورثه **سباحة** اذا ادعى  
 الغرماء انه استفاد ما اقره ذلك الجرح انك والقول قولهم واليمين وعدم اليقينة وان صدقهم وكان دافعا لا  
 لم يسمع اليه ولا يجمع سوالهم فلو علق له عناء قبل الجرح لا في قسم بينهم وبين الاول ولا يجمع بين المتأخرين  
 وان استفاد من جهتهم فان صدقهم ولا في ان مضاربة فان كان له الغائب ما القبول فليسع اليمين وان كان  
 وصدق ذلك فلو طويلا يمين المقر له اختلف وان كان يثمة قسم بين الغرماء **سباحة** ان كان عليه دين من رجل لم يكن  
 له يثمة من غيره يمين على الرجل ولا المطالبة بيمينه كذا لو اذنا الى الجهاد **سباحة** اذا اذنت الاعصار لم يكن  
 للغرماء حجة ولا استعماله ولا يمين حية ويؤيد ما يلزم بيمينه الى ان يورثه ائمه فله عليه ولا يجرى على  
 وان كان فاضحة ولا على يمينه ولا الصدقة ولا الوصية ولا العرض ولا يجرى الحرفة على التوقيع **سباحة**  
**سباحة** اذا امتنع للمسلم قضاء الدين كان لغريمه ملازمة وبطلانته والاعلان في القول سئل انظر الى ما تقدم  
 فتبين ان نظره على من لم يكن للدين اربابا العاين بل حيث شارك مع الغرماء **الفصل السادس** في الواهب والوصي  
**سباحة** كل من عليه دين وجب تصاوه حسب ما يجب عليه فان كان حالا وجب عليه قضاءه وعقد  
 المطالبة في الحال مع القدرة وان اخذها اتم ولا يقبل صلته في اقل وقتها بل يجب اعادة ما كان

صحيح  
 سباحة  
 سباحة  
 سباحة

مؤثلا وجب تصاوه عند الحول مع المطالبة **باب** الغائب يقضي عليه ببيع الحاكم ويقضي له من الدين  
 الثابتة عنده بعد مطالبة صاحب الدين لا يسمع الا بكيفية فان حضر الغائب ولا حجة معه بيمينه فان  
 واكتفى وان كان له يثمة بطل حجة الحكم ولا يكتفى له المال ويصل اليه الحكم بان يثمة **سباحة** اذا  
 ادعى على المضر لا يثمة وخاف الخسران الا اذا كان له مال وكان كاديا ويورث وجوبه عليه ما يخرجه  
 من الكذب ويترى القضاء وجوبه المكة ولو حلف مع يثمة كان انما وجب عليه دفع الحق الى صاحبه لكن لا  
 يورث له يمين بعد اخلاله بطلانته لكن اذا جازة فاشارة ماله حادثة في قوله فان رده ربحا قال الشيخ بالحد  
 رأس المال ونقص الربح وجهه ان اديس على المضاربة على النصف مالا كان ربحا او خسران او غنما واشترى  
 في الذمة فالربح الذي اختلف كله وان اشترى باليمين في النصف بطل البيع والربح لا يربح السلفه وان لم يخلطه وان لم  
 يكتسب من الغنم وحصل عنده من الاجرة ان يثمة من غير زيادة فان كان من الخسران الا ان كان من القيمة ولو  
 ما هذا على سبيل الوقعة كره الاخذ منها قال الشيخ في الاستصحابه في اليقينة والاولى **سباحة** اذا غصب صاحب  
 الدين وجب على المدين يثمة القضاء ولا يجب الا في خلاف الشيخ فان مات على اليقينة ولو مات صاحبه سلمه الى يثمة  
 بيمينه فلو لم يملكه سلمه الى الحاكم ولعلم في الوارث قال الشيخ تصدق به عنه ولو هو انه لا يملك **سباحة** اذا  
 استدان من الزوج في الصدقة بالمعروف وجب على الزوج دفعه اليها ليقتضيه وان لم يملك في الاستدانة **سباحة**  
 اذا مات من عليه الدين وجب ان يقضي عليه من اصل التركة قبل الميراث بعد ان يكتفى المهر وغيره في  
 الدين والفاضل في الوصية من الثلث والباقي يورث ويجوز على ما تمام الدين على الميت الخلف عنها على بقائه الحق  
 فان امتنع من اليمين سقطت يمينته ولو لم يكن يثمة او لم يخلط بطلب اليمين من الورثة كان له ذلك ان ادعى  
 عليهم العذر وان لا ولو اقام شاهد او احد اختلف معه ولا يميز بين الزوجين ولو لم يخلط الميت شيئا لم يجب على  
 الورثة القضاء من ماله وان لم يورثوا او اطلق كان شافيا ويورث احتسابه من التركة وان كان ممن تجب الصدقة  
 ولو اقر بعض الورثة في حصة بقدر ما نصيبه من اصل التركة وان شهد اثنان منهما على ان اجبروا  
 شهدا فمضى على الورثة وحلف المذنب ولا يلزم المقر دفع جميع الدين من نصيبه **سباحة** يثبت ان يقضي عن يمينه  
 الموتى بيمينه من الدين مع يثمة وان لم يقض لم يخلط شيئا خلفه وان خلفه فدا ما يملك به خاصة كفن  
 وسقط الدين فان تبيع انسان بيمينه دفع ما خلفه الى الورثة ولو دفع اثنان كفا قال ابن بابويه في الرسالة  
 يكون للورثة دون الورثة ويطبق بيمينه باقتضاهم على سبيل الصدقة والا فمضى على كذا **سباحة** اذا قبل يمينه

والاعمال  
 الاعمال  
 الاعمال

ادعى ربحا  
 لا كسر الحول











كما هو في المذاهب ماله بالانما يقابل بمرتبه لا يفضل على نفسه بل يجب ان يفضل نفسه عليه وكان الزوجه  
 ارتقى به الزوجه وكذا الزوجه التي في حرمه من جهة استحقاق **في** الولي اذا كان موصلا لا مأكلا من مال اليتيم شيئا  
 وان كان فقيرا او لا شيء بل هذا قول الامرين من اجرة المثل وقد الكفاية وهو حسن وقال ابن ابي عمير قد  
 كفايته اذا عرفت هذا فلو استوفى الولي ما يجب اعادته مأكلا الى اليتيم سواء كان بالارعية **يا** اذا اخذ الولي مال اليتيم  
 نظاله قال الشيخ فيتحقق له ان يخرج الزكوة والخرج يابعه لليتيم ويصح ابن ابي عمير من اخراج الزكوة **يب** لا يجوز لغير  
 الولي التصرف في مال اليتيم ويجوز للولي مع اعتباره للمصلحة من غير قيد ولا يجوز للولي بالمال نفسه قال الشيخ ان  
 شكا من خيانة المالك كان الشك له والمشاركة عليه ويصح ابن ابي عمير ان يرضى له وهو اقراض مال اليتيم على الولي قال  
 الشيخ ولو لم يكن شك من خيانة كان عليه ما يجزى الرجوع لليتيم **ج** اذا كان لليتيم مال على غير مصلحه يملكه عليه  
 معجده جائز المصلحة وجعل المصلح ما يخله من باقي المال قاله الشيخ والوجه ما قال ابن ابي عمير ان الشك جازي  
 مع الصلة اما من عليه الحق فلا يجوز له منعه من باقي المال اذا كان ثابتا في نفسه وليس الولي اسقاطه بحال  
**د** يجوز من عليه حق اليتيم ايصاله اليه وان لم يعلم انعقد عليه بل على جهة الصلة والمصلحة ويجوز بدونه ذنبه  
**هـ** الموقوف للفقرة في اموال اليتيم لا يجوز ان يثبت على كل واحد منهم بشئ بل يجوز من جهة وجوبهم في الحساب  
**و** لا يجوز الاقرض مال اليتيم الا مع المصلحة مثل ان يكون له مال يحتاج الى انفقته الى غير ذلك ويجوز الطابق  
 بغيره من الفقة وان استرحم كان احولا وكذا الرجاء على المال الهب والخرق جاز اقراضه من الفقة وكذا  
 كان مما يملك بقراره من ماله او من غيره من قديمه ولو لم يكن لليتيم حصة بل قصد ارفاق الفقراء فصح  
 حاجته لم يجر ولو اراد الولي السفر سجد بغيره في اقراضه من الفقة ولو لم يجد المقرض او عهده ولم ابد اعهده  
 وجوز المقرض اخذ الفقة عليه **ز** الاقرض انه ليس للولي الاستئابة فيما يتولى مثله بنفسه مع الملكة **ح** لا يجوز  
 للولي البيع على البائع ان كان حاضرا وقائما سواء كانت حقوقهم بشركة بينهم وبين الضعفاء في عقار يتجر  
 بالفتحة او لا سواء مع فيما لا يثبت من الضعفاء الكفاية او يثبت به **ط** هل يجوز الاقرض للغير من اموال اليتيم  
 له الولي فيه الا اذا عهدهم وكذا الوقف من غير ان يكون الاقرض عدم تقصده على **ي** الاجارة بل يتبع بالمال  
 على ايجال **القسم الثاني** في الضمان وهو الضمان بالمال او القرض اصابة ثلثة ضمانات وجوبه وكذا  
 فلهما فصول ثلثة **الاول** في الضمان وبطال اليه اربعة الاول في الضمان بدينه **ط** سياحة **ج** بيع ضمان كذا ما بين  
 الضمان في ماله سواء كان رجلا او امرأة ولا يبيع من غيره فالحق في الضمان او الملقى فيه واليه من المهرم او المفضل كان بطلا

الولي

حقه ما زاد من الضمان وهو يبيع  
 جواز المهرم وهو لم

ولو ادعى وقوعه الضمان بعد المهرم او بعد الاقامة قال قول المذاهب هذا اذا عرفت لخال جنونه وقول يوفى  
 فادعى الضمان من انه كان مجنونا وقت الضمان قال الشيخ ان القول قوله **ب** لا يبيع ضمان المهرم عليه للسفاه ولا الضمان  
 الضمان المهرم المهرم عليه للفساد في بيعه ويقيم به بعد ذلك المهرم لا يشارك المهرم له الضمان **ج** لا يبيع ضمان  
 العبد بغير ان يملكه سواء كان مؤدونا له في العتاقة او لغيره ان كان له ولداً من ولده حتى ولو كان ماله الضمان بوقته  
 لا يملكه ولو شرط ان يكون الضمان مما في يده او كسبه واذن المالك حتى كالمشترط ضمان المهرم الا ان يكون من مال  
 يهيئه **د** المكاتب لا يبيع ضمانه الا بآذان مولاه كما قلنا في العبد ويحكم حكم الفقة في ضمان المكاتب بوقته او كسبه  
 في اشتراط اذن السيد في شراء الضمان بالكتب واليمين ما على العبد في ذنبه فالوجه الضمان **هـ** المبيع  
 يبيع ضمانه اذا كان عقده ثابتا ثم ان في حرمه حتى ما حقه من ثلث تركته ولو لم يوفى الضمان حتى في البيع وكذا  
 لو جاز من مرقه ضمانات بعد بركة او بعت والوجه يبيع ان يضمن من دون اذن الزوج **و** الاخرس يبيع  
 ضمانه او يملك اشارة ولا يبيح كتابته بالضمان سفرة ضمان اشارة يقيم منها قصده الضمان ولو لم يعلم اشارة  
 لم يبيع ضمانه **ز** يشترط في الضمان الملاءة وقت الضمان او علم المصغر له باعسا ولو لم يعلم المصغر لم يعلم  
 لو كان له بيع الضمان عند العلم بالاعسا والعدم على المصغر عنه وهل يشترط الفسخ على الفسخ اشكال ولا  
 يشترط اشتراط الفسخ ولو لم يضمن فهو يضمن ثم اعسر لم يجلل الضمان ويرى المصغر عنه **ح** يشترط في الضمان الاشارة  
 ولو لم يضمن كذا يبيع ضمانه **الثاني** في الضمان المهرم بدينه **ب** بحثا **ا** يبيع ضمان ماله ثابت في المذمة سواء  
 سقرا كمن المبيع بعد انقطاع الخيار او عرضا للطلاق الفقة بعد انقضاء مدة الخيار او كان قبل انقضاء  
 المبيع وكذا يبيع ضمان ماله ليس بلام لكن يؤول الى المذمة كالمجهالة قبل الفصل وكذا مال سبق والمناضلة عما  
 لا ضمن العمل في المذمة الا ان سبق فانه لا يبيع قطعاً الا يبيع ضمان ماله ليس بلام ولا يؤول الى المذمة شل ضمان الدين  
 قبل تقصفه ان يقول يضمن عنه ما يثبت به منك وما تقطعه فهو ضمان سواء اطلق او عيق شل ضمانت ما  
 تعطينت ماله الى عشرة وقد فعل الشيخ على المذمة من قال ان شاعك في البيع ضمانت يضمنه ويكون ذلك بذل  
 ويكون غرضه التقطع عن السفينة وتخليص القرض كذا قال الشيخ لو قال لا املك طاق امرتك وعلى الفقة ففعل  
 ويضمنه الفقة لم يرد ان يعلم ان على فسخه فليس قوله بل ان الله وكذا لو قال اعطى عبدك وعلى الفقة او قال  
 لك ان فسخ هذا الا ابيع وعلى الفقة ففعل لا يضمن فلا يضمن في كل الحاجة بخلاف غيره **ج** يبيع ضمان المهرم المهرم  
 ولا يشترط العلم بكونه المالك فلو كان ماله في ذنبه لم يضمنه بائنه بالدينه انه كان ثابتا في ذنبه وقت الضمان لا

ضمان المهرم



ما يوجد في كتاب لا ما يقر ويلزمه ما يقر به البينة انعكاس ثابتا في وقت الضمان لا ما يوجد في كتاب  
ولا ما يقر المصنف عنه ولا ما يقر عليه المصنف له جرد اليقين من المصنف عنه اما لو كان الرد من الضمان  
فانه يلزمه ولو ثبت ما يقر به البينة به عليه لم يجر لتمام العلم بثبوته في الذمة وقت الضمان وقال الشيخ في  
النهاية لو قال الضمن له ما ثبت لك عليه لم انت به الى وقت كذا ثم يحضر وجب عليه ما قامت به البينة للضمان  
عنه ولا يلزمه ما يقر به البينة ما يقر به في الحساب في وقت اوكتاب واما يلزمه ما قامت به البينة او يقر به  
عليه فان حلف على يده عليه واختاره ذلك وجب عليه للرجوع منه وقال في الميسر لا يجر حلف المجهول ولو  
كان له جبا حال الضمان او غير جبا لا يجر ضمان ما يجره سواء كان معلوما او مجهولا فالجواب عن قولهم مثل  
ان يقول حلفت لك سابقا قبل به فلا تا وتقرضه بهذا لا يجر لجهالة الدية لعدم وجهه والمجهول الذي يجر مثل  
ان يقول انما ضمنت لما يقضي به القاضي على فلان او ما يشهد لك به البينة من المال عليه او ما يكون مشتقا في  
دفتره بهذا لا يجر لجهالة الدية وان كانت له جبا في مال وقال في من اصحابنا انه يجر ضمان بيمين ما يقر به البينة  
دون ما يقر به دفتر الحساب ولست به اعرف نصا وكلامه في النهاية مشكوكا وما ذكره في الميسر لا يجر في ما ذكره  
ان قصد ما قلناه والظاهر ان قصده هنا ان ضمان المجهول يطلق لا يجر والفضل ما قلناه ونحن اقل  
الجماعة بيمين ضامه سواء كان نفويا او مجهولا او غيرهما يجر ضمان نفقة الزوجة للخصية وضمان اليوم لانها  
يجب بازله ولا يجر ضمان نفقة المستقبل لوقوعها على المتكاتب وفي الفرق بين مال البهالة قبل الجلب وبين النفقة  
المستقبله اشكال ولا فرق في حقيقة ضمان الماينة بين ان يملكه الحاكم او لا وبين ان تكون معلومة او مجهولة  
على الذم بانه في جواز ضمان المجهول طلاقا خلافا للشيخ في بعض اقواله ولا بين ادريس انما ضمن النفقة الماينة  
وجب على الضامن نفقة مثل المرأة على ذم رجل الرجل وقال الشيخ يجب نفقة العسر بيمين ضمان مال المسلم  
ليؤتمن في الذمة قال الشيخ لا يجر ضمان مال الكفاية لعدم لزومه في الحال اذ تلك كانت اسما لا بغيره  
ولا يجر للملزم لان المكاتب اذا أدى المال عتق وخرج من كونه مكاتبيا فلا يجر ضمانه مال الكفاية  
لا يكون له الاستان من ادائه والا فبغير جواز حله وتوقعه من اذ بغير المكاتب نفسه ويقع بالضمان  
الامكان المصنف كالخص في بل العاصم والسفاه في يد المستعير مع شرط الضمان والمضيق بالبيع القابل  
بيعه ضمانا الامانة كالوديعة والهبة والرجاء ومال الشركة والمضاربة والمساهمة مع عدم التعرّف  
والهبة المذمومة الى المضاعف لا يجر ضمانها ولو ثبت من غير في يده بغيره او قد مضى ضمانها اما قبل ذلك فلا يجر

صحة الدية المضمونة

ضمانها تفديك بينهما يجر بيمين ضمان العهد من البائع والمشتري اساعت البائع بفعله انما يخرج  
المبيع مستحقا وانما يجر هذا الضمان الا بغير البائع انما يجره فلا وانما يجر المشتري ضمان الثمن الواجب  
بالباع قبل تسليمه وانما يجر ضمان الباع الذي يكتب منه وثيقة وذكر فيه الثمن فنقل الى الماشي للضمان  
والوجوب ضمان العهد لا نقل بل يخرج للبيع مستحقا كان المشتري النجى على الصامت دون البائع يا العاصم انما  
ان يقول حلفت عهدا وحلفت عنه او حلفت ديك او يقول المشتري حلفت خلاصه منه ولو ضمن خلاصه للمبيع  
بيعه اذا اخرج حرا لم يجر تحضره وانما يجر ضمانه على البائع وذلك ضمان ما يجره فلا يجر فان حلفت عهدا  
المبيع سطر في كفاية حقه في الهبة اذا حلف العهد من البائع واستحقاق وجوب المشتري بالثمن ان كان  
بيمين عتق بعد العقد مثل ثمن البع قبل العقد وقضيه منه ويحصل التقابل بينه وبين البائع فان المشتري  
يرجع على البائع خاصة دون الضامن وان كان بسبب عقار وان كان بغيره فيرجع من البائع كخلفه في الضمان  
فان المشتري يملك الثمن من الشفع دون البائع والضامن وان كان القليل من البائع وان كان الشفع  
او حقه كان له الرجوع على الضامن وان كان بالبيع فانه لا يرجع على الضامن ولو زاد اخذ  
ارث العيب فان حله لا يرجع على الضامن ايضا بل يرجع في ذلك كله على البائع ولو خرج بعض المبيع سخر  
او حله فليس للمشتري الرجوع كان له الرجوع على الضامن بما قابل للضمان والمضيق من الثمن خاصة ويرجع على الباقي  
بالباقي اذا ضمن عن البائع ارا البائع ما يجره المشتري من بقاء المبيع لم يرجع لعدم وجهه وقال الشيخ لا يجر  
لانه ضمان ما يجره ويقتل الموارث للبرء بالعقد على ضعف قال الشيخ ولو شرط ذلك في البيع وبطل البيع وكذا في شرائه  
في مدة الكفاية لا يجر الضمان له وهو بقاء على قوله بعدم انتقال الملك قبل الجلاء بيمين ضمان نفقة الزوجة  
وفي حقه ضمان دية الدمش في البيع اشكال اقرب الى الجواز وكذا الاقرب جواز ضمان ارث العيب وعهدة الجوز  
بالمبيع انما بالعيب او الفساد من جهة اخرى غير كونه مستحقا على اشكال لكن ذلك كله لا يجر ضمانه طلق  
العهد على الرد بيمين ضمان الثمن في مدة الكفاية الا فبغير جواز حله وتوقعه من اذ بغير المكاتب نفسه ويقع بالضمان  
باقى اركان الضمان وهي ثلثة المصنف عنه والمضيق له وعقد الضمان وبينه ما بحث المصنف عن  
من في ذمته حق مالي ولا يشترط رضاه في الضمان فلو ضمن عنه لزمه وان كره المصنف عنه اذ رده بعد الضمان  
انما المضيق له فانك يشترط رضاه فلو ضمن من غير رضاه المضيق لم يرجع وكذا غير رضاه الضامن وقد تقدم  
بلا يشترط في صحة الضمان معرفة الضامن للمضيق عنه وللشيخ قولان هذا الجواب عما يجب تغييره بما يجر

صالح العهد



معه القصد الى الصانع عنه بخصوصية **ج** يعي الخلق عن الميت سواء ترك وفاء الا وسواء ترك حاسا صحت  
 في حياته اولاً ولذا ايج الصانع عن الميت **د** لا يشترط معرفة الصانع للمضرب له بل يعي خاتمه وان جعل  
 المضرب له والشيخ قولان ويشترط فضاء فلا واحد أو لا فضاء اعتبر قوله **هـ** الصانع عند تأجيل الشخص  
 والاجاع قال الله تعالى ولما جاء به حمل بعير انا به نعيم وقال علي بن ابي طالب الزعيم غامر ولا خلاف بين العلماء  
 في جوازده وهو عقد لازم من جهة الطامس واشتقائه من العلم نعم معنى لزومة الطامس تنضم الى ذمة المضرب  
 عنه اومن الضمين لان ذمة الصانع تنضم للمضرب فيقال حينئذ وكما قيل فيل ويحمل وزعيم وصبي يعنى ذل  
 وعبارته ختمته وكتمته وتحت وبابني تحت الذم ولو كتب وانضمت القرينة الذم الى الذم العقد الثمان ولا  
 فلا ينفك عنه اذ ادى الى الصانع ولا يقع الاستحراق عليه بحسب الشئ مستلزما في ما يخرجه وعلى الاداء  
 ولا بد منه الجار ولو شرط بين المدين والدين ابطال العتات لشكال **المقلب الرابع** في الحكم وبينه **ثبوت**  
 العتات اذ اخرج لهم الصانع اداة ما مضى وكانت المضرب له مطالبة بالاداء ولا اعتبار بتقدير مطالبة المضرب  
 عنه **ب** العتات ناقل للمال من ذمة المضرب عنه الى ذمة الصانع ولا يكتفى للمضرب له مطالبة المضرب عنه  
 ولا وفي ذلك بين ان يكون المضرب عنه حيا او ميتا ويبرأ المضرب عنه بالعتات وان لم يبرأ الصانع  
 ولو ابرأ المضرب له ذمة المضرب عنه لم يبرأ الصانع ولو ابرأ ذمة الصانع برياً جدياً ولم يكن للصانع مطالبة  
 المضرب عنه بشئ **ج** اذا اطلق العتات مع طه ان يطالب اى وقت شاء وان كان من قبيل ايج ايضا ولو كان  
 الدين حالاً فمعه من قبيل ايج كذلك ان الدين من قبيل ايج حالاً على شكل والاعتبار انه ليس له مطالبة  
 المضرب عنه قبل الاجل وان جرت بآذنه وادى حالاً ولو كان من قبيل ايج الى اجل ازيد او انقص على شكل  
 مع والشيخ قول بلوغ من العتات الى مال مطالبته بغير ايج من عتات المكيل حالاً **د** اذا مضى الحال من قبيل  
 جع بغير ذمة المضرب عنه وليس للصانع مطالبة المضرب عنه الاداء الا ان ليس للمضرب له مطالبة الصانع  
 مثل العمل ولو قضا الصانع قبل الاجل فالوجه انه ليس له مطالبة المضرب عنه الاداء الاجل ولو كان الدين  
 من قبيل ايج حالاً وجب عليه اذ في الحال وليس له مطالبة المضرب عنه الاداء المكيل والاداء **هـ** اذا مضى  
 ثبات الصانع على الدين عليه ليس لورثته الرجوع على المضرب عنه الاداء والفقهاء الاجل ان  
 كان الفصل من قبيل ايج يبرأ المضرب **و** يعي تراوى العتات فيعتب العتات عن الصانع ويجوز الحق الى  
 الاخير ومعنى ذلك اهدام او المضرب عنه بغير ايج وان كان ابرأ المالك الصانع الا جع فكذلك ولو ابرأ

قبله من الضمانة او المضرب عنه لم يبرأ المدين ولو ادى العتات الصانع على الصانع الذي قبله وهكذا الى ان  
 يرجع الحال الى المضرب عنه وبغير ايج مطالبات السابق على امله وان تولى الاستيفاء من الاصل **ل** يجوز للمضرب  
 عنه اداء يضمن عن الصانع فيقول الحق الى ذمة الصانع قبل الصانع ربح ايج من ذلك لئلا يجبر المدين على اداء  
 بشئ رتبته ابرأ المدين والمضرب عن الصانع غير مال الصانع جاز قولنا **ح** يجوز للمضرب له اداء  
 بان يضمن المدين في اذنه لعل فان ضمن كل واحد منهما بعض الدين يرضى للمضرب عنه وكان على كل واحد  
 منها قدر ما ضمنه سواء تساوى او لم يتساوى من كل واحد منهما جميع ما عليه في ضمان السابق ولو اقر بآذنه  
 من المالان والكيل في وقت فيه تردد بين البطلان والتحقق ضمان كل واحد منهما حال ضمان الاخر اى حال براءة اية  
 ابرأ من الضمان مع القرعة او التصديق وان طرأ ان ضمان الوكيل من حيث ايدى كل واحد من ضمان المكيل  
 اى حال طرأ ان ضمان الوكيل من حيث ايدى كل واحد من ضمان المكيل الى ذمة الصانع ولو ضمن كل واحد  
 منها ما عليه ائتمل ما كان على كل واحد ان ضمنه بغير الصانع من الدين الا على ليس الى ذلك مطالبته لكل  
 واحد منهما ولا مطالبة اعدائهما **و** وقال كل واحد منها ضمن ما عليه ونقطة يقال حينئذ في الوجه حقيقة الضمان  
 كمن يفتنى بل يفتنى واحد الصانع **ط** اذا ضمن بآذنه ونقطة بآذنه ربح عليه سواء قال المضرب عنه ضمن  
 وانقصه اى اقال وانقصه واخفى وكذا يرجع لو ضمن بآذنه ونقطة بغير اذنه ولا يشترط معرفة ايج على المضرب  
 عنه لان العتات عندنا ناقل ولو ضمن بغير اذنه ونقطة بآذنه لم يرجع ولو ضمن بغير اذنه ونقطة بغير اذنه  
 لم يرجع **ي** انما يرجع الصانع على المضرب عنه في موضع الرجوع باقل الامرين من قبل الدين والمدين ولو  
 ابرأ غيره لم يرجع ولو جع عرف الدين عتات ربح باقل الامرين من قيمته ونقطة الدين ولو ابرأه من قبيل  
 الا فتاوى يرجع باقل الامرين من الدين والدين الحال بآذنه وقبض الحال عليه او بآذنه او بغيره الا استيفاء  
 لقسط ومطل **ز** اذا كانت له على ثمانية مائة وكل واحد منهما صانع لصاحبه واخذ المالك منها في العقد  
 قلنا ان ذمة كل واحد منهما شقولة الضمان لا بالاصلى فاداهما اصبحت اضر عن اضرهما المائة مع ضمان الحسنين  
 فاذ انفق المائة سقط الحق من الجميع ويرجع على المضرب عنه بالضعف مع الاثبات في الطهات ولا يرجع على الاثر  
 الا مع اذنه في الاثبات اذ عتد ولو ضمن عنهما مائة ولفظته المائة ولم يرد على كل واحد بالانقص مع الاثبات  
 بالضمان والاصل في الاثبات خاصة **ح** اذا ضمن بآذنه لم يكن للصانع مطالبة المضرب عنه الا اذ لم يبرأ  
 فحق الرجوع جاز البطلان ولو لم يطالب الصانع وما قبلنا ما ادى ولو ضمن بغير اذنه لم يكن له مطالبة بغيره











ولا يصح البقاء شيئا وما الذي يصح فيقول المصنف ويختار ان يكون كقولهم الا ان يقصد الثاني فالقول قولهم  
 يمينته في ارادته ولو دللنا على ذلك لزم الجمع المال **ل** يصح تزاوي الكفاية فان كانت بالمال فهو صواب وقد تقدم  
 وان كان بالغير اتم الاجزاء اخص من كفاية ويلزم السامع عليه اخصا من تفرقه وهكذا انما يستحق الى  
 المديونية فان مات المديون وابرا المكلف له بوجوب اعيان وكل كفاية مات مكلفه بركي هره وب مكلفه الميت فلو  
 مات اوسط الكفاية بالثلاثة بركي الميت وكفاية معاودة المديونية ومكفوله وتكفل كل من الكفيلين بركي حاجه  
 جاز فان مات المديون ابري من الدين بركي معاودة مات احد المديون **ل** اذا ركن شرط في الوفاء جاز  
 ان يكفل الزكاه على التسليم ولو لم يشط لم يجر الامع الفرض بوجوب التسليم **ب** هو جازي الكفاية بين الميت لم اعرف  
 له ما يثبتها من غير ما يعقل الجوز **ل** اذا فسخ اخصا من اداء الشهادة على صوته وعندى مدينه نظرو  
**ل** اذا مات المكلف له فلا فدية عدم طلاق الكفاية وينقل الحق الى ورثته **الفصل الثاني** في الحوالة  
 وفيه مطلبان **الاول** في ماهيتها وشروطها وفيه **يا** بحثا **الحوالة** عقد شرعي لا انتقال الحق من ذمة الى اخرى  
 واشتق اسم التحويل وليست بها فلا يخلو احيا المخلو اما هي عقد ارفاق بعينه وليس بمحلا على غيره ولا  
 يجوز لفظا بيع ويمن في الربو بين ويمن بغير العقد ويجب الوفاء بها وهي هائلة صهيبة في قولهم اكلوا كانه قولني  
 بثلثة اشخاص المخلو هو الذي عليه الحق والمحال هو الذي يقبل الحوالة والمحال عليه هو الذي عليه الحق على التحويل  
 اما الذي عليه الحق عليه الحوالة واحتمال التحويل اذا قبلها والمحال هو الذي عليه نفسه **ب** يشترط في الحوالة وفي الأشخاص  
 الثلاثة رجل يشترط ان يكون على الحال عليه دين لا قال الشيخ الا ترى عدم الاستطاعة وهو جيد **ج** الحق ان كان  
 شيئا صحت الحوالة فيه اجماعا وان لم يكن شيئا كالمديون والنيات في الالتماس لاصح الحوالة به اذا ثبت في الذمة الفرض  
 ويجوز اذا كانت في ذمة جيلان ويجب عليه الجناية كاشتراك في ذمة وعجزها ان يحيل بها والوجه عندنا جواز الحوالة  
 بكل حق ما دام ان يكون شيئا **ج** يجب ان يكون المال هادما فلا تنفع الحوالة بالجهول اجماعا وقد بينا ان المديونية ليست  
 شرط على قول الشيخ اذا كانت له ابل من الدية وعليه **ل** اخر مثلهما ونحوها فان كان عليه فان قلنا ان الفرض جرح القيمة  
 اجمع الحوالة لا اختلاف للغير فان قلنا بالمثل صحت الحوالة وكذا العكس **د** اذا احوال من له وعليه دين قال  
 الشيخ وهو انه يشترط تماثل العقدين حينما اوصفا وقد ابيح على من عليه ذهب بدينه ومن عليه نقود نقود  
 ودينه او كونه كذا يحيل من عليه كلام بثلثا ومن عليه كسرة بثلثا ومن عليه صرة بثلثا وهذا في ذلك المكان  
 لا تامة انما كان على بركي الذمة وهي شرطها بالحقا فان اولى والوجه هو ان كل ذمة ان الشيخ اخصا وما ذهبنا اليه على

2

يشترط تماثل في التحويل والمحول به اشكال اقرب عدم الاشتراط فلو احوال من عليه دين سوجب احوال بثلثا  
 تماثل له في المحول والتحويل وسأول في التحويل كذا في الحق له في زيادة الاجل ونقصا له في استجد جاز في نحو  
 احوال على من له دين حال ما بين سوجب وشطر التحويل والارزب الصحة ولزم الشطر كما نكنا في القحان والاختلاف في احوال  
 لوصف الحال عليه فرق الشفعة او دونها مع رضا المحال او عجزا بشرط تاجيله من غير شرط كان سايضا ولو احوال سوجب  
 فان التحويل احوال الى جلال التحويل وان مات المحال عليه على الدين **و** شرط الشيخ في ما يفتي به المعايضة  
 عليه قبل قبضه قال في البيع الحوالة بمال الشفعة لا يبيع المعايضة عليه قبل قبضه وعندى فيه نظر **ل** شرط  
 الحوالة ثبوت الحق في ذمة المحيل قبل احواله بما يقرب منه في المستقبل اجمع اجماعا ويصح الحوالة بمال الكفاية ويتقبل المبلغ  
 نقد تقدم في الصلوات وكذا ابيع المحال لعل المحال بغير مال الكفاية ولو حل بغيره جاز لا بعد ان يحيل مولا به بقبضه  
 من الكفاية **ج** اجماعا **الربيع** اذا احوال المدين بالصدق ابيع وان كان قبل التحويل كذا احوال المدين ابيع قبل  
 التحويل ولو احوال به بعد التحويل اجماعا **د** اذا احوال المدين بالحق على الشفعة في ذمة المدين جاز ذلك اجماعا  
 بثلثا وان احوال المدين به البيع في الذمة **هـ** اذا احوال من لا دين عليه رجلا على آخره عليه ومن كان تركه لا  
 ولا يبرح الذمة ثبت فيها الاحكام اولا له ولو احوال من عليه دين عليه في ذمة المدين عليه فقط بثلثا جاز ذلك وله على الشفعة  
 ويشل المدين ذمة **و** اما هو المدين وان ينقل الحق اليه من الدين رجلا على المدين لا نه يرضى وان ابرأه منه ولم يرض  
 شيئا لم يبيع البراءة اهلها **ز** احوال من لا دين عليه وان يتجر منه الدين ثم وهبها اياها رجع المحال عليه على المحيل  
 قد علم منه وانما احوال المحال فقد استأنف ويحل عدم الرجوع وان احوال من لا دين عليه على من لا دين عليه  
 فهو كالكافة في ان يرضى بثلثا جاز ذلك الحوالة اما هي بدين على دين ولم يرضى اجماعا **يا** شرط لزوم الحوالة ملاءمة  
 الحال عليه او على المحال باصنافه فلو احواله على العسل لم يرض المحال باصنافه كان الموضع الحوالة والدين على المحيل  
 ساء شرط المحال الملاءمة اولا وعلى تقدير عدم الشطر سواء مات المحال عليه مقلدا او لا وسواء جرحا وحلفا  
 الحاكم او لا وارتب استند اية الفسخ شرط فلو احواله على بركي بركي ثم اعسر لم يكن له نسخ الحوالة ولو لم يرض المحال بالحوالة  
 ثم مات المحال عليه مقلدا ارجع المحيل اجماعا ولو لم يرض على بركي بركي ثم اعسر لم يكن له نسخ الحوالة والدين على المحيل  
**المطلب الثاني** في الاحكام وفيه **يا** بحثا **الحوالة** عقد فاعل المال من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه وجاز  
 المجل اذا ثبت باجماعها من حين العقد لا يملكه بل المحال اولا والمبلغ رجعا منه هنا في اخره صحت سواء رجع  
 المحال عليه المال او لم يصح قال الشيخ ولم يقبل المحال المحال الا بعد حوالت المحال عليه ولم يقبل كان له حوالة







اضاح الى اعادة البيت ولو ادعى ان قلنا ان الطائفة اجماعا عليه وانكروا قولنا قول المنكوس عليه فان انتم المذاهب  
يؤيدون في حقها وحق الطائفة يجب الدفاع الى الخصال وان لم يكن بيعة مرتب اليها على وجوب الدفاع مع الاعتقاد  
فان ثمة ما وجب ولا خلاف وان اختلفت على ذلك يرى وليس للمذاهب الدفاع على الجبل وان لم يجلب ثم الجبل ان صدق  
المذاهب لم يثبت الخوالة عندنا لا صحتها الجبل على غير ما ذكره ان يعرف برصته الجبل عليه فيقبل فيه ولا يقبل فيه  
في حق الجبل عليه لا يمكن ان يطالب بالتبعية عن الجبل على غير ما ذكره ان يعرف برصته الجبل عليه فيقبل فيه ولا يقبل فيه  
الخوالة وان كان الجبل عليه تنقضي على وجهه فله الجبل لم يكن له صلاحية على الجبل عليه ثانيا وان انكر الجبل في القول  
قوله وله ان يستوي ثانيا وليس له الجبل على ان يتنقض الخوالة ويطلب الى الجبل عليه ان يثبت عليه ان يكون  
الجبل الجبل على وجهه الى الجبل عليه لا ينافي كل من الجبل والخوالة فلهما صاحبه له الجبل عليه وروى عن الجبل  
الجبل في الخوالة وروى فانك الجبل خلف ورجع على الجبل عليه ثانيا لو اوحاد الصلوات باهوان على من عليه  
من حق يدركه المضمين عنه وكانت الخوالة بقرينة الاقتصار في الترجيح على المضمين عنه في المكان وان لم يثبت  
الخوالة ولو اوحاد على من لا دين عليه حتى وبركة الصلوات ولا يرجع على المضمين عنه فان تبطل الخوالة من الجبل  
رجع على الصلوات ورجع الصلوات على المضمين عنه وان لم يرجع او ابراه لم يرجع الصلوات على المضمين عنه ولو بقية  
ثم رجع على الصلوات ولو كان الذين على اثنين كل منهما كليل يصاحب باعليه فلما اجماع الذين يرجع  
حتى فيما على ان كفالة المال فلهما عندنا وان اجماع صاحب الدين وجعل على احدى ما به اجماع جنت المذاهب على  
خاصة ان قلنا بان ثمة الدين في ثمة الجبل عليه ولو قال اختلفت باعليه اما لو قال اختلفت بالمال اجماع على ذلك  
ما يشرع في الخوالة بقرينة الخوالة في ثمة الجبل عليه فانها تخرج اجماع لكن ليس للجبل عليه الترجيح على غيره في الكفاية  
بما يقتضيه الا ان يتخالف بانه فان اجماعا عليها جميعا ثبت له على كل واحد بقية ما عليه ولو اجماعا عليها لم يثبت  
منها اثنان منها فجميع الذين فالوجه بطلان الخوالة وكذا ان اجماعا على اثنين بالجمع من غير تكليف يستوفى من  
اثنين فلهما كبريا فكذلك ان ثمة الجبل عليه اما على اليمين او على احد باعليه من الدين **ب** لو اوحاد الترجيح الصلوات  
فان ثبت قبل ذلك اجماعا على الخوالة فلهما جميعا فان قلنا في العدد الجبل ولو قلنا ما قبل ذلك فلهما جميعا  
الى الصلوات وبقي الصلوات على الجبل **ج** قد بينا ان الخوالة في ثمة الدين على من لا دين عليه فلهما على الجبل  
بقرينة ثمة فان ثمة الجبل عليه قبل ان يتخذ ثمة الدين ان كان يامرجع على الجبل وليس للجبل عليه ان  
يرجع الا باحدى **د** اذا اختلفت الجبل والجبل عليه جود الصلوات فلهما الجبل كان في الجبل ما اختلفت به عليه وانكروا

الحال عليه فالقول قول المنكوس عليه فارجع على الجبل **هـ** اذا كان له دين في ثمة غيره فلهما الجبل **و** اذا كان له دين في ثمة غيره فلهما الجبل  
جاءت الصلوة وليس بعد ذلك **الصلوات في الصلوة** **ج** اذا كان له دين في ثمة غيره فلهما الجبل **و** اذا كان له دين في ثمة غيره فلهما الجبل  
وجعل على الجبل بين المسلمين واليهما الجبل بين اهل الجبل واليهما الجبل بين اهل الجبل **ب** اذا كان له دين في ثمة غيره فلهما الجبل  
بينهما وبين اهل الجبل بين المسلمين واليهما الجبل بين اهل الجبل واليهما الجبل بين اهل الجبل **ب** اذا كان له دين في ثمة غيره فلهما الجبل  
على غير وجهه وهو لا يثبت بين الطرفين لا يثبت الا بالتقريب وقد اجمع العلماء كافة على تسوية ما لم يثبت في الجبل حرام  
يخيرم حال الاجراء بعد اعتقاده للمذاهب اسوة او غير ما من الجبل اجماعا وان اختلف على المعارضة فلا يثبت الى شرائط  
البيع وقيل في البيع في الخلاف اذا اختلف ما يبراهن بما يبراهنك مع الاقرار على دينين اجماعا وان كان على الجبل  
ان يثبت يكون باصطفاة عدي **ج** الصلوات على الاقرار بالصلوات على الاقرار بالصلوات على الاقرار بالصلوات  
حقيقة في الجبل عليه لا يثبت في الجبل على الاقرار بالصلوات على الاقرار بالصلوات على الاقرار بالصلوات  
وسواء قلنا ان المذاهب انقصت فان وجهها بالقرينة عليه الشك في كونه من الدين او من غيره  
عيا لم يرجع به على المذاهب وان كان المذاهب في شقة او المصالح عنه لم يثبت الشك فيه ولو كان احد المذاهب  
الصلوات في نفس الامر لا يثبت في الجبل بالقرينة الصلوات اذا اجماع الاصل مع كونه ولا المذاهب ان كانا سبطا ورجع  
عليهما في الظاهر والصلوات على الجبل اما ان كانا في ثمة واحدة او في ثمة واحدة او في ثمة واحدة او في ثمة واحدة  
جاء الصلوات **د** اذا اجماع الجبل من المنكوس المنكوس على الجبل المذاهب اجماعا وعندها لم يقرب وسو كان باجماع  
بغير اجماع وسو كان في دين اجماعا فان المنكوس الصلوات خاصة لم يرجع مع الاقرار بالصلوات مع  
بقرينة الترجيح اجماعا **هـ** اذا اجماع الجبل من المنكوس المنكوس على الجبل المذاهب اجماعا وعندها لم يقرب وسو كان باجماع  
لصحة دعواه والوجه عدم الجبل وان اجماعا له بالقرينة فان كان المذاهب في ثمة واحدة او في ثمة واحدة او في ثمة واحدة او في ثمة واحدة  
المذاهب عليه وان كان عينا وصدقه على دعواه الصلوات فان قلنا على الجبل اسقط الصلوات ان يثبت في ثمة الدين  
يخير بين الصلوات والا فانه عليه **و** لو قال الاجنبي للمذاهب ان اركل المذاهب على في صلواتك عن هذه العين **و**  
مقرها بها اجماعا ويجعل ظاهرها في ثمة الصلوات فان صدقة المذاهب على تلك العين ورجع الاجنبي على ما اذا  
كان اذن له في الدفاع ولو انكر الاذن والصلوات في ثمة دينه وان انكر الزكوى فالقول قول من بينه وليس للاجنبي الترجيح  
عليه ثم ان كان الاجنبي صادقا في دعوى الزكوة ملك المذاهب على العين بالصلوات وان لم يكن صادقا اخل عدم الملك  
واحتل ان يقف على الجبل **ز** اذا قال المذاهب عليه صلواتي لم يكن اذراط بالمذاهب ما لو قال ملكي كان اقرارا له















والمرأة والخلق والطلاق والتجعة واستيفاء القصاص أحد القذف بمحض المراكيل وعينيه وقتل اهل الحي  
والجماه واستيفاء الخدمه ووت اشائها الاحد القذف وعقد الجزية وتسليمها وقبضها والبيع وعقد النسيق  
والزنى والقتل والذبح والربا والبيع والمضيق والقبض والبيع والايلاء ولا يشترط علم الزوج بالقدرة المبررة  
وليس عليه الدية حتى اشتراط علم الموكل بظن والعقود والتكديرات الكتابية **في** الغيب لا يقع التوكيل به فاذ  
عصب الوكيل كان هو العايب لا الموكل لا الميراث ولا القسم بين الرز وجازت له الايلاء ولا انظار واما الاطراف  
ولا العود ولا القضاء ولا الجناية ولا انفساده ولا الاشرية بل يجب الحد للشارب للمركل ولا الايمان والتمسك  
العهد واما الشفعة فاذ استتاب كان شاهد فيه لا وكيله ولا المستبداد **يا** جزاء الشيخ الوكا له في الاشر وقا  
عين الموكل لم يبره ما يبره الموكل في الاشر وان اطلق لم يحد اذ لا يوكيل بالحد في الاشر الا بالطلاق **يعني**  
الموكل ان من ضمن الوكا له فليكن جهات اركان الموكل شرطه فلهذا لم يبره ان وكيله في الاشر بالحد ما عيب  
في المطلق ما عيبه ويجوز على التعيين **الشيخ** في الموكل وعينه **يعني** ان يعترف في الموكل جهات التعريف فكل من  
تضمن في شي نفسه وكان قد يخله اذ يثبت جاز ان يوكيل به رجلا كان او امرأة هذا اوصافه اسما او كونه  
وكيل الموكل او استكناها والمعنى عليه **يا** وكذا لا يقع وكالة العبيد من كان او غيرهم من ولوليه عشا جازا  
يركض بمراله فله نفسه كالوصية بالمعروف والنصف فله والاطلاق وعلى من اذعه منعه وليس له ان يوكله  
غير ذلك فان كان من ههنا بذات الولى او بعينه **يا** لم يحد للموكل المكنون سلك الوكا له من وقت عتق  
وان لم يعلم سوا كان مطلقا او اذعه او كذا المانع اما التوكيل له لا يخل الوكا له **يا** المعنى عليه  
لسفه اذ ليس له ان يوكله فيما لا يجوز له التصرف فيه فغيره كالاموال يجوز فيها له التصرف بغيره كالطلاق و  
القبض واستيفاء القصاص **يا** العهد القدر ليه ان يوكله ان ياذن سيده فيها بشرطه ان ياذن المولى وكذا  
فيه الاذن في القمار فيما لا يخلق بها اما المكاتب فله ان يوكله فيما يتولى بنفسه مما عيب فيه الجناية ويجوز للفقير  
ان يوكله فيما يتولى بنفسه من غير اذن السيد كالطلاق **يعني** لا يجوز للموكل ان يوكله عبيد الا باذن الموكل  
سواء سعه او اقل الا اذا كان الوكيل ما يشترط عن متعلق الوكا له او كان كمثل ستره ايجي صه بنفسه  
بغيره له انه يستلزم وهل يجوز للعاقر من حيث الكثرة الاستسقاء في البيع اوجب ان يقدّر على الزيادة التي  
يجوزها الا برب القدر ولو اذن له في التوكيل جاز له خلاف ولو قال وكلتك فاصنع ما شئت ففي جواز التوكيل  
نظر عليه ذلك **يا** اذا اذن له في التوكيل فان عينه لا يجوز للامير وان اطلق وجب ان يثبت على ايدى

وكل فاسفالم يجر ولو وكل ببيع ارضنا غلبنا وجب عليه غلبه **يا** الحق بغيره ان يوكله وكذا الحاكم ولا يحد  
الكلع بغيره ان يوكله في تزويج موليته سواء كان ابا الوكيل فثبت على الاذن **يا** اذا اذن الموكل  
في التوكيل صح وكان الوكيل البتة في تركه لا يخل في بيع الوكيل اذ لا يخل ولا يخل الا في المشتري  
ولو اذن ان يوكله لنفسه جاز وكان وكيله للموكل بغير موافقة وعمله اياه وسبق الموكل وعمل الاول ولو وكل  
الا من غير اذن فخطا بل عرفا كان الاذن وكيله للموكل **يا** العهد للمأذون له في التجارة بغيره انه ان يوكله ما  
يجوز التجارة في التوكيل فليس غير اذن ولا يجوز في غير ذلك **يا** لا يجوز للمهر ان يوكله في عقد النكاح ولا في  
العهد **يا** لا بل لا بد ان يكون عن الصغير **يعني** لا يوجب ان يوكله في الطلاق لاجاءه وكذا المهر فاذا وقع  
الطلاق بغيره الموكل تم خلاصا للشيخ **يا** في الحاكم ان يوكله عن الصغير واذ انقض الطلاق من يحكم عنهم **يا**  
يكره للمولى المرات مباشرة الحكمه وبقي فهم ان يوكله فيها **الشيخ** في الوكيل وفيه **يا** مبادا اشتراط  
البيع وكان الفصل لا يقع استيفاء العبيد ولا التعيين ولا المعنى عليه ولو وكل لصبي لم يحد نفسه وان كان  
ما يخل من اكل اذ لا يحد نفسه ما عيب فيه الجناية فيجب ان يكون وكيله **يا** يجوز وكالة العاقر في النكاح لاجا  
وقوله في غير ذلك الزكوة المنة يجوز استيفاء العبيد عليه اذ ليس في السؤال وعنه **يا** يجوز استيفاء  
الهمم في البير ان يحد نفسه ليعلم العبيد وعقد النكاح **يا** العبد يجوز ان يكون وكيله في قبول النكاح باذن مو  
لته لاجا به وكذا في غيره من العقود ويجوز ان يحد من دون الاذن **يا** المارة تقع استيفاءها في كل ما عيب الا  
فيه ويجوز ان يكون وكيله في عقد النكاح لاجا به ويجوز وكذا يجوز ان يكون وكيله في طلاق غيرها الا بربها  
توكيله في طلاق نفسها ونظر الشيخ خلافا عن بعض العلماء في ذلك وقري المنع **يا** كل ما لا يقع للموكل ان يوكله  
مباشرة لا يجوز ان يوكله فيه ولا يجوز للمكاتب ان يوكله في حكم العبيد فانه الشيخ والامير عتق المالك ولا يخل  
المجنون في التصرف في امواله بغير اللسان ايقاعه بشارة على ما تملكه من ذرية ولا يشترط عتق الامير والى ولا يخل  
في النكاح **يا** يجوز ان يوكله فيه في عتاق نفسه **يا** يجوز المكاتب ان يوكله بغير اذن مولاه وليس له  
ان يوكله لغيره بغير اذن الاذن **يا** يجوز تملكه ولو وكل اشيت جازا في طلاقها لا نظره بالشر  
في البيع ولا في القبض الا ان يجعل له ذلك ويوجهه لاجا به ان يملكه لا يملكه ولو وكل في بيعها ما لم يملكه في غيره  
اما ما عيب فيه الموكل ان يملكه لا يملكه في الاصل كما تم تملكه في الاصل ولا يملكه في الاصل كما تم تملكه في الاصل  
مع اليقين منه وان كان الاصل عليه لم يملكه الا في الاصل لا في الاصل مع حصره الى اعادة



مسند الامام  
الحسين

الوكيل اذا كان يدعي بطلان العقد على نفسه **فيقبل** شهادة الوكيل على بطلان العقد اذا كانت من اصل  
 الشهادة **فيقبل** شهادته فيعالي كبرائه ولو شهد بعد الغل يفيان وكان يكتد منه حيث شهدته عنه انه لم  
 يكن قد شرع في الخصومة او كان قد اقامها ثم ردت عنه او كان قد شرع في اقامتها لم يقبل **لو شهد الوكيل**  
 ان الشئ وكل في طلاق لم يجمع **فيما يجمع** بخلافه ولو شهد بعد الغل يفيان وكان يكتد منه حيث شهدته عنه انه لم  
 تلتزمه **لو شهد الوكيل** ان الشئ وكل في طلاق لم يجمع **فيما يجمع** بخلافه ولو شهد بعد الغل يفيان وكان يكتد منه حيث شهدته عنه انه لم  
 لو شهد له ما لم يثبت له ولو شهد له ان الشئ وكل في طلاق لم يجمع **فيما يجمع** بخلافه ولو شهد بعد الغل يفيان وكان يكتد منه حيث شهدته عنه انه لم  
 العكس اذ يدعي عليه وبقاء الحق عند الغريم ثم شهد له ان الشئ وكل في طلاق لم يجمع **فيما يجمع** بخلافه ولو شهد بعد الغل يفيان وكان يكتد منه حيث شهدته عنه انه لم  
 ولو شهد له ما لم يثبت له ولو شهد له ان الشئ وكل في طلاق لم يجمع **فيما يجمع** بخلافه ولو شهد بعد الغل يفيان وكان يكتد منه حيث شهدته عنه انه لم  
 او كان شخص لم يثبت له ولو شهد له ان الشئ وكل في طلاق لم يجمع **فيما يجمع** بخلافه ولو شهد بعد الغل يفيان وكان يكتد منه حيث شهدته عنه انه لم  
 اذا ادعى الوكيل لم يثبت له ولو شهد له ان الشئ وكل في طلاق لم يجمع **فيما يجمع** بخلافه ولو شهد بعد الغل يفيان وكان يكتد منه حيث شهدته عنه انه لم  
 حكمه بعد الدخول على المال والتمثيل فان حضر الغائب وانكر الوكيل ادعى الغيب لم يثبت له الحكم **في**  
 ادعى الوكيل ان الشئ وكل في طلاق لم يجمع **فيما يجمع** بخلافه ولو شهد بعد الغل يفيان وكان يكتد منه حيث شهدته عنه انه لم  
 لم يثبت له انكر الوكيل فلا بد ان كان غائباً او كان **في** الشئ وكل في طلاق لم يجمع **فيما يجمع** بخلافه ولو شهد بعد الغل يفيان وكان يكتد منه حيث شهدته عنه انه لم  
 الوكيل والحق قوله مع بيته اذا لم يكن له المصلحة في العقد فان كان كذلك وصفت اليك ما لا تملك الوكيل المصلحة  
 قوله وكذا القول بطلان **في** بطلان العقد وانكر الوكيل الكيفية والقيمة والحق قوله بطلان العقد وانكر الوكيل الكيفية والقيمة  
 المصلحة الوكيل لم يثبت له ولو شهد له ان الشئ وكل في طلاق لم يجمع **فيما يجمع** بخلافه ولو شهد بعد الغل يفيان وكان يكتد منه حيث شهدته عنه انه لم  
 العقد والحق قوله مع بيته اذا لم يكن له المصلحة في العقد فان كان كذلك وصفت اليك ما لا تملك الوكيل المصلحة  
 الوكيل المصلحة الوكيل لم يثبت له ولو شهد له ان الشئ وكل في طلاق لم يجمع **فيما يجمع** بخلافه ولو شهد بعد الغل يفيان وكان يكتد منه حيث شهدته عنه انه لم  
 يكون السكاح غائباً في الباطن يجب المصلحة فان صدقت المصلحة الوكيل في عكس الوكالة لم يثبت له ان يخرجها ان تزوج  
 ان يثبت له الوجه وجوب الطلاق على الوكيل فيه شهدت القاية **في** ادعى ان فلان الغائب وكفه في  
 التزوج فزوجها له ومن الغائب لم يثبت له المصلحة الا ان يثبت له الوكالة او يثبت له المصلحة **في** لو صدق الوكيل  
 على الوكالة وانكره زوجة فهذا اختلاف من تعدي الوكيل في تقديم قول الوكيل اشكال **في** لو قال له زوج  
 الغائب ان فلان طلقك وكنك في محال السكاح بالثبوت وتثبت وعقد بها وخذ الوكيل الالف ثم انكر

المجلد الثاني



کل مرضی مظلوم  
ملک کسب و کار

الحمد لله الذي جعل  
العلم نوراً يضيء  
القلوب

انوار الڪبر مصنف ملازم ادر علم اولاد  
الم نسخ درود ولد بيته  
كله والوال مصنف لک عیاشی

ادراكه كونه احد الالهة  
واذا كان كذلك  
فلا بد من صفته







المتفق الى اللغات في موضعها فانه في حق في بقاها الى الارزاد كما هي حقيقة فيه فتعذر لها اذا اذنت هذه الاما  
سكن الوكيل الثمن الى الجاني بوس من الذين واذا اتيه الطعام كان امانته ولو لم يكن له علي بين فقال اسلف  
من ما لك في طعام فمضاه على فضل خال لا تربية النعمة فاذا اناها كانت حينها على الامرك والوقال اشترى عبد  
حواله عينة او لم يهتبه وكذا الوقال اسلف الغاني كروا في الشئ من مأكلا او من الدواب الذي في حياض  
ولو لم يعلم الوكيل المراكيل ثم قال اسلف فقتل في كالا المراكيل في القول قول الوكيل مع عينة ويدين الالف من الوكيل  
ولو اتفق على اللعان من غير قصد له او لو كلفه والوجه ان الوكيل اذا اوكلف في عقد واسلم بملكه فلا  
الضمان ايضا لو وكلفه في شراء عبد او غيره لم يملك العقد على عينة سواء عقده على بعض الماشي او لا فان  
يأمن في تعاقده الصفة كذا لو وكلفه في بيعه ولو وكلفه في شراء عبيد والاصل تلك الصفة جلة ولو اذ احد  
وكذا الاذن في بيعه على شكل انما انقص على القيد في البيع او الشراء فانه لا يوجب له المفاقمة ولو قال اشتر  
عبيد بصفة واشترى عبيد لا يمين فكم بينهما او وكل بينهما عبدا من وكيلهما ومن احدىهما اجاز ان  
يبيع ولو اشترى بها منها صفتين لم يحن ولو قبل بلفظ واحد منهما وبيع للوكيل ان لم يكن الموكل اذا امر بالثأر  
بالعين لم يكن له ان يشترى في ذاته وراى ان يشترى في الذمة لم يكن له ان يشترى بالدين ولو اطلق اوص  
الى شراء عبدا اذا اطلق الاذن في البيع انصحب الى المال بثلث المبلغ لا النسيئة وكذا الشراء ولو كان في البلد  
تقد ان يبع بعلمه فان تساوى باع بما شاء منها ولو عيب العقد لم يحن الهافه فلو لم يبع بالبيع فقد ان في  
لم يحن وكذا لو امر بالبيع بصفة بقاء فقد اتممت المثل او جاعته المالك او لا يدين منها ان تحقق بالتبطل  
صحح والاجاز ولو وكلفه في الشراء بصفة فاشترى فقد اتمم المثل ولو اذن في الشراء فقد اتمم المثل بصفة  
الذمة بقاء او اقل ما يوجب الوفاق على الامانة مع حصول النقص والاصل سلطان اذا عرفت له الشئ في البيع  
لم يحنه البيع ولو لم ياكل بل يفت على الاجازة فكذا الشراء ولو اطلق له البيع انصحب الى البيع بثلث المثل لا يحن  
شراء وكذا الاذن في الشراء انصحب ان يشترى بثلث المثل وبلغ وجهه انه قول بان الوكيل يحن تمام ما له من  
المالك ويصح البيع على هذا الواطاني وتمامه بد وث ثمن المثل لزم الوكيل لباقي ثمن المثل وهل يحن الشراء  
بين ما يحد به وبين ثمن المثل او بين ما يتقارب الدار به وما لا يتقارب الا في الاول وهذا كله على قول  
الشيخ اساعلى بالحق فانه عن اولادنا ولو قد وله الشئ لم يكن له بغيره اقل منه وان كان يبيع اوله بغيره  
تمامه بد وث ثمن المثل ما يتقارب الدار به فالوجه النعمة ولو حضر من يشترى بدين من ثمن المثل

لم يحن الوكيل بغير ثمن المثل على الدار ولا على غيره ولو باعه بثلث المثل في اس من يدين عليه في مدة الجار للوكيل  
ان لا يحن عليه **باب** لو امر بالبيع بثلث مائة الوكيل سوا كانت الزيادة من جمل ثمن او لا اما ان كان الشئ  
بعضه من غير ثمن الثمن انشرا الى الاذن فان اسفاه والافق ولو لم ياكل بثلث على الاجازة ولو ادى الوكيل الاذن  
به فانكر المالك فالقول قول له مع عينة ثم يستعد الوكيل انما كانت باقية وشهدا او يمينها ان كانت ثالثة فان  
الوكيل ما اشترى على المثل بدين الوكيل المستولة الى المشتري فبلغت في بيعه المثل على من شاء منها فكانت  
على المشتري لا يبيع المشتري على الوكيل وان رجع على الوكيل رجع الوكيل على المشتري باقى الا من من مائة  
وما اعترضه **باب** لو وكلفه في بيع عيين بثلث مائة بثلث المثل اسفاه طلقا باع اليه بثلث مائة  
بثلث المثل الى الدين الاجازة والاصل مع ثمن المثل بالذمة فحينئذ يحن المثل وكذا الاذن في البيع  
ظاهر من ذلك لو وكلفه في بيع عيين بثلث مائة بثلث المثل اسفاه طلقا باع اليه بثلث مائة  
ولو كان طلقا باع بغيره بثلث مائة بثلث المثل يحن **باب** لو اذن له في الشراء بثلث مائة ما اشترى بثلث مائة  
يقول لا تشترى بثلث مائة بثلث المثل بثلث مائة بثلث المثل بثلث مائة بثلث المثل بثلث مائة بثلث المثل  
ولما يشترى بثلث مائة بثلث المثل بثلث مائة بثلث المثل بثلث مائة بثلث المثل بثلث مائة بثلث المثل  
بمائة دينار فاشترى بثلث مائة درهم فالذمة والافق ان يحن ان يشترى بثلث مائة بثلث المثل بثلث مائة بثلث المثل  
من الخصم يحن البيع ولو قال اشترى بثلث مائة بثلث المثل بثلث مائة بثلث المثل بثلث مائة بثلث المثل  
حاز ما تقدم **باب** لو وكلفه في شراء عبدا بثلث مائة فاشترى على الصفة بد وفيها اجاز وان خالف في الصفة  
واشترى اكثر منها لم يحن الموكل ولو اشترى ما هو باقية من تلك الصفة بالمائة او اقل حاز ولو اشترى سائر  
الصفة بالمائة او اقل لم يحن ولو قال اشترى عبدا بثلث مائة فاشترى عبدا بثلث مائة بثلث مائة بثلث المثل  
لا يباي مائة لم يحن وان كان يباي اكثر من ثلث مائة بثلث مائة بثلث المثل بثلث مائة بثلث المثل  
بمائة فاشترى عبدين يباي كل واحد اقل من مائة لم يحن وان سافر بالمائة وان سافر اكل واحد  
المدة حاز ولو لم يحن الموكل ولا يحنه احداهما بالصف ويحن في اساك الاخر بالباقي او بوجه ويرجع على  
بالصف ولا يحن احداهما بثلث مائة بثلث المثل بثلث مائة بثلث المثل بثلث مائة بثلث المثل بثلث مائة بثلث المثل  
نفت على اجازة الموكل ولو كان وكلاهما بثلث مائة بثلث المثل بثلث مائة بثلث المثل بثلث مائة بثلث المثل  
الاذن في الشراء يحن الى السلم فلا يملك شراء المصنف فان اشترى المصنف لم يحن الموكل ولو لم يعلم بالبيع



للكيل الدرع مع العلم والمركب البضائع حتى يتكبره الكيل ثم يتعدده الذئب ويقول الخبيث للوكيل احضر الذئب  
 يحضر المركب فيلزمه الاجابة فان اخذ على كذا ثم حضر الكيل ولم يحضر به لم يمسكه رده وان مكنته بيوت  
 الذئب على العود ولو ادعى البائع علم المركب ورضاه انتقل الى الخبيث فان قد مات لم يتعد اليه ان على الكيل ان  
 يدعى العلم فيلزم على نفسه فان رد الكيل وحضر المركب ما عرفت يقول البائع او قاسم به الخبيث بطل الذئب  
 المركب والبائع رده عليه ان لم يشطه في حال الكيل عليه ولا فلا على الكيل ولو رجع الكيل كان للوكيل رده  
 الذئب الا ان يتكلم البائع الشراء للكيل ولا يثبت بهما ولا يثبت به الكيل ولو ادعى البائع علم المركب  
 ثم رجعها بغيره في تلك الكيل لم يرد الشراء الى الكيل فذلك ولو علم الكيل العيب قبل الشراء قبل له الشراء  
 على كذا الذئب مع العلم به بعد البيع **ج** اذا اشترى الكيل مركبه انتقل الملك الى الكيل من البائع من غير ان  
 في ملك الكيل فلو ركب المسلم ذئبا في شاة غير اخذته فاشتره لم يرجع الشراء للبائع الكيل فثبت الملك  
 للكيل في الشاة ولو كان الكيل في الذئب فلا للكيل المطالبة به ومن ما اشتره في الذئب ثابت في ذئب الكيل  
 والكيل مطالب بالكيل خاصة ولو ادعى الكيل لم يرجع الكيل ولو ادعى الكيل البضائع او دفع الكيل الى البائع  
 فرجعها بغيره على الكيل كان اسامة في يده ولو ردته في ان يمسكها العاقب كوطم ملك للكيل فثبت ولا يثبت  
 الكيل ولو رد الى رجل ثوبا لبيعه ففعل فرجعه المشتري سدا للكيل لا لصاحب الثوب **ج** اذا قال له  
 بيع هذا الثوب بغيره فاذاد عليه ان كان للكيل ابق المثل والزيادة فلا **ك** اذا ركب في الحصة  
 لم يقبل اذ كان الكيل عليه بغيره فلو ساء اقر في بغيره لم يجره ارضاهما ان في غيرهما لم يجره  
 الاجابة على الحق ولا للمصلحة عليه ولو ان في ابيات الحق والمحاكمة عليه لم يملك تبخه والعكس سواء كان ذئبا  
 غيرا وعلم الكيل بغيره القديم **هـ** اذا وكره في البيع كان في تسليم البيع الى المشتري بعد ايقاف الحق ولا يملك الا  
 ما فاته ولا يملك في قبضه ان لم يسلمه تسليمه الا بغيره فثبت له الكيل او حضوره ذلك علمه من غير قبضه  
 ولو قبل بالملك مع القرينة كالواحد في بيع الثوب في الحق الذي يبيع الثوب بغيره الكيل فيه وعنده مع  
 الشكها كانت **ج** اذا وكره في البيع او القصة او طلبة الشفعة لم يكن اذ ان في الشكها وهل يملك الماذن  
 له في بيع حلفه قبل الشراء الا في ان لم يرد ذلك بل ما نفسه او وكره **ج** لو كره في شراء على ملك  
 تسليم شاة وكره بغيره لم يملك كذا ان كان كذا وان كره في بيع الثوب في حق الثوب ستمتة في الذئب  
 ليس له حاجة البائع في الذئب ولو اشترى بغيره الشفعة وان لم يسلم من غير علمه الملك ان كان منه ولان ان بيع

عن

الذئب

التفريق **ك** لو وكره في قبضه يث على فلا في فاته فخر في قبضه فان وكره في قبض الذئب سمه لم يكن اذ ان في القبض  
 من الواضحات وكره في قبض الذئب الذي على فلا في فاته كان له المطالبة بالذئب كذا لو قال ان قبض حتى من فلا في  
 فاته فلا في قبض الذئب الذي على فلا في فاته كان له المطالبة بالذئب كذا لو قال ان قبض حتى من فلا في  
 مع العقد والذئب لا يردنه تسليمه قبل طلبه ولطلبه فخر دعه مع استعانة العود رخصته ولو ادعى الكيل  
 المطالبة فالقول قول الكيل مع عدم البينة فان نكل عن البين حلف المذنب والذئب الفاضل ولو ادعى بغيره  
 ثم انقضه قبل الطلب او انكف كذا في بيع رده ولا يثبت على الشك ولو صدقه الكيل برك ولو لم يرد  
 فمطلوب مع التفت ولو ادعى ان الكيل انكف لم يقبل قوله ولو اقام بينة سمته **و** لو كان له دأه  
 زيد بعت رسولنا طلبة ما قد له وبطل اذ هما فخر من غير تفريق كان من مال البهت ولو رجعت  
 دأه كان من مال المالك ولو رجع لرسول المذنب بعت المالك في قبضه القيدان من ضمان القول ولو  
 فخره في قبضه ثوب بقبض اثنين تفت الزيد فخره المذنب ببيع به على الزيد ورجع البهت على الزيد  
 ولا يرجع به على احد ولو وكره في قبض الذئب فخر به ردها لم يرجع ولا يضمنه الكيل فثبت من غير تفريق ان  
 صحيح العقد وذا ساعد يستويان في الحالت ولو دفع اليه دأه ليشترى بها شيئا فخره صاحبها فثبت  
 تفت ماله معها ولو ان لا يكون قد اذنت في المخرج او من جهتها فخره بعهده عن الله **و** لو ادعى بالبيع  
 فادع من غير علمه ان الذئب علم الضمان مع اسكاته ولو ادعى الكيل الايداع وانكر الكيل فالقول عليه  
 له الا تسمع من تسليمه ان به حتى يتبين عليه بالقبض سواء كان به بينة او لا سواء كان من عليه الحق يقبل قوله  
 في الذئب من غير بينة كالبيع او لا كما فخره لم يرد الا الشهادة التي تخر الحق فان ادى فالرجح ورجب الذئب فثبت  
 قوله الذئب بعهده مع البينة فان ارضى واذ اشهد على نفسه بالقبض لم يجب عليه تسليم الوثيقة الحق ولا تفرقا  
 بل له ايقافها في يد **ك** الذئب يثبت امواله بغيره سنة الاب والجد له وعقبها والمك وبسته والوكيل قال الشيخ  
 يولد حاكم ان يشترى نفسه من نفسه ماله من هوى في عليه سوى الاب والجد وكذا يجوز ان يبيع الاب الى  
 احد الوالدين وبني لا يردون الا بقرينة البينة وليس لوصي ان يشترى مال اليتيم فان زاد القيمة على ما  
 ثمة في المدا او تولى المدا غير وكذا الكيل ما ولو وكره في شراء شي لم يخر له ان يعطيه من عنه الا بقرينة  
 وان كان الذي يعطيه احد وكذا الميراث الاب والجدان يبيع على تكميله او لولا التصغير وعبه الماذون  
 بغيره ان يبيع على لده الكيل والذئب فخره بعهده وسكاته فخر على عليه ولو وكره في تزويج امرأة عن بغيره جاز له

قال الشيخ رحمه الله في بيان ما ذكره من البيع مع البينة

كل من يبيع بغيره في الميراث  
 ما لم يرد الا ما حكي



ان يزوج ابنته ولو كانت له المرأة في تزويجها قبل ان يتزوجها الاقرب الممنع والى ان له ان يتزوجها بانه  
وان كانت صغيرة وكذا ابوالده ولو كان في بيع عبده واخرى له عبدان الا ان يزوجها الاقرب الممنع ولو كان  
المستعبدان في الغصة عنها لم يستعبد جوارها قال الشيخ المصنف الممنع ولو كان له في الشكارة بنته او بنت  
ابنته بعد علي بن ابي طالب وعلى نفسه جازان يشترى نفسه سواء عيبت الفتى او طلق وكذا لو كان عبدا في شدة  
نفسه من سواه او يشترى له عبد اجرة منه وهل يجوز للعبد ان يشترى نفسه من سواه فيه نظر لكن لو قلنا  
مستثنى بشرط اعلام المولى وان يكون الثمن مما يجزى ملكه بعد الاعتاق وان يكون للعبد اهلية التملك  
مع ان المولى يملك هذا القول العبد اشترى نفسه لزيد بصدقة سيده وشرط جاز ولم يرد الفتى ولو كان  
السيده اذا اشترى نفسه لنفسه عفى العبد وعليه دفع الفتى الى جواره ولو انفق زيد والعبد على ان الشكارة  
لزيد في الجاه انتقل الى اليه وبقيت الفتى عليه لكن ليس للسيده سلطان به بل يملك العبد ان الحكم منه  
ويملكه الى البائع ولو صدقته السيده وكذا به زيد في الزكاة للمصنفين وسواء استرد السيده العبد وان كان في الشكارة  
نفسه مع اخذ زكاة الزكاة فان قيل قوله العبد اذا اشترى نفسه في اعتاق نفسه او امرانه في حاله جاز ولو كان  
العبد في اعتاق عبده والمراد في طلاقه ان الشكارة لا تقرب ان العبد يملك اعتاق نفسه والمراد طلاق نفسه  
جلا بالعموم ويجوز عدمه فلا ينافي الاطلاق الى الاعتاق في غيره ولو كان غريبا في ابراء نفسه مع سوا عيبت  
او اطلق وان كان في ابوالده فملكه في الاعتاق في غيره وعنده كما تقدم ولو كان في حبس غلامه في الاقرب الممنع  
وقوله كذا وكذا في حصرهم لم يملك خصمته نفسه ولو كان المصنف له المصنف عنه في ابراء المصنف مع سوا  
المصنف عنه ولو كان المصنف في ابراء المصنف عنه ابيع ولم يرد المصنف ولو كان المصنف في ابراء المصنف  
تأخره بربا ولو كان في ابراء صدقة على المساكين وهو من جاز ان يخل بغيره لا يخل بغيره لا يخل بغيره  
ولو عيبت لم يخل الاخذ اذا لم يخله وكذا الموضع اليه مالا يفرقه في قبيل وهو يدخل فيه ولو قال اعطيتك لم يخله  
الاخذ منه بغيره ان يعطيه ولده والدة وزوجه وبناته **لو كان له ملك** ان يملك اياه اما لم يملكه  
او يجب له احد الاسباب الموجبة للفتح او ما يدل على الموضع عن ان كان له ملكه في طلاق زوجته مع تباين  
الخصومة بينهما ثم اصلها في الاقرب بطلانها على شكل وكذا الموضع اربابها او اسبابها او فصلها  
على غير ما يرجع هذه الوعادت المصنفة انتقل الى يده عند ان كان له في غيره ولو كان في بيع عبده  
او اربعة جوار وبردوا وكذا بطلان الزكاة ولو اربعة فاسد المبيع **لو كان اشترى** وكذا العبد جوارها

لو كان

لكل لزيد المصنف حكم المصنف الا ان ساقطه من ان له ان فكره وقت على الاجارة بالوقع نفسه ولو كانت  
ماخر بالعتاق كان على العاقل ان يقول ان بيعه جوارها لا يبيع عبده له بالفتى وقبضها سوا **لو كان يبيع عبدا على**  
يملك الجوار له شهر ما يملك ويجوز له ان يملك ايام ابيع وكذا الزكاة اقل والوجه الجواز لو كان كذا **لو كان**  
في عتق عبده فعتق نفسه او العكس فالاقرب الصحة ويتحقق الجمع بينهما ولو كان في غيره لعله وعيبت المهر  
لم يخل في الجواز فان زوجه اكرم بملك الزكاة وقفت على الاجارة فان لم يرض فحق الجوار الى المثل او  
الزام الزكاة بالزكاة اشكال ولو اختلفا في الاذن قال القول قول الزوج ح يبيده ثم ان صدقت المرأة الاكبر  
تتبع عليه يعني وان كان الحكم ما تقدم من الدخول ولم يتم النصف الاطلاق الى المهر المثل فلو تجاوز ما يبيده  
فالمثل يخل ولو كانت له في التزويج مطلقا رد في الاكفر فلو زوجه من غيره وقفت على الاجارة ولم يزل في طلاق  
ولو زوجه ابنته الكبرى او الصغيرة جاز ولو زوجه غيرها بغيرها المصنف انتفاء المصلحة ولو كانت في التزويج  
بقلة زوجه في اربابها وقفت على التزويج فالاقرب عدم الجواز نظر للملكية اليها **لو كان** ولو كان في اجارة  
داره انصرف الاطلاق الى اجارة المثل بعد البيع فلو اخرجها له وحده في الاقرب على الاجارة ولا يفرق  
الاجارة وان زادت قيمتها ولو كان في استيجارها من فلتاها من مئة لم يخل ولو كان في المصلحة عايبه  
من دم العبد فباع على الاقليل فالاقرب عدم الجواز والجمع عن المصلحة وما يبيده من مائة درهم فزاد  
المال كلما يجمع الا انصرف العتق خاصة **لو كان** في غيره في انصرف الاطلاق الى المثل بالاثبات ولو كانت  
بكمالي او زنت في المدة او عيبت انصرف الى الاجارة لم يخل **لو كان** اذا حضر رجل مدع عند المالك نفسه  
ان ينفذ ويملك لمن ينفذ ولم يجر على المصنف نفسه وكذا الوضوء يجب عليه الجواب بنفسه وجاز له الاستعانة  
وكذا العتق للمدعي **كتاب الاجارة** والواجب عليه وفيه مقاصد **لو كان** في الاجارة وفيه مقاصد  
**لو كان** في العقد وفيه **باب** الاجارة عقد يقضي بتكليف المصنف بعض معلوم واشتراك الماهور  
العوض وهو جازي في المصنف والواجب عليه من الجواب بقبول وليست به المانع بعبارة التجار  
اكتفاء والقبول ان يقبل بثلث ولا ينفذ بثلث المثلين في اوقافه بالمصلحة المعينة ثلثان بثلث  
سكنى هذه الفارسة كذا العقد وفي انعقادها بلفظ العارية اشكال **لو كان** بملك هذه الدار او  
الجوار لم يخلد ولو قال بملك سكاكنا سدة فالاقرب عدم الجواز لاختصاصه بقبول الماهور وهو الاقرب  
عليه المانع والعاين فيه نظر فان قلنا بالاول جاز ان يقول بملك سكاكنا سدة داره وفي اشتراط تقديم الماهور











الشك بالعدول التزلزل كذا الحاريط ويجوز ان يستلزم فتح كتب فقه الحديث او هذا ما يحسن استحسان  
 ولا يكره وعلى حصاده من ربه وقهه وتفقته وعلى استيفاء القضاء على التفرع ما دونها وعلى الدلالة على  
 الطريق وعلى كذا في التفرع المتفرعين في المدة او القدر وعلى ملازمة تعليم بينهم ملازمة وعلى التسعة ان  
 مع ثيابا يهينها وعلى شراء ثياب معتبة على اشكال ايضا وعلى خدمته سواء كان الاخير جلا او امانة  
 او عبدا وحكم النذر بعد الاجارة حكمه قبله وعلى الاضمار سواء انضم الى المضاربة او على كذا في  
 الضمان والكل والطيب للمد امانة وقيل الله في الضمان والضمان في كل عقد **كتاب** في استيفاء  
 الدين المستأجرة سواء رضي المالك او لا بشرط ان يطالبه ان يرجع ثمنه او وانه في الاستيفاء الثاني ان  
 يجوز العقد عن الشك في الخصم فلا جرم بشرط ان لا يكون غيره المالك في العقد واستيفاء الزرع  
 للزرع والظن في الضمان **كتاب** لا يجوز استيفاء ما يتعدى استيفاء شفع كالواستأجر ارضا فبما لا  
 عنه او يخرج من معرفة بالوقت فلا يكون يفسد عنها وقت الاتفاق سواء كانت الزعامة ممكنة لكن ينبغي  
 عليها التفرع والعدالة غرضها المجرى اجارتهما وكذا الواستأجر الاضمار للتعليم والاعمال ايضا لا مالها فورا  
 ويجوز السكنى ولو طلق وكان في كل يتوقع الزرع عليه فيه كالمصح والزراعة وركان المدة تتوقف على المدة  
 ففاسد وركان يعلم بوجوب المأجور وركان يغلب بوجوب المالك بالانظار فالوجه الحق **كتاب** لو استأجر الاصل  
 والاداب والمزاج الموصلة والعمل سفره واستعمل في صلبها والتمها او كالمأجور بأس الزرع والعدالة الزرع واستفاء  
 المالك عليها والعمل بخلافه لئلا يشك في استأجره فيكون للزكوب والايل والمجرى المجرى مع كذا جازا الاقرب جازا  
 اجارة الحاريط المدة للنظر اليه والقيمة من ربه الشيء في استيفاء الدلالة على كذا في بيع بها السلعة من غيرها  
 تعب قضا **كتاب** شرائط الاجارة وهي ستة **كتاب** المتعاقدان ويشترط فيهما البلوغ والعقل وجواز التصرف  
 فلا يصح اجارة الصبي ان كان ممترا ولو اذن له الولى على اشكال لا يجزى بغيره وكذا الجنون والمجنون عليه والتفكر  
 الذي لا يجعل له الثأيم والعباد والسامعي لا ينفذ القصد فيهما والمكره والتعجيل والمجنى عليه لا ينفذ فيحقا  
 مع طهين بالاجارة المتعلقة بمرأها فالواجب انفسها للعمل كان جائزا ولو اذن له الولى والمكره من دون  
 رضا الله يجرى ولو اتسع احد هما وهما كانت الدين مما يبيع اجارتهما اجارتهما كذا حكم المشركين  
 اذا استأجرا في الاجارة والولى السلطان على مان الطفل والمجنون بالاجارة له وكذلك الوصي والحاكمها  
 مع فقه او يترك ومعتا التعهيد والمجنون عليه والاداب **كتاب** في الاجارة وهي لا ينفذ في العقد وكان فيه فلو ان

الشالط في م

حال بيع ولزمه مع استيفاء المدة اجرة المثل كذا او بطل العقد في كل موضع فانه يثبت اجرة المثل سواء زاد  
 على السقي اياه او نقص ويشترط كونه معلومة بالوزن او الكيل فيما يتعلق بالاشهادة مطلقا على المثل  
 في الاكثاف وما فيها من خلافه وحكم الشيء بالوزن وكذا جاز ان يكون شيئا من اجارة بغير ان يكون عينا  
 ومنفعة او عاقبة حيا كسكنى او عيشة اخرى او اخلاص كاستخدام عبدا باستسكنى ويجوز ان يكون مطلقا  
 بشرط الوصف الا ان لا يكون عينة موصوفة بعقوبة القادار ولا يكره بالطعام الموصوف ولو استأجر دارا في  
 جانب من التيجين والقدور وكذا لو استأجر دارا في راسها من اجارة ولو استأجر الدار لم يملكها المالك ولو كان  
 كذلك تملك الشيء بغيره في نفسه فطريقه المجلد فلا يملك خروجه منها او عيبا فيها او عرقا ولو استأجره نقل المينة  
 يملكها بحيث له اجرة المثل ولو استأجره لغير الغنم مدة معينة ينصفها ارجح معلوم جاز والتمها بغيرها من جرح  
 العقد على النسبة وكذا لو استأجره لغيره شيئا معينتها ولو كانت بموالية لم يملك اجرة المثل وكذا لو استأجر  
 بضمه وشراعه ركنه او ارضه المجرى سواء كان كسرا او عينا او موصوفة بالطعام والمال والكنة بائع بها التوارة  
 بشرط عينة وقت البيع ولو استأجره بغير شرط الطعام والكنة عليه في المجرى فان شرطه في راسه  
 في العقد في الاطعم بالكنة الى كذا كذا في بيعه ولا يملكه الاطعم به وبغيره الطعام الاجرة الا بالبيع فقه  
 من الاقضية ولو لم يشرط طعاما والكنة كان على نفسه ولو شرط الاطعم طعام فشره وكنه جاز بشرط العمل فقه  
 وهو ذلك لا يجزى ان شرطه او شرطه او شرطه له فيه فطر ولو استأجره بغيره او بغيره او بغيره او بغيره  
 فان عيبه جازوا الا ان لا يشرط طعاما عينا واستغنى به بطعام نفسه او عينا او عينا من الاكل فشره او بغيره  
 نفقته وطالب ولو اطلع الى ذلك لم يملكه بل يملكه المستأجر يجب دفع قدره المشكوك من الطعام بشرطه بما يملك  
 له ولو شرط الطعام مع الاجارة وشخصه مع الاطعمة فزوده بقدره طعام الضيق ولو استفضل من طعمه فان كان له  
 دفع اليه اكثر من الواجب ليقول قد ربحته وبيعه او بائيا او يكتفي في كذا كذا على المجرى ان يجهل عيبه  
 او يملكه المالك من ربه ولو لم يملكه من ربه في الاستفضل يدفع الواجب خاصة او يتركه ولكنه الباقي جاز له الاستفضل  
 في حوزة الطعام فوجب ان يملكه كذا فان كانت هذه القصة في حوزة البعير الا ان ضمان المستأجر ولو كان  
 على اليد لا يملكه فيها بطعامه فهو ضمان المستأجر ولو كان مع هذا التوب كذا الما اوردت في قوله في الاجارة  
 عرقه وجوب اجرة المثل المثل للمال والمزاج المثل للمال ولا يلزم الزمان ولو اجره القدر المستوفى له اجرة المثل  
 ولو اجره بغيره المجرى المجرى المجرى المجرى المجرى المجرى المجرى المجرى المجرى المجرى المجرى المجرى

فقه الما شرح على الما  
 علوه







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

سیر الطریق الی الموضع



کتابخانه عمومی  
کتابخانه عمومی

[illegible]

1744







[illegible]

في ذات كات جلد اكاشي **سب** لوهر ب الخا لا يغزو له رجل البقرة واقام كره عوده من تقير لم يركب عليه من  
الطعام الى باب الداء والحق ولو لم يجد ما لا يرضى الحال من انها افضل يمت في حل المستأجر الحقيقة على الحال وانما مدة  
عوضه من المالكين فلهما اخرج المالك عليه امان بيت المال ارض عترة ودفع الى المستأجر حتى يخلع اليه ولو استدان  
من الملكين والحق بما ذوات اذن المستأجر على الاتفاق ليرجع بعباد ولو قلعت في نفس القصة ذلك كان كل كره دها  
قبل ان يلقى القدر مع القصة ذات الذي كذا انما يميل الى العرف في خفاصة ولا يمتنع بغير اذن الحاكم او القدر عليه لو  
يرجع به او كذا مع القدر وذلك شرط الزجر والاشهاد واقتضى قوله في الجواب الرجوع بغيره ان الشد بشرط الرجوع وانما القصة  
بغير الرجوع فان القصة مدة الاجارة مع طرح الحال طلب عليه رسم البذل والامان لا يعود له الرجوع في العترة بها بقدر ما  
عليه انه يفضل على ان الحاكم لم يرضه مع العترة والاحتفاظ في القدر دون عترة حاله وكانت الاجارة في ذلته من غير العترة  
مكتبة المالكين سال الحال اعلم ان ذوات فقد الحال انتم على امان بيت المال ارض بعض القصة المستأجر بغير  
الاعمال بعد على استيجار الى المستأجر ودفع الى الحاكم انما يمتنع بغير اذن الحاكم او القدر عليه لو  
واطلت الحال من عترة غير كبره الى ان يكون ممتدة في زمان يتصور الله سال البقرة انه اذا كانت الاجارة على يدك الى ان  
يستأجره بغيره انما يمتنع المستأجر مع مال البقرة ومع الحاكم ليعين ذات ومع هذا المثل الحقيقة ومع هذا  
قوله ان لا يرض عليه ذلك الشيخ عليه ذلك اوجه تحسيس الجواب انما يمتنع من المستأجر في القصة القليلة من دون الرجوع  
كانت الاجارة على عترة بغير القصة فلهذا ما لا يرضى في ارض حاله انما يمتنع بغيره ما يرضى ان كان له ذلك  
لو هو لو يرض بعد البول بعض المدة على بعض القصة انما يمتنع في ارضه انما استوفى ذلك وانما القصة بالبول كان له المدة  
يرجع الحال او كما يعود بعد حتى مدة يمكن فيها الانقضاء ولا **سج** يرجع كره القصة وحرلت بركب البعض في  
الآخر بشرط ان يمتد بها فترجع عترة الزمان معلوم على ان يركب الى القصة فيشئ الزمعه ويضمن عند زمان العترة و زمان  
القول ولو لا كره على ان يركب يوازي في آخر الاجال والاطلاق العترة من غير تعيين فان كان هناك عادة عترة على غيرها  
ولا دليل الانقضاء على ان يركب فلهذا ما لا يرضى في ارض حاله انما يمتنع بغيره ما يرضى ان كان له ذلك  
للعقبة بغيره بركب بعدها شرط له بركب الا اذا كان يكون البقرة فلهذا ما لا يرضى في ارض حاله انما يمتنع بغيره  
لو انقضاء الى المدة الزجر ولو لم يكن في انقضاء عادة جللت الاجارة الا ان يعين في القصة الزمان او البقرة في  
**سب** لو استأجر لرجل ليرجع عترة المولة مستوفى من ارضه وان يكون المولة بغيره بركب المولة كالقصة  
والخرج او يركب الا ان يرضى ما عترة في وقت قد يرضى به لا بد من عترة الحال فان عترة على حاله











الامر الخامس في هذا العدد  
والمر

عمر بن عبد العزيز















و القدر في العلم

2



2

42











19

عبد السلام بن عبد الله

امین اللہ

الاصحاح

علاء الدین علی بن محمد بن علی

في السجل لا المسجل انما هو نظر في عدم خاتمة







ایک طرح کے لئے جو اس وقت تک  
مکمل نہیں ہو سکا

این کتاب را بنویسید

1875

لا اله الا الله على كل شيء قدير







234

اسماء بنت ابی سلمہ  
ع. ا. ح. و. ا. ع. م.  
ابن ابی سلمہ

مسرحكم الله انما علمه

المرسل

۱۱







السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
 في هذه المدة التي  
 ترواها من هذا النوع  
 مع ما هو من هذا النوع  
 من هذا النوع من هذا النوع  
 من هذا النوع من هذا النوع

مع احمد علی کی بیوی

کتابخانه

السري







بعد کفر علی  
رصدی العری

[illegible]



توضیح در خصوص این کتاب  
در حدیثی آمده است که

1150















Ch. 11

۴



[illegible]

محمد بن عبد الله

2

سرمد علی احمد شاہ

از حاله و مع الاسف  
مقام الف

[illegible]



















*St.*

1862

مجلسه حق در صومعه انوار

دعایاں



[illegible][illegible]















[illegible][illegible]































الحمد لله على جزيل ناله والصلوة على محمد وآله  
 بنت الكتاب بعهد الملك الاعراب على يد المصنف  
 المحقق المحدث المكي محمد بن محمد بن  
 في هشتم شهر ربيع الاول سنة  
 سبع وعشرين والف  
 من الهجرة النبوية

دین و دنیا  
 کا کھنڈ  
 ان کی  
 عاقل  
 ان کی  
 ان کی







此乃一  
 種新式  
 之機器  
 也

مکتوبه حضرت امیر کبیر  
در تاریخ ۱۳۰۲ هجری  
در تاریخ ۱۳۰۲ هجری  
در تاریخ ۱۳۰۲ هجری

20



















وهي أربعة ان يكون اللابن من كل حجج وقد تقدم **الفصل** في احوال النكاح والطلاق والنفقة  
 وما يلحق به من احوال شرعية وضعية مما زاد على ما في العشر لم يفتد به في العشر ولا في العشر ولا في العشر  
 لم يفتد به ان يكون النكاح كاملا وتواليا لها ولا نفقا عليها من الشرع وتقدر بالرضعة في وقت  
 الجحى ويصير من قبل فتعلموا ان النكاح قد يكون كاملا او لا يكون كاملا او لا يكون كاملا  
 وان كان لا كذلك كان النكاح في الاوقات الى ما عدا ذلك ان كان في الاوقات في وقت واحد  
 اكل الرضعة سقطت من العدة ويعني بمثل الرضعات عدم الفصل بوضع اخرى فلو وضع من ولد  
 بعد العدة ثم وضع اخرى قبل ان يولد من ولد من عشرين عشرة موصفة او قبل ما تضع من العدة لم  
 يفتد به من ولد من عشرين عشرة موصفة ولو فصل للارضعة امرأة اخرى لم يفتد به من ولد من  
 اربعين عشرة موصفة لم يفتد به من ولد من عشرين عشرة موصفة ولو شككت في وقوعه على الحواشي فكذلك  
 تعليلها لصلها عدم الفرج على صالته بقا المدة **فوقه** في الحواشي بالنسبة الى الموضع وحل بشروط  
 في ولد الموضع ذلك لان الرضعة بعد من قبل تولد لها هو ان في ارضعة من اللبن من له ولها من الرضعة  
**الرب** ان يكون اللبن لكل واحد من الرضعات اثنين بله من لبنين فلا يفتد به من ولد من لبنين  
 لكل واحد من الرضعات من لبنين على بعض الرضعات من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
**النسب** **الفصل** في احواله وفيه **باب** في احوال الرضعة من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 الى الموضع واللبن من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 كاحوة واغذية على لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 النكاح من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 وجد انه وان كان للولد من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 احكاما ان جميع ان له هذه الموضع جميع اولاد اللبن من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 وانهم صارت من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين

في وقت واحد  
 في وقت واحد  
 في وقت واحد

منها ومن كان من نسلا بالاولاد هي ان كان في طبقا من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 ام رضعة او لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 الرضعة هي من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 ثم لا يفتد به من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 الموضع من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 وفيه حجة اصول الرضعة يفتد به من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 ان يزوج باخت الموضع للجدته كما لا يفتد به من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 الخيم في النسب لاجل المصاهرة لا لاجل المصاهرة هناك وهو خطأ قال وكذلك امه امه من الرضعة  
 كما هي من النسب وفيه ضعف لانها هي من النسب المصاهرة ايضا باعتبار النسب **باب** في  
 ينسب الى اللبن من الاولاد وان تولد له من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 ينسب الى الرضعة بالولادة وان تولد له من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 يكون الاب الموضع ان ينسب في اولاد صاحب اللبن والولادة والارضعة والاولاد من لبنين من لبنين  
 ولادة لانهم في حكم ولد وقد تقدم ان ابه انما ينسب في اولاد ولدته الذين لم يفتدوا من هذا اللبن  
 من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 جاز فيكون كل منهما ان ينسب في لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 اربط فلم يزوج رضيعا فارضعة لها امرأة من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 لانه واخذه او لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين  
 التفسير لوجدها المرأة ابنة ولجده رضيعا للرضعة نصف النسب ان تولد للرضعة ارضاعا ورجع  
 الزوج جعل في الموضع ان قصدت الفسخ وان لم يفتد به من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين من لبنين



للرضعة بالارضاع مثل ان سعت اليها فاستصت ثديها من غير شعور الرضعة سقطها ولو ترجع  
 لم يولد هو الصغير فارضعت من لبن سلاوة هربت على العبد والمجذبة وكذا التي ترضع كثيرا يصغر ثديها  
 اما العيب او الغنى فمقدرة او لغيرها ثم تزوجت وارضعت له ابن الثاني هربت اليها **ع** لو ارضعت  
 ثم رجعت الرضعة فان لبنه هربا سوبا وان كان من غير فلام كذلك راجعت ايضا ان كان في الام  
 راجعت جدا والصغير نصف المسني يرضع به الزوج على الكثير والكثير مدها ان كان كل ما يولد لا  
 شيء لها ان القرية جارت سنانا للرجل ولو ارضعت الكثير رجعت من ان كان كل الكثير ولا  
 فالكثير من سوبا والصغير زان بها ولو ارضعت رجعت الصغير اخرى الكثير ثم ان الرضعة هربت من  
 رطل لحم الرضعة راول الرضعة ان وقها النع وهو خفيف ولو ارضعت بعد طلاقه رجعت  
 هربت ايضا **ف** لو ارضعت انت الموطوءة رجعت هربا معا عليه نصفها الصغير ولا يرجع به  
 على الامنة ولا يزول ملكه عنها ولو كانت استعيرت موطوءة لم يرضع الزوجة ولم ينجح كلها ولو كانت سكة  
 رجع عليها لان السيد ثبت الحق على كاتبة ولو كانت موطوءة بالعقد رجع به عليها بعد العقد **د**  
 لو تزوج كل من الرجلين بالمرأة الاخرى الطلاق ثم ارضعت احدا منهما الاخرى حرمت للرضعة عليها  
 معاد للرخصة على من دخل الرضعة ولو طلق زوجها رجعت من زوجها اكر ارضعت احدهما الاخرى  
 الكثير على سوبا والصغير على من دخل الكثير ولو تزوج ابنه الصغير ابنة اخيه الصغيرة  
 ثم ارضعت جدتها احدهما انفس التام لان الرضعة ان كان هو الذكر ثم تزوجت اولا والى  
 الاخرى في غيبته **ح** لو ارضعت رجعت رجعت من ثلث صغار يولد من دفعة واحدة وان  
 يولد كل واحد من لبن الرضعة الاخرى هربت الكثير عنها والصغير زان ان كان دخل الكثير واوجها  
 فان ارضعت القليلة هربت عنها ان كان كل الكثير والاخرى زان ان كان دخل والاخرى زان عنها ان  
 الثلث ثم الاخرى دفعت هربت الكثير عنها والاخرى كذلك ان كان دخل والاخرى زان عنها ان  
 كان دخل والاخرى زان عنها على العقب هربت عنها الاولى ان كان دخل بها والاخرى زان

فان كان

فان كان دخل لا هربت عنها والام يحرم عنها ايضا وانما الثالثة لا يفتقر بغيرها فلهذا يمكن تراج  
 باغت امراته فان التحريم يفتقر اليها ويحتل بغيرها مع الثانية لانها بالارضاع الثالثة صارتا القنين في  
 حالة واحدة فانفس عليهما دفعة واحدة وهو في الاول يملك بالام فان كان قد دخل هرب من كلهن سوبا  
**ط** لو ارضعت رجعت الثلث الاخرى هربت الرضعات من لبن الرضعة كذلك ان كان قد دخل احد  
 والاخرى ولو ارضعت بنت رجعت الثلث كذلك يجازيه كل بنت رجعت دفعة بان يرضع الرضعة الاخرى  
 فوطئها واحدة هربت الكثير لانها واحدة رجعت وان كان دخل بها هربت الصغار من سوبا ولا ينجح  
 يجازي بقدر يد القدر عليهن جدا لان بنات طالات ولكل من الصغار نصف المسني رجع به بالزوج  
 ايضا على البنات ولو كانت الارضاع هربت الكثير بالوطئ وحرمت الصغيرة ان كان دخل الكثير  
 عنها واوجها ولما الثانية والثالثة فان كان دخل الكثير فاقبها بغير مان مؤبد ولما نصف المسني  
 رجع على رضة كل واحدة به وان لم يكن دخل فان كل واحد بالوطئ ولو ارضعت ام رجعت الكثير  
 الاخرى انفس كلها ان الصغيرة ارضعت واحدتها صارت خالدة ولو ارضعتا لغت الكثير  
 فالكثير فمخالدة فان رجعت فالتام لا ينجح للرجل بين المرأتين المملكتين والارضعتا ام ابني الصغير  
 عدة الكثير لانها ارضعت ابها وانفس التام هذا الذي لا يمكن اعتبار رضاع الوفاة لصغارها ولو ارضعت امرأة  
 له الكثير الصغيرة فالكثير عدة ان رجعت ابنته التام وينفس التام في كل هذه الموضع المحرم  
 للتبديد سوبا دخل الكثير **الز** يحرم من المصاهرة والقبول ما يرضع منها في التام من تزوج المرأة  
 لها ابن الرضعة او بنت هربت عليه سوبا ولو كان لها اخ من الرضعة هربت عنها اخيه ولو كانت طالت  
 له لو بنت اخت هربت عنها ان لم يرضع الوفاة والحالة الا لا يحرم ولو كان اخيه من الرضعة او الابن لزم  
 الاخر كما لو زان بالامنة هرب ليس لها من الرضعة ان يرضع في النسب ولو اطمعهم هرب امه ولها  
 رغبة من الرضعة كالتام وبغير حكم الرضعة كالتام في النسب والابن ان يملك لم يثبت في الرضعة  
 ولو ارضعت امرأة صبيات صارت لهن وكل من يملك اخيه من النسب فخالق الزوجين من النسب لان















ب من تزوج المرأة في عدةها علقا بالزجر والعدة معا فزج بينهما لم يحصل له ابداء سوا ذلك بخلها او لم يحصل له  
كانت الطلاق الزوجي اولا بان اربعة اوقات وان لم يكن علقا بالعدة بالزجر معا وان كان علقا بالعدة فاما  
دخل بها حرمت ابداء عليه المهر عليها العدة فانما العدة من الزوج الاول وعدة اخرى من الثاني وان لم  
يخل كان العقد فاسد اوله استينافه بعد الانتفاء والدخول يقق بالوطي في القبل وما لا يطوي في القبر  
فما قرب الله كذلك ولو روي من غير استيناف عقد مع طهره بطلان الاول فاقرب دخل تحت الزاني بذات  
العدة وان كانت المرأة عاتلة بذات لم يحصل لها الرجوع الى هذا الزوج بعد ذلك الا في بين تزوج القوام  
والمتعة في ذلك ولو دخل مع الممل فحلت له بقية الولد انما هي الحسنة اغير مضاعفة استدل بدخولها في ما لا يستحق  
مهر على انه ولو لم يملك بالزجر قد حصل لها على المثلث هذا اذا تعاقب الزوج لما تزوج لها المطلق ثلثا  
في عدةها من غير حمل في الزجر لم يرد نظر في تزوج بذات بطلانها من طهره بغير حمل في عدةها من غير حمل  
بكر بعد انتفاء العدة فاحل له دخل بها الثاني فان النكاح الثاني باطل لاجل اعادة طهره من غير حمل في عدةها  
بيده من طهره فان العدة انما هي من ان الاقرب ذلك وثبت الحكم بغير طريق البينة لا القياس كذا في طهرها  
سوت نرجع الى طهرها فترجع على طهرها حال ولو تزوج بذات بطلانها حرمت ابداء في الزجر في عدةها من غير حمل  
الرجوع بن الحرام عن ابي عبد الله في الزجر اربع من تزوج امرأة وله امرج وهو يعلم بطلانها الاول اوصيات عليها ثم علم  
انها غير طهرها قال لا حتى يتحقق عتقها ومن رجع عن اليات في المرأة فقدت نرجعها اربع الى طهرها ورجعت  
ثم قدم نرجعها بعد ذلك فطلعت قال لا تعتد بها احدا ثلثا شهدة واحدة وليس للذكر ان يزوجها ابداء في  
طهرها بان يكره حتى تدل على ساقاة النكاح العدة من زمانها بذات بطلانها دخل الرجل اولا في عدة  
صعبت حرمت عليه ابداء سوا علم في حال زمانها ذوات عدة وجبته ولم يعلم ولم زمانها ذوات عدة باينة او  
عدة فان قالوا لا يجوز عليه طهرها الاصل واصلها بان في ذلك علق على الكفاءة من التبرع بغير العقد  
مع العلم لانها قد تزوجت مع العقد مع الزوج من اولى وهو الاقرب ولو تزوج بالمتعة من اولى لم يفسد ابداء  
والاقتضاة بطلان العدة فاما كمال كمال ما في عدة البان والغير يحصل مع الزواني في القبل

لصدق اسم الزنا عليها ولو زمانها ان بطلانها فالوجه القوي انما اربعة الموطنة فالوجه ما لا يخفى وزنا  
بما لا يثبت ذات بطلان في عدة فانها لا تقام عليه ان لم يثبت وشيخ الشيخ في بعض اقراله التوبة وكذا ان  
مستحسن بالزنا ولو زنت امرأة كذلك لكانت لغيره ان اصررت **الحكم** اذا عقد على امرأة فان كان علقا  
بالزجر وسد عقد ولا تخم موبد اجل يجوز له العقد عليها بعد ابطاله وان كان علقا بالاهرام ولم يفرق طهرها  
ببيت الدخول وعاد من طهرها القبول بجواز العقد مع البان الا ان اذ ليس فانه قال ان عقد ابداء مع  
الدخول وان كان جاهلا لا يعرف يستند في ذلك لا في بين ان يكون الاطراف للعدة لا بين الاطراف  
الزوجية لانه طهره والرجوع الى الاطراف في ذلك الفاسد كذلك الاكتم عليه ليجوز في الصحيح ولو زنا في اطراره  
فالوجه ان لا تقام موبدا ولا في بيت التزويج الثاني والقطع في ذلك والطاهر من طهرها فان العقد في  
الحكم والعقد في ذوات العدة انما هو العقد الصحيح الذي لولا المانع تزوجت عليه اربعة اما العقد الفاسد فانه  
العانة لم يفسده فلا اعتبار به وان لم يعلم فسادا لم يكن اعتقد فتزوج بطلان الشفاعة بغيره في العقد اوبه  
الشكال اضر به انه الصحيح **من** اوصى امرأة صبيته عليه اربعة وكذا الوكيل في تزويج القارة والرجوع بها وجب  
القارة لم يكن حراما اربعة وانما تزوجها بما لا يجب القارة لولا المانع لم يفسد عليه وكذا الوكيل في تزويجها  
من النكاح سوا كانت ذات عيب او لا وكانت غدا بغير جرم نقلها بما وجب القارة حرمت ابداء طهرها  
**من** طلق امرأته متع تطليقات ثلثها بغيرها وان كان حرمت على المطلق ابداء طهرها هذا التبرع بغيرها  
الحقة الله الله يقتدر الى طهر اربعة حال حال يحل قهرها في الست اذا طلقتهان لانه يفرق بين الست المنة  
وبينه متع ويكره في اربعة الا انك لا بداء في اربعة رجال لصلح الطلقات التسع وتكلم طهرها بان  
صحيحة ايمان عدم التبرع في طرف الامانة مطلقا وهو ان كان لا يجوز من نظر لا في التبرع في  
طهرها بان لا تزوج المنة وتكلم في الطلقات التسع المنة طلقتهان لست وكلمها اكثر من طهرها فان لم يثبت  
التبرع للزنا **الحكم** في باقي المرات بطلان ونية **فجوزنا** قد بينا الحكم للمرات على ان يبد  
وغيره المنة في حال ذلك افرقا وهذا الفصل متوسر على ذلك من عقد على امرأة حرمت على من يزوجها

الحكم







شرطها المثلثية من بعد وهكذا او انما في طلاق الاستيفاء بعد ذلك يجعل المثلث المثلث العدة  
 فتمت بينا انما لم يمتنع اما الامانة فاذ اطلقنا في حقها العدة او العبد فليكن في حقه حتى يكتمل فاذ  
 كانت غير وفاء فلهذا جاز للعد في العقد عليها وهكذا ايتم بعد كل طلاقين ويجوز المثلث والاشكال في الفرق بين  
 طلاق السنة والعدة في المنة تقدم ومن الغنى بعضها في عدة طلاقها اشكال **ط** من منع من تكليم المرأة  
 مع وجود الطلاق ومن الغنى من منع تكليمها مع وجود من ينفق عليها مع رضا المرأة بتأخير صداقها او تزويجها  
 لان لها ان يطالب بغير صداقها فيجب في المنة ينقضه الضرر وكما يجزى مع وجود من واجب انت في التزوج  
 على الوحدة فان تزوج انقابت دفعة طلاق العقد عند وان رتب ثبوت عقد الاولى ولو عتده دفعة على الزوج  
 واستغنى عن العقد خاصة ولو تزوج المنة ثم وجد الزوج لم يبعد عقده اجزاء او قال بعد العقد ان  
 واحد الطلاق حين العقد وصداقه المولى حكم بساؤ العقد في حقها وان كثر في حقها خاصة ولو كان ذما ما ان  
 استقدمته بعد العقد فالقول في قوله ولو تزوج بالمنة ايده ثم ورثها بطل التكليم فان ارجى بها الوعد بغيره  
 من الثلث فان اختار الوعد له المصاة العقد صح ولا كان له فسخه ولو كان القبول بعد الوفاة فلهذا الملاك  
 به بطل التكليم وان قلنا انه كاشف عن الملاك حدث الوفاة فلا يطلون وهذا التفصيل لو قلنا بان انتقال  
 الزوجي الى المارية اذا قلنا بقائه على حكم المات وهو الحق فلا يطلون على التكليم **ب** لا يجوز للعبد  
 ان يزوج المرأة على المهر فيكون في المهر الايضحة للغة وكذا ارجح بينهما في عقد واحد من دون الوصايا  
 لو كان تحت حرة صغيرة لا يحكم بطريقها وله تكليم الامانة في القبايل وكذا لو كانت كيرة غائبة لا يصلح  
 على شكاك ولو وجد ما يترى به انه جاز له العقد على الامانة اذ لم يرضى اليه **ب** من تزوج امرأة غيبا  
 قد زنت لم يكن الفسخ العقد لها الضد اقل عليه والرجوع بطل الوقي وفي رواية له الرجوع **ج** اذا تزوجت  
 المطلقة ثلثا شرطت على المثلث في العقد انه لا تكلم بينهما بطل العقد وبطل الجزاء الشرط خاصة ولو شرطت  
 الطلاق في التكليم وبطل الشرط لغيره لعدم المثلث مع الاول ولو لم يصرح بالشرط كان بينهما ذلك الا انه لا يزوج  
 الاول لم يبعد التكليم وكل موضع يكون به بطل العقد فانما يقع على الزوج الاول مع الزوجي والفرقة وانقضاء

العدة وكل موضع حكم فيه بساؤ العقد فانما لا يخلو **ب** تكاح الشغار باطل وهذا يرجع بينه وبين  
 رجل على ان يزوج الرجل بنته او ابنته ويجعل بضع كل واحدة منهما مهر للآخر ولو عقد كذلك  
 ثلثة تكاح بينهما ولو قال تزوجك بنتي على ان يزوجني بنتك على ان يكره تكاح بنتي من البنتان صح  
 تكاح بنته وبطل تكاح بنت الخاطب ولو قال تزوجك بنتي على ان يزوجني بنتك على ان صاها  
 كل واحدة منهما ما يقع منه التكاح ان قال الشيخ وبطل المهر لا يجعل صداق كل واحدة تزويج المهر  
 وشي آخر فبطل الشرط بطل المهر ولا في بين اختلافهما في المهر اتفاقهما لا يجعل ولا يحكم  
 بجهة التكاح لان المنة في البضع اشتات بخلاف الاولى التي جعل بضع كل واحدة منها ملكا للآخر  
 بالرجعية والابنت المهر المهر المهر على ان يزوجني بنتك على ان يزوجني بنتك مباح التكاح  
 عشق وادامه المهر لا يخلو بطل ايضا ولو قال تزوجك بنتي على ان يزوجني بنتك مباح التكاح  
 رجب مباح والمثل ولو قال تزوجك جاري على ان يزوجني بنتك وتكون ربة جاري صداقها لثبات  
 صح التكاح ان **الشيخ** في تكاح المشركات والكنة الكفار والامانة والعبد والمعتقة ومباح  
 آخر فيه نصيب **الشيخ** في تكاح المشركات **وغيره** مباح **ا** لا يجوز للسلم تكاح غير الكنايات من سائر  
 اصناف الكفار سواء كان بعقد ولم يستعد او ملك يمين لم يخلف انما الكنايات من اليهود والنصارى  
 والمجوس ثلثون تحريمون بالعقد الذاب في المنة ومالك يمين من يمين القرع بما للمولى على اشكال  
 في الحرسية هذا في الذب عنه ويجوز في الكنايات استمادة كان يسم الذي عنده كتابه فانه يستد  
 تكليمها **ب** اليهود لهم كتاب التوراة والنصارى لهم الانجيل اما المجوس فليس لهم كتاب فليس لهم  
 من بين اليهود والنصارى لهم كتاب التوراة والانجيل اما المجوس فليس لهم كتاب فليس لهم  
 الفريسي فليس لهم كتاب التوراة وبطلانهم في كتابهم حينئذ حكم العربان واما الصابون فليس لهم كتاب فليس لهم  
 انهم على قومهم في العمل ويقولون ان العتاك مطلق ويحكمون ان الكنايات حكم العربان ايضا وامام  
 كتاب غير المشرقة والنجيل من الكفار فحكم العرب ايضا ذلك مثل صحف ابراهيم بن ابي ذر والرد من

في كل مكان من كتاب التوراة  
 في كل مكان من كتاب الانجيل  
 في كل مكان من كتاب التوراة



انقل الى من اهل الكتاب فان كان بعد الفسخ كان الحكم للمسلمين وان كان قبله حكم اهل الذمة  
**ع** اذا قلنا بجواز كساح الذميمة ثبت لها بئس من الزوجات اسلمت من التعلق كما ينبغي ان يتحقق  
 والقسم بالحكم الابد من طائفة بالذمة عند انتهاء المدة او الفلاني وبئس له على ما حقق الا  
 كالقلم من الاستمتاع والتسكن حيث شاء ويجوز له وطؤها قبل الفسخ من الميسر او الفاسد عند انقضاء  
 ولو قلنا بالفسخ في المسئلة فكذلك فانها قبل الفسخ وان لم يقع منها الذميمة عقوبة لمن الاذى ان يخلو  
 عقوبة حق الله تعالى وكذا لو كانت سلمة مجزئة فانه يحرم على الفسخ وان يقع منها الذميمة وانما  
 الفسخ من البتة فانه لا يفسر لاجلها عليه والمحصل ان كساح الفسخ من الاستمتاع قبل اجراءها  
 على الفسخ وكما ينبغي من كمال الاستمتاع على اجراءها عليه نظرا لما ينبغي من كساح الفسخ لاجلها  
 على طرد لحدود والاعطاف اذ من غير الاستمتاع اجبرته على ذلك وادخله سبعا من البقرة  
 والكسب والخروج من بيتها وشرب الكثير من الخمر في ذلك الاسكان والتمتع ولو كانت سلمة ولم  
 شرب البقرة على مذهب الحنفية سعت في سحر الكافور من كل ثم الخمر ليعتقال ترى الشيخ عدل الفسخ  
 وكذا ليس له منع المسئلة من اكل الثوم والحصل واسباها هذه مع الشرك من ليس له الذميمة ومن  
 النجاسات التي يتعدى اليه **مسألة الثاني** في اسلام احد الزوجين وفيه **مباحث** اذا سلم  
 زوج الكفائية ومنها ذوقه على كساحه سواء سلم قبل الفسخ او بعده ويجوز له كساحها بالعقد الثاني  
 مع كساحها ويكون حكمها ما تقدم سواء كان في ذلك الاسلام او في دار الحرب او تخلفت الدار ان بها انكحلت  
 الكفائية دون زوجها فان كان قبل الفسخ العقد والمهر لها وان كان بعد انقضت عقدة الفسخ  
 فان سلمها كان النكاح بائنا وان انقضت على كساحها بئس منه ولها المهر وقال الشيخ ان كان الزوج  
 يشترط في الفسخ ان كان النكاح بائنا فيكون سبعا لكونها لا من الفسخ عليها وليس بجديد والعقود  
 المحررات انقضت بالطلاق ولا بد من ثلث اشهر ولو كانت آيسة في من منعتها نظر من الفسخ  
 بالاشهر ايضا مع الفسخ **ب** اذا سلمت وزنه بعد الفسخ فقد قلنا انها تنقض العقد ولا يقعها

سورة

سورة زوجت العدة وهو بان على الشرع ان اسلامه قبل الانقضاء **ع** غير الكفائية من اى احد  
 الكفائي فان اذا سلم احد الزوجين منهم فان كان قبل الفسخ انفس النكاح في الحال سواء كان  
 المسلم الرجل او المرأة ولو كان بعد الفسخ انتقضت العدة فان سلم الاخر منها كان النكاح بائنا  
 ولا انفس العقد ولا فرق بين ان يكون المسلم الرجل او المرأة ولا اعتبارا على الذميمة في هذا الحكم  
 وعلى الزوج نفقة العدة مع الزوج كما قلنا هناك ان كانت هي المطلقة ولو كان المسلم هو  
 انقضت العدة قبل اسلامها بان لها نفقة وان اسلمت في الاشياء كان لها النفقة من المتقبل  
 وفي ما مضى ليجوز انقضاء النفقة فلما قال سلمت بعد شهرين من اسلامي فلا نفقة على غيرها  
 وقالت بل بعد شهرين من الفسخ اليقين وكذا لو قال قبل انقضائه العدة فالزوجية بائنة  
 وفي النفقة وقال بل بوجه الانقضاء فلا نفقة قالوا قوله ولو سلم احدهما وتخلت الاخرى حتى انقضت  
 العدة وقعت البينة فلو اختلفا فقال الزوج ان اسلمت وتخلت انت فلا نفقة لك وقالت  
 بل اسلمت انما في النفقة احتل بغيره فلا يثبت البينة له في التجارة الذمة وقولها الوجوب  
 النفقة على صلا واصل البينة **ع** اذا سلم الكافر عناء الكفر من اربع حرائر وثقلت بالعقد الكفر  
 فاسلمت اركان كفايات وان اسلمت بغيرها وفاق البواقي سواء تزوجت عقد عليها او وقع ذمة  
 واحدة سواء اختار الاول او الاخر في المراتب ان كان هذا وكذا اما وهذا فيختار اسلمت  
 حريتين او اربع حرائر ولو كان اربعا لا يثبت عقد عليها ولا اعتبارا على المطلقة وقد  
 تزوجت باثنتين فان كانت حريتين كان عقد الثاني باطلا وان وقع ذمة بطلا معا ولا اختيار  
 لها فيما ولو احرمت عقوبت اسلامه كان له المختيار رجالة الا درهم لانه ليس ابتداء عقد العبد  
 يستلزم حريتين او حرة وامنتين او اربع امات **ع** اذا سلم الكافر من الممنوعين حريتين فان كان  
 قد دخل بها حريتها ابدان وان كان قد دخل البنت فخصه بعتقها وهرمت الممنوعة فانها  
 وان كان قد دخل بالامانة حريته البنت موبد او رجل حرة الممنوع العقد على البنت هناك







منه تاج اختياره في الاربعة ليطهر الى الخامسة اذ لم يزل كذلك حتى لا يخلو من الاثر  
فان املت في العدة فتقر بغيرها ردين الاربعة وان انقضت على الشرع ثبت عقد الرابع **باب**  
العقد من اثنين واربع حواشي في السلم كان له ان يختار اثنين وعقد اثنين واربعين **باب**  
اخره وهل المراد بذلك قال الشيخ نعم يقتضي عند اتمام الاختيار الفسخ فيكون عدة المار بان السلم في العدة وان بقي على  
فالمسلم لم ينفذ العدة بن الاختلاف وظاهر بطلان الفسخ لخاصة بقية الجزئية وهل يكون عدة المار  
بينه وجهان والمقام فان سلم في العدة اختار اثنين وان انقضت على الشرع انفسى التكليف من غير  
اختلاف ويثبت العدة منه وهل يكون عدة المار بقية الفسخ عدم ذلك لثبوت عدة المار بقية  
اسلم لم ينفذ العدة ولا يفسد حكمه من الفسخ عند اسلمه وان سكن عن اختيار الفسخ والمقام في بطلان  
على الترتيب فان اقام فخرج على الشرع انفسى العدة ونعم الفسخ باختلاف الدين وكان لابد من العدة  
من حين الفسخ وتقرى الشيخ انه لا يمكن عدة المار وان سلم فيها فان لغزير فراقه انفسى التكليف  
ولم ينفذ عدة المار وان لغزير فراقه اختار اثنين ولو سلم العقد قبلها لم ينفذ فماعتق  
لقد اختار الفسخ وان كان مستكران واحكم للاختيار عدة المار بعد فان انقضت العدة على الشرع انفسى  
مطلوعه ولو سلمن اختيار اثنين واختار الفسخ على المار لم ينفذ عدم علمها بالحق وكان فاقضي  
التي لم ينفذ مع اليقين وان كان لا ينفذ دعوتها لطلبكم تقي الشيخ القبول فالقول قولها مع اليقين ولو لم يكن  
العقد والامتناع قال الشيخ لا يختار المار لطلبه عدة دون علمه بالحق لغزير فراقه فماعتق  
عقد علمها بما ينفذ الخيار لطلبه وان كانت تحت عدة فلا يفسد حكمها ولا يفسد صحتها **باب** السلم العدة  
اربع حواشي في السلم عدة اختار لم ينفذ ثم سلم الباقية ان كان له ان يختار اثنين لانه حين ثبوت الاختيار  
كان عدا ان اختار اثنين وان لم ينفذ كان له ان يترجمها لانه حين ثبوت الاختيار لم ينفذ  
لونه سلم الاربع لانه حين ثبوت الاختيار كان له ان يترجمها لانه حين ثبوت الاختيار لم ينفذ

**باب** جذا اذا سلم الفسخ رتبة اربع كما مات ثبت عدة علي بن ابي طالب وثبتت اربع مائة انقضت العدة  
فان املت في العدة ثبت عدة علي بن ابي طالب وان انقضت العدة على المار انفسى التكليف من حين الاختلاف  
والاختيار ما لم يكن أكثر من اربع حواشي في السلم كان له ان يختار اثنين وعقد اثنين واربعين **باب**  
الباقي من حين الاختيار ويثبت عدة من ذلك الحال فان اشترى من الاختيار اربعة الحكم فان اختار اربعة  
الطرح بغيره فان اشترى اربعة الى المخرج فان اختار الاربعة ثانيا وعقد فان اختار في الاربعة  
التحريم وهكذا الى ان يختار اربعة ليس الحكم ان يختار عدة ولو جرد اسلمه اختار اربعة **باب** جذا  
الاربعة الانفاق على المخرج لا ان يختار في عدة المار فان مات قبل الاختيار عدة  
ثمة مستعدة وجب عدة الفسخ على المخرج فان كان على عدة عدة باجدة الاجلين وان كان آيات اربعة  
لعدة من اربعة اشهر عشر ايام وان كان عدة من اربعة اشهر عدة باجدة الاجلين ايضا اربعة  
وعقد اربعة اشهر اربعة اشهر وتوقف سهم المراجعة له فان اضمحل انما بالقضيه لبعضهم لطلبه  
له ارباعا وان دفع الدين وان لم ينفذ على مولا فان طلبت الاربع مائة فان طلبت  
مطلبت خمسة مائة اعطيت ربع الف مع الف مع الربع مع عدة ينفذ به ما اسلمه مولا وان طلبت  
ست اعطيت خمسة مائة وتوقف الباقي ولا ينفذ على مولا وان طلبت اربعة مائة فان طلبت  
لورق اربعة مائة فان طلبت اربعة مائة فان طلبت اربعة مائة فان طلبت اربعة مائة فان طلبت اربعة مائة  
مع اسلمه مائة فان طلبت اربعة مائة فان طلبت اربعة مائة فان طلبت اربعة مائة فان طلبت اربعة مائة  
هنا اختار اربعة مائة فان طلبت اربعة مائة فان طلبت اربعة مائة فان طلبت اربعة مائة فان طلبت اربعة مائة  
الميراث مع العمل وان تسلك في اربعة مائة فان طلبت اربعة مائة فان طلبت اربعة مائة فان طلبت اربعة مائة  
العدة الذين يكون لهم نصيب الزوجات اربعة مائة فان طلبت اربعة مائة فان طلبت اربعة مائة فان طلبت اربعة مائة  
هناك **باب** اختلاف الدين في السلم وان كان الاختيار في الثلث فان سلم عدة ونفقة اربعة مائة  
قبل الميراث انفسى التكليف وكان له نصف الميراث وان كان له نصف الميراث وان كان له نصف الميراث







وقد بقي من الرجل شيء كان ملكا بها تلك المدة ولا تلاكح وهو يرجع من المهر بنسبته المدة القليلة  
بعد اسامه الاوتوب ذلك ولو سلم قبل الدخول فانقضت المدة او الفدية وهي شركه في الاوتوب ثبوت  
لها ولو لم يملك وقتها قبل الدخول فاقرب عليه المهر فيخرج التكاح في الحال فان لم يملك في المدة لم يملك  
تلكها وان كان بعد الدخول ثبت لها من المهر بقدر ما استوفى من الاول فاقرب بغير الباقي لان  
المشتاق منه **باب** لو تزوج المثنى بشرط الخيار او بالاعتقاد فاسد فان الحكم يقر على التكاح المعتقد  
سواء كان الخيار لها او كانت الخيار للمدة فان الحكم قبل انقضائها لم يقر عليه ان اسما وجد انقضائها  
اقرب عليه **باب** لو تزوج بها وهو معتد فان الطاهر في الفدية لم يقر عليه ولو عصبها حاله الزوج ثم الحكم يقر  
عليه كذا لو طهره على الرطب من غير عقد **باب** اذا سلم بعد ان طلق كل واحدة من الاختيار ثلثا ثم طلقا  
واحدة الرجوع باحدهما قبل ان ينعقد الزوجان لم يكن له ذلك اعتبارا بغيره طلاق المثنى كما يجب حكمه ولو سلم طلقا  
ثم طلقا ثلثا يقال له يطلق من كنت تختار منها فاذا عجز عجزا له العقد على الاخرى وكما علم من ثمان سنين  
والسنة معه فطهرت ثلثا كذا كذا اختيارا لم يبرح فاقرب عينيهن وقع جهته الطلاق رجل له تكاح بالانثى است  
**الفصل الرابع** في الارتداد او دينه **و** سباح **ا** اذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام قبل الدخول  
انقض التكاح في الحال فان كان المريد الرجل ثبت لها نصف المسمى الصحيح ونصف مهر المثل ان كان في المدة  
والحقه ان لم يتم وان كان الملاء سقط المهر ان كان بعد الدخول ثبت المهر ثم ان كان المريد الرجل عتق  
انقض التكاح في الحال ويجب منه ربعة المائة عدة الوفاة ولا تعاد عليه لو تاب وان كان من غير طهر  
وقفت الفسخ على انقضائه عدة الطلاق فان انقضت فلم يرجع فلا تكاح بينهما وان رجع في ثمانين يوما كان المهر  
بها وان كان المريد المرأة انقضت عدة الطلاق فان رجعت كان ملكا بها ولا فدية تكاح وبيان انقضائه  
التكاح من عتاقه الارتداد من عتاقه انقضائه عدة الوفاة ولو ارتد اسما فالتفصيل كالتفصيل **باب** المريد  
يخرج من رجل الزوجة المسلمة المدخول بها ان كان التكاح موقوف على انقضائه الفدية فان وطئها لم يرجع في  
الفدية كان عليه المهر المثل وكذا لو كانت هي المريدة فوطئها لم يرتد اسما وان رجعا ارجع المريد منها في الفدية

فلاهر لذلك ولو لم يزوج المريد ارجع فوطئها لم يرتد اسما ولا فدية **باب** اذا سلم الزوج  
المشرك فوطئها ثم ارتد فان اقامت الزوجة على ان لا يزوج حتى انقضت الفدية من حين سلم فقد باعته حين  
الاسلام باختلاف الدين وان سلمت في الدنيا تباين عدم البيعة باختلاف الدين فخر بها عدة  
من ارتد فان عاد الى الاسلام قبل انقضائها فوطئها على الرجعية وان لم يعد حتى انقضت فقد باعته  
من حين الارتداد **باب** اذا كان تحت المشرى ثمان مشركات فاسلم واحدة معه فارتد قبل ان يخطب  
التكاح على انقضائه الفدية فان اراد ان يتخار او يزوج لغيره ارتد اده لم يكن له ذلك فان عاد قبل انقضائه  
كان له الاختيار وان انقضت قبل جوعه حصلت البيعة في غير حين الارتداد **باب** اذا كانت تحت اسلم  
كفائه فانقضت من بينها الى الاقرار هذه هي كعبادة الاصل لم يقر عليه طهرها فاعتقل عنه ولو سلم  
منها بغير الرجوع وقبل ان يخطبها فارتد كان الاصل قبل الدخول انقضائه التكاح وان كان بعد فوطئها  
رجعت الى دين الاسلام او دينها ارتد بغير طهرها على الملائق في الفدية فوطئها التكاح والملائق بانقضائه  
الفدية وان انقضت الزوجة فوطئها فان كان الى دينه رجعية او النكاح فوطئها فان طلقها فوطئها كان النكاح  
ولا انقضائه العقد ان كان قبل الدخول ووقفت على انقضائه الفدية ان كان بعد وان انقضت الى المهر بنسبه  
انقض العقد قبل الدخول ووقفت على انقضائه فوطئها فان رجعت في الفدية ارجعت فوطئها على التكاح ان قبل الدخول  
الرجعية وان رجعت الفدية انقضائه التكاح ولو انقضت الرجعية الذي الى غير دينها من طلاق الكفر وقع الفسخ  
في الحال ولو طهرت الى دينها فكذلك بطل على ان لا يقبل منها الاسلام **الفصل الخامس** في اتي سباح  
بغلق بالكلية الكفار ودينه **و** سباح **ا** الكنية المشركه حبيبة وطهرتهم رافع فوطئ المشرى زوجة كذا  
ثم الحكم على مراجعتها الا المخلو لو كان المسلم رجعية فوطئها فوطئها رجعت بها وطهرتها طهرت الاول  
**باب** اذا سلم الذي رجعت اكره من ارجعها في رجعت فوطئها فوطئها رجعت بها وطهرتها طهرت الاول  
شي واحد وهذا هو المريد الذي لم يزوجها وكان موقفا فوطئها فوطئها رجعت بها وطهرتها طهرت الاول  
لا يقر على ثلثه لان اهل البيت لا يزوجهم ذلك وعلى اهل البيت ان يزوجهم من غيرهم والمهر بنسبته



اذا تم لمرة على فتنها وكان يعتقد ذلك ككلها انكليبه اذا اسلموا المستأمنين لا يلزم الامانة لهم  
 وانما اسن من المسلمين واهل الفتنة ولهذا لو صدقهم اهل الحرب لا يلزم الامانة منهم بخلاف اهل الفتنة  
 اذا تزوج او وثق بدينه اثمها الحكم اذا تزوجوا كذا التزوج ذبيح بدينه او وثق به ولو تزوج  
 مرتين لم يرد له ما عليه وان ثابا ويحرم الذي ان يتزوج بحرية من اهل الكتاب وغيرهم انما المسلم لا يملك  
 له ذلك ولا بالذوات من اهل الكتاب **د** لا يجوز للمسلم الاكل في بيت الكفار وان كان اهل كتاب ولا يباح  
 مناهم وكذا الميثاق بين العربي واهل الذمة قال الشيخ من اهل كتاب من اجاز تخلف اهل الذمة واكل  
 في بيوتهم والولد يتبع المسلم من البويدي في الاسلام وفي الاقلية الجزية يتبع الاب اذا كان بين شركيين فكل من  
 قال بعض الجمهور يتبع الاب في الجزية والرق **هـ** اذا تزوج الكفار الى الحاكم غير بين الحكم بينهم وبين بعضهم  
 الى اهل بيوتهم سواء كانوا حريين او مستأمنين او اهل ذمة او كان له الخصم من حشون هذه المالك  
 من الاقرار لا يجب على الحاكم الحكم بينهم وان كانوا اهل ذمة ولا يجب على الحاكم اعد الحكم ان استعداه على  
 خصمه ولا يجب على الحاكم اذا استعداه الحكم التراجع اليه لانه اذا لم يجب على الحاكم الحكم لا يلزم الحكم ان تراجع اليه  
**و** اذا حكم الحاكم بين الكفار لم يجب ان يحكم بما يقتضيه شرعا فاذا اراد المسلم ان يترك حكمه لم يترك  
 عقدا لهما كما يعتقد المسلمون راجيا للتكفير عنه كما في المسلمين وان اراد استد امره بغيره ان كان  
 يسوق له ابد او عينا بعد ان يكون الرابع في الشراك يعتقد انه جميعا لا يباين الفصل ان كل شخص في السلم  
 عليه انرا عليه فانه يحكم بينهما بغيره اذا توافعا الشاكرين والمسلم الصحيح يحكم بغيره سواء كان مستورا او  
 وان كان فاسدا فان كان مستورا لم يستقر الاستقار وتبقى به الرضا وان تبطل بغيره سقط من المثل  
 بانرايه فان كان فاسدا في الرضا وتبطل شخصته فان كانت مستأمنة وجب نصف المثل وان كانت  
 مختلفة والاذن من اهل البيت عند تخليه وان كان كتابيا او خنثيا في الفتنة من غير التقاوت والحد  
 ولو كان للكافرين صغير كان له تزويجه كالمسلم **الفصل الثاني** في سباحة يغفل بالكله الماير في  
**سبحا** ! قد جازا اهل البيت للعبد ولا لامة ان يزوجا نفسها الاذات المولى فان ابر احد هاس من

الخير

اذت قبل بطل الاذات المستوفين على اذن المولى فان اجاز وجهه ولا يطل على المولى مبهمة وثققة  
 زوجته ولم يترد وكذا لو كان كل واحد منهما مالكا او اكثر واذت البعض من الاذات الباقى  
 وكذا لا يجل على المكاتب مطلقا كانت او قسم حقة ولا العقد عليها الا باذن المولى وكذا المكاتب  
**قال** ان كان المولى رقا فالولد للمولى فان كان مولا هسانا فلولد له والا كانت لهسا بالسنة  
 حرة سخطا ذلك او اطلقا ولو كانت حرة اطلقها او شرط بقاءه مية لم يملك ان احد هانزا بغيره ولو  
 سواه كان المولى الاب او الام الا ان يسطر المولى رق الولد فيلزم **ج** لو تزوج الحران من اذن المالك  
 ووطئها قبل الاجازة مع العلم بالرق كان عليه المدة فان كانت عالة فلا مهر لها ولا ثبت المهر للمولى و  
 الولد رقا ولو كان التزوج جاهلا اخصت له شبهة سقطت عنه ذلك دون المهر انعقد الولد حرا  
 وعلى الاب ثبوت يوم سقط جهلا ولا يرد المهر عقد عليها بمجرد دعوى الحرية بطلان المهر رقب عشر  
 بغيرها على البكر في نصفها مع الثبوت وكذا في دفع المهر استعدا ما وجد منه وكان الولد رقا  
 وعلى الزوج ثبوت نكاح بالقيمة ويجب على المولى دفع المهر ولو لم يكن له مال سوى قيمته لم يملك ان استع  
 ويجب على الامام ان يفيهم من احوالهم **د** اذا تزوج العبد حرة على انه حر ثم بان انه عبد رقا  
 ما توفى له في التزوج تحققت المرافقة النسخ والامضاء فان شخه قبل الزوال فلا مهر له وان كان حرا  
 فلها المهر على العدة ولا نفقة لهما الا سقي وان كانت حرة فلا نفقة لهما ولا نفقة لهما وان  
 كان غير مملوك فالتكاح سقطت على الاذات ولو شرطت شيئا ثبات بغيره على اذات او حصة  
 كما يبيح اهل السواد والعلوي والفقهاء الحسن والقيس بنات الخلفاء حتى العقد ويثبت لها الخيار  
 في طهر العين يده اذا شئت حرة وفي طهر النسب اذا شطت ونوعا ثبات ووجه سواء كان سائلا  
 لها او ذوات الاربع منها رقب الشيخ سقط خيارها اذا لم يوطئ الشطر وكان سائلا لها او على ثبوت  
 الذمة من جهتها فان كانت في الحرة بان تزوج لها على انها حرة ثبات انه قال الشيخ الاظهر في الرأيا  
 المولود فان لم يطل في يدها وانهم ان دخل لها المسمى يكون له للشيخ لانه من كسبها يرجع الزوج



بوعلى المداير فان كان الموكيل استأجره من مائة دينار في شهر واحد وكان الموكيل يترجمها  
به بعد العتق وان احبها فالوكيل حر على ابى قيمته يوم سفلها ويوم سفلها ويوم سفلها  
التمسح جميع ويعتق هل يثبت الحيا والزوج المذهب ثم انه كان الذمير بغير الحرية من القيد او  
الضمان كالحسن وغيره ثم في الثلاثين نالتمسح جميع وهل يثبت الحيا رتبة احوال وقرعة رجاها على انها  
مسئلة بنات ككفاية بطل العتق ومن قال سابعه العتق على ان يوجب الحيا **قوله** لو تزوج عبدا  
كان عقد ابيها لا اباها بغيره فيل يوجب ان يعطى ما من ماله والاوى الاستعجاب وكان العتق  
هتاييد المولى ياتر باعته الحيا وبارها باعته الله وان لم يوقع خلافا ويكف ذلك سفلها ولو ماتت  
تغير الوارث في سفل العتق وان كان **قوله** اذا تزوج العبد بغير علمه بغير الوارث والقيم ليس له  
لا نفقة وكان الوارث رقا للمولى ولو كانت جاهلة فالوكيل اهله لا قيمة عليها ولها المهر بغيره بالعبد  
عتقه ولو تزوج العبد بغير ولاء كان الوكيل له وولى الحيا والوكيل سفلها ولو تزوج العبد بغير  
ولو اذن له وادون الاخر كان الوكيل له لم ياذن اما من العبد بغير ولاء فان الوكيل له الوكيل  
الامة خلاصة **قوله** تزوج حر بامة اغنيان شترى حصة احدى بطل العتق وحرم عليها سفلها اجاز  
الشري العتق بعد الايقاع على خلاف الاول ولو حكم له الشريك في اباها الوكيل فلو اذن ذلك الوكيل  
نصفها وكان الباقي لغيره ولو حكم له بالملك والباقي لغيره اذ اباها الوكيل فلو اذن ذلك الوكيل  
في رباها المحقق **قوله** ان يترجم باسمه ويجعل صدقها عليها فيقول تزوجتك واعتقدت  
وجعلت مبرك عتقك فيلزم له سفل العتق قال الشيخ ولو قدم العتق على التوفيق عتقت وكانت بالخير  
في التمكح ومنهم من سفل ذلك وجعل العتق تقديم العتق لان العتق سفلها الوكيل فلو اذن ذلك الوكيل  
قدم العتق عتقت وانما اختارت التمكح فلا جدك وانما استعت منه فعليه قيمته يوم العتق فان  
ضمت بان يترجمها بالقيمة وكانت معلومة صح والاولى ولو تزوجها بغير العتق صح وعلى المولى ان يعطى  
يقربها ولو اطلق التي جعل عتقها احد انها بطل العتق قال الشيخ بغير نصفها الا واستعتت منه فان

كانت لمن خدمتها يوم ولها يوم بغيره ان يشترى من سهم القاب قال ابن المرح جميع بغير القيمة  
وهي قرعة واختاره ابن ادريس هو عتق قري ولو قال لها اعتقتك على ان اترجمك بك **قوله** اقول وعتقتك  
لقد عتقتك على قرعة والا فترجمك بغيره بغير العتق فان استعتت قاله بغير العتق ولو كان  
للمتعة مملوك فقال له اعتقتك على ان يترجمك في بيع العتق والمهر بغيره قال الشيخ ولا شيء لها الا  
التمكح حتى له والمخاطبة فيه ولو قال لغيره اعتق عبدك على ان اترجمك بغير قيمته نفذ العتق ولو  
على المباشرة الترميم وهل عليه للسيد قيمة العبد قال الشيخ فيه قولان والقاهر ان مراده المهر بغيره  
على ان تولى الرجل السيد العبد اعتق عبدك عن نفسك على ان تامة درهم ففى وجوب البذل قولان  
وقرى الشيخ العتق بالاصالة بركة الذمة **قوله** اذا اشكيت الامة نفسها بعد الدخول لم يستطعها وكذا  
لو اشكيت السيد ولو قبلت نفسها قبل الدخول لو قبلها السيد لم يستطعها المهر بغيره الشيخ سفلها  
وكذا البحث في الحرة **قوله** يجوز بيع الامة المراجعة يكون ذلك كالطلاق عندنا فان اختار المشتري  
التمكح حتى كان سفلها كان حرة وحرها وعلى العتق ان علم به بغيره ولو اشترى العتق وكذا العتق اذا اشترى  
كان عتقه امته ولو كان عتقه حرة فبيع قال الشيخ ثبت للمشتري الحيا ايضا على رباية ومنع ابن ادريس  
ذلك حكم بغير التمكح ولو كان المالك بناءها الاغنيان كان لكل واحد من المشتريين الحيا وكذا الوكيل  
على احد الوكيلين احد هادونه الاخر كان للمشتري الحيا بين الشيخ واخيه وكذا المالك على رباية  
لو كان لكل من المالكين بناء احد هادونه احد الزوجين فخير المشتري ايضا والمالك الاخر من الشيخ ولا  
ولو حصل بينهما ايراد كان للمولى الاوون **قوله** اذا اشترى الحيا فاختار للمشتري الاستعانة سفلها  
لم يكن لها نفقة وكذا المهر سفلها الى المزوج ليلانها واما لو اشترى منها حرة فانه عتق لها النفقة على الزوج  
وعلى المولى ان يراها ليلان الاستعانة ولا يجب ان يراها لها نفقة لاحد **قوله** اذا اشترى منه ثوبا  
كان سفلها جميعا فلو كانت بغيره قبل الدخول سقط المهر ولو اشترى كان المهر ليلان الاستعانة  
كالعتق المستأنف ولو باعها بغير الدخول للمهر للاولى سواء اشترى الثاني او اشترى وقال الشيخ انه كان الاول



تبطل المهر فانه كان بعد الاصل فقد استعمل وان كان قبله رخصه وان كان لم يمتعه  
 لان مهرها لا يورث ولا الثاني فان اعتنا بالمشتري المصلحة ولو كان قد تبطل المهر كان للثاني  
 لا يمتنع في ملكه فان دخل بها بعد الشراء استقر له الكل وان طلقها قبل الدخول كان عليه نصف  
 المهر الثاني فان كان الاول قد تبطل رخصه الثاني بالعقد لم يكن له شيء وان بلغها قبل الدخول رخصه  
 المشتري بالعقد ودخل بها الزوج بعد البيع كان نصف المهر للمستيد الاول ونصفه للثاني وان  
 كان قد تبطل الاول نصف المهر ثم بلغها لم يكن له المصلحة بباقي المهر سواء دخل بها او لم يدخل لانه  
 حال بينه وبين الاستمتاع بها وان كان الثاني رخصه بالعقد كان له المصلحة بباقي المهر وان لم  
 يرخص لم يكن له ذلك **ج** للمستيد الاستحسان الجارية المذمومة وان كان الزوج بها وله المصاهرة  
 بها وليس للزوج ذلك والمولى ايضا اجازته سواء من الزمان من غير رضا الزوج **د** لو تزوج عبدا  
 ثم باعه قال الشيخ لا شيء للثاني رخصه على المولى نصف المهر من بعض جهات ثلثا من المهرين **هـ** لو باع امته  
 وادخلت حلالا منه وانكر المشتري لم يقبل قوله في انشاء البيع وهل يقبل في النكاح الشب يقبل في  
 الاول لا يقتر به وفيه نظر يشاء من حصول المصاهرة به كالومات المقر ولا امر به له سواء **و** يجوز  
 للمولى عقد جارية المذمومة سواء كان الزوج قد دخل بها ام لا وسواء كان الزوج عبدا للمولى او  
 لعنه او حرا وعلى كل تقدير يجب الجارية في نكاح الكفاك ويقبل ما ثبتت وكانت تحت عبد ولو كانت  
 تحت حرة فلا اعتنا به الشيخ وهو قوي في الجارية على الفور ولو عتق العبد لم يكن له خيار ولا لولاه ولا  
 كرجيته هـ كانت امانة ولا للمولى الجارية ولو تزوج عبدا است ثم اطلق الامنة او اعتقها عا كالحا  
 الخيار كذا لو كانا كلكين ثم اعتقت الجارية او اعتقها عا فان الجارية لها خاصة ولو عتقت لم  
 كان لها الخيار مع العلم وان وطئها قبله ولو جعلت للكم فالأدب يوجب خيارا على الشك ولو طلقها  
 الزوج وجبها ثم اعتقت كان لها الفسخ ايضا والصبر حتى تحقق العدة ولا بد من ذلك على ارضاء النكاح  
 الجوز استنادا للصبر وجبة الفرقه فلا جبروت في بيعها في العدة ففسخت النكاح ففسخه وعنه في ذلك

عنه في ذلك

اشكال

الاشكال **ج** ام الولد لا يمتنع بالزواج بل هو يثبت على الرقبة لكن لا يجوز له ان يزوج ما دام والده حيا الا في من رخصتها  
 كان ويأخذ من اهلها المال له سواء قبل بغيره او بعد وفات المولى في الدين المهر بما لا يتركه من ان يكون بنتا  
 وليس جدي ولو مات الولد وان حتى بعد طلاق وعات الى بعض الدين ولو مات المولى والولد حتى تمتعت  
 من نصيب الولد ولو عجز العيب قبل بغيره المولى السوقي للثالث من بنتها وقيل مستحق هو فيه وهو قريب  
 ولو كان ثمة ارضا فاعطىها من اهلها تزوجها وجعلها مائة ما لم يرد لها وانفس بنتها ارباب فقد اعتق  
 النكاح وكان الولد حرا وقال الشيخ يبيع في الدين ويعود الولد ذرا وليس جدي **ج** اذا تزوج العبد اذن  
 من امة جرة اذنت له لانه كان الطلاق بيد العبد ولو طلق منه لغيره وليس للمولى اعباءه على الطلاق فبعض  
 عنه ولو تزوجها بامته مع العتق وكان الطلاق بيد المولى وله ان يبيع بنتها بغير لفظ الطلاق فيلزم جارية  
 ويؤمر باعتقالها او يقبل تحت عقد كاسر مثل العبد الا رجل يكون ذلك طلاقا فيلزم حتى لو كانت مملوكة  
 وبنتها جارية حيث ابا الجمل لا يقبل بغيره فيكون نكاحا جارا وهو ادب اما لو اذن بالطلاق فانه يكون مالا فاسا  
 حقيقة ولو طلقها النكاح لم يلزم لها مال الجارية جارية اذنت العتق وهو يجب على المشتري استبرأها اذ اذنت على  
 وقيل لم يبرح جدي **د** فلو باع امته اذ اعتقت لا تحت عمل كان لها الخيار الا في صورتها واحدة وهي ان اذ  
 تزوج لثمة ونقبت ماله جارية ومالك مائة فاعتقها في ماله فمات وارثي بنتها فانه لا خيار لها قبل الدخول  
 لانه يقطعها بها في تزويجها على المالك فبعض ما يقطعها جارية لا يقطعها ولو دخل بها قبل العتق ثبت الخيار  
 لا يستقر المهر بالدخول ولو كانت تحت حرة فاعتقت فحق ثبوت الخيار كان فان ثلثا سبقه لو كانت تحت عبد  
 فاعتق ثم اعتقت لم يكن لها خيار لانه يعتبر حين عتقها او في نكاح الحال هي تحت حرة فاعتقت لولا ولم يقطعها في حق  
 في صورتها جارية **هـ** لو اذنت جدي فاعتقت فانه كانت مائة في طلب الكفارة بطلت في حقها مع  
 وان كانت في حرة او في ماله لم يقطعها جارية لانه لا يزوج بعد بيعها مع المهرين **و** كل موهبة  
 لها الخيار بعد العتق ان الفسخ في ذلك قبل الدخول سقط المهرين كان بعد فان كان الدخول قبل العتق  
 ثبت للسلي استناد الفسخ الى حاله العتق للحاصل بعد الدخول وان كان بعده وجب مهر المثل لاستناده







لا شيء عليه **ط** اشترط الشيخ في بيعه ان يخلو من شرط المدة ومنه نظر **ح** اذا اشترى المدة جا  
 قال الشيخ في النهاية لم يخلو من شرط حتى تضع اربعين عليها اربعة اشهر بشرط ان يكون ارادوا بها بطل  
 وطها في اذون الفرج والى خلاص انه مكره وهو الاجر عند **يا** اذا خلقت الامة بعد الذخول بها  
 في طها من اهلها في الفرج قال في الملبوط وجب عليها الاستبراء بعد ما لا يملكها ولا يملكها  
 والاذيب بها من طها لم يشرى بعد الفرج **يب** المدة اذا اشترت من رجلها المملوك او رثته او مملوكها بعد  
 رجوع العليكان بطل النكاح وليس لها ان يبيعه او يهبه فليمنان الامت ذلك لانه ان كان بطلت العقد  
 به **ج** اذا رجع العبد بآذن مولاه فالعقود على المولى فان ابن المملوك قال الشيخ سقطت العقدة وبطلت  
 من الزوج عليها العدة من فان عدت بخرج العدة من ملكها بان زوجت العدة قبل عدده انقطعت  
 العدة ليس بمجد بل للعقدة ثابتة وكذا يكون على الفاجرة ومن ولد من الزنا **يد** اذا رجع مملوك بغير  
 فان المهر من المولى فان باعه قبل الذخول قال الشيخ وجب نصف المهر على المولى وقال ابن ابيس يجب المهر  
 نظر **يه** اذا اعتقل استملا لزوجته ثمانين الزوج ورثته ولم يخلو عنه ما يوجب الزوج قال الشيخ لا يكون لها مهر  
 وكان عليها عدة المدة من ابن ابيس من هذا العلق لان العلق بشرط باطل الذمة بما غاب اذ اقل من ثمانين  
**ي** اذا اعتقل لم يملك فارتدت بعد ذلك تزوجت فمما رأت من يملك قال الشيخ كان اولادها من الذي  
 قال لذي اعتقها فان لم يكن مملوكا قدام مولاه ويعرض عليها الاسلام فان رجعت فلا يجب عليها ما يجب على  
 على الاسلام ونسح ابن ابيس في الالة **الفصل الثاني من** في نكاح المتعة ومنه **يح** عتقا **ح** نكاح المتعة هو  
 النكاح المتقطع وهو ان تزوجها مدة معينة كالنوم والشرب السنة ويغزو لك من الارضة المحرم وقد انقضت  
 الاسلامية على سبعة عدا بقر القرآن والقرآن من النبي صلى الله عليه وآله اباها واجمع المسلمين ما دعا النبي  
 لاستناده المهر قوله ليس بجمعة **ب** لا بد من هذا العقد من الاجاب وهو زوجات الكهنة او متقدمات مدة  
 كذا بهر كذا القول بطل وهو لا بد على الرضا بطل النكاح او المتعة ولو قال بطلت ارجعت والتمه جاز  
 لا يوجد بالقبول تعالى تزوجت فقال تزوجت صح ولا يفقد بلفظ الهبة والتكليف والبراءة والعارية ومنه

هذا هو الحق  
 في نكاح المتعة  
 وهو ان تزوج  
 امرأة بمهر  
 ومدة معينة  
 ثم ينفق عليها  
 ثم ينفق عليها  
 ثم ينفق عليها

المدة

في النكاح

في النكاح والتمه ان الثبوت بعينه للمهر فلو قال بطل او رجع او نفق المدة لم يقع وبطل او قال ان تزوجت مدة  
 كذا بهر كذا ونقد الانشاء فكانت غير تزوجت صح **ج** لا بد في هذا العقد من ذكر الاجل المعلوم والمهر المعلوم  
 والمهر المعلوم هو ما يخلو من كذا المهر المعلوم هو كذا المهر المعلوم هو كذا المهر المعلوم هو كذا المهر المعلوم هو كذا  
 ليس للاجل فلو رجع قبل فسخها حوى طالع فلو رجع قبل فسخها حوى طالع فلو رجع قبل فسخها حوى طالع  
 الزيادة والنقصان فلو عقد عليها بعض المهر اذا نفقها بالخير المعتبرة كالزنا والعرب ولو ذكر اجاب  
 يجوز بطل العقد على افع القبول ولو نفق المدة بالفضل كالمدة والمهر فان نفقها بغيره بطلت معلوم صح ولم يخلو  
 على المدة في تلك المدة بان طلق قبل بطل العقد وانما الذي لا يخلو اليها بعد طاق ما شرطه  
 وهو ضيقه لا يشرى الاجل لقوله الله تعالى لا يفرض عليك ما لم يملكه الله تعالى ولا يفرض عليك ما لم يملكه الله تعالى  
 يجوز لها كسب غير ما بين العقد ولا يملكه منها الا بحد الله وان يخرج منها ما قبل من غير ما قبل  
 ولو ذكر مهر اطلق انتهي العقد بالطلاق والعقد بالطلاق انتهي العقد بالطلاق والعقد بالطلاق انتهي العقد بالطلاق  
 الا بحد الله تعالى ابن ابيس بطل المهر المسمى للمهر فلو نفق المهر بغيره بطلت معلوم صح ولم يخلو  
 يكون معلوما بالكل المهر المسمى او المشاهدة او الوصية او ما كان فلو عقد على المهر بغير المشاهدة او الوصية او ما كان  
 العقد ومهره ان يفقد على مهر من فدام مشاهدة او بغيره **ح** يشترط في الزوج ان يكون سلة او كفاية  
 او بغير سلة اشكال ويقع من مهر المهر اكل القنطرة واستعمال الخمرات والبيع المتبع بالرشية والناجسة  
 المعانة كالفروج والجمعة لسلطة ان يبيع المهر ولا يملكه ان يبيع المتعالم **د** المتعة كالزنا في  
 تحريم المصاهرة وتزوج امرأة هم عليه انها مطلقا وبغيرها ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه  
 تقدم وكذا لا يجوز ان يبيع بامة ومدة مدة على الزنا فان اذوت ذلك انها نفقت على غيرها  
 فان اجازته صح ولا يخلو بطل الاجل الاذن ولا يوجب ان المدة لو كانت متعة كانت كالزنا ولم يشر  
 بها في عقد واحد على المدة وقت عقد الامة على الزنا اركان باطل على الخلف ولو اخل المدة على الزنا  
 كان للمدة الحي في نكاح عقدها والرجاء به وكذا لا يجوز ان يخل عليها بطلت اجنها لا بطلت اجنها الا بطلت اجنها

مهر المهر



وإن كان ثمة فأنه فعل كان **الاجل** يستحب أن تكون المدة مؤمنة عينة ويكره التمتع بالزانية فأنه فعل منها  
من العجز ليس شرطاً فيجب له أن يسألها عن حالها مع التهمة فإن كان لها زوج تركها ولا يجب عليه ويكره التمتع  
بالكبرياء وإن أقر بها فإن لم يكن لها أباً كره ذلك فأنه فعل كره له انتفاؤها وليس يحرم ولو شرطت  
هم **ليس** التواضع المشترك ومما كاتبه بالعقد المتقطع بقيت عقده مادام الاجل ولو تركت أكثر من المصلحة  
ووضع الجولي فأنه انتقضت العدة أخرج الجول ولم يسلم التمتع العقد وان لم يكن بها في العدة مع بقائه الاجل  
لحق بها ولو لم يدخل بها انتقض العقد من حين الحمل ولو كانت حرة كذا بينه فاسلم أحداهما بعد الاجل وقت  
التنسخ على انقضاء العدة أخرج الاجل وما حصل قبل اسامه الآخر انتسخ التمتع وان اسلم الآخر مع بقائه  
العدة والاصل كان العقد بائناً ولو كان مثلاً لقول انتسخ التمتع في الحال ولو لم يرد عنه حرم وانتقضت عقده  
الحرة وكان عقده لا منه موقفاً على بقاء الحرة **لا** يجب دفع المهر بالعقد ولو رجعها إليها قبل الاجل سقط  
نصفه فأن كانت قد رجعته المهر رجع عليها بالنصف ولو دخل استقر المهر بأوجهه إن وقت له بلدة  
ولو طالت بعضها كان له أن يبيع من المهر حيثما يريد بغير جميع المهر إلى المدة لا نصفه ولو سقطت نفسها  
جميع المدة فلا بد لها من خلاف ما لو رجعها ولو كان مناه العقد بان طلقها رجع أو كانت أخت زوجته رجع  
ذلك وإن لم يكن دخل بها فلا بد من الوصية كان له استوائه وإن كان قد فعل كان لها أخذت **ليس**  
تسليم باقي الزوجية بوث المهر مع غيرها لا تقاضاً واستفاضة ما أخذت مع غيرها ولو حصل لها من زوج الوطء  
الاجل كالمهر في الأصل في سقوط المهر **لا** يجب في العقد من الشرائع سوى ذكر المهر والاجل وما  
عداها بحيث ذكره مثل أن لا تكون لا تقضى لها ولا يورث وإن عليها العدة بعد الاجل ولو طلقها من قبل  
العقد مع ذكر الزوجين وكل شرط في العقد القابل لم يقارن العقد لا يتقدمه أو يتأخر عنه ولا يترتب عليه  
في العقد ما عدته بعد من غير أن يشترط عليها الزمان ليلداً أو ما زاد في وقت بعينه وإن شرط المهر أو المهرات  
في الزمان المعين فلا يجوز التقيد به ولو شرطت أن لا يقر بها في الفرج لم يجز له وطء كاذبه ولا ذلت له سجدته  
جائزاً **لا** ولد المتعة لغيره أبوين لغير واحد ما عليه عنه وهو المهر الذي منها لا ينفق على غيرها ولو لم يزل

ولد الحق به ولم ينفق عليه كما في القول ولو قد أقر نفسه أن نفق ظاهر ولم ينفق إلى العدة **لا** المتعة لأجلها  
طلاق بل ثلثين ما جاز الزوج إليها أخرج الاجل لا يقع بها الحية ولا العدة على العتق وفي الظاهر أشكال  
أقر به الزوج **لا** يجوز المبالغة الرشيدة أن تعقد على نفسه عقد المتعة ولا يشترط أن يكون  
كبراً **لا** يقع بهذه العقد قولاً بين الزوجين سواء شرطاً سقوطه أو طلقاً وإن شرطاً أو أحدهما التوارث  
قال الشيخ قوله على ما لا شرط ولا ذنب عنده المتعة ولا تقضى لهذا الزوج ولا سكنى ولا يجب لها التمسك به **لا** يقع  
بتمتع بالزينة من أربع من غير حرمه كذا في الأثر والاصل أن يتقارن الزوج **لا** إذا دخل بها انتقض  
أجلها أو وهبها إليها فأن كانت من ذوات النكاح يجب عليها المتعة ويجوز أن تكون من ذوات الأثر  
وهي من ذوات النكاح من غير أن يكون لها دخل بها فلا عدة عليها ولو كانت منها في الاجل سقطت  
بأربعة أشهر عشرة أيام وسواء دخل بها إلا أن كانت حائلة وقيل شهران وخمس أيام والمعتد الزاني وإن كانت  
حاملة اعتدت بأبعد الاجل ولو كانت أمة اعتدت بأربعة أشهر وخمس أيام **لا** إذا انتقض أجل المتعة  
لم يملك بها المهر لم يطأ الا بقصد جديد سواء كان المتعة منه أو غيرها ولو سعت أمة لم تكن لها المطالبة بالمهر  
معرضاً بل يرجع عليه المهر وإن كان حله إليها **لا** الأشهاد والأعلام لها واجبين هذا واستقر أن كان  
سنتين في كل حال العدة إلا أن يخاف الظاهر بالزنا أو يجب حينئذ الأشهاد **لا** المدة أن كانت صغيرة  
لم يجز العقد إلا بآذن ولها الإياب إلى الحرة كما لا بد وإن كانت أمة لم يجز إلا بآذن مالكها ولو كان المالكة المدة  
انقضت أذنها متى أقر بغير حرم غير أختها أو كره الفيد وحده ذلك وأصلها الوطء من غير أن تناسع العقد  
عليها بالآذن ورجوع من أن كانت حرة بالغة رشيدة كان لها العقد من غير حرم **لا** يجوز أن يعقد على المرأة  
عقد المتعة مرة كثيرة مرة بعد أخرى أو أخرج مئة العقد الأول وإن لم يخرج بعد من العدة وكذا يجوز  
أن يعقد على أختها بعد الاجل مثل خروج العدة ولا يجوز أجرة العقد عليها إلا بعد خروج عدتها إذا اعتد عليها  
مئة والدة الزانية قبل أن تنقض أو رجعها إليها أو نكحت عدتها أو نكحت عدتها أو نكحت عدتها أو نكحت عدتها  
في سباحت متفرقة وهي **متة** سباحت **الصل** كاحدهما فاعقد عقداً شرطاً فإن قال آخر جازك إلى أن



اطارك ارجى الطار كان بالماز لو قال تزوجت فاذ اوطيت طارك فم الكاح وجعل الشوط لها بالمثل  
ولكنها معتقد انه بطلها اذا ابلها ارتفعت الزينة او هو ذلك ارجى لان ذلك العقد ثم تعاقد العقد  
وجوب المني كل موضع حكنا بجهته العقد بطلان به الحكم الكاح الصحيح في كل موضع حكنا به باسناد فان  
الاحصان لا يثبت بالولي رجل يجهل الزوج الاول فيبطل في ذلك لا ككاح يثبت به الاحصان ويبدأ به العقد  
ويجب به المني فيبطل به لا يثبت به الطعان فيجري ذلك المعلن وتقرى الشيخ الاخير **قوله**  
الكافة شرط في الكاح رجل المشرقي في الامانة من طين الزوج خاصة فلا يجوز للمرأة ان تزوج بغير الكاح  
وان كان كان مسلما ويجوز للمؤمن ان تزوج بممن شاء من المسلمات لكن يثبت له ان يزوج بالمهنة ايضا ول  
يشترط في الكاح من العقد قبل نعم ولا يرب انه ليس شرط ولا يثبت في الزوج عن العقد متى ثبت خا  
الشيخ المارة بن ابيات انما هو مستطوع بالجماع الكافة العرب والعرب كذا في بعض النسخ لها ثمانية يفرق بالعكس لا  
اعتبار بالصانع عندنا فيجوز فصل العقد الفدية كطوائف النجباء والمجانين القديرات المأثري ان تزوج  
وصاحب الشرب والشراب والفتنة البطلة كالجحار والفتنة والرجس المارة بدون المثل لم يكن له المارة  
الاغراض عليها الكاح المارة بالعبد والعكس لم يخطب المؤمن القادر على الفتنة وجبت اجابته وان كان اول  
في النسب ولو انتسب الرجل اليه قبله فان ساء غيرها كان للزوج الفسخ تاله الشيخ ولا يرب عندي انه لم ي  
ذلك ويكره ان يزوج الفاسق خضوعا اذا كان شارب فرب تزوج امرأة فملم انها كانت زنت لم يكن له العقد  
ولا الزوج على الاخرى **قوله** في المايض جرم في الفسخ فاذا اقطع الفسخ حل ككاحها وهل شرط الفسخ الا يرب  
عند من يثبت تناكدا ولو وطئها حلها استغفر الله تعالى وعرب في وجوب القنطرة قولان تقدمنا **قوله**  
لعمري ان يجمع قبل الفسخ ولو لم يوطئ المرأة لم يكره له وطئها ثانيا ولا يوطئها من غير قبل **قوله** في الذكر مكره  
وليس بمكره ويعلق بهما يعلق بالولي في القتل من اشد الغم ووجوب القنطرة والفصل المهر الفدية التي  
ثبوت الاحصان فانه لا يثبت به عدم القليل المطلق **قوله** لا يستأنس باليد هل يجب به الغيرة **قوله**  
**قوله** في العيوب والانساء فيه نص **قوله** في العيوب ومثله **قوله** في العيوب ومثله **قوله** في العيوب ومثله **قوله**

فغير الرجل الجنون والمصماء والمعتقة والحيث وفي المارة الجنون والمجنون والمجنون والمجنون والمجنون  
والعيب **قوله** الجنون هو فساد العقل بحيث به لكل من الزوجين خيار الفسخ لو وجد الاخر غير  
سواء كان مطلقا او لا الا ان المارة اذا تزوجت فوجدته مجنونا فان كان الجنون قبل العقد كان لها  
الفسخ وان كان بعد العقد فزادت الفسوة وان احدثت بعد العقد كان لها الفسخ الا ان يفسخ او زادت الفسوة  
فلا خيار لها فانه بعض اصحابنا والاولى عندي بوث الخيار سواء كان وانما اراد اولا العقل معها اربا  
الفسوة او لا سوى حدث قبل العقد او بعده ولا يثبت الخيار لاحدهما مع المهر المبيع مع زيادة ولا  
مع النكاح ولا عارض لمريض كالمرأة فان زال المرض وبقي الاثر كان الاثر الفسخ **قوله** المفسر في  
ويطالع المارة به على الفسخ ان سبق العقد وان حدث بعده فلا خيار لها وبطلان لها الخيار والوجه  
المفسرين وهو في معنى النكاح فكذلك ولو تزوجت فوجدته مجنونا او مريضا واختارت الصبر معه لم يكن  
لها بعد ذلك خيار ان ايت زوجها فبطلت الفسخ ان كان قد خطبها كان لها العقد ان وعلى النكاح  
ان يعزى لتلايعه في مثل ذلك وليس يعتقد **قوله** يجب ان استترع العوض اكثر من عجب لا يقدر على  
الجماع يثبت له الخيار فان تدرى على الجماع بان ينجي منه سائر حقه بقدر ما تغيب من الفسخ فخرقة  
الذكر فلا خيارها **قوله** العون مرض يضعف معه القوة عن نشر العوض بحيث يعجز عن الايلام وهو من  
المرض والعون المرض لان الذكر يعجز اذا اراد الايلام ويثبت به خيار الفسخ المارة ان كان قبل  
وكذا ان عقدت بعد قبل الفسخ ولو عقدت بعده فلا خيار لها وكذا الاخير لها المهر من وطئها لم يكن  
غيرها وكذا لو وطئها من قبل ولا خيار **قوله** في عقد الحب فلا خيار لها ومنه قول آخر ولو كان في  
وهو الذي له الخيار وحكم له بالرجوع فيكون له الخيار وكذا المارة المختفى اذا حكم لها بالانقضاء فلا خيار  
للازوج **قوله** لو كان الزوج عقيما لا يرب له الزكاة كذلك فلا خيار للاخر **قوله** المهر من يطهره من  
الافسدة وتماثل المهر ولا يفي قوة الاحراق ولا يفسد الرجوع لا استند اذ العون فان كان في المارة كان  
للرجل خيار الفسخ وان كان الرجل لم يكن له المارة الخيار لو كان به افساد المهر لم يثبت به الخيار انما



عدلات عارفات بانه جازم فان لم يتحقق فعلى المنكر البين **ط** العرج هو البياض لظهوره على صحة البياض  
 لغلبة البياض فانه كان في المراء كان لا يخرج حيا والفتحة به وان كان في الرجل لم يكن له اختيار لانكم بالفتح مع  
 الاشت باو قل ودعت انه حق فانه كان لمذمى العرج حقيقة ولا كان القول قولها مع البين وتلك العرج  
 والمعلم لم يشك فيه **ح** العرج فيجوز القاء وسكون الكسر قبل غنم في العرج بين الرجل وبين العظم  
 لا يكون في العرج لكن يتحقق بعد الاصل في بيت القدم في وجهها وهو الذي يستعمل في الاصل لم يثبت  
 في العرج بين الرجل والذكر فاللغة الثالثة متروكة فحينئذ فان كان هذا العرج لا ينعى وقول المذكور  
 يكن له خيار سواء كان لصغره انه او ثقل المخل عن الخارج وان حصل في بعضه وان منع من قول الذكر  
 ثبت له الخيار ان اذ لا يخرج حق الوضع فيكون له ذلك ولو ارادته هي لم يمنع فان زال سقط ولو خفيط  
 الشفران كان الحكم كالموتن ايضا يثبت به الخيار مع المنع من قول الذكر استقامت من المعالجة ولو  
 بانت عاقر فلها خياره ايضا **يا** الانفصا قال ابن اديس هو جبر عرج البول استعمل الذكر واحد اقل غيره  
 هو جبر عرج البول للذكر يخرج الخارج واحد او على كلا القديين يثبت به الخيار لا يخرج لعدم الانفصا **باب** العرج  
 وهاب البصر من العينين يثبت به الخيار لا يخرج خاصة نقل الشيخ عليه في النهاية وهو رواية داود من جهة الصحة  
 عن الصادق عليه السلام قال في الكفاح والمسير بعد عيوب المراء سقاة وفي احكامها من الحق به على لم يجعله  
 معدوم الى الستة وهو يفسر انه لم يصرح بالخيار لانه لم يصرح على احد عيوبها فان كان صرح بها  
 فاصرها **ط** العرج ان كان بينا في المراء يثبت به الخيار والافراد مع ان ايمان جميعتان وهو الذي خفاه  
 في النهاية والتهذيب ولم يجعله في المسير والمخالف بعد في العيوب **الفصل الثاني** في احكام العيوب وبه  
**ط** بحثنا لا يرد القول سوى الاربعة المستندة وقد روي ان من انتسب القيلة بغيره ما ينعى كحاجه  
 لا يرد المراء من عيب سوى السقاة المستندة قبل الحدود في الزنا اذا جازم العرج بذلك يثبت له خيار  
 فتح كلامه اذا كان بكل واحد منها عيب ثبت لكل منهما الخيار سواء اتفق العيوب او اختلف **ح** ان كان  
 العيب بالمراء فيسقط العرج مثل القول بالظهور ان كان جازم القول ثبت المسير ولا ينعى العرج ولا ينعى العرج الى

وكان العيب بالرجل فسقطت المراء مثل الرجل فلهذا لا في العنة ويثبت لها نصف المهر وان فسخت بعد  
 القول فلهذا المسير لكان في الخصام بعد القول قبل المهر يكون له نصف الوطى ولو كانت العيوب المراء لم يعلم  
 فطفاها مثل القول وجب لها نصف المهر لا يقطع عنه ولو ظهر العيب بعد الطلاق والذات في الرجوع او الرجوع  
 بعد القول وجبت الوفاء ولا نفقة لها فيها وان لم تكن ان كانت حايلا وان كانت حلالا لم تكن ان لم تكن ان  
 النفقة لانه وان قلنا الحمل وجب **ط** اذا وقع الرجوع على العاقر كان ممن يجزئ له النظر الى رتبة كاذبة  
 والمهر والرجوع كان له الرجوع مع علم الذي انقضى مع عدمه لتعظيمه بركة الاستعلاء وان كان من شرط  
 اليها كارتب المهر لا ينعى ان لم يعلم العيب رجوعه وان لم يعلم كان الرجوع على المراء فان ادعى الرجوع فلهذا القول  
 قوله مع البين انك وكذا القول قوله لو ادعت المراء عليه وانكره كل موضع يرجع فيه على المراء فان الرجوع  
 يرجع بجميع المهر الذي اقامه وان كان الرجوع الى المراء فالاخرى انه يرجع الى ما يجزئ ان يكون هو عيوب المراء  
 ارجعه فلهذا بعد المهر الذي اقامه وان كان الرجوع الى المراء فالاخرى انه يرجع الى ما يجزئ ان يكون هو عيوب المراء  
 العقد قبل الدخول الا العنة وان كانت جنونا ثبت لها الخيار وان تجوز بعد الوطى والافترق في الحبس  
 بعد الوطى ثبت لها الخيار والعاجب المراء فانه عقدت بعد العقد والوطى لا ينعى به وان تجوزت بعد  
 العقد وقبل الوطى فالأقرب انك ذلك وانما يثبت بها الفسخ لو حصلت قبل العقد قال الشيخ في المظهر في  
 المظهر في الاجازة ثبت للخيار في المتيقن والاطلاق ما يحتمل المتيقن مثل الوطى وبعده فان فسخ بعدها مثل القول  
 والظاهر ان كان بعد ان كان العيب حدث بعد العقد قبل الدخول سقط المسير وجب للمثل الذي انسخ  
 استند الى حال حدوث العيب فصار ان كان مفسوخا وان كان بعد ثبت المسير **ط** لم يرد العيب مثل  
 العقد فلهذا له وكذا المراء ولو حدث بها عيب آخر قبل العقد لم يعلم به فان كانت غافلا للقول لم يستند  
 خياره وان كان من جهة في موضع آخر بان يكون ما يوجب في موضع واحد بها في آخره كذلك فان كان  
 ذلك الرجوع بان انسخ فالأقرب سقوط خياره لان الرضا به رضا ما يتولد منه **ط** خيار الفسخ في العيوب **باب**  
 معاقبة الغدر نزل على احد الزوجين بغير صلح به وانفسخ بمقتضى ايقاعه العقد ولا ينعى الفسخ الى



الحاكم وانما يحتاج اليه مع ثبوت العنة لضرب الاعويل ولما انفردت عن انقطاعه وتقدم القول بالفتح خلافا  
للشيخ فانه اوجب الحكم ولو لم يعلم احد من اهل البيت ان العنة لم يكن عدلها لم يعلم ثبوت الخبر والعدول  
عدم التعلق بالثبوت هناك ان له الفسخ نفسه وانما يريد به ان الطائفة بالفتح على الخبر بان يأتي  
الى الحكم ويطلب بالفتح فان انفصل على العيب والا كان على المذنب البينة على المنكر اليقين **الفتح** العيب  
ليس يطلق فانه يطرحه تنصيف المهر لاني الثلث ولا يفتقر لها ما يقتضي اليقين الطائفة من الزنا كما نشئ  
والطائفة من الميراث **ح** اذا اختلفا في العيب فالقول قول المنكر مع يمينه وعدم البينة ولا يثبت العن  
الا بما لا يخرج او البينة بالزكوة او كونه مع يمينها ولو ادعت العن وانكرها القول قوله مع يمينه قيل يقال في  
المادة الباردة فان تنقض حكم بطلان وان بقي ستره حيا حكمها وليس بمعتد ولو يثبت العن ثم ادعى الزوج في القول  
قولها مع اليقين وكذا القول قوله لا ادعى طهرها ادعى اوجعها وكما ادعى الاصله فله ان كان بكمي  
فان شهد اربع شهود بالجماع فقال الزوج كذبت اربع مع منه وان قال وطئتها وصادت عدةها فالاكثر  
ان القول قول المراجع اليقين اما بعدم وطئه او بان هذه بكارة الاصل ولو كانت حلفت وسقط احسانها  
وان نكل الوجه تقديم قولها لان الظاهر ان هذه بكارة الاصل **ح** اذا ثبت العنة فان وصيت به فلا  
حياتها بعد ذلك وان وصت لمرء الى الحكم انجلا سنة من حرم التراجع لعنه الفصل الاربعه فان كان ذلك  
من طهرها زال في فصل الميراث ان كان من حرمه ذلك في الإبداء فان وقع ما بينا او بعد ما او انجبرها فلا  
خيار لها وان لم يتمكن كان لها الفسخ ونصف المهر **ح** اذا اتى من الميراث بيمينه او بيمينه بيمينه او بيمينه  
فان ادعت عدم إمكانه وانكره الخلف تقديم قوله عملا باحالة سلامة العقد وتقدم قوله عملا بالظاهر اذا انقطع  
عجز القطر فلو كان ثبت بيمينه بيمينه او بيمينه بيمينه او بيمينه بيمينه او بيمينه بيمينه او بيمينه بيمينه  
هل الباقي مما يمكن الرجوع به احتل تقديم قوله لان اصل السادة ذلك والجميع الى اعتبارها بالفتور والكبرياء  
**يا** اذا كان له دعت جميعه حرمته المدة فله وان من حرمه لم يكن لها حكم بالزكوة **ح** صحيح الذكر  
يخرج من العنة بغيره للشفقة في الفرج حتى التفت انان وانما سقط عنه قبل خلع بغيره بيمينه الجميع اربعة

الشفقة منه تزود ولو وطئها في الذر خرج من العنة وكذا الوطئها وهي لا يفسد نفسها **ح** لو حلفت بالعنة  
وصبرت فطهرتها وجبتام زوجها لم يكن لها خيار الفسخ ولو كان الطلاق بائنا فهو بها بعقد جديد فالعيب  
سقوط خيارها ولو تزوجها فانفتحت عنته قوتى وحلفت دعواها فوطئها بائنا ويزوجها بعقد جديد  
فادعت عنته سمعت دعواها **الفتح** في الثانيين فيه **ح** يباحث **ح** في تزوج المرأة على لها  
حرمة نبات ان كان له الفسخ فان كانه قبل الدخول فله ان كان بعد فوطئها المهر ويحل العشرة مع الزكوة  
ونصفه مع الثبوت وبطلان المستحبة الاول اذ لم يزوج من يمينه على المدبر فان كان هو المولى لم يكن له امره وان  
كان من تلقاها بالثبوت لم يكن له امره وان كان من تلقاها على المدبر لم يكن له امره وان كان من تلقاها على المدبر لم يكن له امره  
بعد الفتى ولو كان الزوج عبدا ما دونه في النكاح فالعيب ثبت للخيار فان اخذت الزنا كانت  
المهر ان اخذت الفسخ قبل الدخول فله ان كان بعد فوطئها المهر على السيد وان كان غير ما دونه فله  
ثلاثا بعنته وقت على الجاه المولى فان اجازع العقد وكان للعبد الخيار في الفسخ ونسب المهر على المولى بعد  
الدخول على شكل وان شفعه كان بالطلاق ان اجازع العقد على المهر على المولى كان له الرجوع على الفسخ  
او من الركيل فان شفعه على الركيل رجع بالنصف على الركيل على المهر على المولى كان له الرجوع على الفسخ وفروا  
بذلك فان قال لانه دخل في العقد على ذلك وعليه القيمة يوم سقوطه سحيا سيد الامه في عملها ثلثه  
انزال احد ما في كسبه والثاني في رقبته والثالث في ذمته ورجع بها على الفاء وهذه **ح** قول الميراثين بالحكم  
في المدة ولم يزل يحكم الله الفت **ح** ان تزوج امرأة على طهرها فبانت سكاينة قوى الشيخ البطالة في  
الشفقة وثبت الخيار فان اخذت الزنا على السيد وان اخذت الفسخ فان كان قبل الدخول  
فله ان كان بعد فوطئها المهر على السيد وان اخذت الفسخ فان كان قبل الدخول فله ان كان بعد فوطئها المهر  
رجع هو على المدبر فان كان الركيل رجع المهر وان كان الركيل رجع المهر وان كان الركيل رجع المهر  
كان حرم عليه قيمته فان ثلثا قيمته ولد المكاتبه الميراث في القيمة هذا له وان كان الفاء الركيل رجع  
عليه بكماله ان كان له كانت في رجع عليها باق يد ها لا يملكها لبيت وان ثلثا الدم فله ان كان الفاء الركيل







































كان صانعا نظريا او معظما بل يستحب العلم اشتمال الولية كشبه الحزب العود والمزاج في الحضور لا في  
الغيبة بل كما في بعض نكروا لم يعلموا شاهد المتكفرات ان الله واجب وان الله واجب على الخلق فان  
يتمكن جلي لا يثبته بالتسليم غير ما لم يسمع ولو كان في الارض من قوة غير ان الله واجب على الخلق وهو جازله  
لحضوره وكان فيها من الحيوان فان كان فيها طابعا للحضور ايضا وان كان على المستور او على غير ذلك  
قال الشيخ في بعض المقامات لا يكون القول الى اوصاف الجوارح انما المستور لوجه **الفصل الثاني** في القسم والتسوية  
الشفقة وفيه مضوي **اوله** في القسم وفيه **كاهنا** لكل احد الزوجين حق على الآخر في القسم على القيام به لصاحبه  
فحق الزوج على المرأة المتكافئة من الاستمتاع وان لا يخرج من بيته الا باذنه حتى المرأة للهرة والفقيرة والسكنى  
والاخذل والفقيرة فيجب على كل واحد منهما ان يكتفيا بكونه صليحين في الاصل وان يوفي الحق بغير استيفاء  
وهو اذ كان في الحكم وان لا يترك للزوجة في تأدية الحق بل يوفيه باستيفاءه وان لا يملك صاحبه من حقه  
مع قدره عليها فان سخط حينئذ **اب** قال الشيخ القسم واجب ابتداء بل له ان يبيت عند صدقائه او في المسكن  
الا ان يريد ان يبتدئ في المسكن في المبيت فيجب عليه التسوية حينئذ وهو من وقيل التسوية يجب ابتداء اذا  
عرفت هذا ان التسوية حق على الزوج سواء كان هذا الزعم او غيره كان حتما او عينا او رسولا كان عاقلة  
او مجنونا لكن المجنون يقيم عند الزوج فان كان له زوجة واحدة كان له الزوج في المأوى او في البيت فيها  
شأه ولو كان له زوجتان كان لها الثلثان وله الثلثان ان شاء ان يبيتها مع حقه لحياتها او يبيتها بمحلها ان عند  
غيرهما ولو كان له ثلث كانت التي بعده له نصفها اين شاء ولو كان له اربعة كان لكل واحدة ليلة لا يجوز الاكثر  
لها اربع العدة او السفر اذا كان منها او من صاحب الليلة **ج** اذا رعت لدى الاربع ليلتها له جاز وبضئها  
اين شاء ولا يستمتع من قبل ذلك لان التسوية حق مشترك بين الزوجين ولو رعت واحدة الاربع جاز وعقدا  
البنات لا تستمتع حقهن من القسم صارت الليلة منقصة اليهن يبيت عند كل واحدة ليلة ثم يرجع الى الاولى بعد ذلك  
وتدرك جميع الزواجر في ليلة واحدة ولو رعت لزوجته مع زوجة ولا يعتبر حقا الوهرية لها ولا غيرها فان كانت ليلة  
الوهرية على ليلة الوهرية والى لها الثلثين وان لم يكن له ان ياتيها بالليلتين وله رعت تلك سنتين **د**

الزوجية

الزوجية كان ليلتين يزوجها ولها رعتين او رعتين او رعتين او رعتين عند غيرها **هـ** لو رجعت الواحدة فبما سخط الزوج  
لا يقضي لها من زوجة من قبل جاز حتى لو رجعت في حق الليلة كان عليها ان تستقل بها ولو رجعت باجماع الزوجين  
حتى رأت عند شانه ليلتين لم يقضي لها من قبل **و** ثم دفع اليها من طهر ليلتها فثلثت قال الشيخ وكان على الزوج  
بعد ما طهرها ما ترون من القسم انما طهرها على ليلتين واستغفرت وانما هي اولى **ز** اذا قسم بين مثله واثلاثين  
هو اربعة يزوجها رعتا من غير ان ياتي عليهما من زوجة التفرقة على التفرقة وقيل جنداً والقدر والوجه حمله على  
الاستحباب بقرع ولعل الزوجين رعتا ولعل الثلث الثلثين وعلل الا ربع ثلثا **ح** الواجب في القسم الكون  
عنده من المال لوجه لعل الزوج على القسم في ذلك انما الجاهل ليس بالواجب لكن الاولى التسوية بينهما من قبل كون الاول  
في القسم للفقيرة عن الزوج **ط** القسم واجب بالليل وانه طهرها ليس ان يقبل في ليلة واحدة الى اخرى والى  
يقبل بالليل او رعتا من غير ان ياتيها بالليل كذا في الاول رعتا منها ثم طهرها لا رعتا بالليل في حقه **ي**  
زوجه غير **ث** لو كان له زوجات كل واحدة رعتا من القسم لعل الثلثين ولا تسوية بينهما في التسوية ولو كانت العدة  
ملكها بين لم يكن من شدة ايضا فان رأت عند احد او عتقت لم يقض لها لزوجات والى تسوية كانت ولو كان له زوجات  
سلطات وكليات قسم لسلطة الثلثين ولكل ليلة والى اربع يبيتها ولو كان له زوجة فبما سخط التسوية  
كانت اسوة في التسوية ولو رأت عند الثلث ليلتين فاعتقت اربعة وبعثت بالعقد كان لها الثلثان وسنة عتقت في ذلك  
الليل او اثنائه ولو عتقت في آخر ليلتها لم يبيت عند اخرى لانها اشترت حقا واستأنفت التسوية بينها بالزوج  
ولو رأت عند الثلث ليلتين فاعتقت قبل استيفاء حقه قبل تسوية ليله لا تسوية ليله لانها سأت العدة وتزوجت التسوية  
ليلتها فزوج او جوف لغيره جاز وليس للزوجة من قبل تسوية ليله لا تسوية ليله لانها اشترت حقا واستأنفت التسوية بينها بالزوج  
لم يكن للزوجة الا حقه **ج** اليها باجماع الليلة الماضية فبما سخطها فانها رعتا تلك الليلة لم يكن له ان يزوج في ذلك  
كعقبة او من نفقة او زواجرها او سخطها حاله او لغيره طهرها وليس له طهرها الا تسوية جواز الخلع ولو استسحب الزوج  
نفقة لصاحبة الليلة وكذا الزوجان في التسوية فانما يقضي الزوجان في الليلة فيرسلها الليلة لم يقضي الخلع وكذا في  
الطهر والى ليلتين الى غيرها ليلة الاصلية وان استوعبت الليلة فحق الزوجان في طهرها ليلتين











القلب علاناً شجاعاً وان كان جارية حسن خلقها وظهورها غلبت على قبحها وحسنها عند زوجها **الفصل الثاني في**  
 سائر يوم السابح وحمل الحان والفتان وثقب الاذن والحقبة وههنا **مباحث** ١ يبحث يوم السابح ان يحل  
 رأس الحي قبل الحقيقة ويتصدق بغيره ذهباً او فضة ويكره الفساق وهو ان يحل من حواس الراس وكل  
**أحد** الحواس مستحب يوم السابح والواحد ولا يجوز تأخيرها الى السليق فان بلغ ولم يفتن وجب ان يفتن منه  
 لا يخلط الجارية فانه مستحب ولا يجب وان بلغت والحلم الكاذم حرمته غشقت وجب ان يفتن عنه ولو لم يفتن  
 والمائة لو اطلقت استحب حفظها ولا يجب ولو مات المسلم فمقتات مع بلوغه لم يجب حفظه **مباحث** ٢ يبحث ثقب اذن المرأة  
 يوم السابح وليس يلزم بل لا حلال **مباحث** ٣ الحقيقة مستحبة استحباباً مؤكداً وقال الرافعي انها طاهرة وليس يجب ثقبها  
 ان يكون الحقيقة والحلق في سرج واحد وان يقرعها الذكر بذكر ومن لا يخي بالانثى ولا يفتن في القيام بالمقدرة  
 السنة بشهها ولو لم يفتن في سرجها لم يكن الا لا يحسب للولد مع بلوغه ان يفتن نفسه ويشتد ان يجمع  
 الحقيقة صفات الاخصية وان يفتن في قابلية بريقها الذي على الذكر بالتمتع ولو لم يكن له قابلية اعطيت الام ذلك  
 يفتن قابلية لو مات الحي يوم السابح قبل الزوال سقطت ولو مات بعد لم يستطع استحبابها وكذا لا يفتن ان يأكلا  
 من الحقيقة ويترك واحد من عيال الولد يكره عظامها بل يتصل اعطاه **مباحث** ٤ روى انه يحب الطعام غشقت من السليق  
 في الحقيقة قال الصادق عليه السلام ان زادوا في فضل الله قال ان كانت القابلة يهودية لا ياكل من ذبيحة المسلمين  
 اعطيت ثمة ربع الكلب وروى عن الصادق عليه السلام قال اذا خرجت فقل بسم الله واباسه والحمد لله وانه اكبر اياها بانه  
 يتأكل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والعهدة لاهل البيت والعهدة لاهل البيت فان كان ذكراً  
 فقل اللهم انك رهيب لنا ذكرا وانت اعلم بما ذهبت لنا ذكرا وانت اعلم بما ذهبت وتك ما اعطيت وكل ما  
 تقبلت منا مستك وصلة ورجوك حر واحداً عنا شيطان الرجيم لك سفكت الدماء لاشريكك والحمد لله  
 العالمين **الفصل الثالث في الزحام** وين **مباحث** ١ من السنة ان يرضع المولود حواشي كالميت فان نفعه كذا  
 اشهر لم يكن يرضع من لبنه ذلك كان جرمه على الحيض في جارية ويؤخر الزيادة على الواجب الا ان لا يكون اكثر من  
 ولا يفتن في الضمة على الزيادة عن الواجب **مباحث** ٢ افضل الايام التي يرضع بها الحيض ايام الاربعين كانت حرة

هذا الحديث في الصحيحين  
 وصححه الشيخان  
 وصححه الشيخان  
 وصححه الشيخان

يجوز على ارضاعه سواء كانت شربة او شربة قد مر من او عشره دية ان كانت من يرضع ولدها  
 العامة ولا وكذا لو كانت الزوجة امه او متعتها امام الولد فليكن ابيها وحملها على ارضاعه **مباحث** ٣  
 لو كانت الحرة مملوكة خلافاً ما يابا يطلب الاجرة على ارضاعه ولو لم يجز للاب العقد عليها واعطائها الاجرة وقد  
 في الجارية مملوكة خلافاً ما يابا يطلب الاجرة على ارضاعه ولو لم يجز للاب العقد عليها واعطائها الاجرة وقد  
 لا ارضاع والنافع جارية لك وهذا لا يوجب عندنا في ذلك الواسطة المستأجرة المستأجرة او حرة في الجارية  
 وثمنها في حرة من الاستحباب **مباحث** ٤ لو تزوجت المرأة ارضاعه لم يجب على الزوج الزيادة في نفقتها ونوم الزوج  
 وظلت الاجرة يجب على الاب معها اليها ان لم يكن للولد مال ولو تزوجت اجنبية يارضعها وجبت الامم للزوج  
 ولو لم يرضع ولد لم يرضع كان للاب تسليمه الى المنيعة وكذا لو طالت الامم اجرة طلبت الاجنية ان لا كان للام  
 تسليمه الى الاجنبية ولو تزوجت الاب بعد تزوجه وانكرت الام ما فعلت في قول الهب مع يمينه على اشكال واذا اخطت  
 الامم جاز كل هذا ان ترضعه بنفسها وبغيرها ولا يجب على اب دفع اجرة ما زاد على الواجب وليس للاب تسليمه  
 الى المنيعة مع تزوج الام ولا الى المستأجرة بما ترضي به الام ولو طالت الى المنيعة ارضعت الام من ارضاعه  
 الى المستأجرة لم يثبت حضانة الام وثائق المنيعة فوضع عندها ولو تزوجت على الحيض وقت الاضغ فان تقدر  
 سقطت حضانة **الفصل الرابع في الحضانة** وين **مباحث** ١ المحضلة ولاية وسلطة لكنها لا تفتن  
 فاذا اتزق الابوين وبغيرهما ولو تنازعا فانه كان الفارضية فانه الى نفسه يقيم الى من يشاء سواء كان  
 ذكراً او انثى ولا يفتن للحد الابوين وبغيرهما فيكونه للانثى مساوية له باحق تزوج وان كان مطلقاً فالأمر الى الذكر  
 حواشي مقدمة الزحام وبعد ذلك يكون الاب اولي به منها والام احق بالانثى الحقيقة الى ان تبلغ سبع سنين ثم يبرأ  
 الاب اولي بها **مباحث** ٢ انما تنبت الحضانة للام حواشي للذكر وسبعاً للانثى ما لم تزوجت وبذلك لا يجب  
 سقطت حضانة عنها وان الاب ارضعها فانه لا يملكها الزوج ويحكم له في الحضانة وان كان بائناً عات  
 الزيادة لها لم يخرج المولود في الذكر والسبع في الانثى فان تزوجت بأخر سقطت حضانة فان طلقها بائناً عات  
 وهكذا والميتة رجلاه جعل الحضانة للام الى الانثى تسع سنين والسبع رجلاه في الخلاف والميتة لم يفتن في الذكر







ويقتضيه انه وانما اخذ الحق به والزمه صحتها لما ثبت من نية الام والولد **باب** لا يجوز ان يولد مع طغي  
 المرأة او العارية او المملوك فكان القول بانها قد كانت على الحضانة ان كانت الام زوجة تاملا كانت فينفق الزوج  
 مع عريان **باب** يجب الاحتياط في تولد المولود مع حصره في شرايط الحضانة وهي المهرول وبجسده تسعة اشهر  
 وعدم تجاوز ثلثي الحمل لا يجوز له نفيه فكان الشبهة والامكان القول بان شرط الحضانة به في العقد ان يولد  
 نكاحا ثم لا يجب عليه اعادة ويختص ظاهر **باب** لا يجوز له نفيه ثم لو طغى ما عجزه المهرل المهرل ولا يجوز له نفيه  
 اشبهه على الامكان نفيه انتهى ظاهر من يقولون قال الشيخ فان غلب على ظنه ان عليل من حبس عن الامارات **باب** حقه  
 بنفسه ولا يجوز له نفيه ويقتضي انه ينفق على نفسه من ماله ولا ينفق على غيره من ماله الا اذا وجدته اشكال ولو جاءت جارية  
 ولم يكن قد دخلها جاز له بيع الولد على كل حال **باب** قال الشيخ اذا اشترى جارية على ثمنها ما قبله من اربابها  
 وعشر ايام فلا يبيع ذلك الولد لانه عذاه بطلته وكان عليل بقرانه من ماله شيئا ويعتقه وان كان عليه  
 لها بعد اربعة اشهر وحشر ايام جاز له بيع ذلك الولد على كل حال كذا لو كانت الولي قبل ذلك كذا يكون قد غلب عليها  
 يجوز له بيع الولد والاذن من جوار الولد **باب** التي بالمشيئة الحق به النسب كالضيق فلما ثبتت على اجتهاد فقهاء  
 زوجته او لم تكن وتزوجها رجلا من عدو لم يلق به وكذا لو في امة غيره فثبتت كان هذا في نفسه فيقول يوم سقط  
 حيا **باب** لو كان خلق الملاءة عن زوجة فثبتت هي سميت زوجتها او طلاقه فزوجها ثم بان حيا ته وكذب الخبر انك  
 ردت الى الاول بعد الاختار من الملاءة ولو جعلت من الملاءة الحق به الولد مع الشرط سواء استحدثت في المولد  
 الطلاق الحكم حكم ان شهادة شاهدين او اقرار واحد ولا نفقة لها في الزوج الا في عقدته لانها العزير بل على القول  
 لانها زوجة وكذا لو اكتب غيره الطلاق انتم عروا ولم ينقص ويصح عليه بالطلاق **باب** اذا رقت اثنان للمرأة  
 في كل واحد وكان وطئ الحق به النسب اثنان يكون وطئ شبهة من كل واحد منهما بان يظنهما كل واحد منهما زوجته  
 فيطأها او يكون كل واحد منهما فاسدا بان وطئها احد المائتين كذا في فاسد كذا فاسدا وطئها  
 على احدهما في كل واحد فاسد والاخر في فاسد وان به الملاءة يمكن ان يكون من كل واحد منهما فاسد فاسدا  
 للفقهاء ولا يلحق بها ما لا يمس لغيره الا في **باب** لا فرق بين ان يكون المستأجران هذين او عشرين وسبعمائة

في كل واحد منهما  
 فاسد كذا فاسدا  
 لا فرق بين ان يكون  
 المستأجران هذين  
 او عشرين وسبعمائة

اربعين

اربعين اربا اربا فانك الزوج فثبت في ذلك كذا لو كان مع احدها بنية حكم لها ربعها من ثمن البتة في  
 الاسم والكفر وكذا لو اعتقه الزوجة باحد هاتين فله حقه دينيا وشيئا لا يتجلى الى الفرقة للملك **باب** الاسباب  
 يلحق بها الانساب القرش للنفقة بان ينفق موطنها وطئ الحق به النسب والمهر المهرل بان ينفق موطنها  
 وحده من غير تاريخ والقرش المقتول مع التنازع يحكم به بالقرش كما تقدم او بالبيتة ولو انفق لهما بالمهر  
 حكم له وان اشرك القرش والملاءة يلحق الولد بها ابينة او بدوها اذا كان ممكنا ولو تزاد اعياء لهما ان القرش  
 بينهما كالأول **باب** الحمل وهو الذي يجلب من بلاد الشرك يامان او غيره اذا سلم او كان مسلما ثم قدم واعترف بنسب  
 فهو له النسب في دار الاسلام وكان المذموم الملقح منسوبة به وان كان كبير انفق الى التصديق من سورة اخرى  
 بوجه اخرى او غيرها من سمات النسب **باب** في النفقات واسبابها ثلثة الزوجية والفرقة والطلاق  
 فلهما طلاقا **باب** في نفقات الزوجات والطلاق فلهما طلاقا **باب** في النفقة ونسب **باب** جثا الزوجية سبب في  
 وجوب النفقة على الزوج شطرين اولهم القدر والتكليف الثاني من الزوجية فلو كانت العقد سقطها لم يجب النفقة  
 ولو كانت دائما وسعت الزوج من نفسها سقطت النفقة عنها ايضا وانما يجب النفقة لها لو كانت من نفسها فلكلما  
 بان ينفق عليها بوجه غير التكليف من ماله او غيرها فليكن ثمنها في زمان دون زمان او مكان دون مكان  
 يسوع فيه الاستسقاء سقطت نفقتها الى انه تعود الى تمام التكليف **باب** المشهور ان الزوج ينفق على التكاليف كذا  
 العقد وجبته ان كانا باهين ومكنت بان تقول قد حلت نفسي اليك في ثمن او المهر المهرل انما الله التز  
 دون غيره فليكن ثمنها تاما كما في قال البائع اسلم اليك السعة على ان تتركها في مكان بحيث ليكن ثمنها ينفق اخذ  
 العرض وكذا الذي اسلم الامة الى زوجها ليدخلها فليكن لها نفقة على المهر ولو تعلقا فذلك النكاح ولم يطأها باهين  
 ولا طلبة بالتكليف ومكنتا يعني زمان على ذلك لم يكن لها نفقة على ذلك الزمان لانه النفقة يجب بالتكليف لا بالسكنة  
**باب** لو كان الزوج غايبا فانه كان تفتيته بعد ان مكنته وجبت النفقة عليه وهي عارية عليه فان عيبت في  
 كانت بمكة فلا نفقة لها وان رقت ارجا الى الحكم وجب له التكليف لم يكن لها نفقة يجب الحكم الحاكم البطلان  
 الزوج فيه ليستدعيه فانه ما رايها فاشهدا او وكل على التكليف ولو كانت وجبت النفقة وان استغنى الحكم الى مدة











والطيب والنافع منها آلة المستطيف وهل للزوج سقيا من تعاقب كل النعم وبالله وليه من يقينه استحلال والآفة  
 ان له سقيا من ثماري النعم والافعة الموصلة ولا يفتقر الى اذن ولا اجازة الخيام والافعة والافعة الحام اما  
 اذا اشتد البرد واحتاجت اليها لاوتها استحقاقا لها **ج** يجب على السكندر ان يجرى عادة اسفلها السكندر فيها  
 وليبقى به اما جارية او جارية او ملك ولها الخالصة بالقرع بالسكن من شارحة من المخرج **فصل في**  
 كيفية الاتفاق وبينه **يا عشا** يجب على مالك الحي وتربية الخطن والخزب اصحاب النعم وليجوز ان يملكها الا  
 معه ولو دخلها واسترته تاكل معه وتشرب على العادة لم يكن لها حظا لانه بنفقة مدة ملكه ولو لم يملكها كانت  
 مدة لفظها به بالنفقة حتى لا يمكن لها المطالبة بعد ذلك بها الا في وقت كسوف النعم او في وقت انقضاء نفقة  
 يجب على النفقة عن تلك المدة وان لم يكن بها **باب** لها طلب النفقة جيفة كل يوم وليس عليها الصبر الا قليل ولو  
 في اثباتها وطولها به لم يستمر ما يجب لها ولو نشرت نفق الاستدراك نظر فيه الجواز وانما يجب النفقة مع  
 التمكن من ما يؤمنه ولو طويت اريد من نفقة من لم يجب اجازتها ولو دفع نفقة شهره طلقها او مات قبل انقضاء نفقة  
 له ان يسترجع ما بقى من الشهر الا نفقة يوم الفراق **ج** يكتفى في الكسوف الاستدراك ونه التملك على شكل فاق لها  
 كسوف لمذت جرت العادة بها فاختلعتها قبل انقضاءها لم يكن لها المطالبة بالبدل كما لو سرت ولو اعطاها قوتها لم  
 تملك قبل اكله ولو انقضت المدة وهي باقية احتل عدم التملك به لوصول الكفاية الزاجية عليها ويجوز ان  
 توضع على اقرت به لم تأكله الى الفدا فانه لا يسقط قوتها وقوله كسوف لم يجرى المدة فانه اخلت بها  
 قبل انقضاء مدة العادة لم يكن لها المطالبة بالبدل **د** لو دفع اليها كسوف مدة فادارت ان يبيعها فان قلنا انها  
 استناع لم يكن لها ذلك وان قلنا انها تملكها كان لها المالك في اربا المالك فانها يتصرف فيه كيف شاءت من بيع  
 وعين لم يضر بها فان ادعى الى خبزها فاقول ان له المانع وعلى القول بان الكسوف استناع لو اراد الزوج بيعها  
 كان له ذلك ولو اراد ان يبيعها فاما استناع فلانها ايضا وليس لها الاستناع وفيه نظر في الجملة فالزوج عند  
 ان الكسوف استناع او تملك لها المسكن فانه استناع وانما **هـ** لو استكرت من نفسها ولم يخلق عليها وانفق في ذلك اليوم  
 القوت استقرت النفقة في قوتها ولم ينفقها بالنفقة اليوم سواء كان هذا الحكم او لا ولا اعتبار بحكم الحاكم وانقضت

هذا هو الحق في النفقة  
 ولو دفع اليها كسوف  
 لم يجرى المدة فانه  
 اخلت بها

مدة على التامين ولم ينفق عليها كانت النفقة في ذمتها ولها المطالبة بها سواء طلقها بعد ذلك او لم يوقع نفقة  
 لمدة فاقضت وهو كنفقة ما ملكها ولو دفع اليها كسوف لمدة طلقها قبل انقضاءها كان له استعادتها ولو  
 انقضت المدة لم يضر به لم يكن له الاستعادة **و** لو كان غايها نفقة من عده الحاكم وبذلك التامين لم يجب النفقة  
 الا بعد اعلانه فان علم او وجد او لم يجد او لم يجد او لم يجد سقطت منه نفقته ووصوله ونفقة الزاين ولو نشرت وطاعت الى  
 الطاعة لم يجب النفقة حتى يعلم ويغفل فان يملك الزوج الا بالبر وكيله ولو انقضت نفقتها ولو غاب  
 اطلت عادت نفقتها عند اسلامها او الخي ان الزوجة سبب السقوط وقد زالت في الاولي الوجوب للزوج عن نفقة  
 بالشرع لا يترك الا امره الى نفقة وعندها فيه نظر **ز** لو كان له على نفقة من حال وهي من زوجها ان تقا  
 من لهن ولو كانت عكر او كان الدين زوجا لم يجر الحاشية لان نفقة الدين فيما يفضل من الترت والاعجب الله  
 بل لا يجر ولو لم يثبت بذلك لم يكن له الاستماع **ح** نفقة الزوجة مقدم على اقارب فالفاضل من قرى يضر بها  
 فان فضل من الفاضل الى اقاربه ولا يدفع اليهم الا ما فضل من وجوب نفقة الزوجة **ط** ان قلنا النفقة يجب  
 بالعقد ونفي عدم التوفر في الخلق في الاستدراك على البينة وان قلنا بالتامين كان عليها البينة بالتمكين ولو  
 نشرت معها لم سقطت نفقة الزوج جميعا على استحلال ولو نشرت الجزية سقطت نفقتها ولا نشدت الحاقلة  
 عن الزاين فاشترى ولو طويت الحاقلة وجب من شبهة سقطت النفقة عن الزوج مدة الحمل فادارت الى المدة  
 كان له النفقة منها ولو الرجعة في عدة الا في عدة الحمل ولو انقضت على الولد المسمى باللعان لم اكتب نفقة لها الزوج  
 بالنفقة لغيرها وللعنفية على شبهة لان نفقة سوا كانت في كسوف او في وسر اجأت او لا ان جعلت النفقة لوليها  
 اعتبارا لكونه على شكل في الاستدراك ولو مات قبل الزوج سقطت **ي** اهل الياوية كاهل المهر في النفقة من غير طلاق  
 وكسوفهم يسكنهم **يا** اذا اطلت نفقة واسلم زوجهاها في لعنة او بعد ما لها النفقة لم يملكها ولا نفقة والد  
 كانت النفقة من حين اسلامها وليس لها نفقة الذي انفق على النكاح اما لو كانت نفقة فان النفقة لها في ذلك الزمان لم لا  
 استماعا لزوجها ولا استمر على كسوفها ولو ارادت زوجة المهر بعد النكاح سقطت نفقتها فان عادت الى اسلامها  
 انقضت نفقة ما جرت لها النفقة من حين الاسلام ولا نفقة لها في زمان الا انه لو دفع الوفا الى امرات نفقة مدة

هذا هو الحق في النفقة  
 ولو دفع اليها كسوف  
 لم يجرى المدة فانه  
 اخلت بها



شهر لم ياتت على ذلك حتى انقضت العدة بفترة مائة سنة و ثمان مائة سنة فبقيت على ما في النفقة فاما  
كان قد شتر وقت الدعوى نفقة مستقبله اسيرة ها وان اطلق فالأقرب ان يكون ذلك القول قبله ولا كانت المدة  
حسب ما حفظت نفقتها زمانه وان كان ان النفقة لها ان تملك للرجل فالأقرب ان يكون ذلك القول قبله ولا كانت المدة  
وتختلف في ذلك بحسب ما **النفقة في المعسر** النفقة والعبد والمكاتب وفيه **مباحث** اذا اعسر الرجل  
ومعسر او كسرت او بكتها او بادهما او ببقية خاومها انتظر حتى يربح الله تعالى عليه ولا خيار للمرأة في دفع النكاح  
ولا شيخ التكلم للحاكم ولا يلزم به والاقرب سقوط حقه من المعسر في التزك بل يجوز لها الرجوع لتكسب ولا خيار لها  
الاستماع من القمارين اذا ايسر لها لوجه ان لها المطالبة بما اتفق لها وقت اعساره هذا اذا لم ينقض بالكلية ما اتفق  
نفقة المعسر ثم ايسر لم يكن لها المطالبة بالتقاضي من القاضي **النفقة في الجاهل** اذا لم يكن بالانفقة وسقط الجهر للحاكم على  
دفعها فان اشتمع جسد ولو لم يكن له مال اتفق منه ولو كان غاليا وجبت اعساره فيكون لها الشيخ بل يصير الى الجاهل  
ولو كان مرسلا ولكن حاله لا يملك ولا اتفق عليه من ماله الموجه ولو لم يكن له مال انتظره ولو وجدت له  
مالا لم تكن من الرجوع الى الحاكم جاز لها ان تأخذ منه ما يجب لها من النفقة سواء كان من جنس صحتها او من غيره  
المعسر الضد ان يتطرق حتى يربح الله تعالى عليه ليس له الرجوع من كفاه مالم لها الاستماع من تسليم نفقتها في بطنه **لا**  
تسقط النفقة للزوجة عند تافه الزمان سواء فرضها الحاكم **الا** اذا اختلف في الاتفاق نقلا لم ينقض على ذلك  
هو الاتفاق فان كان قبل التزكيم فلا نافية الا يجب لها ان وان كان بعد وكان تحت نفقة احتل بتدبيرها  
علا بما حصل وتقدم في حاله بالقاء من شاهد الحال من انه اتفق عليها في مدة تسليمها نفسها ولا فرق بين ان يكون  
الزوج حاضر او غائبا او بالقبول عنها وان دعي بعد عودها ان كان ذلك خلف لها نفقة فان عملها بالدين مع عدم تقييده  
ولا كانت الزوجة عند كانت الزوجه مع السيد ولو اختلفا على الاتفاق واخذت يسره وانفاقة نفقة المعسر تكفل اليها  
لم يسل قوله الا يبيته ان علم له اصل مال والاقول مع العيون ولو اختلفا على المصارف ادعى نفقة المصارف دعوت نفقة المصارف  
فالاقرب انه القول في تمام الدين وعدم البينة **النفقة يجب للزوجة العبد المتحرر والمكاتب اذا كانت**  
حرة متمكة من نفسها او اياها امانة متمكة سيدها سنها او اياها كما يجب على الحر المعسر سواء شترت النفقة على حال العقد او لا

قال الشيخ فلا يجب فكيب العبد اذا كانت ذكرا كيب المملوك وفيه شبهة كل يوم قد رفته فان نفقة من كسره  
شتر على النفقة وقد نقل ملك سيده من احدى الاقرب من عدا ان النفقة على سيده فله ان يسأل فيه وعلى قول  
الشيخ ليس له ذلك الا ان يضمن النفقة ولو طلق العبد زوجته بائنا فلا نفقة لها ولو كانت مملوكا قال الشيخ لا نفقة لها  
الا ان النفقة للمملوك في وقتها وفي ذلك ان على النفقة اعم الاختيار ان المملوك لها النفقة كان قويا **المكاتب الشرط**  
نفقة زوجته في كسبه وكذا المطلق او الحر بعينه في الشيخ ويكون الزوجة نفقة المعسر بضيق الزوجة بحسب حاله  
فيما قال لا يجب نفقة ولله من زوجته وباتم نفقة الولد من امه **اذا** كانت عده جاز للعبد شتر الرجوع الى  
له تحت المال ولو شتره جاز له بكونه بغيره الا بقاء الذي نكح ان كان له مال كما ليس له ان يرضى عليه لا يجوز له  
ولا عقده ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له  
ملكه مملوك سيده جاز له ان يرضى عليه ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له  
لا يرضى على شترها فان كان جاز له ان يرضى عليه ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له  
**المطالبة بالنفقة في نفقة الاقرب وفيه مباحث** **ا** اذا يجب الاتفاق بالقبول على الولد وارثا  
لو كان له ارثا في نفقته لا يرضى عليه ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له ولا نفقة له  
من يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه  
ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه  
على الحق حصار كان ان يكون له مال كان له مال كان له مال كان له مال كان له مال كان له مال كان له مال كان له مال  
الاقتساب فلو كان حراما على حصيل الكفاية بالكتب سقط وجوب النفقة ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه  
ومن طريق الحاكم لا تقصر الجواز بل يجب الاتفاق على استواء النفقة **البائع** العادل مع محرم من الكتب وفقر  
**ج** يشترط في وجوب النفقة على المفق قد تته فلو لم يتكلم الا من قد ركبته سقطت النفقة عنه وانصرف على  
نفقة فله ان يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه  
اذا علم حاله ان يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه ولا يرضى عليه











ولا بالاجتناب سواء كان بالكلية او لا سواء كانت حصة من يقول كل من انزجها فهو طالق و...  
بالام خاصة كنزها ثلاثة طالق اربع تيد الوفا كنزها ثلاثة الاجتناب ولا ينقص العدد فكيفما رعتنا  
الولاية استبراء العقد فلو طلق المطلقة فماتت سوا كانت مطلقة رجعية او بآية الميرج في الرجعية  
يطلق ايضا في التام وشروط العقد عدم قومه بآية الخلة والمشتهرة وشروط صحة العقد تقدم بآية  
الشبهة له والعقد بالفساد فلو طلق في عقد فاسد لم يصح بل يرقى بينهما بغير طلاق وشروطه واما بعد فانه  
عن الشبهة ويستطيع فيه اضافة الطلاق اليها **باب** القول في الحق القياس شرط صحة الطلاق ان كانت  
المرة من قبلها باطلا حاضرا وبها غير غايب منها مدة يعلم انتقالها من تروا الى آخر فلو طلق الغائبة او  
وهي مدخر بها غير طلق والزوج حاضرا معها اذ في وقت المدة لم يقع الطلاق سواء علم بذلك او لا ولو طلق  
غير المدخول بها والاصل الذي غاب عنها قد لا يعلم انتقالها فيه من طر يك آخر جاز فطلاقه وان اثنى في  
الحض وكذا الزوج في طهر لم يقر بها في جاز لانها طلقا واستبراء في الغيبة شهر اصابه والحدود ما قلنا  
انه لم يقر بها في كل شهر بغيره جاز فطلاقها بعد شهر اربع ايام لا ينقص الا في كل سنة اشهر فلا يكون طلاقها  
حق بغير هذه المدة ولو جاز من غيبته من قبله لم يخلو طلاقها حتى طهره ان لم يكن **والقوله** قال  
الشيخ اذا كان الزوج حاضرا وهو لا يصل الى زوجته بحيث يعلم حياها هو بغير الغائب فاذ اراد طلاق امرته صم  
عليها ما بين شهر الى ثلثة اشهر لم يطلها انشاء ومنع ابن اوديس ذلك وحضره جاز طلاقها في الحائض المأخوذ  
بها في الغيب خاصة **د** فيكون كون المدة مستبعدة فانها يطلها في طهر لم يقرها بآية طهر في طهر لم يقع  
طلاقها في ذلك المدة هذا الشيخ انا هو في الجائفة عند ياشة للمالين فلو كانت صغيرة لم يقع الخفض وكان لابد  
منه وسئلها لا يخفى ان كانت حاضرا طلاقها في طهر المواقفة ولو كانت صغيرة بان يقطع الزهر في طهر كانت  
المحرقة لا بد لآية له طلاقها الا ان يعفي عليها ستة اشهر من المواقفة مع ولا غيرها ولو طلقها قبل ذلك  
لم يقع **هـ** هل يشترط تعيين المطلقة ام ان تارة انقضاها بالاشارة فلو طلق احدها بالاجتناب بطل ولا يطلق رجعا  
وهو يكون بآية قوله ثلاثة طالق او بالاشارة كنزها طالق ولو قال رجعي طالق وله واحد حتى ولو كان له اكثر

فانصرف

فان تروى بحيث يقع اجماعا ما زاد ومن ينشرون ان الطلق فلهي التلقا والطلاق وعلى الاخرى يستخرج بالرجعة وكذا  
لو قال واحدة من رجعي او رجعي وله اشياء كل منها يثبت اربعين طالق او طلاق واحدة قال الشيخ بين الغائبة  
من شاكروا في طلاق طلاق واحدة وهذه طلقت الشاكرا من شاكرا من الاولى والثانية والى استخرجت واحدة  
الرجعة ويحتل على الجواز غير من لا يشكرك او لا يستقرين معا او لا اعدى طالق واستبراء الرجعية والرجعية ثم قال  
اوردت الاجنبية من بغيره ولو كان له جاز في رجعية اسمها رجعي وقال في طلاق قال قدمت لزيارة رجل من آل  
للجعية فقامت اياها زوجة انت طالق لم طلق رجعي ولو قال يلزمت لرجعي فمعه رجعي وجاز رجعي فقال انت طالق  
المحرقة والجعية ولو قصد الجعية فقامت اياها رجعي قال الشيخ طلاقه يثبت وفيه نظر من حيث عدم قصد الجعية ومنه نظر الى  
غيره المحرقة ولو قال يلزمت لرجعي فمعه يثبت فقال قدمت هذه الاجنبية قال الشيخ قبل قوله ساد اعتد على هذا  
العداء بعد خروجها من الزنا لا يثبت **د** لو ادعى لغيره رجعية من قبله لم يعلمها فقال انت طالق وقصدت  
تبع الطلاق وكذا ان اهلكت سائر زوجات غيرها او سائر غيرها لم يبين بانها لا بد المطلقة هنا منسية في نفسها فاذا  
طلق كذلك اطلق واحدة منسية واشبهت كلف الاستبراء منه والاشتباه منه وان ذكره اربع كالي اذ طلقت رجعة  
اختره واشبهتها عليه بين المطلقة بين اقارب واختلاف بينه واختلاف ان كان هذه المطلقة حكم بطلانها  
من رجعية البراق وكذا الزوال هذه لئلا لم يطلها انقضت الرجعية والآخرى المطلقة ان كانا اثنتين ولا يبرأ اليها  
ولو قال طلقت هذه لابل هذه حكم بطلانها بعد اذ لو كانت ثالثة وقال لابل هذه طلقت ولو قال طلقت هذه  
لا يخل هذه حكم بطلان الاولى والآخرى النصفين من البين وكذا لو قال طلقت هذه او طلاق طلقت هذه لابل  
طلقت ثالثة ورجعي في الاولين وكذا في الرابع طلقت هذه لابل هذه او هذه طلقت واحدة من الاولين  
واحدة من الاخرين فلو كان بين الاولين والآخرين ولو بين الفصل فولى واحدة منها قال الشيخ فيمنع التيقن  
لان الطلاق لا يقع الفصل كذا القبيات ومنه نقل قال فيكف بالبيان فان قال الموطأ غير المطلقة حكم عليه بطلاق  
الاخرى وانت قال في الرجعية كانه الطلاق رجعية كان رجعة والعداء والاشبهت به قال ولا يبرأ الا في واحدة  
من من يقع الطلاق لاس من بين الاقارب اجمع فلو قال فاعلم من بين الولى **د** اذا طلق الغائبة لم يبرأ من قبل







[illegible]

30

[illegible]



[illegible]

العدة وفيه **ثلاثة** بياني **أ** انما يثبت الرجعة للطلقة بغير عرض ذات العدة فيجاء عدم استيفاء عدة العدة  
وهو ثلث الفراق وسواء كان الزوج خرا لها بها واشتات في امة سواء كان الزوج خرا لعبد او حرة  
عندها يثبت بها المائة لا الاصل ما اذا استوفيت ثلث طلقات برجعتين لامة طلقتين رجعة متخللة بين  
الزوج رجعة وكذا احرمت العدة كالختلة والمباشرة وغير المدخول بها والفرق العرض الى الطلاق كان  
بالايسر الرجوع لا التيقن العدة فيصير رجعتا على معنى ان له الرجعة في العدة وهل يلزمه كم الزوجين المؤقت  
والفرق ان فيه نظرا في عدم التذوق **الحال** في طلاق الامة قدرة واعتقدتم تزوجها ارجعها بايتمت على طلقة  
فيتم على طلقتها ثانيا لا بالاحل وقال ابن الحنفية يحرم في الثالثة ولو اعتدت قبل الطلاق كانت كالمرأة الاولى  
سواء على ثلث **ج** بيع الرجعة بالثمن على ارجعها او ارجعها من مسكنه ورجعها او ارجعها كالنقل  
والملكية بشروط ولا يفتقر الى اقامة الثمن لاية الرجعة وان كان الطلاق رجعة ولا تعرض رجوع الفعل بالايادة  
والاستاذة العدة عليها ولو عدت في العدة ففي الرجعة نظرا من طلاقه شرعا ولا لامة على انفس الصبيات  
وقال الشيخ الثاني ولو على الرجعة شيئا في الفلح الطلاق والى ان كانت طلقة فراجع **د** على شكل ولو رجعت  
رجعة ان شاء ولو طلق الثانية فارجعها في العدة فالاولى **الرجوع** لا يشترط في صحة الرجوع طلاق الرجعة ولا الثانية  
بالحال ولو رجعها في العدة الثانية وهما يثبت الرجعة تحت الرجعة فان تزوجت حينئذ كان فاسدا سواء دخل الثانية  
ولا فلا يهرق الى الثاني مع عدم الدخول ولا عدة مع عدم الدخول المهر العدة تنص الى الاول بعد الاول ويثبت الرجعة  
فان قيل قوله الثاني من حيث يثبت على عدم علم الرجعة وان كان ذلك الاول وهل عليه كالبينة او الاكراه في الرجعة  
الاول فلا يجب على الثاني في حجاج عدم الدخول في الحكم بطلان العدة ومع الرجوع الى الثاني يجب بقاء الزوج معه  
ايضا في قوله في بطلان الكلام وله سقوطها كما قال من رجعت هذه او ارجعها من رجعت هذه الحق في الرجعة  
مع بينا ان حادثة الرجعة رجعت اليه قال الشيخ يثبت لاول عليها مهر المثل فكان الحيولة فان اكرمت فما قبل  
والمرجع العدة فان طلقت سقطت دعواه وهي الرجعة الثاني وان لم يوافق طلق الاول وصارت رجعت ولو بدا  
فصورتها فان رجعت لم يقبل قولها ورجعها مهر المثل وان اكرمت فان قيل قولها والاولى فوجب اليقين لاستلام المثل







مدة فادعت التراجع والفرقة وانتفاء العدة ويمكن قيل في اية فاد العقيقة عن الصادق عليه السلام  
تصدق اذا كانت ثلثة ولو جعت قبل العقد هم العقد ولا يقبل رجوعا بعده ولو ادعت اصابة الحمل لها  
وصدقها حلت للزواج وانكح الحمل قبل رجوعها على الفرج من قولها ولو قبل رجوعها كان رجوعا  
اذ لم يلقها ثمة او لم يلقها بعد رجوعها ثمة فارقها منه وما بينهما من احوالها حتى يلقها على ما بين من العدة  
ثاندا استوفيت العدة مستقيمة الى الطلاق الاول حلت حتى تكفي في رواية صحيحة السنن طائفتين  
عمل على الشئ والكل على انما ياتي على ثلث سنن فادعت ويهدى الثاني الطلاق كما يهدى الثالث وعندنا في ذلك  
تزوج وعلى الشئ الزوايا بعد التهم على كون الزوج مستغصا ههنا اذ لم يدخل في غيره التزويج لجليل المباحة  
الزوايا دون العدة ولو فصل بالجمعة حصل الفرج وان لم يلقها تزوجت فلتحس طالع الزوج فلتحس حراما  
وانتمت كاحده ولو طلق ولدها على الزنا امرأة فتمت اياه من العقد عليها او انقضت حلت العدة في الزنا  
المرأة بالزنا ولو تزوجت بها لم تأنم وقت الحمل ولو انقضت الاستدانة خفا من اقرار بالاباء او انقضت  
بالزواج مع صدق بشرط التزويج بل يبرهن عن الكذب وكذا يجاب على بقى الاستدانة فوكانه قد قبل الزنا  
للمهر يبرهن والسنة وابد اية الخالف اذا كان مظلوما في الدعوى وشبه المذهب الحق ويرى في قوله  
على ان يثبت على عدم الفعل المباح ان لا يفعله بانتم مشا اقول السنة وما ذكره على الطلاق فقال زوجي  
زنى طلاقا سابقا او نساى طلاقا ولى اقرار بما ذكره الحق وان لم يبرهن شيئا من طلاق المذكور عفا  
بالحل وكذا لو قال كل ما روى في حقه وزنى الحق ولو ذكره على ما بين فقال فعلت وجعل يزوجني ففعلت  
او غير الخراب بنم فقال رضى الاول اقول نعم في حقه علم ان قصد التخليص جائز ولو حلت ما كانت تفتق  
روى كناية الصيد او انقضت ايا جعلته عرقا او ابعثته انما شقت شفته وما سالت حليته وحق  
ثمة صخرة في الزنا اخذت لوجه اولاد النكاح او يفرق واراد العيال او رضى الطلاق الكفر من  
الانكحة او غفل رضى لانكحة النكاح او رجاها رضى كيم غفل او رضى في الزنا او رضى انما عرفت مدة على  
التي لا يثبت ولو حلت ليصد ثمة فالتخلص ايعين غير التخصيص في جعله اعتداف في احداهما **المسألة الثامنة**

في الطلاق والمباراة وبينه دخول **الاول** في حقيقته رتبة **ب** مباحث **ا** الخلع بهذا المأثور وجها ما تقدم  
لنفسها كدرايته وانكح حلالا في دفع الخلع يجوز من غير تلفها بالطلاق فان قيل في الشئ عدم  
الرجوع في قوله من عيب المستدين من كذا على من يابى به وعلى من رباحا وغيرهم قال ولى المستدين  
لا يفرق لهم فشا في ذلك اكثر من الزوايا التي لا يترك على علم بها فان رجوع الشئ اتباعه بالطلاق  
بان يقول خلعتك على كذا فان طلق او تزول فادعت فادعت على كذا فلو كان رضى المستدين المتي  
زوايا المستدين بقرعة مجزئة وهو الظاهر من كلام ابن عثيل وروايت صحيحة عليها **المحل**  
اذ قلنا يزوج الخلع يجوز كما كان طلاقا لا ينفذ على ما يشهد به الروايات الصحيحة فيجب من عدة الطلاق  
ولا ينعى الا الرجوع شئ ان يلقا طلاقا على كذا الا ان تفسد على كذا قال ابن خزيمة روى المرأة فتمت  
نفسه شك على كذا فيجب اليه لا ينعى الا كناية مثل فاحضك او انكحك او فاديتك لا بالطلاق  
وتبع اية الطلاق مثل طلقك على كذا مع سواها تتبع التعليل بنية ما لم يرجع في القديم **ق** وقال  
خلعتك لم يرد بنية لم يقصدا ولا يقع طلاقا ولا خلعا وان رضى المال والمطبت من طلاقا او غيرهما  
عزما عن لغة الطلاق لم يرجع والمطبت خلعا بغير طلاق به قال الشئ يفتي بان اجازة ذلك من احكامنا  
ان لا ينعى لانه اعطاهما من المطبت قال ولو مات طلقا على الف وروى الطلاق فقال طلقك في الخلع  
عندنا وعندهم وروايت طلقني على الف فقال فادعت طلقك على الف وروى الطلاق لم يرجع على مذهب بعض  
أصحابنا القائلين بوجوب العدة في الخلع ينفذ اذ **د** فو قال سبوتها انت طالق والف او على كذا  
منع الطلاق جيبنا لا ينفذها العدة وان تجعت بعد ذلك بغيرها وقد دفعتها كانت حية فالحكم اية  
لا يصير اشتراط بنية **هـ** فو قال طلقني والف كان الجواب على الف نازة فادعت جيبا او يستحق  
للطعن من غير وهو ان يكرها ويعضها بغير حق فيستدعي نسبها لجل الخلع عليه رضى الخلع  
رجوع الطلاق ان اتبع به وجيبا فو روى قال الشئ حل لها عضها واحملها بالفضل الى الاستدانة لانية  
ولو سخطها من ذلك الذمة وانكحها نفسها قال الشئ الذي يقتضيه المذهب انه ليس كراه وعه مباح



بان يخاف ان يعقبا حده الله بان يكون للمرأة التام معه فتخاف منه فتعبر عنه الذي ارجيه الله عليها  
 لها الانتباه **ا** اذا كانت المرأة لم يوجها الى الطبع كذا ولا ابتك شيئا ولا اغتسل كذا من حجاب  
 ولا وطن فزاد من يكرهه او علم من خالعه ذلك وان لم يتلقها رجل الطبع وجاز له ان يتزوج عليها ما شاء  
 منه قليل وكثير سواء كان اكثر مما اعطاها من المهر والقل وسواء كان من جنسه او من غيره وهو يجب  
 خلوه مع طهر القبل الظاهر من كلام الشيخ ذلك رتبة ابن ابي عمير حقه يعلم الخلع اما لو كانت الاخوة  
 ملتزمين ولا كراهية واحدة منها للاحاب فذلك له شيئا ليعطى عليه كان الخلع باطلا عنه ولو لم يمتها  
 حينئذ بعرض وقع رجباً لم يملك العرف **الفصل الثاني في اكرامه وشرايفه** **باب** ما حث  
 فيه للخلع والمختلعة والمعرضات والضيقة اما الخلع فله استقلاله بالطلاق فلا ينعى من العتيق وان  
 كان له حق ما دون رتبة العتيق وامتن الحنيفة والسنن المكرة ولا التكرار ولا الغصبان عقبا برجع ويحرم  
 التمتع لكن لا يترأف المختلعة بشليم العرف اليه بل الى الذي ويحرم من التمس الذي والحجاب وكما علم في  
 الطلل بطل لانه طلاق **ب** يشترط في المختلعة شريطة الطلاق من كرهها طاهر طهر لم يقر بها فيه بطل ان  
 كانت ستخرجها من اية ولا يصدق ولا يجلى وكان الزوج حاضر معها ولا فلا يرجع ولا يصح طلع لها في  
 كانت حائضاً كما يقع طهرها ولو طلق في الحيضة او في غير الحيضة جاز طلعها في ذلك الوقت ويحرم طهرها اهل  
 لا يترأف المال في الغرنت الامة تبعث به بعد العتق اعلم بان المولى ولو اذن في وهل يكون ضماناً لغيره  
 وينقض الخلق اذنه الى المهر المثل فان عاتق وذللت زيادة تبعث بها ولو بذلت عينا فاجاز المهر المثل  
 والبدل ولا يصح الخلع خاصة وكان على البتة او التخل بعد العتق ولو خالعت المتبينة منه وكره ان يخل  
 فالرجع العتق مع المصلحة وتويز ذلك المكتوبة المطلقة في غير المولى الاغراض والمشرطه كالقهر **الفصل الثالث**  
 يشترط في المهر كونه ملكاً للزوج ملكاً تاماً بالعتق الذي لا يبر فلا يصح طلع المطلقة طلاقاً بائناً ولا رجوعاً  
 ولا مختلعة ولا تنكح بمصلحة او ملك البين او عتق الشبهة ولو اذنت لها فها هم رجعت الى الاسلام في  
 جواز النكاح اما لو امرت فثابتت بالطلاق فوطا **د** يشترط في البتة العلم بالثبوت اذ لو طلق

في طهرها  
 في غير المولى

الواجب لها الا قد رد الزوج الروح والعتق فزاد بها عند الخلع وكذا لو خالعا على الفتى لم يكره المهر  
 ولا نقد او على رجل الحريم والذاتية ولو طلق الفتى انفسها الى غلب فقد البطل ويتعين جزم رجوعه  
 ولا يصدق فيه بل يوجب المهر على المصطفا وانما يصدق عند قوله خالعا على غير فتوى كالمهر بالخيار منه الخلع ما  
 اتفق بالطلاق كان رجوعاً ولا ذية ولو خالعا على رجل فبان طهره رجع ولم يخل بقدره **ب** يشترط في الضيقة  
 الصريح اما بلفظ الخلع او بالطلاق خاصة على ما تقدم وتخيرها من الشرط فلو خالعا بشرا او طلقها كذا  
 بطل ما لا يكون الشرط من مستحبات الخلع فيصح مثلاً ان يقول ان رجعت او يشرط رجعت او يشرط هي الرجعة في الذاتية  
 ولو قال خالعتك ان شئت لم ينعى ولو شئت وكذا القول ان خالعتك اني اعطيتك او ما شاءت كذا  
 اذ في وقت المهر من كل ذلك باطل **د** يشترط في الخلع ما يشترط في الطلاق من حضور شاهدين عدلين  
 والذية كالمطلاق وان وقع بالبيع وقدره عاقد من صحته يقع بائناً لم يرجع المرأة فيما بذلته فثبتت له  
 الرجعة ان شاء ولا يقع بالمختلعة طلاق بمال ولا ابدية ولا طهر ولا يخل بها ذلك اذ رجعت يرجع **الفصل الرابع**  
**في النكاح** **باب** في النكاح **ج** يشترط في النكاح ان يكون الزوجان عاقلين بالغين حلالين في ذلك الوقت  
 وكان لهما من ايمان قد تفرق باختيار او براه فليس له الرجوع ولا يخل ذلك رجوعاً ولو رجعت في الوفاة  
 لم يعلم الرجوع حتى رجعت العتقة فالأزواج حقة رجوعاً ولا رجعة له وقال ابن قدام الخلق لم يكن الرجوع  
 النكاح في البهيم والله الرجوع في المهر والبرصا الاخر وان يتبدل الرجل الرجوع في بعضها للمرأة بالبيع  
 فيما اختلفت بدجزا الرجوع في الوفاة وفيه نظر والاذن جواز الرجوع سواء شرطه بان قال فان رجعت  
 كانت لي الرجوع او طلقها ولو رجعت لم يعلم رجوع هو بعد رجوعها مع استلصال الجمل في الاذن جواز الرجوع  
 للمرجع قبل رجوعها رجعت فالرجوع حقة رجوعاً خاصة ولو قال ان كانت رجعت رجعت يبرئ على حقة  
 التخيير مع الشرط **الفصل الخامس** في الرجوع مع السلطات طهر وقال ابن الحسين البكر ان اعدت سلطاناً في بئر  
 المسلمين عليه دللت ربه انه رضاء عن الباقى على ذلك **الفصل السادس** اذا خالعا لم يكن له الرجوع الا ان ترجع في الوفاة  
 فيما بذلته ولو لم تكن ذات عتق بان خالعا في المهر فزادها الوفاة لا يصدق ما يكون له الرجوع مطاقاً سواء



























حذره استقامت الحق باليقينة او اللغات سبع فقد اليقينة اذا لم يلاعن حذره لا يجبر حتى يلاعن فاذ اصر معتدا  
 الحرقة ولها استقامت اللغات فان لم تنفصل حذره ولا يجبر على اللغات ولا يقضي في سقرها الحذا عنها ان الزيج  
**ج** المصلي لا يصح منه اللغات بالله فاني قد نظروا الجمع باليقينة لا تنفك المشاهدة ويصح من غير الولد اما الاثر  
 فان عقلت اشارته او كان عين القربة وكلت حذره وقد فصح احتمال عدم لا تنفك اللغات الى الغلط  
 الشهادة لا اشارته ليست مرجحة في القذف والبيع القذف بالكتابة ومعه في ذلك تردد فان جاز اللغات في  
 بلاشارة المعنوية ثم حكم بانكر اللغات وقال لم اتهمه لم يقبل مني انه ويقبل منها عليه فطالب بالحد ولجئ اليه  
 ولا يجوز الرجوع في قوله ان اللغات في حق الشب الجيب اليه انما في كنه القذف والادعاء معا فانه قد  
 في القذف الشقاق حتى يزعم حكم اللغات ما تقدم ولما صاب القذف مرض بعد القذف قال سلطان عاتق  
 ان يترك الشقاق وله ان لا يترك من بلاشارة وكذا الرجل يطالبه **د** لو كان للزوج القاذف يثبت بغير  
 قنانه وجاز العود الى اللغات اقرب الدم ولو قد نهانا اذ انه الى ما قبل الزوجية عهد الحق في اللغات  
 ليس اللغات امينا لاجالة الزنا وفي المسببة له ذلك اعتبارا لاجالة القذف وهو قنانه وكذا له اللغات في  
 لو اذانه الى الزنا يترك رجعيته بشر شرطه وحلت بالخلق الى دفع الشب ولو قد نهانا في العدة الرجعية كانت  
 اللغات بخلاف البايان بل عكس ولو اذانه الى زنا الرجعية الا ان يريد في الشب فانه ان يلاعن ايضا فان  
 الولد قد انفصل فصلت في الحال لم يقم الاحتياط بين الفجر الى الاتصال وبين اللغات في الحال وكذا احتياط في الرجوع  
 الى العمل بين ملاعنتها في الحال في الولد فان لم يقم فيها وجبت الصداق للزوج ولم يجره في الشب لغير البينة على القذف  
 فلا ترى القويم لصديق اللغات على ما مع احتمال عدمه لان التوهم يتناول بفرقة اللغات وهذا يتعلق باليقينة  
**هـ** الاثر له قنانه الرجعية مع الشبهة ولا مع غلبة الظن ولا مع اجازة الشبهة ولا مع الشبهة ان فلا تراه بها  
 ولا في الولد فليسهم الاثر او ثمة افعه اياه في الضمان ولا بعد استصحابه وان ناه بعد الاثر في حد الادعاء  
 سواء كان مستصلا او لا ولو كان لا يشبهه في اللغات ومع العلم بانقضاء الحمل لا يستلزم بفسخ شرطه الا ان  
 يجب عليه واللغات ولا يلحق حسيته من ليس منه **و** لو كان في الشب في اللغات فان ادعى الشاهد حذره ولو قد

بان على كذا الذي كان حذره لا يجب به الولد ولها استقامت باليقينة او اللغات **ز** لو نكح الزوج في حال اذانه او  
 جازها او اذانه الى حال الصحة لزمه الولد ولها حذره الى حال الحيض لزمه المقرير كنهما يتوقفا على المطالبة  
 فان كان هذا كنه الشب يوجب الى الغيبة جازمه ان يلاعن لغيره وان لم يكن شب فالاقرب انه ليس له ذلك فان  
 طالت بذلك او بالشبهة كان له ان يلاعن لاستقامتها وان كانت بحوثه لم يكن له ان يلاعن لزمه المطالبة  
 للحد لانه لا انما لا يقيم عليها حال جازمه بالحد ينظر الا اذا قد ما ان تلاعن او يقيم عليها للحد ولو لم يثبت  
 اللغات من لدة او لا تنفك كان له اللغات في حق الشب ولو لم يكن في ذلك له لانه لا اذانه في الشب لا يثبت  
 وليس لولي الجفنة المطالبة بالحد مادامست حية وكذا ليس لسيبته الامنة والعهد مطالبة بحدها والقاذف بها  
 وانما المطالبة والعقد لها في القذف ان لها مطالبة سيدها بالحد ولو قد نكحها على الشك ولو سأل الزوج القذف  
 وكان له المطالبة على الشك في الشب وحده القذف حتى ادعى حرمه في حقه الاستجاب فانه في الشب  
 ولا يغني عن القضاة به وبسقط بالعقد واذا اصر جازمه كان لهم استيفاءه وان على بعضهم الاكثرهم الا واحدا  
 كان له استيفاء الجميع **ح** لو دعت ثلثة اقل من ستة اشهر لم يلحق به وان شق في اللغات وكذا الموصلة لغيره  
 من عشرة اشهر سنة على الخلاف من وجبه كنه في الاجرة يقتضي الى اللغات ولو اختلفا بعد الفجر في زمان الحمل  
 تدعوا وانما يلحق الولد مع امكته الوفا من الزوج فلما يلحق الولد بالزوج النكح له وبع تسع سنين ولحق او المانع مثل  
 ثلثة اشهر الولد آخر اللغات حتى يلحق برشد او لو مات قبل ربه او ولد والزوج ان يكون ولو كان الزوج خفيا  
 بجوبا ما لا قرب اذانه يلحق بخلاف فاذ اذانه والى في الذبح فلا يفتي وله نكحها الا بالاللغات وهل في الولد  
 على الولد على الزنا يتوهم فخره الوفاة ولا عذر به لم يكن له نكاحه بعد ذلك ومعه فيه نظرا الى الحد  
 بالحد والفاة به كذا في الحكم فان لا يقطع نكاحه لجهلها وكذا التي مسكت حتى تنقض لفتق الشك له في الحمل ولو كان  
 الحمل ولم اتهمه في ذلك او متوهمه حال فيه ولا يصح فيه بعد الاثر به سبيل او فخره كونه آتية او انشاء امه عيب  
 اذانه كنه في سوره في هذا بخلاف بانك يترك الامن امه انك قد مع الذي في الاول وبعه الثاني **ط** لو قد  
 اذعن حذره ما في كنه الحمل قال الشيخ ان الثابت بيقينه باعثة المستلص وهو متوهمه على كنه الحمل وان لم يثبت

من الولد في الزنا  
 وسقط



نصف تعليمه اليه على ما قاله ابن ابيس لا يثبت اللعان بالحق الساقط ويصدق عليه لانه لم يثبت  
 ولم يتكلم ولا يجب الاقرار به **ي** لو قذف زوجته ونفى الولد سقطت الحقة باليقينة وانفى الولد باللعان فلا  
 باليقينة ولو تزوجت وانت ولد دون سنة اشهر من قول الثالث ولد من ذاك الاول لمن بالوك ولم يثبت الا  
 باللعان **يا** يثبت في المخلص البلوغ والعقل ولا يشترط الاسلام ولا الحرية ولا كونه سلبا من العقاب ولو قذف  
 الكافر والعبد اذا لم يثبت في الزنا زوجته او نفى ولده كان له اسقاط لده او التذرية باللعان بشر ايقانه شأ  
 معه الصفة على انك تناوله **يب** يشترط في الملاءمة البلوغ والعقل والتمتع من العهر والخبر والعقل لا يثبت  
 ولو قذف المحبوبة او الصبيته فلا لعان الا ان يثبت المحرمه وبالبلوغ فلا لعان وكان الصبيته ان لم يثبت  
 القول ولو قذف زوجته القارة او المحبوبة او غيرها عليه ايد او لعان حله كان الزنا الزوجي الردي اعلى  
 الزنا قوام الزنا اشترطه وقال ابن ابيس انه شرط في نفى الولد لا القذف وهل يشترط حرته قال **الشيخ**  
 نعم ولا لعان بين الف والمكره واختار ابن ابيس وقال الشيخ لا يشترط عليه اعتداله ايا جليل بن وراجح  
 للفتنة من القاذف على انك وكذا يثبت بين المكره وزوجه الحرة بملازمة الطلعي الحصة منهم وبين المكره  
 وزوجه المأتمه بملازمة بر او بتعذر من سلم الحقيقة من احدى هاهنا عليها اليك اهل يشترط اسلم المأتمه قال المصنف نعم  
 ابن ابيس قال الشيخ لا يشترط وهو الحق لير ايت جليل بن لو قذف السلم تزوجه الزينة او الكفر زوجته المأتمه او  
 احدى اولاده كان عليه التعزير او يلعن اما المأتمه بالملك فلا يشترط في نفى الولد الى اللعان وانه اعترف ان  
 بل يثبت عنه ولا تعزير الا انه فرسا بالملك ولا يوافق بجواب لعان الحامل لكن ينعى الحقة عنها حتى تقع وان حبس  
 ولو قذف زوجته المحرمه في القذف حقا ولا عن وكذا المحرم ولو قذف زوجته **ج** لا يثبت اللعان باللعان  
 المطلق بالقرينة يدعى المشاهدة ولا يجوز له اللعان حتى يشهد ولا يجوز له التعزير على اجزاء الثلاثة او اشهر  
 بين الملاءمة والاتق ولذا يمكن ان يكون منه **يد** لو ادعى انه قذفه حال جبرته ولا عنه حقه عقوله ذم قولي  
 اليقينة فان استغنى عن لم تعزير له اجزوات فالقول في قساع اليقين قارعت فالقول في قساع اليقين ولو قذف  
 الذي في زوجته وتوافق البتة ولم اسقطه باللعان ولا يكون ان يفي بالقول في الامان فيشهد سلماته القاذف

لا يصح له من الزنا وان وطئ

**يد** اذا ثبت زناها بالنية او اقارها فنقضها قاضي بذلك الزنا وجب التعزير لا القتل من كان زينا  
 او اجنبيا وهل للزوج استعانة باللعان قوى الشيخ العدم وان كان قذفها الزوج ولا عنها واستغنى عنه  
 تحقق الزنا باللعان فان قذفها الزوج عذب وان قذفها اجنبى حله فان لعنه بليت الحقة على الزوج وعزير  
 كان الزوج نفى سبب زناها ارم سبب اركان الولد باثباتا او قذف مات ارم يكن لها ولد ولو قذف زوجا لم ينع  
 عن اللعان فلو لم ينع فقد نفيها به ذلك الزنا لم يثبت على شكل عذب للسب وليس له اسقاطه باللعان ولو قذف  
 اجنبى ولا يثبت له قذفها ثانيا به ذلك الزنا لم يثبت ايضا عذب **يد** لو ادعت على زوجها القذف فأنكر  
 فاقامت بيته القذف كان له ان يلعن وتكون القاذفة والزنا فقامت على يمينه بالقذف حله ولا ينع  
 يمينه ولا لعانه **يد** لو قذف الصبي عذب ولا لعان ولا لعان وان بلغ وقال البالغ رايت جوف فذل  
 فذلك من ذاك من جده او يلعن ولو قال يا زينة بنت الزانية حله لكل واحد حقه مطلقا لا عقابا  
 حله البتة بالنية واللعان واستطاع الام باليقينة خاصة باليها به او باللعان كان الاثر الحاق اليه  
 باليها بين المحرمين بل يتحرك حتى يبرأ ولو كان عبدا مكذبا لا يثبت في القذف والمكره **ج** لو  
 قذف ولم يلعن فقد يعزير بعد فذل قبل منه ولو جحد الزوجي فارد ان يلعن بعده من سنة او كان  
 وكذا لو قذفه ولو قذف المكذبة لا يثبت حله ولم يلعن من كان للزنا وانفى السب **الفصل الثاني**  
 في كيفية اللعان وضيقه **يد** **ج** اذا قذف الرجل زوجته واراد لعانها اسقط الحاكم اوصيه لذكرته  
 الشيخ ولا يقتصر على حقه بل اسند عاله طلقاته على ان يعان ويشتري عليها اللعان فليد ابدت الزنا  
 الحاكم لم يثبت به قال ولو تزوجها رجل يلعن بينها جاز ويقيم بنفسه لذكر قبل الحاكم ولا يشترط في نفسه ان يبرأ  
 ربه او يقر فيقول الشهد بالله اني لم افعل ذلك فانما يبرأ منها بيمينها بعد ايم مرات شريعتي على العتة انه ان كنت  
 الكاذبين ثم تقول الشهد بالله انك افعلت ذلك فبيمينها فان بعد ايم مرات ثم تقول ان غضب الله على الكاذب  
 من الصافات ولو تزوجها رجل من العامة تلعن بين يدي الجواز فقل فيقول المحرم على واجب زنا فان  
 القذف بالشهادة على العامة ويقام الزنيل عند القذف وكذا المرأة وقيل يزناها ثانيا بين يدي الحاكم

لو وطئها



يدان الرجل بالمشاهدة ثم اللعنات وبعد الصلاة على الميت وتعيين الملائكة بالمشاهدة الحركات حاضرة من غير  
 الاسماء ومنها ان الميت مع القربة او الصفات المختصة بها واللفظ بالقرينة مع القربة ويجوز غيرها  
 مع القربة فيقتصر الحكم على ما هو في القربة واللفظ بالقرينة مع القربة ويجوز غيرها  
 عن تعيين الرجل وحضوره مع روحه الحكم بالقرينة بعد الشهادة له ما قبل اللعنات والغضب **ب** يجوز  
 التعيين للمكان بان يلاعن الحكم بغيره ان كان بغيره بين الكون والمكان في المدينة بين الفرج المذبذب كان  
 بحيث المتدين في المسجد عند الفجر وان كان في غير ذلك في المباح والزمان باليقاضه واليقاض الثاني في المباح  
 وهو كونه بالشهادتين او بغيره في اللعنات والزمان والمكان باليقاض ليست شرطا ولا واجبة  
 الحائض يلاعن المسجد فيبعث الحكم من غير تعيين الشهادة من غير تعيين الزمان او المكان او غيره  
 وكذا في كل مكان لا يكتفي بالقرينة ولا يكتفي باللفظ في الموضع الذي يعتقد ان فعله من البيعة  
 والكيفية بحيث ان لا يكون في اللعنات فيها في كل مكان **ج** يجب بقاء الرجل الا باللعنات فلم يبق في الملائكة  
 لا يقتضيه وكذا يجب استيفاء اللعنات على ترتيبها فلا يقتضيه احداهما الا في القربة لم يقتضيه ايضا وفي الحكم  
 بالقرينة في ذلك كله لم يفتد حكمه **د** يتحقق القذف ويحرم الفدية على الزوج ويلاعنانه سقط القذف في حقه ويجوز  
 في حقها ويلاعنهما سقوط القذف واستفاد المصلحة من الزوج دون الملائكة ومن ان القذف وتأييد القيم لا يكتفي  
 بهذه الاحكام الا بقرينة لعنه الزوج خاضعة ولا يقتصر بعد اللعنات في الحكم نوا كتيب منقصة في الشهادة  
 او كتيب لا يشهد حتى من الاحكام في كل مكان او اقرب رجعت لاحد جلبه وكان القذف باقيا انما لا كتيب  
 نفسه بعد اللعنات فانه لا يبعد القذف ولا يزيل القذف المودة والارث هو الامن يقترب به الزكوة المتقرب  
 يرثه الولد والاذن بسقوط المودة وتوابعها بعد اللعنات لم يبق الا ان يقر رجعا على الشكالي وفيه خلاف  
 نسخ اللعنات ولا يرتفع القيم الموبد بالتكذيب **هـ** يشترط في كل شهادة من الاربع ان يقول اسئد بالله اني  
 لم افعل ما اتهم به من الزنا وان في الولد زاد وان هذا الولد من زنا وليس بشي ولو انكر على الملعن  
 لم يجر كذا في اللعنات ولو لاعنها وسكت عن قول الشب هرب من ولم تنبه بعد ذلك باللعنات جاز كان او منقصة

وتقول الملائكة اسئد بالله اني لم افعل ما اتهم به من الزنا وان في الولد زاد وان هذا الولد من زنا وليس بشي ولو انكر على الملعن  
 مع عيبه **ز** في اولى الغضب عند اللعنات او اتت هي باللعنات عوجه لم يجر وكذا في اولى لفظ الشهادة  
 بالخلف والاعتراف والاباحة **ح** توفيقها بغير عيب او بغيره كذلك حد الملائكة حد اكمل ولا كذا النكل وحده  
 فان لم يدر سقط حد خاصه وان اتا بالقرينة سقط الحد ان لم يدر حد منه الملائكة حدثت للزنا والافتراء  
 ومن قذف عند الحكم بغيره ولم يلاعن الملعن سقط الحد في القذف ان لم يدر حد من الملائكة حد اكمل ولا كذا النكل وحده  
 سمعت ما يقولون ان فلانا زنا بفلانة **د** اذا اعتدت قبل اللعنات سقط الحد من الزوج بالمزنا والاذن  
 بغيره الا ان يقر رجعا ولا يكتفي بالشب الا باللعنات لانه تضاد فاعلى الزنا لا يكتفي بالشب المذنب بالقر  
 المذنب ان يلاعن نفسه ويقر رجعا وان يلاعن للزنا بعد القذف اجماعا لم يجب عليه الحد ولا سقط  
 القذف ولا يثبت القيم ولو رجعت عن قذفه سقط الحد فقتناج الى اللعنات لان التبعيع عن قذفه  
 الزنا سبيل **هـ** اذا مات الزوج قبل اللعنات او قبل اكمله برئته الملائكة ولها المنفق ولو ماتت قبل  
 لعنه او قبل اكمله ورثها هو وليه المدة للزنا ولو اراد دفعه بما راعى الشكل ولو اراد في الشب كان  
 له ان يلاعن نفسه وقال الشيخ ان تمام جيل من اهلها سقمها ولا عنه سقط امره وهو ضعيف **و**  
 لو سئل عن اكل اللعنات حد للذاني وكذا في كل مكان هي عن اللعنات حد لعنه الزوج ان كان له رجعت  
 ان لم يعلم كذا عند القذف ولا عن بالاشارة وان رجى عمره نطق **ز** اذا قال هذا الولد ليس مني القذف  
 انكره وان يكون قد مات رجعة الا ان يلاعن ولاعتل انه لا يشبه خلقه وخلقه فلا بد والقول قول في البرية  
 مع القربة فان سئل هلقت الملائكة على الزنا الذي يقول ان يلاعن او يقرن البيعة داخل الزنا من رجوعه  
 فان لم يعلم لعنه لم يبق هذا القصة ولو اراده الزنا بالتحلل وان علم قراق الاول وتكلم الثاني وتكلم  
 الولادة الحاشي بالاول ان اتت به لا قبل من سنة اشهر من وطئ الثاني ولد له عشق من قراق الاول والثاني  
 ان اتت الاكبر من عشق من قراق الاول وكسنة فها زنا من كلج الثاني الا ان يلاعن ويقرنها ان  
 به لكبر من عشق من قراق من سنة وان الملعن هذا اتج ما حلت انه القطة واستغفار له فيها البيعة



بالإدانة وليس فيه شهادة الشك، وإن انفردت فان تعددت على الترتيب على العمل بالإدانة وانفق النسب  
غير كاف وان سلك جملتها وفق النسب إلا ان يخلص وان سلك تعدد الشك بين اتفاق اليقين على العمل  
التي لو كانت وبقيت فيه وبين عدمه لأنه اليقين حقا وتكلفت عنها منسقة ولا يثبت بعدة تلك على  
الأول بحيث لا يبقى بعد بليغة وبقيت النسب إلا ان يخلص النسب على الثاني لا يخلص إلا بالنسب إلا بالاختصاص ولو  
تعددت هذه الأصول ليس على بل زائلك فلا بد ان يخلص النسب وكذا في يوعين المنسوب اليه وقال  
ليس على ولا أصبتك ولست بتأني لم يكن فاذن لا بد ان يكون ولده بان يخلص دون الفرج فيسبب الآلة  
اليه وان لم يصحها ارباب مستحق على ما هو فلا يخلص ولو قال وطئك فلا بد وبقيته وهذا قوله قاله في  
هنا عندنا ولا بد ان كل من وقع في النسب بغير احوال لم يثبت فيه بالقول ولو قال فخصيكم فمؤثرون  
له دونها وله ان يخلص لثب النسب على وجه الفتح **ج** لوقال ابن الملاحة لست ابن فلان وقال انه  
انه الشرح من غير شبهة فليس يقذف فان صدقته الملة والاحتمال فان سلك جملتها وحده وان قال ائت  
ان انه انت به من زنا فمؤثرون فليد له وكذا يحل لوقال له بعد الكتاب اية نفسه بعد اللعان **ج** وان  
لثب النسب فريعت آخر قبل ستة اشهر فاحمل واحد فان نقاه انتفى وان استكمل في شيفه المذكر وان وقع  
لأكبر من ستة اشهر فاحمل آخر حكم بالبراءة وله فيه بالمعان وان كانت الزوجة قد بانت بالولم وان اسكه  
لحق به دون الاول وان اخص عن الحمل في صدقته ثم وضعت آخر قبل ستة اشهر حتى بالمعان فمؤثرون  
وان كان بعد هذا انتفى الثاني بغير احوال فيكون بها الاول في لثب الثاني وقت البينونة بعد جملتها لا يخلص  
الفضل العقول وطها بئلى اللعان وانما استلحق بعد الولد بين القوامين لحق الاطراف كان بينهما ولد  
اشهر فان صرح في ثبني الاطراف ولا لعان **ج** لولا ان زوجته انتفى لثب النسب له ولزنا حرم اجد فان  
اشهر اهل الحمل له وطها وكذا لو طها انتفى ثم اشترها لم يحكمه قال الشيخ وقال شاذ من اهلها بما اهلها  
ولا تفتق للبيات بالمعان ولا سكتي الا ان يكون احدا ولم يثبت جملتها **ج** يجوز اللعان لثب النسب الولد الميت  
كان للولد ولدا ولا تقول لثب من يمين وان احدهما وثق الاخر كان له ان يخلص لثبها **ج** لوقال في

بازنية

بازنية فقالت زينت بك حدة الرجل من الملة ان تعددت في الزنا معها وان تعددت زناها معا سقطت  
لوجب عليها حدة واحدة وحدها ان اعترفت اربعا ولم تعدت زناها حدة بان يقول وطئتك في الشبهة  
على التخييم لم تعد للعدوى وحدت للزنا ان اعترفت اربعا والقول في لثبها مع اليقين لا يخلص  
تدنيها له فان سلك جملتها وحدت ولو قالت انت الذي فاحتمل العدوى بعدد لوقال لها اني ارى من  
تعد ان فلانة زانية وهي في سبحة لهما وقد استقام حذر ربيجه باللعان وان يقصد التبرك حدة  
ان رجلا احتمل حدة من جهة الاحتكام في قوله اهلها بالجملة ولو قصد فيه منها قبل مع اليقين او لم يكره  
قال انت ارى الناس لم يكن لا يفتق من جهات الناس من قصد ارباعه الناس حدة لها خاصة ولو قال  
انت ارباع من فلانة زينت زنا فلانة بالزينة وكان عالما بحد وان كان حاد لم يجد ووقال لها انت  
فرقا الشيخ عدم الملة ان كان من اهل الفرج ولا يوجب وكذا في عدم لوقال له يا زانية ووقال لغيره زنا  
في الجبل احتمل الصدق فلا حد والزانية في حد ويقبل تصديق مع اليقين ولو سلك جملتها صدق الصدق بعدد  
قال زيات من غير يمين فان كان من اهل الفرج ارجح اليه في التفسير ان كان عابدا لانه العاتقة لا يقر بين  
نساء وزينت والرجل عندك يقول ثبني العواي لو شتر بغيره ولو صرح بالبراءة فقال زينت في الجبل وقال  
امدت الزانية وتوكت الهرة فالأقرب القول ووقال له زوجته زينت وانت صغيره وضربا احتمل بعد الشك  
كثير سنوت او ثلثه غير لثب دون القذف ولا يسطر بالمعان ولو شتر بما جملته كبرت سبع او شتر بالمعان  
ثم استقامها بالمعان ولم قال زينت وانت صليبة فطهرها في الشك خاصة ارقامت بينه وبينها  
بالمعان والقول قوله مع اليقين لو ادعت عدم الزنا فمؤثرون حال الكفر وان كتمت في نفسها وبقيت من دعا  
فلا بد من حدة ان يخلص وان لم يعلم حالها بالقول في مع اليقين بغيره وان سلك جملتها ان شاء ويجعل  
تدنيها فان سلك جملتها ولم يخلص لها زينت ثم قال بعدا انما اردت في حال ما كنت نصرانية وقالت بل كن  
الا ان قد قرأها مع اليقين لوقال زينت رأت امرأته عرفت الزينة فله اللعان وان عرفت الاثبات في امرئ  
وان جعل احتمل الامر بآية لوقال اكرهت على الزنا لم يجد والآخرى تقر به على السب وكذا ان اربابا تامة ان اربابا







وقد هذا القول عننا حسن الدال بيننا وفي شاهد ايقنا في رويته وانه ما قبل العباد وشهد اياته قدما  
خلاف اياه وكذا في شاهد اهلنا **ج** لا يشك دعوى القذف الا اذا كانت مستقيمة فلو شهد لها  
بالقذف والعريه او يوم الخميس والآخر بالعريه او السبت لم يثبت لها الشهاده الا لا اقرار بالضميمة التي  
الزعمان فانها يقبلان بخلاف ما لو شهد احدهما بالقذف والآخر بالآخر فيه او شهد احدهما ان  
انعتق فدايا العريه والآخر انه اقرا به فذبحها بالعريه لان العريه هنا عينا تان الى القذف لا  
الى القذف به ولو شهد احدهما انه قال القذف الذي كان حتى كانت بالعريه وشهد الآخر انه قال القذف  
كل على العريه لاحتل عدم القبول لانهما قد اذنا وشوته لاقولوا بالقذف وقوله بالعريه او العريه استقام  
لاقرار **ك** نفى الولد على الفدية فلو تفرع القذف بطل فدية ولا يجب مخالفة العادة في مشيه الى الخرافات  
اشهر وتقال لعرف ولا تهاشم فله مع اليقين ان كان بعيدا عنها ولو كان في داره لم يقبل وقوله القذف  
الزوجه والاشهاد الى القذف منهم قول مع اليقين ان احتمل تصدي بان يكون قريب عهد بالاسلام او فشاء  
في بلاد بعيدا عنه ولو لم يكن كذلك لم يقبل ولو لم يتمكن من القبول اجبر وحفظ مال او اشتغال بمسألة  
غيره كان له ان يحد ذلك القذف بغير علة الا شهادته على قاتله على ان تكون فان لم يشهد مع المكون فخل  
ففيه ولو كان بعيدا وجب عليه المصروف الى ان كان يخل ففيه المصروف الطريق او غيره من اعداء ولو شهد  
مع القاتل من الشهادة ما تقدم ولو حضر قال لم اسع ولا تهاشم فله مع اليقين وكذا القذف سمعت ولم تصدق  
ما لم يبلغ القذف **ل** انما يلحق الولد مع اسكات الوصي ولا يكتفى بالعقد الجرم القاذ على الوصي اذا لم يبلغ اسكات  
فلم تخرج صدق الحاكم وظلها في الخلق فكذا ان ثبت له ثم غاب ولم يقطع خبره فبطل الحرام انه مات فاحتدت  
تزوجت وجأت بلزاد ثم جاء الاول فلا ولد للاول **م** لو عقت من القذف والاسب القذف في قطع  
التكلم ودفع عار القذف والاستقام منها في الاخرى جواز القذف يخرج هذه الاعراض لعقت والى الجواز  
لو سكنت من القذف وما عقت فلا أصل ان طهرها من القذف في القذف انما لو قصد نفى القذف لم يثبت القذف  
على طهرها ولو قال زناك مسج او هي زناه فلا دعوى فكذلك به ويظهر تأديبا **ن** من شر اهل القذف التكلم

عن

عن ما تقدم من القذف في الجاني حقه ولا دعوى في القذف في الزوج لا يمنع القذف ولو شهد الزوج فان كان  
تلا يصح وجوب القذف في الزوجه من غير شرط فلا يمنع من دعوى القذف في القذف ولو شهد الزوج فان كان  
لم يثبت في تكلم فانه لو شهد اربع القذف للقذف لا تفي القذف ولو شهد القذف فلا يمنع من نفى  
القذف بغيره ولو شهد على سقوطها للقذف القذف وكذا القذف في سقوط حقه القذف اذا لم يشره ولو اشرى  
فاحتد بغيره لا يثبت ان يكون بعد القذف فلا دعوى في القذف فلا دعوى في القذف في المالك ولا تهاشم  
بعده لم يثبت بسبب حكم اليقين للاستبوة والاقرب لحرمة بالقذف هذه القذف باللعان **ج** لو شهد الجاني  
وذكر في القذف لم يثبت في الجاني ولو بعد القذف لم يثبت فيه **د** اذا وجدت لم يثبت فيها القذف  
سنة اشهر فان غاب عنها لم يثبت في القذف الثاني ولا يثبت في غيب جاني القذف ولو تفرق القذف  
توايين او تفرقوا وان نفى اولاد اعداء القذف واحد بين التوايين المستقيمين اتم الامم لا الموهوبين ولو استلحق  
الولد المقتول في به وان كان امه قاتله به بعد الموت وروى وكذا الوصي بعد الموت فاستلحق به ولو استلحق به  
القذف لم يثبت القذف بغير الولد لو مات الاب ولا يثبت الاب لو مات الولد ولا يثبت انه لا يثبت في القذف  
الولد في القذف فلو صدق في القذف نفى اولاد اعداء القذف ولو تفرقت هذه الاب والولد فاقرب بغير القذف  
لا شهادته في القذف من طرف الاب وكذا الوصي فثبت له القذف عليه **هـ** في القذف وفيه **و**  
فيمن القذف له جليلها وفيه **ز** سباحة الزوجه انه لم يكن صدقها باليمين عليه واحدة من الطلاق والتمتع  
عد الوفات والقذف يحصل باليمين للشبهة قبله ولا يثبت في الاصل ولو خلاها من غير رجل لم يجب القذف  
على القذف القذف سكره وطهرها في ادول القذف اولاد اعداء القذف فثبت له القذف في القذف فان كانت  
بان يكون في سكره ايتها ولا يقتلها مع القذف في الاصل فثبت له القذف في القذف فان كانت شاعرا  
او شاعرا او لم يثبت في القذف ولا يقتلها مع القذف في الاصل فثبت له القذف في القذف فان كانت شاعرا  
يقضيها بما ذكرها احبها انه ان كان هناك لم يثبت في القذف في القذف في القذف في القذف في القذف في القذف  
قربها وان كانت شاعرا فثبت له القذف في القذف في القذف في القذف في القذف في القذف في القذف في القذف







لا يخرج الا بعد ثلثة اشهر او اربعة اشهر بالاشهر الصابط ما تقدم من اربعة اشهر بالتاريخ من ثلثة اشهر بالاشهر  
 او ثلثة اشهر وكذا لا يخرج الا كل اربعة اشهر فانه اذا مضت اشهر بالاشهر ايضا **الاعتدال بالاشهر**  
 طالت في اربعة اشهر اعتدت ثلثة اشهر هذه طالت في الاشهر ما مضت من اربعين ولغزت من اربعين  
 فثلاثين بالاشهر وتبقى الثلثة فثلاثين من الاول ويلحق الساعات والاشهر ولو زادت بعد الفضة العدة  
 والتكليف لم يطل الا ان يظهر الحمل ويحقق انفس الاول ولو حدثت الزوجة بعد العدة وقبل التكاثر جازها ان  
 يحكم الثاني ما لم يثبت به قبل انقضاء العدة فانها لا تلحق ولا تنقض العدة ولا يفي تحقيق الثاني بوضع الحمل قال  
 الشيخ اذا طلقها فارتابت بالحمل بعد الطلاق او اذ عتبه صير عليها شهدة اشهر مؤقته بعد ذلك بثلثة اشهر ان  
 ادعت بعد ذلك حمل لم يثبت عليها وقال ابن ابي عمير لا يثبت عليه وهو جدي **الاعتدال بالاشهر**  
 ان لم ينجس في سن من عتقت عندنا اذا اعتدت بالاشهر ثم طلقها بعد العدة فانها عتقت  
 ولا يثبت عليها الاقرار او جازها ان رأت الدم قبل انقضاءها فانها لا يثبت اني الاثارة وهل تعتد لها  
 قبل التام الاقرار الاقرب ذلك لا يثبت الا من طلقها حيض ولا يثبت عدس ان الاثارة هي الطهر من الحيض  
**الفصل الثاني في عدة الحمل في الطلاق وفيه عشرة اجزاء** **الاجزاء** تعتد من الطلاق بوضع الحمل سواء  
 كانت حرة او امه وسواء وضعت بعد الطلاق او قبله اكثر من اربعة اشهر وقال ابن ابي عمير تعتد الزوجة  
 الاجلين فان مضت ثلثة اشهر لم تضع خرجت من العدة وان وضعت قبل ثلثة اشهر خرجت ايضا من العدة  
 من المعتد الاولى **ب** لا يثبت ان يكون الحمل ثلثة اشهر او غير تام بعد ان يعلم انه حمل وان كان عتبه سواء طلق  
 خلق آدم من عين او بغيره او قبل او بعد ان يولد يكون يقول القابل ان فيه تحليفا لظن الاطباء **الاجزاء** المعتد  
 او بغيره واستشهدوا من تحطيط طهره لا يثبت ان يكون ثلثة اشهر او غير تام بعد ان يعلم انه حمل وان كان عتبه سواء طلق  
 اما لو ادعت دالا يعلم هل هو ميت او حي من الاول والا فان العدة لا يثبت به وقال ابو القاسم نطفة او علقا  
 ما العدة **ج** لو طلق فادعت الحمل صير عليه شهدة اشهر على ان يفي مدة الحمل لا يثبت الا عتبه وان كان  
 ستة وكذا لو وضعت دالا وادعت بقاءه على احد الزوجين **د** لو كانت حاملا باثنين ولو ادعت بثلثة

من ستة اشهر بالاشهر ولو ادعت احد الزوجين بوضع الاول والاقبل للازواج حتى تضع الجميع والثلثي انما يثبت  
 الجميع وهو الاقرب وكذا لو ادعتها بثلثة اشهر بوضع الجميع ولا يثبت الا بوضع جميع الاول **العلم**  
 قولان في ان يطل هل ترى من الحيض فان قلنا لا لا يثبت العدة به بل بوضع الحمل **ق** تعتد للحمل  
 من الزنا ان طلقها الزوج بالاشهر لا بوضع من جين الطلاق ولا اعتبار بالحمل من الثلثة تعتد بوضع  
 من العتق به والاشهر بعد الطلاق ولا يثبت الحمل بعد ان ولي زنت امرأة طلقته من بعد فقلت لا يثبت  
 عدة من الزنا وجازها التزويج ولو لم ينجس فالاقرب ان عليها العدة **د** اذا اعتد على زنا الزوج ثم  
 نكحها الطلاق قبله الذي هو البعدية ثم فوجع البعدية ولو طلقها الزنا ثبت ان كان ادعى سبق الزنا فلا  
 سبق الطلاق قبله قبل الصداقة بقاء **هـ** وجعته ولو طلقها قبله ايضا طلق الزوج الزوجة لاصداقها **و** يجب  
 له تزويجها لانه انقضت ولو ادعى تامة الطلاق عن الزنا فقلت لا يعلم ان يكون حوبا والقرينة انقضت  
 او لا كتاب فان ثبتت طلق وكذا لو طلقها تامة عن الزنا فقلت لا يعلم ان كان احد الزوجين فان ثبتت  
**ح** لو ادعت بولده بعد الطلاق لعنة متاوان من جين الطلاق لعنة في البابين والزوجي سواء امرت  
 بانقض العدة او لم ينجس العدة لا يثبت العدة ولا يثبت حتى تضع وان كان لاكثر وكان باسما لم يثبت ويثبت بغير  
 له ان ينفق العدة من بعد لان كان كونه منه وان كان رجعا لم يثبت به ان انت به ولد له اكثر من زمان  
 الحمل وقت انقضائها العدة ولان انت بلائك لم يثبت له ولو رجع لاكثر من ستة اشهر من جين الطلاق  
 البابين او من جين انقضائها عدة الزوجي فادعت ان تزويجها بعقد جديد بعد رجوعها حكم بغير المهر والعنف  
 وشئت الفرائض فان اعترف اقامت البعدية بولادة هذا الولد لم يثبت الا ان يكون طلق مع البعدية على نفي العلم  
 بولادتها فانك قبل قولهم مع البعدية وان نكل فقلت ونكحت النكاح فان ثبت الزنا لم يثبت له ولد بالزنا  
 ولم يثبت الابا لعنه وان ثبتت لم يثبت النكاح مني الطلاق الولد اشكال ولو مات الزوج وخلف ولده  
 واحد فحكم الزوج الا انه يثبت على نفي العلم بالنكاح لا على تنبيهه ولو لم يولد مع الاثارة بالزنا  
 والولادة وكذا لو كانت اكثر بعد تزويجها وان حلتها واحد وكذا لو طلقها المصدق فيسقط







عنده اخرى ولعلنا لم يعلم وقت انقضاءها اعتدت من حزن المنيح ولو كانت الحانة اعتدت للوقت  
من حزن الموت ولو كان غايها اعتدت من حزن المنيح سواء كان المنيح مدادا او لا كذا في الاصل لا يعتد  
الوفاء والعتبة ان كانت تلك العدة **ط** المستعينة بها ان كانت حرة ولو كانت زوجها قبل انقضاء ايامها  
كانت عدتها اربعة اشهر عشر ايام وقيل شهران وخمسة ايام وهي خفيف سعة وكل بها الا ان كانت  
وان كانت حرة كانت عدتها اربع الاطمن كانت اربعة اشهر ولو كانت بعد انقضاء الحمل اعتدت عدتها اربعة اشهر  
حيضتان او شهر ونصف لان انقضاء الحمل كالطلاق للباين وهذه الامة في الوفاة شهران وخمسة ايام وان  
حالة فابعد الحملين **ح** يجب على المنيح زوجها حالما كان او سقطها الحدة وهو حقه في العدة وهو ان  
العتدة كلها هي النقص اليها مثل الطيب والزيينة وليس للطيب والزيينة عتصاف ودهن وغيره وان كانت  
الزوجة صفة او كبر سيرة او في سنة وفاة ابن اديس في التقيد لان الحد او تكليف وقيل من اهل على  
قول الشيخ تنجلي سبعة اشهر **س** والمشيخ في الامة الزوجة قولان احد هذا ان لا حد عليها والاخر عليها الحد  
وهو قول ابن اديس عندى في ذلك **ط** لا حد اهل على غير الحق في زوجها من العتدة ان كانت علة زوج  
او ابن او اخ او اخوة او اخوات او غير ذلك والاقرب انه المفقود وزوجها عليها الحد ولو مات المنيح قبل انقضاء  
المطلقة عدته الطلاق حلالا كانت او حايلا ولا حد اد عليها وكذا الاحد اد على له الولد موت سيدة **ح**  
الحادة اما في البكارت وهو ان يختص كل اهلها بالجماع والجماع هو ما يشترطها من عتصاف طيب وزينة  
اما للسكن فانه ان يسكن حيث شئت مستا كان او غير المستا كان **ط** الطيب كذا هو الزوج والباين لا يشترط  
لا يجرى لها استعقاله في بدنها وغير الطيب كالشيخ والشيخ لا يجرى له في غير الشتر من غير ان  
سقطت من عدتها والحمل الاسود لا يجرى لها استعقاله فان اضطرت استعقلت ليل او نهارا وانما  
يجوز استعقاله ليل او نهارا ويختص بالكل بالعتصاف من غير العتصاف والعتصاف هو الكفاية وهو ان  
لا يجرى استعقاله وكذا السيد ايج العتصاف والحمل الاسود يجرى له عتصاف الطيب في ايامها واما  
والفاليه وان ذهبت رجليها لانهما تشترط في عتصاف لا يجرى له في ايامها ولا في العتصاف ولا في العتصاف

من الشباب كالمري الملقح والساوي والديق والقص وغيره كمن يتخذ من قطن او كمات او صوف  
او وبر ويتخذ من الابيض قال الشيخ الا في عتصافه سواء اتخذ يصنع او غير اما الثوب المصنوع  
فان كان الصنع للمنيح من كاسته فانه حيز وكذا الذي ياج المنيح وان كان للزينة كالخمر  
والصفرة وغيرهما فانه يمنع منه وما تزود بين الزينة وغيرها كالخمر والازرق فان كانت مشعرة  
بغير الى الستار لم يمنع منه وان كانت صافية يميل الى الحرة سعت **ح** الدية يجب عليها العدة  
والحد اد سواء كان الزوج سليما او كافرا **ط** لا يجوز العتدة ان تتزوج قبل ان عدتها سواء كانت  
عدتها بين اربعين وسواء كانت عدته وفات او طلاقا وسواء دخل الاولى الا في الوفاة فان تزوجت  
وقوع فاسد لا يتصل بغيره ان سقطت نفقتها وسكنها فاشترها ولا يقطع العدة لانها لم تنقض لان  
وطاها الثاني مع علم التزويج او علمه خاصة فلا عدة له وان جهلها او جهل الزوج خاصة كانت  
بهم الاولى ان كانت طاهلا ولديته اخلاق الوفاة وان كانت حاملا فذلك لكن تعدد عدة الثانية  
هنا ونوعها لانهما عدتها قبل انقضاء العدة انقضت العدة فان طهرت قبل الوفاة لم يكن لها  
وقد اخرج بعد ذلك بوجوبها ولو طهرت بائنا ثم طهرت بالثبوت فانها تعدل العتدين لانها لو لم تكن  
كانت حايلا او طاهلا ولا يشترط لها زينة بعد طلاقها وهي بعد العدة فان لم يجرى في الفتي فان  
اعتد الا حقا وان كان على السقط فبها وليس له وطاها حتى تنقضي العدة فاذا انقضت قال الشيخ لا يجرى  
حتى يستبرأ بها ولا يجرى الاستبراء في العدة لانها حرة لا ديسين وعندى في ذلك **ط** لو طهرت  
على فراشه زوجته فوطاها فلا حد وعليه مثل طهنته النيب ويحليها عدة المرأة ولو كانت المرأة عاتلة  
بالثبوت وجهلها لم يجرى له النيب ووجب له العدة وحدت المرأة لانه ولو كانت امه لكانت امه الى العدة  
فانها عدة امه والمري ان عليه عتصاف من الامة العتصاف ونقصه على التقيد وعلى اهل قيمته الولد يوم  
سقطه حيا السيد ولو اعتدت من الحمل فزوجه الاولى العدة كانت حكمه الا يجرى في التبرم المنيح  
وعده **ح** المطلقة يجب لها النفقة وان كانت حايلا مدة العدة في بيتها والباين لا نفقة لها







عادة الاثمة ان كانت الطلاق بغير ائمة عدة الطلاق خاصة **لومات** ربيع الاثمة لم يثبت في  
 العدة ائمة عدة المدة ولورث المولى جارية التي يطأها ثمانية اعتدت بحد رفاعا وبقية اشهر  
 عشرة ايام ولو اعتقها بغير ائمة اعتدت بثلثة اشهر **ح** لا فرق بين انتقال الجارية بالبيع من  
 الانثى الا ان كانت لا تستفاد والنظر والميراث وغير ذلك في الاستبراء فمن يجب استبراءها مع البيع يجب  
 غير من يسقط استبراءها هناك يسقط هذا فكلا من اشترى جارية هم عليه طهرها الا بعد الاستبراء  
 بحد واحد ما لم يكن صغيرا دون البلوغ او ايمته ولو كان له زوجة فاتباعها بطل النكاح وجعل لها  
 من غير استبراء واستبراء المملوك كاف في حق المولى ويحرم وطئ المكاتبه فاذا انفقت حل من غير استبراء  
 واتب المملوك المولى او ائمة لم يجب الاستبراء ووطئت الاثمة بعد ان يقول هم على المولى الذي يبنى  
 العدة وكنت عن الاستبراء ولو اتبع حربي فاستبراءه المولى وطئها لم يثبت فان اسلمت كفي الاستبراء  
 الاول وكذا لو اتبع المولى واستبراءه حل وطهرها بعد احلاله من غير استبراء **ح** لومات سوى  
 الاثمة الذي كان يطؤها اعتدت بحد واحد سواء كانت ام ولد او لا ولو تزوج السيد ام ولد هم عليه  
 وطهرها فان مات السيد لم يلزمها الاستبراء عنه ولومات الذريح اول اعتدات يا بقية شهر وعشرة ايام  
 وشري نصف ذلك فان مات السيد قبل انقضائه عدتها لم يستبراء عنه ايضا ولو انفقت العدة لا يثبت  
 السيد لم يكن عليها استبراء له ولومات السيد بعد الانقضاء ولزمها الاستبراء عنه **ح** اذا اشترى  
 جارية وطئها ببيعها او بيعها عليه استبراءها ان اراد وطئها او تزوجها ولو اراد ان يفتقها ويقرقها بطل  
 الاستبراء قال الشيخ لا يثبت له ذلك في بعض اخبارنا قوله والاول اعطى ولم يبعها بالبيع بان كان  
 صبيلا او عجوزا او عينا او امراة او كان قن وطئها واستبراءها قال الشيخ لم يثبت له وطئها بطل الاستبراء  
 ويجوز تزوجها قبل ذلك وشري في بعض اخبارنا جارية وطئها اذا اشترىها من امراة او ثقت اجزا بغيرها  
 قال ولا يوجب الاول **ح** يجوز لشري الجارية ان يملكها بغيرها او يملكها بغيرها وسائر احوال الاستبراء  
 المثل غير ذلك سواء الوفي في البطل فانه لا يجوز قبل الاستبراء في صورة جارية **ح** اذا ورث جارية

بغيرها

والسنة

واستبراءها قبل المصطفى امتد بذلك الاستبراء قال الشيخ ولو كان اتيها ببيعها فاستبراءت بحبها  
 لم يثبت به وليس يجب واستبراء المملوك ببيعها ولو اشترى بغيرها لم يثبت على البيع صدق ان وصفت له  
 من ستة اشهر من الوفي ولو كان القول قول البائع مع الباعين اشبهه والاعلان لا يظهر الحمل فادعى الباع  
 انه منه وهذا المشتري بطل البيع وان كان له ولد لم يكن البائع امرئ بطل البيع لم يقبل دعواه في بطل  
 البيع وكذا لو ادعى ولد قال الشيخ لا فرق في قوله في الحب لعدم نفقة المشتري به وفيه نظر وان قد اقر  
 من وصفت له من ستة اشهر بعد الاستبراء لطفه الولد وبطل البيع وان است به لانه من ستة اشهر  
 لم يثبت به فان كان المشتري قد وطئها واتت به له وان ستة اشهر من وطئها لم يكن قد وطئها لم يثبت وكان  
 مملوكه وان اتت به ستة اشهر فصاعدا لم يثبت به وكانت ام ولد **ح** توضع الاثمة مدة الاستبراء عند النكاح  
 ستة اشهر او بغيره **الفصل الثاني** في نفقة المطلقات وفيه **بط** **ح** المطلقة بغيرها اشترى النفقة والنفقة  
 للزوج لها الزوج من ترك الرجل الذي طلقها فيه ويحرم عليه اخراجها منه الا ان ياتي بفاتحة وهو ان  
 ينفق ما يوجب الحد فخرج لا فاته ما خرج لاجله ان يذى اهله ولا اضطررت الى الخروج جازها بعد انقضاء  
 القيل ترجع قبل الجواب لا يشترط ائمة وكذا الخراج لاداة الحج الواجب وان لم يادها ولا يرض لها في الذنوب الاثمة  
**ب** لا سكنى المطلقة بائنا ولها ان تخرج ابن سائر من ميراثه وله اخراجها ايضا الا ان تكون حاملا وكذا  
 لانقضاء لها الزوج الحمل فاما السكنى والنفقة حتى تضع **ح** النفقة تجب بغيرها بغيرها مدة العدة وكذا السكنى  
 ستة اشهر من الزوجية سلطة او ذرية او ائمة يرسلها مولاها ليلها ونهارا ولو سقها ليلها او نهارا ولا تنفذ لها  
 ولا سكنى ولا نفقة للمملوكه بالثبته مدة العدة لان تكون حاملا وثبت لها النفقة حتى تضع عنه الشيخ  
**ح** الرجعية ليس لها ان تخرج وليس لزوجها اخراجها من السكنى ان لم يملكها فيه ولو انفقت على الانتقال عنه  
 فالقرب للميراث والحواشي بالخاص وهي ثمة اهله او يوجب الحد فنقلت مع السكنى الى اقرب الموضع اليه  
 واقره اهله فله ان يملكها هذا اذا اتحد السكنى ولو كانت في منفرد لم تنقل عنه لعدم القايده ولو كان السكنى  
 حقيقا انقل الزوج واهله واستقرت هي فيه مدة العدة **ح** اذا خرجت من المنزل لا فاته الحد وثبت اليه

رادى



بعد استيفائه ولو خرجت النسخ لم يعد اليه واسكنها في غيره ولا يفسد حدة حارس الاسكن بالفلح والادب  
**و** انما يجب اسكنها في قبل الطلاق لو كان ملكا للزوج او كانت له فيه اجارة او اعادة لم يرجع صاحبها الى انتفاء  
العدة ولو انقضت مدة الاجارة قبل انقضاء العدة ارجع الميرثين اليها والزوج الميرثين ولو كان الزوج ملكا  
او كانت قبل الطلاق في ملكها او اهلها لم يدينه فان اقامت فيه اجارة منه او اعادة جاز ان يملكه سكتة  
لتمهيد وكذا لو كانت الفلحة بالبيع او هي تسكن معها فملكها كالميرثين **و** يجب عليه اسكنها في قبل سكتة  
بالنسبة اليها ولو نفيته في قبل سكتة ولو نفيته في قبل سكتة ولو نفيته في قبل سكتة ولو نفيته في قبل سكتة  
ادون كان لها المطالبة في الوجب ولو ارجعها من سكنها الفلحة اليه ولو كانت في ارفع كان للزوج قبلها الى  
وابدا ولو اراد السكنى معها جاز ان يسكنها في قبل سكتة ولو كانت سكتة بها تسكن  
ايضا وان كانت بالانزاع او الوضع بطل ولو خرج قبل الطلاق خرجت باجرة المثل مع الغرماء ولو كان بعده لم يكن  
له فدية ولو كان المسكن له كانت ائني بالسكنى فيه يعني البيع للمالك ان كانت سكتة بالشهر وقبل الاغصاة  
والفحلات لهما من اجرة المسكن يكره في فدية الى اليسرى **ط** المعتدة بالاشهر تضرب باجرة المثل في ما تقدم  
العمل باجرة قبل الحمل وفات الغرماء بالمثل ايضا فان اتفق ولا اخذت تضرب الزيد واعادت ان سكتة قبل  
قبل الحمل تضرب من هو الغرماء يجب سابقا لهم رهل تقرب في اول المدة بالجمع او كل يوم باوليه فيه نظرات  
اسكنها استيجار يسكن الخلق با ضرب لها بغير سكنها فيه ولا سكت في اقرب الموضع اليه **ي** لو امرها  
بالانطلاق لم يملكها فان كان قبله اعتدت فيه وانه كان بعد استقرها في الثاني اعتدت فيه وان كانت  
البركة اعتدت بالثالث والاعتبار بانقضاء المدة دون الفاش والعيال ولو جاز في الثاني اعتدت لتقل  
قاسما وبعيها لظلمتها في الاعتدت في الثاني ولو امرها بالسفر لم يملكها قبل الزوج لم يملكها السفر اعتدت في سكتة  
لو طهرت ولم تنادها للمناقاة في النسخ وجوب العدة الى الاكل وان فارق بينك البهائم في العدة وجب لها ولو  
اذن لها في الحج او الزنا او الفلح لونها العدة بعد فسخ الحج وفسخ الفلح ايام لغيره وادوية وادوية ومفقة  
وطاعتها الا ان سكتة ولو وجدت رفقة فاستل منها العدة مع الامره ان علمت وصرفها الى البلد وقضاء باقي العدة

ان علمت عدم نكاحها قال النسخ الذي وجب العدة ايضا لا يملكها ما سكتة بل يحسن ولو كان اذن لها في مقام سكتة  
الثاني جاز لها المقام تلك المدة **يا** اذا اذن لها في المقام فاعتدت وطاعتها خرجت الا ان كان لها علة فخرجت  
ثم نكحها فتقضى باقي العدة وانه اسكن لها او كانت علة بوجع قال النسخ الا ان كان لها علة فخرجت  
نكحها وتقدره لوطقتها لم خرجت انت العدة ثم اجمعت العدة وان كان بحجة فذلك ان لم يكن قد مات الوقت  
وان مات تخلت بوجع وتقصيت ان كان واجبا في القابل **و** لو اذن لها في الزوج الى بلد اخر لم يملكها فخرجت ثم طلقها  
واختلفت فماتت فتقضى الى هذا انما يملكها في قوله لا يملكها بوجع **و** لو طلق البتة جاز لها الاستئذان  
ان يزوج اهلها لهما ارجع اهلها وان كان في الباقى سكتة طاعتها مدة اهلها وان كان منهم سكتة لم يخرجها الا  
تلك الزوج اهلها لم يملكها بوجع ان نكحها في الميرث **ط** لو طاعت المرأة امتداد المسكن او الميرثين  
اشبه للمساكن الاستئذان وارويج عليها بوجع بوجع استئذنها لهما الاستئذان والمطالبة **ي** لو طلقها  
والمسكن له يجب عليه بيتها اهلها اسكنها او في كونه فابينا استئذنها لهما من سكتة وان بعد له ان يزوج  
عليه بوجع ان يزوجها ان تفرق عليها ما يثبت بوجع سكتة وان استأجرت او فترقت من غير لزوم  
لم يكن لها النسخ مع وجع لهما ويبيع مع فدية ولو وجد لهما من يطلع به ذلك المسكن لم يكن له ان يزوج  
ولو طلقها في سكتة او انقضت العدة ولم يطلبا لم يملكها النسخ بها كذا لو اكرمت مسكنها ولم يطلبا  
بالفدية حتى انقضت العدة ولو طلقها في الزنا كان لها اجرة من مرقى المطالب **و** لو طلقها المسكن في  
المسكن ففكرها حكم المذات ولو لم يكن سكتة او كانت في سكتة سكتة اسكنها ان شاء **ز** لو مات الزوج المسكن  
فما لم يكن لهم نسبه ان كان بعد سكتة بالاراذلها اوجع انقضت عدتها هذا اذا كانت حلالا **ح** لا تقض  
للموتى منها زوجها ولا سكتة لهما وان كانت حلالا قال النسخ وجب له ان يزوجها النسخة من مال ولقد هاء  
العينة والزوج يملكها **ط** الماتة من طاعة شين ويوفيه في المال وتقدم احواله بين تركه وتقدم  
الزواج من الزنا او من غير طاعة فتقدم من حيث علة الطلاق والزوج من سكتة اكثر من غيره  
الزواج يقتل ولا يقتل بوجع **كتاب العتق** وقوله بوجع بوجع سكتة **ك** في العتق بوجع بوجع

البلد



الاول في فضيلته وماهيته وصيغته وشرايطه **باب** الحث على الحق فيه فضل كثير وثواب عظيم  
ولا يخاف ان يظن ان الحق لا يلهي باله من الحق رتبة مرتبة كانت ذلك من الآثار فقال صلى الله عليه وآله  
من احق من الحق منه بغيره من حشره من الآثار كانت انما الحق الله بكل عيوب منها عظم  
من الآثار فقال الصادق عليه السلام لا يحب الحق من يتقرب به عربة ويوم عربة بالحق والصدق والصدق  
في القرية **باب** الحق لغة المفاصل وشقي الخيل وشاق الطير اي عاصها وحش البيت عتيقا **باب** الحق  
الحياة وشرايطه من الحق يقال الحق العبد اذا اعتقه انا وهو عتيق **باب** حقيقة الحق  
انما هو وهو لفظان للقرين والحق انما لا يشك في ذلك فثبت انك اذ انت سائبة او لا يبدل في علمك **باب**  
او ذهب حيث شئت قد علمت انما يقع بالحق خاصة وفي الكتابات سواه فربما الحق **باب** يشك  
في الحق الايمان باللفظ الصريح مع البينة فلا يقع بغير البينة منفكة عن اللفظ ولا باللفظ الذي ليس بصريح  
من الحق ولا باللفظ الصريح بغير البينة ولا تكفي الاشارة مع القدرة على التعليل ولا الكتابات ومن ثم  
القرين من الشرط والصدق له مذهب بل هو ما يقع وكذلك قال بذلك هم ارجوكم او غيرهما من المعطيات  
بجالات الجن المشاك مثل صفك اذ انك اذ غيرهما وكذا يقع بما يجتبه من الجملة من يد ذلك او جسدك لا يقع من  
الحال وهو لو قال يا هذا قصد الحق فغير نظر فشاء من بعده ما لم يمشأ ولو قال من اسمه هذا انت هذا  
تميزت مع قصد الانشاء ويصدق في قصد الاعتبار لوجه الحكم بالمرتب سواء كان اسمها التام فذلك او الخلق  
ولو قال يا سيدك ابراهيم اذ انت سيدك او لا يدعي لم يقرب بذلك وان قصد ولو قال لعبد جازع فثبتك  
مشي الغافل ويجوز ان يقع جود شمله **باب** من شرط الحق صدق من الباطن والظاهر المختار والظاهر المختار  
الحق المختار الى حد تعالي الجاهل لا يعرفه فلا يقع من الظاهر وان بلغ عشر على الاقرب والاسم المختار والحق  
لا من التام في القائل والتكليف ولا من غير التام به الى الله تعالى كمن احق لغرض ويتوزن على نفع  
او رفع حيز ويطلب احسن الحق الكافر سواء كان ذمها او حمدا لانه لا يعرف الله تعالى ويجوز في الخلاف  
والنفع من الحق على لفظه ارفس **باب** يشك في الحق الملك فلا يقع الحق بلسان الحق اذ ان الحق له عتبة

ملكه وكذا في الحق شرايطه فبقه بالصدق رخصة ولو اعترف صدق لم يخل وان اشتهاه بعد ذلك وكذا  
الواجب للمالك وان كان العبد لولد الصغير في بيع عتقه فان تفرقه على نفسه ثم اعنته في عتقه **باب** الاوب  
عدها شرايطا تعين الحق لتوافق احدها اليك كانت التعيين اليه مع احتمال وجوب القرعة ولو عدل لهما  
عبد الصغير لم يقبل بوجهه والتعيين يكون في القول مثل اخبرت رقبته في هذا او هل يقع بالفعل الاخر في ذلك  
مثل ان يطأ احد الجارين من تعيين الاخرى للصدق على شكك ولا شكك في الجارية في المثل كذلك  
الكلام في الاستحسان فالرجح ان لا تعين ولو مات قبل التعيين فالأقرب الفرجة دون تعيين الوارث ولو ادعى  
الملك معين من المطلق صدق وحلف للغير ان اذناه ولو ادعى موقنا لم يثبت وجب الصبر في ذلك **باب**  
في الحكم مع العيين لو ادعى في التعيين ان لا يدعي بوجهه والافق بينهما ولم يكمل لم يستعمل القرعة **باب**  
ولو مات اقرع ولو ادعى في الحكم مع العلم مع العلم ان اقرع اقرع فان كل قضى على الوجه الى من ابيع  
عتقه كالقول عبدك او جاري حر في عتقه ذلك **باب** يشك في اسامه هل الحق ولا يجوز حق المالك  
الكافر وقيل بغيره وقيل مع الذم ويكره حق المالك والاعراب عن النكس فانه قد استحب اعنته ويستحب من  
القرين خصوصه انما ملك مع سائرهم ويجوز حق المستعنف وذلك ان يقول ابن ادريس ضعيف عتدي  
**باب** فمن بيع استرقاقه وفيه **باب** الحث على اتيان رقبته اهل الدرب وهم جميع الكفار بعد اليمين  
والضارفة والجور للماليين بشرط ان لا يملكه ولو اخلوا بها صاروا حرا بما يري الرق في اعتزالهم وان اسلموا  
بعد الاسترقاق **باب** يجوز استرقاق جميع الكفار وان كان السبي لهم كائن ارقا سقا وكذا يجوز مثلها  
بسببه يجوز لكفارتهم وان يشارى من الكافر بعتق ولده او زوجته او احد ذوي رحمه اذا كان مستقيما **باب**  
وكذا يجوز شراء ما يبيعه الظالمون وكذا ابي المؤمنين **باب** كل من ادعى في نفسه البياض العتقة بالحق  
مع جهلته بيمينه وكذا من تامل عليه لينة بالعبودية وان كان حبيبا او يحررا او اكره وكذا المقتطع  
في الدرب ولو كان العبد يبيع في سوق المسلمين يملك عليه جاز شراؤه ولا يقبل دعوته المروءة بالينة  
من ملكه بعد اليمين وان علا الواحد اربعة وان تزك في كل اثنى اثنى او اثنى اثنى عليه في الحال سواء كان المالك



كلوا وانى وكل ذكركم احد المهرات على نصيبا عتقت على كمال الحال والجاه لكل من ملك بعض ابناءه على ما  
وكونه عتق عليه من كان له مالان باختياره لشره والانهاب او بغيره كالانكاح والاستقام ومهره ان ياتى من  
والامانة من عداس ذكره ان كان في المهر وقت الحال وكذا الملاءة سواء كان ولدنا او لا نعم يستحب عتق النخ  
لوملك وكذا باقى ذوى الاحكام وشيكلك في الوارث تحقيق العتق في العورين والمهرات من المائات حين استقر المهر  
لواستقرى بغير المهر عتق حيت العقد لا يفسخ **اختصت على اواني الرضاغ** نالشيخ على ان  
العورين مثل المهرات من الامانة كالاعتق وبغيرها وجبت المهر والوقرة والخالفة كالشرب في العتق والمفيد الا من اوجبه  
على ان استقرى اهلهم والاولى من ذى القربى **لوملك بعضا من يفتق عليه عتق ذلك البعض** فان كان بعضا  
او ملكه بغير اختياره لم يقيم عليه وان ملكه مرسلا لاختياره قال الشيخ تقوم عليه المولى بقوله الوصية لاطفل او لغيره  
بمع يفتق عليه مع انما المهر لادعه ولا يقبل الوصية بالبعث من ان كان مرسلا لم يرس على قول الشيخ ولو لم يرس  
المهر لم يرس عتق من الثلث ما يملكه لوملكه بغيره ارجه احتل ان يعتب من رأس المال ايسر الثلث على الاول  
يعتق على المهر المقتضى المديون المهر لو اشترى به بقاء فذلك المهر اية يخرج على الختام والباقي لا يعتق  
ولو قبل المهر لم يملكه بغيره ولو قبله باء ما عتق ان يشاء من ماله المهر المطلق المقتضى مع وجبه رد ماله القارية  
الموجبة للعتق ولو اشترى وكيله من يفتق عليه فكل شئ ولو ربحه بعض ابيه فان قبل القبول فقبله اهل الشئ  
على الميت على قول الشيخ ان يخرج من الثلث كالوقيله حيا ولو ادعى له بغيره من لغيره فان قبل اخوه احتل على  
عدم العتق على النخ ولو اعلى الاب والجد في حقيقة عتق نصيب الاب وبها الى نصيب الشريك ووجبت عليه العتق  
على اختياره والشيخ ولو قال لمن هو اكبر منه هو انى لم يفتق عليه بملكه ولو ملك من ولد من الزنا او اوجه انه لا يفتق عليه  
ولو اشترى منه وحده عتقت عليه حاشا فان ضعفته انى عتق ايضا والا فلا ولو اشترى الابن والزوجة الام  
الحاصل منه مع المولى حقيقة عتقت الام على الابن بغير حقيقة الزوج عند الشيخ فان كان الولد انى عتقت عليها  
ولا يرجع احداهما على الآخر بل لا يفتق على الزوج ورجع الابن بملكه نصيبه سنة اليه في بيع الشريك له المأدوم  
من ابن اجداهما تولدت عتق نصفه على الحيوة والاختيار **اذا عتق المولى اوصيته او اقره او ملك بعضا**

عتق

عتق تزوج ابى امه ليس في العتق ضعيف الا اية ابي بغير الحقيقة عن الباقى عليكم **اذا اسلم المولى في دار**  
سابقا على مولاه وخرج الزينة قبله عتق عليه **من مات وله وارث مولاه لا يفسد عتق ما بقى منه** وعتق  
معه وعتق **الفصل الثاني في عتق السراية** وبه **يبحثا** من عتق بعض عبيد قتل او كثر سرى الى الباقي  
ان كان مشاعا ولا يستحق العبد ولو عتق عضوا عتقنا الميرغ سركه ان كان حياته يد ذك كليله والرجل الاول يكون  
كالرأس والرجل **لاعتق شركا له من ماله قديمه او قديمه على الباقي بشرط ثلثه ان يكون مرسلا بال مال داخل من قوت**  
يوم ويست شرب من عليه من يفتق ماله ففى كونه مرسلا شكله لم يفسد عتق الزايد من الثلث والميت مرسلا  
لما قال اذا كنت فحسبى ملكه لم يفسد عتق ماله الى الورثة وكان مرسلا باليدى لا لا يفسد الشريك بذلك العتق  
وان يعتق باختياره فلو ربحه نصف فزيمه لم يفسد عتق الوارثى فذلك الشيخ يسرى ويقول عليه نصيب الشريك  
وعندى من نظر حان يتمكن العتق من نصيبه ولا تولى عتق نصيب شريكه الا اذا اولى الى عتقت نصف هذا  
العبد عتق جميع نصيبه الا ان يقوم عليه نصيب الشريك والافتراب انه لو قال بعت نصفه الا فخره العتق بغيره  
**يهاج** الشريك العتق يقوم عليه نصيب شريكه ان كان مرسلا وان كان مرسلا على العبد في ذلك باقية فان  
بعد العتق لم يجمع العبد على شيئا قال الشيخ ان قصد الاخر بملكه مع ياره ويطلق مع عتق وان قصد الاخر  
على العبد في ذلك عتقت الشريك مع خيار العتق واحدا وما اختاره افرط فان العتق لا يفسد باطل **لاعتق**  
الشئ او عتق ان له من نفسه ما عتق وللشريك حصته والثلث بينهما والشفقة والشفقة عليه ما يكون له المهر باختياره  
المقتضى وغيره مع تمكن العبد من الشئ ليس المولى استعمله له واللفظ اليه بالقرينة ولو لم يشأه المولى لانه  
برش عتق **الفرع** عدم اشتراط انما عتق حتى لا يفسد عتق السراية كالزمن والكتابة والاستيلاء  
الجنانية والفساد وان كان رقتا الا ترى عدم السراية **لو عتق العتق** واعتقد ثمانية قوت حصص المقتضى  
عليهم بالسركه وان تنازلت له ماله من كان له ماله مرسلا عتق بغيره الميرغ الباقي ولو مرسلا ماله باليدى مرسلا  
بعد افساره وعلى المرسلا في الميرغ **الا ترى** ان عتقت الشريك يفتق بالاداء ويقتل العتق وقول الشيخ انه ان  
دفع ثمنه فقت العتق والام يفتق على الاول لو اختلفا في القيمة فقام قول الشريك لا يفسد عتق منه ولو اختلف



الشريك فالذي نفوه لصداقته الملائم بخلاف ما لو كان اذ هو بالحقائق العتق ويجب على المصدق بقاء العتق  
فلهذا اقول ان الحق اذا وجد اذى وعتق بالاذن والقول انه في عدم العتق مع العتق فيبقى نصيب الشريك  
على الحق على الثاني ويجوز على الاول والى في كل عتق شريكه بما لا يستحقه من العتق على الثاني ويجوز على الاول ان يكون  
مع عدم شريكه ان يعلق بها ان كانا عتقنا بغير اذننا مع احدنا وبغير نصفه ولو كانا عتقنا باسقاط اذن  
يعلق مع العدل فيخرج القصة ولو كانا في العتق فالوجه انه يستحق في شريكه لهذا لا يعلق كل منهما بعتق الشريك ولا  
اشارة لعدلهما نصيب صاحبه عتق عليه اذ لم ير في ذلك عتق لولا ان كان في شريكه في شهادته لم يعلق ولا اشارة على  
نصيب صاحبه بغير اذنه لانه لا يعلق على اذنه ان كانا بالعتق على شكل وبغير العتق من الشريك من الفصل العتق  
والاقر الثالث والاعتق مع العتق بغير اذن من اذن العتق بعتق نصيب صاحبه وان عتق بالاذن  
وليات العتق بغير اذن العتق على الثاني يجب دفعها قطعا وكذا على الاول على شكل ولا فرق بين ان يكون العتق  
سليما او كاذبا او بالتزوير **ج** يقع الملاءمة لا يفتق على التقدير يكون الولاء كله للعتق عند اذن العتق  
يملك مع العتق ان يفتق العتق فلهذا لا يفتق العتق **د** لو ادعى الشريك بغير اذنه العتق فلهذا لا يفتق العتق  
فقد تم قول المصدق على التناوب **ي** المصدق بغير اذن العتق بغير اذنه والشريك على دفع اذنه المصدق العتق  
ولو ادعى بغير اذن العتق بغير اذن نصيب شريكه وان كان عتقا اذنا العتق عند الموت فانه يقيم عليه عتقه  
الثالث وكذا الاوصى بعتق نصيب الشريك هل يفتق في العتق بغير اذن الشريك منه اشكال **يا** لو ادعى نصيب  
من جلي لم يقيم عليه عتقه وهو سر قومه عليه عتقه ولو كانا عتقنا باسقاط اذنه العتق بغير اذنه  
الحل وان قلنا بالاذن ان العتق في الحل وتقوم النصيب شريكه سقوط **يب** لو كان المصدق معزلا يقيم عليه  
استحقاق العتق وهو كجزء من العتق بغير اذنه يسقطها او الرقبة في الباقي حق وقد استغاية الامر بان  
فلو مات في يدنا مال كان نصيبنا بغير العتق والباقي من ماله موزع لغيره ان قلنا بالاذن وعلى الثاني ان يكون  
نصيب الرقبة بولده ويستحق من حق الاول فلما عتق الثاني نصيبه على الثاني الاول وهو يستحق اقساما  
حق العتق بالتزوي **ج** اذا ادعى المصدق العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه

بغير

بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه  
ولو ادعى شريكه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه  
ولو ادعى العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه  
فلهذا العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه  
لا عتق فلهذا العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه  
الاول في العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه  
الموسم بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه  
بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه  
بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه  
فلهذا العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه  
عنه ولو وجد فيها الرقبة عتق الثاني وهو عليها بغير اذنه وان تاجر بها بغير اذنه بغير اذنه العتق بغير اذنه  
عنه ولو اطلقت او اعدت او ارضت او اقرت عتق الثاني او عتق عليه ويطلق الاول والفرق بين الاول  
المنفرد على غير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه  
فلهذا العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه  
فلهذا العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه  
العتق على السبيل في العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه  
اقتضى ايهما **المسألة في الحكم بغير اذنه** **ج** لو ادعى العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه  
عنه في الرقبة عند اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه  
ان شئنا العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه  
في عتق العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه  
ولو ادعى العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه العتق بغير اذنه















ثالث ولد لستة اشهر فصاعدا من بيت النجيم امكن مدبرا الامكان تحية ده ولو كان له ولها كان  
والمدبر اذا ولد بعد التدبير مملوكا فهو مدبر كايه وكذا يجوز في ائمة المدبرة والمدبر **ب** يجوز المدبر  
النجيم في تدبيره انما لا مثل رجونا فلا كان له يهب وان يقبضه او ينفق او يفتق او يهوى به وله رد  
الرجوع او انكار التدبير ليس جرمه وان حلف المولى والذموى بكلفه وسمع فيه شاهدان والادب فيه  
بشاهد واحد وما جاز وشاهد ريمان ولو ادعاه على الورقة ما عترفوا حكم عليهم ولو انكروا بعضهم كان له احلافه  
ولانقسام على المقر وكذا انكار الوصية والوكالة اما البيع الجائز في انكسره الشك في ان الشك في ان انكار  
الرجوع رجوعه ولو قال مدبره اذ اقيمت الى ورثتي القاتل من فالوجه انه رجوع وكذا ان دخلت الك  
فانت مدبر او باعة بيعا فاسد الما اوصى به وصية بطلانة **ج** لو دبر جماعة عتقوا بتمته ان خرجوا من  
والابدي الاول فالاول وكان النقص على الاخير ولو جهل الترتيب استخرج بالقرعة وكذا لو دبرهم بلفظ  
واحد وهل يشترط تعيين المدبر فيه انكسار نفي العدم على تيج الوارث او يفرق الا ان يفرق  
لو دبر بعض بعد حق لم يفسر التدبير الا لافق لو حصل بعد الموت والافق في ترك ضعيف ولو كان له شرك  
لم كانت التقويم ولو دبره بجمع شرع في بعضه حق النجيم ولو دبر الشريك ان شرع افق احداهما فالوجه التقييم  
عليه لو دبر احداهما شرع افق قم عليه ولو افق الاخر فالوجه التقويم ايضا **د** يبطل التدبير بايقان  
المدبر فان رزق اولاد بعد الايقان من لمة كانه قاطنا وقيل على التدبير وان رزق المدبر لا يبطل تدبيره  
الا ان يفتق بد ارا الحوا قبل الموت لولاه وبعده له ان خرج من الثلث فان ادعى الوارث بطلان ما  
قول العبد مع الديات ولو اقام وصيته حكم بطلته الارث ولو اقام المدبر ان كان في يد مدي حيا فاستبدت  
ملكه عليه بعد موته في الارث ولو اقام العبد ثلثه ويقدم على بقية الوارث ولو اخرج من الثلث  
كان له من الكسب بقية ما لم يبق للورثة **هـ** لو افق تاجر او دبر قدام الجاهل ان كان في مرض  
الموت فلا جمع التتبع الوصية بالعتق او بغيره كذا يارب في الاول فالاول وبغير العتق المتوقف على  
الافتاق بعد الموت يقتضى التاخير عن التدبير **و** لو دبر شرع او وقف او هب كان ذلك رجوعا

وبمع ما غلبت العقود وشبهها فلو عاد الى ملكه ببيع او غيره لم يعد التدبير كذا في ابي نبيش في التدبير  
عن ملكه بطلت الوصية ولو عاد لم تعد والفرق ان دهر المدبر ليس بطل الا له فيعتق بعد الموت  
ولا يخرج من التركة بتمته يكون رضا **ح** لو دبر عيدين دفعة واحدة لم ياتي غايب اقره بيدها يفتق من  
يخبره القرعة ثلثاه ولو وقف الثلث والعبد الاخر فاذا حصل من الغائب شيء من عينته القرعة  
ثلثاه فاذا حصل اخره من الثاني من الثلث الى ان يفتق ولو تفرغ حصول الغائب لم يرد العتق  
على يد رثته ولو خرج المولى وقف له القرعة مستحقا بطل العتق فيه وعقوبته من الاخر ثلثه ولو كان ثلثه  
المدبر مائة وله مائة غايبة حتى ثلثه ورق ثلثه وقف الثلث ولو كان له ايمان على العبد هو امانته  
له ثلث عتق من المدبر حصته من عليه الدين اجمع وهي النصف وثلث حصته الا ان استوفى من اخيه  
شيئا حتى ثلثه ولو كان الدين عليها اجمع **د** ارض ما يجوز على المدبر لولاه ولا يبطل التدبير بوقته  
لو تملك له وهي تيمنه مدبرا ولو تملك سيده يبطل تدبيره اما ام الولد فلا يبطل كتابته لولاهم اولا  
على غير مولاه مقابل ارض الجارية بوقته والمولى فله ارض الجارية وله جده فيها فان تملكه فالشئ يبارق  
وان بيع يبطل التدبير وحل العتق الى المولى عليه فوكانت الجارية حرة بتمته مائة بعهده على الباقي  
التدبير لو مات المولى قبل ان يفتق ولا يثبت ارض الجارية في ذلك المولى لكن ان اوجبت بقاها استقر  
وارثه او جرت اخذه **هـ** بيع تدبير المكاتب فان ادعى مالى الكفاية حتى بها يبطل التدبير وكان  
مالي يملكه وان عجز ونسخت الكفاية بطلت كتابته وبقي تدبيره فلما مات المولى عتق من الثلث وما  
يملكه لسيده فان مات المولى قبل الكفاية لم يفتق بالتدبير من الثلث فان قصص الثلث عتق منه ثلثه  
وبسبب من مالى الكفاية باذنه وكان الباقي مكاتبيا ولو كانت المدبر اعتل بطلان التدبير لما تعلق  
عليه العمل عتقه لم يبطل التدبير بغيره تدبيره الخ ولا يبرح الى الارقان انت به كدوت شقة اشهر من  
حيث التمس حكم بالتدبير فيه والافق ويخرج النجيم في تدبيره كالمفصل **و** لا اعتبار بحد المولى ان يبر  
مولاة مولاة في حياة المولى او بعد وفاته **ز** قد بينا ان التدبير يقتل الوصية بغير النجيم فيه











ان تحذف من شهر من رضى هذا ثم شمل عقيب هذا الشرح وكذا ان قال على ان تحذف من شهر وشطحة كذا في عقيب  
الشهر الحالا في القاموس يعني انها تعلق به بالظن ولا يثبت له منه شيء بل يقال على منعه شهر في غير الجواز **الملك**  
المختلفة عن اجتهادها مع عدم التنازع في وجوبه لشئ من الاشياء واحد فلو كان به واجبه شيئا بغير واحد مع  
وتقسيم العرف عليها بالنية وكذا ان يقع الى ان لا يتغير ما من عقود المعاصيات **و** لا يشترط في العرف قدرا  
خاصا بل يجوز على كل قليل وكثير في العلم بقدرة وصفه وصفا يشتمل على كل ما يتفاوت الشئ لاجله ويكره ان  
يختار فيه القيمة واذا كانا على جنس لم يلزمه تفضيل واحد وان اختلفا في الجنس لم يلزم التفضيل فان كان يتفق في جميع  
ما يتفق فيه المستلزم البطلان وان كان لا يتفق في بعض المرات التي يتفق فيها المستلزم بالزعم **و** لو كان على  
عقبيه صفته في وسط العرف على قدر القيمة وبغير القيمة وقت العقد ومن ادى حقه من حق وان لم يرد  
الاخر ومن ضمنها رق ما خافه ولم يرد كذا الاكل واحد منهما صاحبه ومجان ما عليه جميع وليس سوا من احدهما  
بشيء التمييز فالوجه الصريح انهما لهما التكرار فان كل حق من المسمى فان ادعى الاخر الاداء حله للولى وانما  
على غيره فان كل حق ايضا فان مات الرق قبل التكرار في الورثة وطلعت الاخر على اني اعلم ان ادعاء عليهم  
ويجوز اليقين بصدقهم فان اقام احدهما البينة بلا ادعاء من ان كان قبل التركة وفي الاخر من والاخر  
على كتابته وان كان بعد ما حله ذلك ايضا لان الرقعة ليست عقدا بل هي كاشفة والبينة التي منها راد **عقود**  
عقود كذا البحث في ذكر السيد للزعم منها **و** لو ادعى من قبل قيمته من الثلث المتكاثرة من صفقة بما تارة او  
بالسنة يكون القاضل من قيمته رضى على الاخر او بديعة عند السيد وحق من كثرت الاداء على القيمة وفي  
الشيء فتنه الاول لان يدعى على المال بالسنة ويقتل الثلث فعلا بالظاهر المتفق لاداء كل واحد ما عليه لا يرد في  
التفصيل فان كان الرقعة في جميع الحق فالولى ان كان البعض فالثلث ولو ادى احد المتكاثرين من صاحبه قبل  
والسيد طاع الجميع ورضى الاداء الى المولى ان حل عليه ولا يستردده او جعله امانة وان كان معلما بان قال  
هذا احد صاحبي فالوجه ان يدعى به على الرقعة ان كان باذنه والا فلا وان كان بعد الفسخ فان ادعى  
به باذنه رضى والا فلا وان ادعى ما لم يفتق به باذنه فهو رضى عليه فان كان معه ما يفي بالقرض وما لا يكاد يفي

فيهما وان اقدم مع الشك وان كان السيدين فادى لغيره ما من رضى بعد الفسخ مطلقا وان كان قبله لوجه  
علم القاضين بالمرض المالك وله الرجوع على القاض فان اخرج من حق الفسخ احتل الرجوع على القاض في الرجوع  
ناسدا والعقد في الزميمة المتضمنة للمناد **ط** يظهر استحقاق العرف المدعى بطل الفسخ وحكم بفساد العقد  
فان وقع من غير مع بناء العمل وان مات قبل الفسخ فاما مات من غير اذنه فله الرجوع في الرجوع استحقاق  
لان الفسخ مع الاربع اعادة حكم الرقعة فان لم يجر من الفسخ اسوة للولى ويجوز مع عقد عيب آخر رده بالاول  
مع ارضاء لخاصة ولو قال السيد بعد تفسخ العقد هذا اذنت فخر في حكمه بطلان العقد لان ظاهره انما هو رضى السيد  
الفسخ بملك قيمته في السنة **و** لو كان العرف من جلد منه العقد بملكه لم يجز على الرقعة لانه كان عليه  
في القيمة **الملك** في الحكم وفيه يقول **الملك** في ضمانه وفيه **الملك** في البيع **و** الملك في  
في التكرار انما يثبت في رجل لا ينفك عنه ولا يثبت في غيره ولا يثبت في غيره ولا يثبت في غيره ولا يثبت في غيره  
وان قضاه من الثمن يعطى الى اذن الزعم والضمين ويجوز ان يشترى نفسه بغيره ان يدعى به وهذا لان  
يقارب بملكه يجوز ان يشترى مال غيره فلهذا وقفا وقفا فلهذا بالبيع وليس اهداء الطاهر والمهاداة دابة ولا  
بالبيع البيع قبل بطلان الفسخ واليكما جاز ولا يترفع ولا يترفع عليه ولا يترفع عليه وان كان على وجه النظر ولا يترفع  
من طلق الطارية ولا يثبت حصة من يعطى عليه مع استحقاق كسبه ولا يترفع المالك ولا يملك الابا الصغار فلو كان يعطى  
من حق او اخطأ لم يجر الى الاجزاء مع اذن المولى نقل ولا يترفع سالد ولو لم يرد جميع ذلك اذن مولا **ج** لو فعل  
هذه العقود بغير اذن المولى وقع باطلا وحق بلا ادائه لم ينفذ شيئا **ح** لو اخطأ بغير اذن مولا فلهذا  
عنه الى الملك لا يملك الا كرم مع العود الى المولى ومع العقد له يكون موقفا قبل المالك فان مات قبلها فلهذا استحقاق  
السيد وللموات العقيق فالوجه ان يفتق المالك فيحق فيكون له او يجرى او يموت فلهذا **و** لو اشترى  
ان يفتق على سنة حتى فان يجرى الى السيد وحق عليه وكذا لو قبله في الهبة او الهبة ولو اشترى اياه لوجه  
به اذن المولى ولو اذن في بيعه يكون موقفا على كتابته ويحق عليه حكم الملك لا الشئ وكذا لو  
اشترى به فاذن قبله والضرر في قوله بان يكون مكتسبا فالوجه ان يقول بان اذنه المولى وعلى التقديرين ان يفتق



الكتاب فحق الاب بصفته وان يحضر استوفها الاولى **كلمة** يكتبه الكتاب قوله قبل الازد وبعده ووصال النسا  
لم يكن الى سعة وان شمله فالوجه بطلان الشطر **لو** تزوجت المكاتبه كان العدم موقفا على صفاء الحلي كان  
مطلقا ومع الازد تلك المهر وليس المكاتب وطولته بعد وادان الازد وان كان مطلقا فان استوفى فله ملكه  
يعتق بصفه ويرقى بوقته والقدح ان استوفى فله مع العقب **ليس** له اربع مع حاجته الى زينة النفقة  
ولو لم يمتدح جذاذ المراتب بجهده البيع والشرا اجماعا والنفقة ما في يده على نفسه بالمهر في رقيقه والحيوان ملكه  
فان ارب عبيد وتقدر بهم دونه اقامه له على اشكال والمطالبة بالشفقة واخذها من سببه واخذها من البيع  
والشرا والغيب والدين وان اقرب ببقوت الزنا بينه وبين سواه **ولو** التفر سوا بعد اولاد فان شطر المولى  
الكتابة عنه متى طافه نظر منه بقوى الاشكال في جهة الكتابة وعلى الغيبة له دة فان لم يكن فالوجه انه ليس له  
تغير الزرع البر عن الازد **لو** عصى عبد المكاتب كان له انفكاكه بالارض مع الغبطة فلا بد منها ولو كان المولى  
ابا للمكاتب لم يكن له انفكاكه بالارض مع الغبطة فلا بد منها ولو كان المولى ابا للمكاتب لم يكن له انفكاكه بالارض مع الغبطة فلا بد منها  
**ان** في تصرفات السيد **لو** سلبت **ي** يتعلم بالكتابة تصرفات المولى من عرقته العبد الا ان يحضر  
اشترطه المهر في الزنى عند فليس وجه بدونه ذلك وانعت ولا يقبل الملك منه وليس له التصرف في ماله الا ما  
يتعلق بالاستيعان سواه كانت الكتابة مطلقا او مشروطة **لو** ادرك عذري ان السيد بيع النعم ولو كانت  
الكتابة مشروطة بغيره على قول الشيخ عدم المانع ان تبطل المشرى المهر فالوجه الحق انه المشرى كالزكوى  
عليه الحق على قولنا ظاهر **لو** ادرك السيد بالكتابة لم يزلح فان سلط بالكتابة الى المولى لم يزلح وكذا  
لو ادركه وانعتق له اربع فان جاز فاسترقه الوارث كان ما نصحه المولى ملكا له بالعبودية والذم في حقه الى الابد  
وان اراد المولى ان يظلمه ويظلم من المولى بالتعريض والاداء الوارث انتقامه لم يملك المولى له بغيره والاداء  
للمالكين ونصب بينا للفرقة لم يملك المكاتب بآبائه القيم ولا بغيره المال الى المالكين بل بدعه الى القيم الى اهل  
بدفع المال الى غناه بغير انتقامه وان ادعى انتقامه بغيره مطلقا كان على المكاتب الجحيم بين الورثة والى حق  
بقضاء الدين وفي قده المهر بغيره **ليس** للمولى وعلى المكاتبه المالك ولا بالعقد سوا كانت مطلقا او مشروطة

دوس شرط النكاح في عقد الكتابة اولا فان طارعت غرست ويخبر للمشيقة مع الشطر وعدمه والوجه ثبوت  
المهرية سوا طارعت او اكرهها وتكرر الوطى فان كان قبل او اكرهها لم يتعد ولا نقلة وهل يصير له ولد  
لو ولدت منه الاقرب ذلك يشق عند موت سوا من نصيب ولدها مع العقب والمولود له والقيمة عليه  
ليس له وعلى بنت المكاتبه ويخبر له ولد للمهر موقوف فملكه ان اعتقت بفق الام ولو احلها فان اقرب انها لم يلد  
على اشكال وان ولد له ولا يقرب عليه لبيت لان انها لا تملكها ولا ولدها وليس له على جارية مكاتبه وان لم يلد  
يعزب عليه المهر للسيد والمولود له وتصير له ولد وعلى بنتها السيد وهل يبقيته الولد اشكال والمهر في الدية  
المعينة انما هو العالم منها بل ولد فلا يقرب ولو لم يلد احد من الزوجين **ليس** للمولى اجبار المكاتب على التكليم  
ولا المكاتب ولا عذرة له ولا ليس له احد منها الزوج بدونه الله وكذا العوض في بيت المكاتبه ولو اشترى اعلى  
الزوج مع **لو** كانت احد الزوجين لم يكن لاعدائها وطفا فادعاهم لغيره مع العلم وعلى كل من ادعى منها حلا ولو لم يلد  
احد من الزوجين ولم يلد لغيره تقاضى يقد ويصير مع القاضى بين عرض الكتابة به ومن اشكل والمولى لا يأخذ نصف المهر  
منه فعلى من المولى ولو جرت ورتت بعد تبطل المهر من المولى اشتراطها بالشفقة مع مقامه وان كان جلد فان كانت  
بها مال بغيره بل دفعته الى غير المولى والاداءت ذمة المولى من النصف وغرم الاخر النصف **لو** اشترى  
فكرك له الكتابة ومنه **لو** اشترى المولى وعلى الكتابة على ما تقدم لان على المولى ان يولد له والكتابة  
بما هو المولى ولد فان ادرك قبل موت السيد فثبت ما انعتق من نصيب ولدها لو ان جازا وكذا لو  
اشترىها من ولد المولى لو ان سيدا ولا ينجح قبل الازد **لو** اشترى المكاتبه **لو** ولدت بعد الكتابة من زنا  
او من مولاك او من فرح شرا الزينة لم تشر الكتابة الى الولد بل يكون موقفا على بقائها ربيته **لو** اشترى  
ولد المولى ولد وكان له اربعة زنا فان شطرت فثبت بغيره ولا كان حله سورة التوقيع الاب او الام وولد  
المهر من سيدا ومن زنا رقا وكذا من العبد وولد للمدبرة مدونة وولد للمكاتبه موقوف على ما تقدم  
قيدتها السيدها وللام لانه لا يملك التقاضي مع كونه زنا فلا يقرب قيمته وولد له النج ولو لم يلد له كسب فلا  
انه موقوف بملكه انعتق ولا للسيد فان اشترت منه على غير كان لها الاستعانة به ولو مات الوالد قبل حق الام



كسبة كسبته لو قتل ونفقته من كسبه فان اقرت بالانكاح على السيد لانه يسترقه مع البغي ويحمل المولود  
من بيت المال ولو عتقه مولاه فان قلنا كسبه للسيد لانه سرقه وليس للام الاستغاثة به عند البغي  
قلنا للام ان الوقف مع جيران الاستغاثة لم ينفذ ولا ينفذ عنده على التقديرين **و** ولد بنت المكارم  
كلمه وقد سقوا ولد ابوها وان كان من خرق فهو حر وان كان من امه فهو مولى ليس للسيد وطها وانما  
كان له ليس له وطى الخلفاء وان وطى فالحرم موقوف ولو احبها الحق النسب وكانت م ولد وليس عليه نفقة الوالد  
ولو نسب ولد بنت المكاتبه او ابوها انفق عليه منه ووقف الباقي لم يكن للسيد اخذ **و** لو ولدت  
للكاينة من مولاه فقد تقدم حكم ولدها فله ولدت بعدة كذا ذكر من نزع فهو حر لان يسهل المولى تيممه  
لام ويكون كانه وكذا الزكوات من زكوات عتقت انه باذ اعتراف وان عجزت استرق ولربما السيد قبل الفداء  
والغير جوت له نصيب ولها عتقت وحق ولدها بالشبهة لها **و** ادعى المولى تقدم المولاة على الكاينة  
وادعت الكاينة تأخرها لبيعها الولد فلم يقر له المولى مع اليه ولو ادعى ملكية ولد المكاتبه وادعى المكاتبه  
ملكيت فالتولى للمكاتبه مع اليه فيثبت ولده دون المولى وصورة انه يزوج المكاتبه بامته مولاه ثم يترك  
ناله لولا ان وجه المولى وبعد الشراء للمكاتبه لانه ابن امه وفارق المولى لان السيد تدل على المكاتبه بالانكاح  
**و** اذا كانت اباهام وطها احدهما فان ولد بعد الاستبراء من وطء المولى بالسيد وهو ولد مكاتبه من غير  
اقرار وقد تقدم وان استقبل من به وهو حر ونصيبه من الام ولد ولا يقيم على ان يلقى نصيب الشريك وهو  
مكاتبه يفتى باذ ان عجزت رقت رقتها ام ولد يفتى بالنصف من نصيبها اولاد ولا يقيم الباقي عليه ولا يلقى الفداء  
ولو كان من سرقه لم يسأله الا لعن وحيد يفتى على ان يترك في الحال شغل الكاينة منه وصاحبها ام ولد  
ونصفها مكاتبه لو لم يفتى بالاداة ويصير وان نفع المولى للبغي كانت ام ولد يفتى بمزجه من نصيب ولدها وان  
القوم عند البغي فان ادعت عتقت وان عجزت قوتت على الباقي نصيب الشريك وصارت كلها ام ولد والاولى  
لعن بالاولى لا يقيم عليه ان وضعت بعد القوم فكذلك النصف ان وضعت قبله ولو وطئها لم يولد له ولد  
مع العلم بالاداة ونه على كل واحد منهما مكرام يطالب به مع عدم المولى ويعد تقاضى ان كانت تد ادعت عتقت

طالبتها انكاحا للغير بعد تبين المهرين لم يطالب احدهما فان كان في يدها انكحها والاولى بينهما  
وان شخا قبل التبين سقط عن كل منهما نصف ماعليه وتاخر في الاقرار ولو تناقيا في مهر مثل بان وطئها احد **و**  
اوصته او عتقته وانقضت النكاح في المشاورة ويصح صاحب النكاح على شريكه بنصيبه ولو افضله النكاح  
رجع شريكه بنصف قيمتها عليه لو تبدل اعياءه فالحال ارضاه فله ولو نكل احدهما لم يرد نصف القيمة وكذا لو افضله النكاح  
اصل المولى **و** لو استبدل بغيره بان ياق به لا كمن عتق امته من مولى يملك ولدت سنة من وطى المثل  
فمورقها معها ولو امكن احداهما فدية فهو حر ويكون حكمه في وجوب المهر قيمة النكاح من الام والولد على ما  
يما اذا احبها احدهما اما الذي لم يملك من وطء فان كان هو المولى لكان ماله كان بطوره بعد صيرته جميعها  
ام ولد الاول فعليه جميع المهر لانه ان كان قد ارضى الكاينة والابناء رجبته وان كان قبل التبين في نصف  
المهر لانه ان كان قد ارضى الكاينة في نصيبه فلا نقابا وان كان هو المولى وجب عليه المهر ولا نصف المهر مع بقا الكاينة  
والسود مع الفسخ ولو كان المستبد مسل من نصيبه لم يولد ولا يورث الى نصيب شريكه وانكاتبه بما لها في جميعها وعلى  
كل منهما مكرام لها فان ادعت مال الكاينة عتقت وبطل حكم الاستبراء وان عجزت ونشخا نصف المولى والكسبة لهما  
بينهما ويتقاضيان مع المشاورة في القاض من هو عليه كل موضع استبا لو ولد بعد ان صارت ام ولد الاول  
لم يوجب على الاول فدية عنه وكل موضع استبا به قبل القوم فعليه نصف قيمته لانه ان واما الولد مع احصاء الاب نصفه  
فرو نصفه وقد يحمل فدية جميعه وان كان الذي لم يملك من وطء هو المولى فعلى الثاني ما قلنا انه على الاول  
الوجوب جميع المهر لانه لو لم يمتنع هذا الذي يمكن ان يكون وطء صا في كونها ام ولد الثاني وان لم تكن الفدية بينهما  
بينهما **و** لو لدت من كل منهما ولدا اقر به وانفق عليه فيسقط **و** ان يتقاضا على السابق منها فان ادعت  
بالاداة وان عجزت رقت الكاينة كما سرتين فعلى السابق نصف المهر لشريكه ونصفها ام ولد له ويسرى الاحوال  
بنفسه ارم واداة الفدية يجب عليه نصيب قيمتها واما الولد فان وضعت قبل فكل بان يملك ادعى القيمة بماله  
في جميع رقتها ام ولد وان لم يرضى الاولاد النزع وجب عليه نصف قيمته لشريكه واما الثاني فان كان وطءه بعد تزويجها  
ام ولد فقد وطى المهر كسبته واولها حرا فعليه الفدية الولد وان وطئها قبله فعليه نصف مهرها ونصف



تتمد الولد والفتية ولد وان كان الولد سورا فالحكم فيه ما مضى اما الثاني فالوجه انه ولد في ارضه  
تمتة يولد من مع يسار ولو كانا معصرت في اهلها ما مضى بالولد الاول ووضعه الثاني فان كانت  
فاما على كل واحد منهما مكرمل وولدها واحد منها في كل واحد من مكرمه والولد الاول مع  
الحكمه كالزكاة معصرت **ب** ان يتسلفا عند كل التبع له فله المهر على كل واحد منها وكل واحد يقر بصفه  
تبعه الخارجة لصاحبه ويقيم قيمة ولده عليه فاذا استوى ما يدعيه وما يقر به تقاضا وتساوا وان اذ احدا قد  
تلاشى لكن بخاصه اياه في القارة وان زاد ما يدعيه فله الدين على صاحبه في الزيادة ويجوز ان لا يكون  
ام ولد له فيجب الزكاة **القسم الرابع** في زيادة المكاتب والجناية عليه **ق** عتقا اذ اعطى المكاتب على سبيل  
عدا او طرقة اشق السيد او على ما لا يثبت في ربه العبد مع التراضي والكتابة على التقديرين وان كان  
خطا يثبت المال وان كان في شراها انتص الوارث او عفا على مال او كان كما تخطا فلل مال الا ان كان له  
يذكر نفسه في الخطا الارش فيها كان ركنا في القلود الا من مصلحته ثبتت المال في دمه اذ السيد معصوم  
بمع كونه معصوم فانه ولي ما يملك بالارش وما لكتابة اذا احسا وان تصركا للمولى مطالبة بالارش والتجيزه فان  
وفى الكتابة سقطت الا ان **ب** لو كانت الجناية على العبيد فله التماس العفو على الا ان كانت عدا او اذ  
المال وتعلق برقيقته فان دنا نفسه لم يكن للمولى منعه قال الشيخ والظاهر هنا بان المولى من يقاتله والارش ولو كان  
الارض اكثر اشتد الى ذلك المولى لانما يتبع نفسه اكثر من القيمة وهو لا يملك التبع والوجه عندنا في  
دفع اكثر واذا دفع الارش او اقل برقت دمه وحق مال الكتابة فان عجز سرقه السيد ان شاء وان عجز عن  
عوض الجناية كان للعبيد ببيعها الا ان يختار السيد اشتكاكه وبقاء الكتابة معه وذلك ولو جنى على نفسه  
يجوز القضاء فافترق منه كان كالومات **ج** لو جنى هذه المكاتب انتقم من العبد وبيع في الخطا والمكاتب  
بالارش ان ساءه القيمة او قدره فانه لم يكن له الا اباذات المولى **د** لو كان له جنى عتقا او كاشف  
او ثمن البيع او عوض الارش فان كان الجميع خلا في يد مال او جنى عليه في جنى جليل فقتل ما شاء وان كان  
موجب له ان لا يعجل به فان السيد لا بد منه لان الضم يريد بالتجديد فان دفع مال الكتابة الى العتق وكان

في دمه ولو جنى الخطا عليه انتقم منه بالدم والارش في الدية فانه لا يخطى له الى الحكم فيها بدفع عوض القرض في ثمن البيع  
فان دفع لها ولا يخطى عليها وان فصل في دفع في الارض والسيد تجيزه حيث يشاء وان انتقم من الارش كان السيد  
نسخ الكتابة وبعده الجناية فان فصل في ثمن الجناية كان السيد من النسخ كان الحكم فيه في الجناية اذ  
يقدر به السيد ولو مات المكاتب انقضت الكتابة ويبقى حق السيد من المال وحق المولى عليه من الارش  
ويبقى ما في يده للقرض وثمن البيع فان فصل في ثمن السيد للمالكه الكتابة ولو لم يكن في يد مال فان انتص  
اربا لم يبق الصواب ان لا يلزم الوفاة سوال ثبت بعد المعارضة او جنىها كالقرض وسائر الدية بل الجسد  
الخصم في ذلك حتى شاء وان انتصرا الخطا لم يكن لصاحب القرض وثمن البيع حق في رقيقته فليس له تجيزه والسيد  
والجنى عليه التجيزه فان عجزه بطلت الكتابة وقد جنى على نفسه وارث السيد من تجيزه عليه الجنى عليه ارثا الى  
الحكم البيع القابة ويوجب الا ان يدفعه السيد **هـ** لو جنى على جناية عتقه انتقم من خطا يثبت الام الارش فان  
مات في يده بالارش انتقم من نفسه فان فصل في جناية في الكتابة والتجيزه السيد واستقر موافق لم يكن في مال  
بيع في الجناية وشتط على الجميع ساء تعاقت الجناية عليهم او انتقمت جناية ساء كان بعضها قبل التجيزه والباقي  
بعد الجنى قبله والميراث بينهم ونزعت على ايمانين ولو اختار السيد العتق بالارش لحجب اليه وبطل اقل الارش  
من قيمته والارش خلا لا يستوجب كل واحد من الجنايات ولو كانت الجناية في جيب القضاء او في القرض او جنى  
ودعه واحدة فالحكم كما تقدم ولو كان لا يخير **و** لو قطع يد سيد وعتد القرض في الجاني ولم يجر على مال الزكاة  
الجناية خطا قبيل له المطالبة في المال فان رجع ما يملكه الارش وما لكتابة في المال اقامها وعتق وان قصر  
عجز السيد ان شاء فليست الا بالارش مال الكتابة وبطل بعد ان مال فان اذ لم يبق اداء الكتابة فالحكم ما تقدم  
وان اذ لم يبق بعد انتقم من ربه نصف الدية **ز** لو عتقه السيد قبل ان يملك مال ولا مال في يده سقط الارش  
انتصا المال والرقبة فذا املكها بعقده وكان في يد مال او جنى على الارش منه لان له السيد فاقبل العتق  
**ح** جنى كتابة اليد في عتقه واحد يكون كل واحد مكاتب على ما يجرى من العتق لا يجرى احد من غيره  
فان جنى بعضهم رقيقه كجنايته ولا يملك غيره شيئا منها **ط** يجوز ان يملك المكاتب اياه وابنه بان يوجب له



















من التوقيعات ولما ثبت ان يوقى شيئا الذي يعطيه عبارة على ان تركه المولى وان كان له ولد  
ولو كان له اكثر بعد الكفاية من جاريته فهل يكون المولى او يكون مكاتباً يفتق باداً ما على ابيه الشكالى  
الثاني وفي صورة وجوب الدار على الوارث لو لم يخلت المكاتب في الوارث فيبقى على يدهم ومع الاداء يفتق  
الاولاد ولو استقر من الشيء لغير الاولاد على وعلى الشكالى وهذا المطلق اذا اوصى له بوجبه لم يفتق منه ما يفتق  
من حريته ويحل نصيب الزينة ولو كان المولى المالك تحت الوجبة لم يفتق ولو وجب عليه حقه فمقتطع من حقه  
الاخر حريته ما انتفق منه ويشبه الزينة من حقه العبيد ولو زنا المولى بمكاتبته سقط عنه ما كان له في ذلك  
فيما هو الزنى وحده بالباقي **ج** لو جاء المكاتب بالجم فقال المولى انه حرام لا يتبضع انتقرا الى البيعة فينتج  
الامر لا يمان لان البيعة فيه فيؤخذ منه فان اقام ما يطلب المكاتب بعوضه وان تفرج جعلت المكاتب فان  
انتفع حلف المولى وكان كالبينة وان نكل الزم السيد بتوبه او الابراء فان قبضه وكان دعواه في الزم المطلق  
لم ينع من اسأله وان كان دعواه الغصب من فلا يفتقه اليه وسبب العبد منه ولو ابرأ من مال الكفاية لم  
يلزم تبضعه ولو انتفع من الابراء والقبض كان له ان يفتق عنه ويقبض المكاتب **ح** ليس للمكاتب وفي جوار  
غيره ان يراه فان ابرأ فلا حقه ويعلق به الولد ولا يبر عليه والولد لا يملك له حقه كما لا يفتق عليه وليس له  
بيعه ويكره ان يوقى على كفايته فان عتق عتق الولد ويبيع الولد لم يملك في الحال فان عتق في حاله هو المولى  
الولد **ط** لو كان في يد المكاتب مال قوى الشئ عدم وجوب الزينة فيه وهو يوقى عنده ايضا ان كان مشركا  
عليه وان كان مطلقا وسلك بنصيب الزينة مضاعفا وجبت عليه الزينة **ي** اوجب الشئ الزينة وهو امانة  
المكاتب عفا شئ من مال الكفاية وايضا انه شيئا يتبع به على الاداء للامانة والمطلق وحده جوف على المولى  
الشك والبيع اذ ليس يجب ان يعطى المطلق العاقر من مال الكفاية ان كان على المولى زينة وان لم يكن عليه كونه  
على الامانة انه يفتق من سهم الزناب وهو عند من ثم قال الشئ بغيره لا يمان ان يمان الكفاية والعق وتبين ان لا يمان  
على المالك الذي يوقى له العتق ولا يقدر بقدر بل يجرى ما يقع على الامانة ثم السيد عتق من ان يعطاه  
على مال الكفاية ويمن ان يوقى من جنس مال الكفاية اومن عتق من مال الكفاية ان يوقى يفتق منه في حقه

الزمن

لزم العبد التوبى ولما اتا من جرحه قال الشئ لا يجب على العبد العتق قال ولما دى العبد مال الكفاية ففتق  
بشئ الاثبات يتركه المولى ان كان عليه دين وقصرت الزينة بسطت على الدين ومال الاثبات بالخصص ويقدر  
على الوحيات كالدين **يا** لو اخذنا فقال المولى اني اعتك على الدين او على سنة فيجب وقال المكاتب على  
الف او على سنتين او على سنة في ثلث نجوم فالوجه عنده تقديم قول المكاتب في الاول وفي المولى في الاخيرين  
**سب** الولاء عند لا يفتق المولى العتق المستريح به اذا لم يقصر المولى سنا على العتق الواجب او الحاصل من الكفاية  
فلا ولا فيه الا ان يشترط المولى ان يشرط في المكاتب الولاء في عتقه الكفاية ثم يرفع يفتق كالمولى على كفايته  
فان عتق المكاتب لغير الولاء يملكه فانه مات وامر سيده او اموال الكفاية وعقده لم يفتق الولاء على ذلك  
مولى الامر ذلك ولا يفتق من قول سيده ولا يملك من بقائه الولاء وعدم الاداء **ج** لو عتق المكاتب ومنع الزنم  
الى المولى انتقرا الى البيعة وسبب شاهد ان ارشاده وامر ان ارشاده ويمن وان كانت الكفاية لا تثبت الا  
بشاهدين فان قدمت حلف المولى وطالب من دفع ولا يجرى ماله **د** اذا اجمع على الشرط دين عز مال  
الكفاية وحل مال الكفاية فان قص من البيع فقدم الدين ثم ان شاء المولى تجرأ واستقره والمطلق يقسط ما يوقى  
على مال الكفاية ويدين المالك بالخصص وقوات الموقوفات انتفعت الكفاية وبروت ذمتهم من مال الكفاية  
واخذ الدين تركه والمفاضل السيد عتق المالك وان تم له وجب على السيد ان يملك **هـ** لو كان له مولىان فتك  
على احد فادع على تسليم اليهما كان التوكيل في المراجعيين اذا لم يكن بيعة ولا يخرج عن الكفاية يعلم ما فان عتق  
استقره فان صدقه احد فادع على نصيبه ولم يسمع شهادته على المكاتب فيحلف المكاتب مع عدم البيعة فادع  
طالب المكاتب بجهالة وان عتق له اياه وجبها وطالب المصدق بالباقي لاخره انه يقبض حقه من الكسب  
المشرك فان بيع على العبد جسمانية فلا يجب وان بيع على المشرك بضمه المالك للمشرك التبع به على المكاتب  
لاخره انه يملك المبيع بالعلم المولى الظاهر ان المولى على عتقه او اذوه استقر نصيبه وكان ساقى يوقى  
نصفه من ركنا ما يسيه فان قلنا يقدم على المشرك اذا اعتق نصيبه بالكفاية لعقل عدم التوقى هذا لان  
التوقى من العبد المكيل بحكمه وهو يزعم انه لا يفتق التوقى على الاخر ولا على المكاتب ونع



الان قال لا يقبض حقه ويبيع الباقي الى شريكه فاعتق ان يقبض حصة وان المكاتب دفع غنسه الى شريكه  
حصة وانما انكر الشريك ان يقول قوله في علم ما زاد على حصة النصف مع اليقين ان العلم باليقظة فاذ اختلف سقطت وهو  
ليس اختلف الاخر لا لا يملك عليه شيئا ويكون الاخر ان يخذل المكاتب نصف حقه ومن الشريك الباقي  
ولا يرجع الشريك على العبد بشئ الاخر فانه بالظن ان يخذل المكاتب فانه يوجب شريكه حصة وانما  
المكاتب لا يملك حصة هذا النصيب ولما عرف ان يقبض الا ان سته وادعى دفع نصيب المكاتب اليه فالتزم  
قول الكنت مع يمينه ثم ان شاء طالب المكاتب بجميع حقه وان شاء طالب المصدق بما دفع لاعتقانه بقبض  
المن من مكاتب العبد ان يرجع على المكاتب عتق ذلك بوجهه على المصدق وان صدقه في الدفع الى الشريك  
حيث دفعه فغير مبرم وان يرجع على المصدق يرجع على المكاتب لاخره باظهاره ليس للمكاتب ان يقره المكاتب  
من المقر ان له قبض حقه من عليه اصد له ليس المكاتب الزم المكاتب بالتبصر من المقر لا يبرم في الجواب  
على الكتب ولو اخذ المكاتب الرجوع على المكاتب فغير عاد نصيبه رقيقا له على المقر حصة التي اعترف بقبضها  
لا يعمال مكاتب قد يبيع ويقر ولو لم يجل المكاتب حصة الى الشريك عتق وكان المكاتب مطالبا للمقر غير المكاتب  
التي اعترف بقبضها **قوله** ان يخذل المكاتب حصة من مال الكفاية بغير اذن شريكه اربع القسوس كان الشريك  
ان يخذل حصة حصة وانما حصة من المكاتب لعدم الاستيقاظ ولو اذى المكاتب اليها الباقي عتق  
بغير اذن لها ولو كان باذن شريكه حصة اذ عتق نصيب القاض فان قلنا بالتقدير فمقدم هذا على الآخر وكان  
وعتق عليه ما يدين من الكتب يكون للذي لم يقبض بقدر ما قبضه شريكه لانه كسبه قبل حقه لها فان  
في يد شي كان بين المكاتب وبينه لان هذا الكتب كان في ملكها فانه يفتقر شريكه ان يخذل المكاتب يفتقر  
حصة بالكتابة فان القاضل في يد المكاتب هذا ان قلنا بالتقويم في الحال ويحتل المقر بغير اذن فانه  
مرواه قوته رقيقا وانما مكاتب ان كان في يده ما كان له لكانت نصفه والباقي للمكاتب فان مات قبل المقر  
الفتح عند الكتابة بغيره نصف ما يملكه للآخر ولا اثر لوارثه **قوله** لو في المكاتب ماله فمقرها اجمارا  
وصارت ام ولد له بالاحمال فان ادعت حقت وسلكت ما في يدها وان عجزت كان له النصف ونصيبه ولد مطلقا

عقدها ولو اها في يد هاء لو مات السيد عتقت من نصيب ولد هاء ولو مات المولى قبل المالك وقيل ان  
انما من نصيب ولد هاء قال الشيخ الذي يتخير منه ان ما في يدها لها ولو اعتق المولى المكاتب ولما  
فانجز ان مال المكاتب **قوله** لو دفع المكاتب بعض الدخول قبل حوله على ان يبركه المولى من الباقي قال  
الشيخ لم يجر مضارعة ولا الجاهلية الذي هو الزاوية لزيادة الاجل والوجه عندى للواحد ان لو دفع البعض  
قبل حوله وطالب ابراءه من الباقي ففعل المولى مع القبض والبراءة **قوله** لو كان للمكاتب على سيده مال جمل  
مال الكفاية فان اتفقا جاسا ففعلوا حصة كان من الاثمان ان يظهر وان اختلفا لم يقع النقص للمالك في  
اعل يقتصر ان يبيع قبل حله ما له ويخذه عرضا عن المولى الثابت في ذمة قال الشيخ نعم وعندي فيه نظر  
قال لو كان المالك من الاخر اخرج اشتراط قبض كل واحد منهما بالصلح ما قبضه عرضا له عليه وهذا كل  
مطلوب ولو ابيع المكاتب من ماله شيئا على الاجني مال الكفاية **قوله** ان يجره بدين ولو اطلعه **قوله**  
لو عتق المكاتب باذن سيده وكان الولاء له فان استقرت سيده للمقر حصة والولاء للمولى وكذا لو مات قبل  
اذ كان اذ عتقه سيده جدد الاسترقاق فالوجه من الولاء اليه ونورات العبد قبل اذ المكاتب وانغير  
الاستاسبه لاعتق ان يكون موقوف كالولاء او عتق المكاتب اخذ المال وان استرق اخذه المولى ولعل انتقال  
الى المولى لان الوكيل يمكن انتقاله من شخص الى غيره في ان يكون موقفا والبراءة لا ينقل فلا ينفك **قوله**  
مندی جواز بيع المولى مال الكفاية قبل قبضه ولو في الشيخ خلافه فعلى قوله ليس المشتري بشئ وليس المكاتب بالكتابة  
فيه وان دفع لم يفتق لان المشتري قبضه لنفسه وقبض نفسه بالمال فانه لا يعدم فله المكاتب الرجوع على المشتري  
بالدفع اليه ولا يفتقر الاجبي على السيد بما دفعه ثما ومال الكفاية باقى في ذمة العبد ويحتل العتق مع بيع  
للمولى باذن الاخر يتبرأ ذمة المكاتب من المال والمسيبة مطالبة المشتري بما قبضه وللمشتري الرجوع عليه بما  
لنا ولو كان للمسيبة على المكاتب مال غير مال الكفاية كدفع بيع امارش جارية جارية من الاجني **قوله**  
السيد بعد الكتابة فابداه من مال الكفاية او حقه فان برأه وان مات في ذمة المقر فقد بينا ان المشتري  
الاول من قبضة مال الكفاية فان خرج من الكسب عتق وان ظهر الاقل بان كان له سواء المكاتب بالذمة الغيبة

الرافعي الهام







من اجتناب مال الكفاية لم يكن له شيء يجب التمسك به ان يعرض عن متولاه القريب وكذا ان كان من غير المقتدر للقيام  
الى الخدمة وان كان في موضع بعيد خيل الى سعة طريقه لم يجب التمسك به كان العبد غالبا مع المولى امره  
الى الحكم وانجبت الخول وجعلت على عدم التمسك بكتب الحكم المولى الذي فيه المكاتب فان كان المكاتب عا  
كتب الى الحاكم المولى ليحضر السيد الفتح وان كان قادرا فلا يلزم له الخروج الى خدمة السيد والمولى في اداء امره  
مع الاسكان كان للسيد الفتح فان ترك السيد يتقرب في بلد المكاتب فيه الدخيل اليه فان استعنت  
خيار السيد وجعل السيد الميار في الفتح الى اكمال التمسك مع الاستعانة به في حصول التمسك لا يستعمل  
المسير **ط** حل العيران في قهره الى ان يعلم من حاله العير وتبين ان في ذلك العير من حاله وبعه راية **ط** اذا  
المكاتب اشتهر المولى الكفاية والمولى وجعلت على عدم التمسك فان وجد الحاكم حذرا له فلا يلزم له في حق ولا  
يحل له التمسك مع عدم المال وانما الانتقال عليه لعمه فان كان وجد الحاكم حذرا له فلا يلزم له في حق ولا  
ايطر الفتح السيد وكذا اذا كان في التمسك بالانجيل الى ان السيد ان يرجع بما اتفق عليه الفتح في الارل ووجه الفتح  
**ط** لا تدعى المكاتب التسليم ما قام شاهد جاز له الخلف معه ولو ادعى ثبوت الشاهد انظر في ثبوت ايام فان جاز له  
السيد ولو جاز به فخرج فادعى شاهد عدل انقل ايضا المنة **ط** المكاتب المشروط في مال مولى جاز له  
الكفاية ولو غلبت عليه ولو دهم واحد ويخرج عنه كان رقيقا ان عزم مولا ولا يعيد عليه ما اخذ منه ويتقرب  
المولى الصبي الى ان يكون المولى الفتح ولو اشفق على القابل جاز ولا يطل بولت المال والمولى في المطالبة بالمأ  
فان ادعى اليه مقتضى كالمولى **ط** لو كان فيه حصة مائة فيلزم ان يرتفع مثل تلك المدة والوجه عند الزاوية  
بالاجرة من تلك المدة **ط** لا يخل المولى المجرى وقت الكفاية في ثبوت الامر وجعلت بعد الكفاية من ماله كان  
الى الحكم الام يقتضى منه جبايتها ولو كان من حقه كان الولد حرا ولو جعلت من ماله لم يطل الكفاية فانه مات  
ويطرا على من مال الكفاية عتقت من نصيب لها ولو لم يكن له سعة في مال الكفاية للمولى **ط** ولو اراد  
الزواج من نصيبه من مال الكفاية الفتح نصيبه مع عتق ولا يلزم عليه في الذوق **ط** العبد اذا له  
عندنا وان ملكه مولا وعنه الشيخ يملك مع التمسك فاذ كان فيه ماله في الامر على قول الشيخ المولى مال مولى

الملك له ولد فله المولى ايضا **ط** لا يفتقر المكاتب الى اداء اثم اذ لم يره له الملك سواء كان معه مال الكفاية  
فلو كان ماله مال الكفاية ولم يره له الملك كان بائنا على الرقبة وان كانت وحل العقم ما عزم مقتضى لا يفتقر الى مال  
قوة من اداء العتق الملك بقاء الكفاية ولو كان المال بائنا على مال الكفاية فليس مع المولى ان لا يكون  
يخرج الى مولا اذ لم يره له المكاتب **ط** لا يكون يخرج الى مولا ولو لم يره له المكاتب ان شاء **ط** لو كان بائنا ماله  
مع فانه شرط ان لا يكون المولى والى الثاني من اداء العتق المولى ولو اذ كان الثاني قبل المولى وقيل لا اداء فانه  
انه لو لم يره له المكاتب الا ان يعير المولى ولو لم يره له المكاتب في اداء العتق ايضا **ط**  
لو لم يره له المكاتب عند عتقه فاشترى المولى وحل العقم لا يفتقر لانه لم يجب عليه بيعه فانه اذا جاء به المولى  
كان معه ماله لم يره له المكاتب الا ان يره له المكاتب فانه اذا جاء به المولى فانه اذا جاء به المولى  
راقتى كان في يده المولى **ط** العبد لا يفتقر الى مال الكفاية بل يجب به استحقاق الفتح فان لم يره له المكاتب  
ولا كان بائنا على الكفاية والمولى ان لا يره له المكاتب فانه اذا جاء به المولى فانه اذا جاء به المولى  
من يفتقر عليه باذن مولا مع وكسبه المكاتب وعتقه عليه وان اعتمقه اسيده **ط** لو كان يفتقر لاعتق مولا  
المكاتب ولو اشفق عليه المكاتب باذن المولى مع والاقبال ولو اشفق المولى المكاتب مع الفتح وعتق من يفتقر عليه  
عنه ولو كانت المكاتب والمكاتب وقاد وارقتها ولو كانت المكاتب مطلقا فعتق منهم حسنة ما عتق منه  
ولو اشفق المولى المكاتب رقيقته او المكاتب رقيقته او المكاتب رقيقته او المكاتب رقيقته **ط** في اشفق المولى  
عنه **ط** جذا اتم المولى التي ولدت من سيدها في تلكه فاذ ادعى اشته فانه يره له بعد وطهر لسته  
اشترى بعد الفتح من سيده وكان الولد حرا وصارت بذلك المولى لا يره له المولى الى المولى ان اتت به  
فاما ان كان ذلك المولى المكاتب لم يره له **ط** ان كانت يره له المولى بشئ فلكنه **ط** ان عتق مولا  
ذلك المولى عتق المولى عتق من ماله ولد سواء كان المولى سائرا او في ارضية او عتقت منه المولى فانه عتق  
اسلمت بيعت عليه **ط** قتل المكاتب بينه وبينها او جعل على يد امرأة ثمة ولو لم يره له مولاها فاليه عتقها  
نصيب المولى اما المولى اذا ملكه مولا ربه وتلك المولى ماتت فانه اذا عتق امته واستقر لها ولده مولا







الخرافات عليه بالبرهان فان قلنا انه كالتسبب في الحق فلا جدت وان قلنا انه لا يقتضي التعريف الحق لم يجعل  
 الحق اجماعا فان وقع الموهبة فاستؤلفها الحق ان يقال حيث من الاقرب وعليها يتبين الى الحق  
 يجعل وهذا لا يفي بخله ولو قلنا ان اوله فاذن عجز بوجه ولا يقتضي من الحق لها ان يقتضي كسرها  
 الا ان ولو تاملت سيد هاديا اربطنا اعتقت من تعذيب وكان على ما موجب الجناية من ربه اربطنا  
**ب** لو لم اتم وليد بطل الشك وان قلت في يد المشرقي كان ضامنا لانه مع ما سجد قال الشيخ لو  
 استقطت نقطة كانت اتم له وتظهر لنا انك قد هتافنا بالاعتقاد الخاصة **ب** قال الشيخ اذا مات المولى لم يخلع  
 عرجا وكان منها ما على ولاها اتيت على ولاها ويترك الى ان يبلغ فاذا بلغ لم يجر على شئها فان مات قبل  
 البلوغ بعت في شئها ونفى به الذوق والحكم الاول عن جملته **ب** **البيان** وتواضعها وبينة  
 متأسدا **ب** في البيان وفيه **ب** **ج** **البيان** عبارة عن تحقيق ما يحصل في الدنيا بذكر اسم الله تعالى  
 اوصافها المتقدمة ارفعا لينة ورشدها بالبرهان **ب** لا يعتقد اليقين الا بالله تعالى كونه ومقلب  
 القلوب والذي نطق الحية وبها الشبهة والذي نفي بيده والذي اصل له واصوم او اسما له المتقدمة بكونه  
 واسمه والحق ارفعا لينة بكونه كرامة والرب والخالق والرازق والوجع وكل هذه يعتقد بها اليقين **ب**  
 والرب بجهده فيزانه تعالى لم يكن ميتا ولو جف بالبرهان في الملائكة اليه لم يعتقد وان نفي بها الخلق لا شئ كرها  
 فليس لها حرمته اليقين كونه والحق والوجع والبصيرة القادرة يعتقد لوقال وجل الله وعظمته الله وكبريا  
 الله مع النصرة لوقال وقدوة الله وجماله الله ان تصد الصفات وهو كونه فلو علمنا ان تصد الصفات لم  
 يعتقد لوقال وكلام الله لم يعتقد وكما ان قال وخلق الله روحا في الله وحارم الله ولو جف بالبرهان لم يعتقد  
 لا يعتقد لوقال وهو الله ساطعا ويعقد لو تصد به اليقين لوقال عبد الله على كائن عهدها الدنيا لوقال  
 الله وكما انه لم يعتقد لوقال استغفار بالله ان تصد بالله او ان تصد على كونه لم يكن ميتا وان تصد  
 الخلق لاجل **ب** لا يعتقد اليقين عند الاول بالاعتقاد سوك نطق بما جئت له الخرافات كونه واسمه والحق  
 ثبت له العرف الشري كونه اسم الله والحق كونه وعظمته الله لم يثبت له عرف اصلا كقولهم انتم بالله

ح

الفاظ انتم كونه واسمه واسمه ويعقد بما يتبين كونه اسم الله لا يفارق مع مقصد من المولى والحق لوقال  
 ويعقد ويعقد لوقال لونه واين الله واسمه واسمه واسمه واسمه واسمه واسمه واسمه واسمه واسمه واسمه  
 لوقال انه انما هو المسمى بالحق والحق المستقبل قبل ولم يزل في حكم اليقين لوقال انتم او اخلق لم يزل باسمه  
 لو جئت او جئت لم يزل باسمه لم يعتقد وان تصد به اليقين لوقال اسجد باسمه ولم يعتقد اليقين لم يعتقد في  
 كونه به اليقين قال الشيخ يعتقد وعينه لوقال انتم باسمه ولم يعتقد اليقين لم يعتقد ولو تصد اليقين لم يعتقد  
 لوقال انتم باسمه لم يعتقد اليقين لم يعتقد اليقين لم يعتقد اليقين لم يعتقد اليقين لم يعتقد اليقين لم يعتقد  
 لوقال انتم باسمه لم يعتقد اليقين لم يعتقد اليقين لم يعتقد اليقين لم يعتقد اليقين لم يعتقد اليقين لم يعتقد  
 ما تقدم فلو جئت بالحق انتم باسمه لم يعتقد اليقين لم يعتقد اليقين لم يعتقد اليقين لم يعتقد اليقين لم يعتقد  
 بلح او الشري من الله اومن رسوله ومن القرآن او احد الانبياء لوقال هو عبد الصليب او غيرهم او هو متعلق بالحق  
 والميتة يظن بالحق انتم باسمه لم يعتقد اليقين لم يعتقد اليقين لم يعتقد اليقين لم يعتقد اليقين لم يعتقد  
 الخلق يعتقد به عند اليقين والحق المسمى على جسد رسول الله بالمصطفاة المار في الخلق  
 انما ما يشتمل على اليقين بالله تعالى والطلاق والعتاق وصحة المالك سوا موعدها اوم يعرفها ولا يشبه بذلك كذا  
 والمؤمنين صمد الله تعالى في ان من جلت بالبراهمة اومن رسوله اومن احد الانبياء ع اشراف خالف ما علمت البراهمة  
 به يجب عليه كفاية عليها وتوكل الرجل ما هذا اول شأناك او لا شأناك وغير ذلك من ايات الباطنية  
 لا يعتقد به اليقين **ب** متعلق اليقين ان كان له طمعا كما انما علمت انه يصلي لفراسا ويصوم شهر رمضان اربع  
 حجة الاسلام او لا يظن او لا يشهد الحق اربع حجة من الالهييات اعتقدت اليقين يجب بالحق في الكفاية  
 وكذا ان كان سدا كما انما علمت انه يصلي لفراسا ويصوم شهر رمضان اربع حجة من الالهييات اعتقدت اليقين يجب بالحق في الكفاية  
 في الاعتقاد وتعلق الكفاية مع الفات كانا انما علمت انه يدخل النار ولا يدخلها برسالة  
 حوت آخر وما الشبه ذلك وان كان البرهان في الدنيا واجب لوقال فان حوت كذا كذا وان كان كذا كذا  
 وان كان كذا كان الكفاية في الدنيا كما زلت في الكفاية لم يعتقد اليقين وان كان كذا كذا وان كان كذا كذا

معلول كذا



المسألة الأولى

الحمد لله رب العالمين

زيد فلو شاء رقت الخيانت والازالة لقولنا لا حلا شربته الا ان يشاء الله الا ان شرب الا ان يشاء الله لم يثبت  
ولا ترك لقولنا لا بعد الا شربه الا ان يشاء الله فلو قد منع نفسه الشرب الا ان يوجد مشية زيد فان شاء الله  
وان لم يشاء لم يشرب ولم يعلم مشيته لغيره اجوبت اجوبت لم يشرب فان شربه حث لقولنا والله لا شرب الا ان  
يشاء زيد فقد اقمتم بالشرب الا ان يشاء زيد الا ان يشرب الا ان يستأذنه المستثنى منه والمستثنى منه الجواب كما  
شربه قبل شرب زيد وان قال قد شئت ان لا يشرب اقلت الجواب له لا علاقة بعد مشية زيد ترك الشرب  
وان قال قد شئت ان يشرب او ما شئت ان لا تشرب لم يجز الجواب ان قد شئت مشية زيد لم يشرب لقولنا  
لا شرب الجواب ان شاء زيد فقال زيد قد شئت ان لا يشرب فشر به حث وان شربه قبل مشية زيد لم يشرب  
بشيء استعاضا لقولنا الصلوات والصلوات فلا يعقل **ج** قد بينا ان لا ينفذ الجواب على فعل الزيد كما لو قال  
انه لا تفعلون الا في حق الخائف ولا في حق الخوف عليه كذا لا ينفذ على المحل ولا على كذا لقولنا والله لا تفعلون الا في حق  
ولا على المحل عقلا كذا من الشرب لا كذا في ذلك على المحل الجواب او المحل هو الشرب كذا لا ينفذ على المحل كذا  
المحله او فعل الخائف الا اذا كان الجواب في فعله الذي هو الا لا ينفذ كذا هذه الاشياء او لو حث  
يكفر بطلان امره لا يخرج مع زوجها ثم اخرجت الى الزوج فخرجت معه وكذا لو حث الا يخرج عليها او لا يمتنع  
لم ينفذ وان خرج من الخوف لم ينفذ الجواب اقلت الجواب **ج** فيمنع في الثلاث العقل والبلوغ والاختيار والعقد  
والايمان فلا ينفذ من الجور ولا الجور ولا الكفر ولا النفاق ولا المسكان وهل يجوز لك كذا في الصحة ومع الشيخ  
في الحائض بعيد ثم العتق ان لا ينفذ من التكبير بل يجب عليه تكبيره بتدريج الاسلام ولا ينفذ من العضاب مع زوال  
دشها بالعضب **ج** لا ينفذ من الولد بد ولا من حق الولد ولا من الزوجة بولدت اذن الزوج ولا من الجور  
بدون اذن المولى ولو حلف احدكم لا يفعل ولا يجزى له ان يترك يمينه او ينفذ ولا ينفذ ولا ينفذ ولا ينفذ ولا ينفذ  
يدين الولد وكذا الزوج والمولى ولا كذا **ج** لو حلف لم يقصد لم ينفذ ولو حلف بالبيع وقبله فله ان يبعده  
العقد **ج** في شقاق الدين ومنه **ج** انما **ج** المخرج في الايمان الى الله تعالى اذ انزلت ساجدة للفظ  
انتم خير الامم الا سواكم انما لفظها ان ينفذ المخرج الاصل كما ان ينفذ العام والخاص والطلاق والطلاق

لا يملك مع الوالد الموصى (الرجوع)







المختار من الأدب  
وله نظم وحرر

دارالحدیث  
دارالافتاء

*Klein,  
N. J.*

[illegible]

10

لا يفسد عليك

10











عبد الرحمن بن عبد الله  
ابن عبد الله بن عبد الله  
بن عبد الله بن عبد الله

الفصل والآخر

نور علی کوٹ  
۱۵  
کشمیر، گندھارا



4

۱۰۰

الحمد لله  
الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا  
هدى الله لنا

14

لا اله الا الله







1875  
1876  
1877

أخرى سواء أخرج الأول **الرب** بجعل التكبير قبل الشك فان كان قبله لم يخرج عن الكفارة ويحتمل أن كان التكبير  
حيثما أريد من الدعاء لم يخرج من عدمه غير أنه كذا في الظاهر لا شك قبل الوجوب وإذا وجبت الكفارة في الظاهر  
وجب تقديمها على الجلاء كما كانت الكفارة في هذا وأما ما قيل من أن التكبير واجب عليه كفارة أخرى **ج** إذا  
كان صلتها من غير ذلك كما كان إذا كفارة عليه وطلعت على كل شيء صار فعله حلالا **القصص الرابع** في  
الغنى وضربته **الف** في ما حوته من **و** من **ج** ما حوته **ب** في شاطئ الزند. وهذا من أصل العاقب  
فما كان الضمير نفيًا راجعًا إلى الضمير في الموضع الذي ذكره القصد بكونه واجب أو عدمه يتم أخيرًا كما هو  
في **ج** وقال الشيخ كفى في الدنيا الدنيا الضمير هو الضمير **ب** لا بد في الذنوب من نية القربة ولو كان  
حال كونه لم يسلم الحجب له فإنه لا بد من قصد نفسه لا غيره لا يتقدم ويتأخر في ذلك الحالة بغير التوبة  
لأنه إنما هو في ذلك الموضع بذلك الحالت كما ذكره إذا روي عن أبيه أنه لا يعتقد وإن لم يزل في  
قصده استكمال نعمه ولو كان في الدنيا فغنى وانقضى وكذا لا يعتقد ولو اعتقد **ج** المشهور عند علماء الفقه  
أنه لا يطلق يقال السيد الذي رحمه الله أبلغ إلا ما عايناه من الشرع وليس بمقتضى **د** سيقا الذنوب فيقتله  
على أن أرباعي شيء أن خلاصه الشرع وميزان نفسه كسر الحق **د** روي عن أبيه أنه إذا روي عن نفسه من الفعل  
العمل شرطه على أنه على كذا وإن رقت ولها أو شغل من الله من الذي إذا فعلت بعضه لم يفعلها  
في التوبة ناهي لا في شيء رحمه الله ولا يلزم على اعتقاد **الوفاقي** **د** أن قصد بالصدق لا بغيره يجب أن يكون  
الشرع سابقًا على ما يجب أن يكون أو سابقًا على ما يجب أن يكون أو سابقًا على ما يجب أن يكون أو سابقًا على ما يجب أن يكون  
وكانت العلم أو لم يعتقد ذلك كما قلنا في البين **هـ** وجب أن يكون **الرب** طاعة لله تعالى **د** لا يعتقد  
الغنى أو الطاعة ولا التواضع المخرج أو ذكر الله تعالى في قولنا على كذا **هـ** استحب له الوفاء وأما يجب الوفاء  
على كذا أو وجوب الغنى على كذا **هـ** أنه لم يثبت شيء ولو قال الله على كل صوم أنه شاء أن يرضى بغيره شيء وأنه  
شأنه **د** قد ثبت أن المستأجر والغنى **هـ** ما بينه وبين طاعة كالصوم والصدقة والبر والبر والبر واجبا عليه  
فإنما هي الغنى لا الغنى **هـ** وجب الكفاية لا الكمال ولا يفي في اعتقاد الغنى فمن كان كماله ما كان

10/11/19

عليه السلام و آله و صحبه

نورالاحسن



سید المصطفیٰ  
موصوفہ  
فہ المباح

صبر و استقامت  
در راه حق

مجلس در مقام نهانی و غیره



وتكون عليه كفارة خائف الذنوب وان كان مطلقا قبل يديه شيئا يركب ويعدى الاستحباب وان كان مطلقا  
 لا يركب في وقت الملكة وسرته قلنا ان المشي يجب من بلد اوجن المقاتل من المقاتل الا ان يثبته سقيا  
 لو انه ركب ما شيا لم يركب بقطعه عنه الحج ويجب ارجع ركباه وهل يجب على المشي ان يركب من غير العبد  
 لا يركب منه سقيا ويستقطر من الخي من ثابته بعد طرطن المشاة ولو انه ركب ما شيا لم يركب في المشي الا ان يركب  
 ليكرهه مطلق الذنوب اذا قصد الحج للمكان ما شيا ركب الفتاة شيئا وكذا العتاة الحج وليست طرطن فانه  
 قاله الوقت من البيت بركه وفي الرمي يتجمل بركه ويحيى في الحج الفاسد يتجمل بركه وله الحج المشي الى  
 التحلل عليه اقربه عدم الحج بركه يجب قضاء الذنوب ان كان مطلقا او فطر في بيتان الوقت **لو انه ركب**  
 يكون على رجه على الحج عليه ان يركب عليه والاربع بطاقت الذنوب **لو انه ركب** وليس بالهجر  
 من غير قال الحج اجزاه عنها وليس بركه **لو انه ركب** ركب ولدا الحج بركه ارجع عنه ثواب الحج بالولد ان  
 من صلب المال **لو انه ركب** احيات المساجد فيه **لو انه ركب** احيات المساجد فيه **لو انه ركب** احيات المساجد فيه  
 ذلك ركب يجب عليه لو انه ركب شيئا الى المسجد الحرام ولو ان المشي الحرام في الاعتقاد نظر فيعتقد لو انه ركب  
 شيئا الى المسجد الحرام في بيتي ولا يثبته لو انه المشي الى مكة الى قريبا من الحرم **لو انه ركب** لو انه ركب  
 حرجا اسلحار حائطا لا يحق ما رجه عندى بطاقت الذنوب لو انه ركب شيئا الى بيت الله الحرام فقد قلنا  
 التحجب عليه ذلك يجب الايات جسدك اسلح ارجع ولونه من المشي الى بيت الله الحرام ان الله الحرام  
 بعدد الى احد السبل **لو انه ركب** اذا ركب المشي مطلقا لم يجب الوقت به لا بد ليس نفسه طاعة ولو قصد انما  
 للنية واللفظ المشي الى المسجد الحرام الى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وجب عليه ما نكس وكذا لو نكس  
 هذه الفتنة من المساجد قل الحج ويجب ان يحل عليه بركه من رجه ما يثبته فلو قصد المشي الى موضع  
 من ماله لم يثبته من رجه ولو قصد الى احد المساجد بركه والزم المشي الى بعض الموضعين ولو قصد  
 المشي الى مكة من ركب كان من ركب غير المساجد الحرام ولو نكس الى بيت الله الحرام او ركب الى مكة وجب عليه  
 عليه الحج والوقوف ان كان من ركب غير المساجد الحرام ولو نكس الى بيت الله الحرام **لو انه ركب** التفتة

وتكون عليه كفارة خائف الذنوب وان كان مطلقا قبل يديه شيئا يركب ويعدى الاستحباب وان كان مطلقا  
 لا يركب في وقت الملكة وسرته قلنا ان المشي يجب من بلد اوجن المقاتل من المقاتل الا ان يثبته سقيا  
 لو انه ركب ما شيا لم يركب بقطعه عنه الحج ويجب ارجع ركباه وهل يجب على المشي ان يركب من غير العبد  
 لا يركب منه سقيا ويستقطر من الخي من ثابته بعد طرطن المشاة ولو انه ركب ما شيا لم يركب في المشي الا ان يركب  
 ليكرهه مطلق الذنوب اذا قصد الحج للمكان ما شيا ركب الفتاة شيئا وكذا العتاة الحج وليست طرطن فانه  
 قاله الوقت من البيت بركه وفي الرمي يتجمل بركه ويحيى في الحج الفاسد يتجمل بركه وله الحج المشي الى  
 التحلل عليه اقربه عدم الحج بركه يجب قضاء الذنوب ان كان مطلقا او فطر في بيتان الوقت **لو انه ركب**  
 يكون على رجه على الحج عليه ان يركب عليه والاربع بطاقت الذنوب **لو انه ركب** وليس بالهجر  
 من غير قال الحج اجزاه عنها وليس بركه **لو انه ركب** ركب ولدا الحج بركه ارجع عنه ثواب الحج بالولد ان  
 من صلب المال **لو انه ركب** احيات المساجد فيه **لو انه ركب** احيات المساجد فيه **لو انه ركب** احيات المساجد فيه  
 ذلك ركب يجب عليه لو انه ركب شيئا الى المسجد الحرام ولو ان المشي الحرام في الاعتقاد نظر فيعتقد لو انه ركب  
 شيئا الى المسجد الحرام في بيتي ولا يثبته لو انه المشي الى مكة الى قريبا من الحرم **لو انه ركب** لو انه ركب  
 حرجا اسلحار حائطا لا يحق ما رجه عندى بطاقت الذنوب لو انه ركب شيئا الى بيت الله الحرام فقد قلنا  
 التحجب عليه ذلك يجب الايات جسدك اسلح ارجع ولونه من المشي الى بيت الله الحرام ان الله الحرام  
 بعدد الى احد السبل **لو انه ركب** اذا ركب المشي مطلقا لم يجب الوقت به لا بد ليس نفسه طاعة ولو قصد انما  
 للنية واللفظ المشي الى المسجد الحرام الى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وجب عليه ما نكس وكذا لو نكس  
 هذه الفتنة من المساجد قل الحج ويجب ان يحل عليه بركه من رجه ما يثبته فلو قصد المشي الى موضع  
 من ماله لم يثبته من رجه ولو قصد الى احد المساجد بركه والزم المشي الى بعض الموضعين ولو قصد  
 المشي الى مكة من ركب كان من ركب غير المساجد الحرام ولو نكس الى بيت الله الحرام او ركب الى مكة وجب عليه  
 عليه الحج والوقوف ان كان من ركب غير المساجد الحرام ولو نكس الى بيت الله الحرام **لو انه ركب** التفتة

سحر ركب  
 لعمرك الله



طبرستان

عبد السلام  
مکرم

—

۱۲ خرداد ۱۳۰۳







سكتناح انه اتقى بالتيب في كثارة القتل فقتل اراذته هنا وراثة الحق اسرع القدر والراية والحق  
التعويض ضعف سندها فقول بانم ولا كثارة وعلى تقدير الكثرة لوجبه في غير الحساب لغير خرمه  
في الحاقه بالمصاب فقل بالحق انه الحليم ولا كثارة ولو جرت بعضه في الحاقه بالجميع اسكان والمخرج  
التي لم تفتحه ليعلم الحق بالحق على شكل ولو حلقته بالحق لكانت الحاقه بالجميع لا بد من ان يقول  
بما شل اربل بفعله على شكل **د** لو تفتت الملاءة شعورها في المصاب وجب عليها الكفارة بين رجسها  
جميع الشعور بعضه على اسكان والبعض في التفت لغير المصاب كالمز **هـ** فوجدت وجهها المصاب  
تجب عليها كفارة بين ولا يشترط استيعاب الوجه بالحد شر لا يطرح التفت في الكفارة ولا على شكل  
الدم ولا قطع الجلد اسرع بل لو تفتت ظاهره تقف به لعم ولو لم تفتت خداه من غير خدش لم يجب عليها  
كفارة ولو تفتت غير ذلك من سائر جسدها لم يتحقق به حكم ولا كفارة على الرجل المجرى في الخدين التفت  
**و** لو شق الرجل اذنه في موت ولده او زوجته وجب عليه كفارة بين ولا كفارة عليه لو شق على غيره  
من العقب والامم وغيرهما لان كان اجنبيا بل يستغفر الله تعالى في الحاقه بالولد والعقب بالزوجة كما في  
انما المتعش بها فانها زوجته وكذا المخلقة رجعيها ولا يتحقق الكفارة بشق القملة وغيرها ولا كفارة على  
بالشق على من كان بل يستغفر الله تعالى ولا فرق بين شق العقب اجمع او بعضه ولا بين كون الولد للقلب  
او ولد الولد وكذا كان اراخي لكونه اراخي على شكل **ز** من تزوج امرأة في عقدها اثارها في  
بجنته احد من موقوف وقال ابن اديس انه سقبت ولا فرق بين عقد الموت والطلاق ولا بين الكفارة  
رجعيها او اياها ولا بين كونها عطلا بالقيم والعدة او جاهلا بها او احدهما على شكل ولا بين كون الملاءة  
حرة او اسيرة ولا بين كون الزوج حيا او ميتا ولا بين كون العدة للنعاس او للقطع ولا بين كون  
الزوجة بالطلاق او بغيره كاللعان والاذن او بالبيع والبيع كونه التبرع سقبتا الى التقوى والاع  
ولو اشتري المدخول بها انتم اربل من ثم طوى بالملك مع الحمل لم يجب عليه الكفارة وكذا مع العلم ولو زنا  
العدة فلا كفارة ما لم كان او جاهلا منى في اية ابي بغيره من الضاد فله ان يترك في رجل تزوج امرأة ولها

منع فقال اذا لم يرفع خبره الى اللام فعليه بيقضه في بخت اصعب فبقا هذا بعد ان يمارتها وفي هذه  
الرواية دلالة على وجوب الكفارة على من تزوج بذات البعل قال السيد المرتضى من تزوج المرأة  
لها زوج وهو يعلم بذلك فعليه ان يمارتها ويتعده في بخته ولام ولا يجوز له ان يترك من العدة  
والشعور الذية والذمت ولا توب ايجاز من التمس **ح** من اومن العتاك ولم يستيقظ حتى يضي نصف  
الليل فضاها رابع حيايا كفارة عن ذلك الفعل اتقى به النج والام بانه يتعطوفا وقال ابن ابي  
الفتح لا توبه عدم الحاقه من الماير ولا يجب التمس على العاقد لا على السكون ولا على الماير  
العقد بوجوب التمس قالوا قد استصاحب لنا من عبد الله بن موسى انما وجد لا توبه ولا تاناسي  
الكفارة اذا استوعب الدم الوقت فلا حرج عليه وكذا الاصح على التاخير من غير العدة **ط** قال الشيخ  
من وجب عليه من دم تدرع فخر من صياحه المم سبيكا مدين من طهار كفارة لذلك اليوم وقد اخبر  
في رواية عن عبد بن منصور عن الكاظم عليه السلام في رجل تدرعها ما تنقل التمس عليه قال نعم في كل يوم  
من حلقه قال لا يا ابن اديس ان كان فخره كبيرا او مرض لا يرجى بقاءه كالعطاش الذي لا يرجى بقاءه  
الشيخ صحيح وان كان لا يرجى بقاءه فله وجب عليه لا تفرق القضاء من غير المدام **ق** قال القاضي  
عليه السلام كفارة التحكم الملم تقضي وقال عليه السلام كفارة على التسلطان قضاء مراع الاخوان وقال عليه السلام  
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله ما كفارة الاغتصاب قال يستغفر من اغتصبته لا ذكرته وقال الصادق  
عليه السلام كفارة الجمال ان يترك عند قدامك فيها سجان ركب ذب الغرة عما يصنع رسول الله صلى الله عليه وآله  
والله يشهد العاقلان **ك** روي ابن بابويه في حديث صحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل  
قال في ثمانين ليلة لم يمتح في جامع في شهر رمضان او اقل منه ثلث كفارات ورى عثم ايضا كفارة  
واحدة فبقي الخبرين يأخذ فقال ما جيبا ما يطاع الرجل على ما اراكم على ايمان شمس من تعذيب ثلث  
كفالات حتى يرضى صاحب شهرين شتا بعين واطعام ستين سبيكا وقضاء ذلك اليوم وان كان في حلة  
او اضلع على جلال تعذيب كفارة واحدة وقضاء ذلك اليوم وان كان تاسيا فلا توب عليه **ل** من تزوج



































الاستثناء اذا انفصل كلامه ولو قال له هذه العبيد الا واحد اخرج استثناءه للجهل كما يقع اقراره به ويخرج  
في تعيين المستثنى فان انكر للمؤمن انه القبول للمؤمنين ولو عاين من هذا الاستثناء اخرج وكان  
له ولو قال هالك العبيد الا واحدا فذكره المستثنى فيكون كذا التواتر عصبية عن الاء العبيد الا واحدا  
وهكذا الا واحد اقبل تفسيره به ولو قال له على ثلاثة الا ثلاثة الا اربعة احتل بطلانها لان الاول مستوجب  
منه ومقتضاها وكما في قوله راجع من قوله استثنى من قوله استثناء ووجهه في قوله راجع من قوله استثناء  
وحقيقة استثناء الثاني من الاقرار بالاول باطل لا يتجاوبه والى ما في قوله استثناء ما بينهما  
الظاهر ان الفصل حقيقة دور الفصل فيحتمل المطلق عليه فاما قال له العت اذ ردها فالتجسيم وادام ولو فتر  
قبل اذا تقيى بعد وضع الدوام ولو استوجبت ثمة الدوام الا ان احتل بطلان الاستثناء وحقيقة فصلت  
بقي منه شيء ولو قال له العت اذ ردها فالتجسيم وادام ولو قال له العت اذ ردها فالتجسيم وادام ولو قال له العت اذ ردها فالتجسيم وادام  
يطالب بالبيان لثمة الدوام فان بقي بعد القيمة شيء استثناء ولا احتل الوجهان ولو قال له العت اذ ردها فالتجسيم وادام  
شكلا على بيان المستثنى منه ووجه التفسير ان يبقى بعد الاستثناء شيء والاعلان **ج** الحق ان الاستثناء راجع  
الى الجمل الاخره ان يكون هناك قرينة تخرجه اليها فاما قال له عشر ذابرة وعشرون ذابرة ارجع الراجح  
الى الدوام ولو قال له ردت الاستثناء من الدنيا لم يقبل الفصل ولو قال الا اثنان كذلك ولو قال اذ ردت  
منها فلانها لقول ولو قال له درهم ودرهم اذ ردها قبل استثناء راجع الى الجملتين وانه درهم وان  
انه راجع الى الاخره لونه الذي هو العت وبطلان الاستثناء على التعديرين **المستثنى من** **ك** عت  
**ك** عت اذا اقبلت ولمع الى ورثه فان قال لا وارث له سوى هذا لم يجر له غير ابراهيم التسليم اليه  
لغايه وقال هذا وتليده لم يجر التسليم اليه **ب** اذا اذنى مالك العبد بعه على من يفتق عليه فاذكره  
قوله المذكور مع عيشه واذا لحظ سقط العت عنه فحق العبد **ج** لو اقر بما في يده للجهل به فاذكره فان  
الاء عصبية من احد طوائف اهل البيت يطلب اليها فان عاين احداهما لم يفتق اليه ولو اقر  
الاخر فاحصين فان اقر علم المقر باعتقافه غيره له وان انكره اليه عاين عليه الاخر ولو قال الاخره عت

تفتت من يده وانما احصين وان كذا به حالت على عدم العلم بخرجه من يده وكذا انصهر ولو كان بعد ذلك  
تلك من كونه اليه او يستعمل اذ اذنى كل من يفتق عليه عت عت على اليه لكل واحد منهما  
فان عاين الاخره لم يفتق عليها الا الاخره لم يفتق عليها عت عت على اليه لكل واحد منهما  
يقربه وغيره فانها لا خلافه على كل من يفتق عليه عت عت على اليه لكل واحد منهما  
العبد لعل ان يفتق عليه بائنا ملكه فان حصر الخلق راكوا المقر اذ ردها فالتجسيم وادام ولو قال له العت اذ ردها فالتجسيم وادام  
للحق ثم حصره فان ردها بعد عت في العت **د** اذا قال له عت اذ ردها فالتجسيم وادام ولو قال له العت اذ ردها فالتجسيم وادام  
بفصل او فصل في بيت بيتا الحكم الوجه من يقول اذ ردها فالتجسيم وادام ولو قال له العت اذ ردها فالتجسيم وادام  
بوجه ضللت انه يقبل قوله اجماعا ولو قال له عت اذ ردها فالتجسيم وادام ولو قال له العت اذ ردها فالتجسيم وادام  
على انه درهم ثم مضى قال قال العت اذ ردها فالتجسيم وادام ولو قال له العت اذ ردها فالتجسيم وادام  
استخرجها من يده فاحتل قوله المقر المقر والذات التي ردت اذ ردها فالتجسيم وادام  
فان القول قوله المقر ولو فصل كلامه لم يزل فقال العت اذ ردها فالتجسيم وادام ولو قال له العت اذ ردها فالتجسيم وادام  
فقد حقه وهذه يد اذ ردها فالتجسيم وادام ولو قال له العت اذ ردها فالتجسيم وادام  
لكنه يرد اذ ردها فالتجسيم وادام ولو قال له العت اذ ردها فالتجسيم وادام  
فانها لم يفتق عليها فاحتل قوله المقر المقر والذات التي ردت اذ ردها فالتجسيم وادام  
قال له عت اذ ردها فالتجسيم وادام ولو قال له العت اذ ردها فالتجسيم وادام  
فلم يفتق عليها فاحتل قوله المقر المقر والذات التي ردت اذ ردها فالتجسيم وادام  
حقوقه الا يبين وحقوقه عت اذ ردها فالتجسيم وادام ولو قال له العت اذ ردها فالتجسيم وادام  
لربما يرد على المقر ويقر بكونه المقر والذات التي ردت اذ ردها فالتجسيم وادام  
ثم اذ ردها فالتجسيم وادام ولو قال له العت اذ ردها فالتجسيم وادام  
بوجه ان كان كلامه وانفصل عما لم يفتق عليه عت عت على اليه لكل واحد منهما



از این حد و حدیث

والعامة الضامير لأنها رافعة ما أتت به والذات البكم بالظرف المزيل والذات المزيل بالاناء الاله الاله الخ في كلام  
مشتبه فيها فكر ذلك وله ادعاء يستلزم اليها وان يجرى في العارضة والخاصة من الحق هنا **يب** لا يرد فيهم من يجرى  
في مجلس آخر فان اطلق بينهما اربعة منها واحدة اربعة متين مختلفة فيمكن اجتماعها او اطلاق الحكم  
واصعب الاكثر لو استدل على السبب واحد لهما واحد ولو ادعى الحق لثبوتها الاختلاف في الاله واليه ولو كان احدهما اكثر  
دخل الاقل في الاكثر ولو جعلتهما بصفتين متضادتين واستدلوا باليهين صيغتين متضادتين فيقولون ان الله تعالى  
وهم ايضا فيقولون في وقت آخر فلهوهم اسود اهل كل واحد من هذين سبع ثم يقول اهل كل واحد منهم من فخر له  
يدخل الاقل تحت الاكثر **يب** اذا قال له علي ورومان في مشقة قال اردت الحساب لرومان ورومان  
اردت ورومان مع مشقة على ما يستعمل العامة في هذا في مشقة كان من اهل الحساب ولو قال اردت ورومان  
في مشقة في بيان القول ورومان في حديثنا لا يجتمع على الحساب يستعمل من مزده فان سخن العطف لزمه الله ورومان  
ان قالوا لسلطان في مزارعة متدة القرية بطل الادعاء بطلان القسم في العذر وان كذبا فقالوا قولوا للقرية  
البرية ولو قال له علي بن ابي طالب ورومان في مزارعة بطل الادعاء ويخرج في التقدير الى القول  
انما ورومانا ورومان كان سقر بدهم والذات في مشقة فيه لا يلزم به **يب** لو قال داري هذه لعمري كان  
متضاها ويجوز في النتيجة لان الضافة قد قبلت مع الاضافة من دون التذكير لقوله تعالى ولا تقولوا السخرة  
اسلامكم لا تمنع من من يبيعونهم ويتركون في بيعهم وكذا القول في داري ضمنا او داري بعضها والقول في  
هذا العهد مشروط في دليل تشبيهه بالقرية الضافة **يب** اذا قال الوارث بديع على الميت قبل ان يترك له ما  
تعلق بالدين بالقرية فان لم ينفذ فتركه لم يلزم الوارث شي وان خلى بين القرية والوارث بين الضافة من عين القرية  
او من ماله ولم ينفذ الحق الذي من عين القرية او من ماله لم يلزم الوارث وكان الحق لم ينفذ الوارث وثبت الدين بقوله الميت  
او بالبيعة او بالقرية فانما الضافة الوارثة الضافة الذي من ماله لم يلزم كل واحد من الدين بقوله خبير  
من القرية ولو لم يتركه ولم يكن له ياتى من الدين المقر من الدين بقوله ميراثه ونحوه في الضافة فان كان اثبات  
لزمه نصف الدين او ثلثه ان نصت ما في طر في قوله ان الدين اجمع اجمع ميراثه **يب** لا يفي اثبات











الحمد لله

[illegible]



اصح

لم يأت الحكم لا من جهة من تلك الخصائص بها **ج** لو كان التقدير مأمورا وجب حفظه وقضائه الى الحكماء حتى لا يكون  
 او كبريل فلو كان انما في ذات الحق او ضاع او هلك من غير تقديرات تلك صفات على الملقط وان كانت تقديرات  
 والقول في الملقط مع الدين مع عدم التقييد في النتيجة هذه وكذا الذي بها التقييد ولوقوعه استيفاء النتيجة  
 مع بيان وجه اخذ الان في وجهه فلا وجه صحة دفعها اليهم مع النتيجة او غلبت العديد المستحقة ولا وجه  
 دفعه الا لادام ان يابيه فيحفظ لسيده او يبعد مع المحلطة وليس للملقط بعد ذلك وجه تقديرات لان العبد  
 بعينه ليس كغيره الا في ذات نفسه فالوجه فاسد ولو باجده الدوام المحلطة لا وجه لتلقيها بصلحتها باعتبار ان كانت  
 اعتقه فالوجه عدم التقييد ليس لسيده اخذ الحق وجه في الوحي المال ولم يجره السببه وانكر الحق وظل الحكماء  
 اليه ولا يراجع له قال الشيخ رحمه الله لا يجره اخذ الحاكم والملاحق لانها كالمطابقة المتقدمة ووجه اخذ الضيف لا يجره  
 لتلك **د** يشترط في ملقط الملقط اليقين والعقل والحرية والاسلام فلا اعتبار بالملقط الجبلي لا الجبلي  
 العبد فلو الملقط انما من ان يأتى له المولى والى ذلك في القاطع جاز ان يرجع في الاذن بعد الاضطرار  
 لم يجره وان كان قبله لم يلقطه حكم المدين والمكاتب ثم الولد والمعتق بوجهه كذلك ولو لم يجد العبد احد  
 سواه الا اذنه وجوب القاطع وليس للكاثر المحكم بالاسلام مظهر فلو الملقط اقرع من يده وتكون القاطع  
 بغيره كان له القاطع وهل يعتبره ذلك الملقط قبل نعم لان الخصائص استبان ولا يجره من اذنه وقد بينه  
 الحكماء وبوجه الى ذلك **هـ** اخذ التقدير لا يجره الى الكفاية ولا يجره الاستعداد عند الخداه ولا يقتضيه على الملقط  
 وجه على الخصائص فييقن الملقط عليه من ماله او كان في المال مع اذن الكاثران باذن آتقوى من مال القلبية  
 من ذلك اذن الحكم خصص الاصلد القصر فلو كان يتعدى الى الحكم مثله فييقن ولا يخاف ولو لم يكن في المال  
 اتقوى على الاستعداد من بيت المال فان تعدد استعان الملقط بالمسلمين ويجب عليهم دفع النفقة على غير الكفاية  
 فخرم لك ايضا اتفق الملقط عليه يرجع به عليه اذا ايسر ان في الرجوع وان لم يشك ان لا يرجع وكذا الذي  
 في الرجوع ووجه الملقط ان لم يستعد به وكان اتفق قبل الملقط مع نية الرجوع فله ذلك وهل يشترط الاشهاد  
 فيه نظرا من ابره او ليس من الرجوع فان اشهد **و** لو الملقط سبق الى الملقط فله بعد ذلك راجعة الى الملقط

المراد في بيا على ظاهره من حال المسلم ولو اراد الشرف باقتل سبعة للايمان من ضيق ضيقه فانه اذا يطلب  
 من جهة القاطع فيخرج الحكم للملك بالانتماء اليه وكذا الا لملقطه بل في الاستقلال انما القاطع اجهل اجهل والمال  
 في الجاه ويحذر النقل الى الخضر طائفة من الرضاوية وكل موضع قلنا ما يشترعه فانما يتخرج مع وجه من هو اولى  
 التقدير **ز** لو الملقط سلمه وكلفه دفعه فانه كان محكوما بالاسلام فليس له ان يملك الاحتفاظ به ولا ان  
 ولو كان محكوما باقتل فاحلقت بهما فالوجه ولو لم يملك التسليم وكذا الاحتفاظ لو كان على منها بغيره فلو اقرع  
 الا ان هذا اتفق الملقط على الاخذ بالملقط والملك سركه ولا يخرج الملقط كما رجحت في الجاه وتكون راجعة  
 لسبق احدهما الى اخذها منها ان كان له احد هذا قبل صاحبه سبق الاخر الى اخذها من الحي من السابقين  
 الا ان يقرع وقال احدهما الاخر ياتى به فانه له اياه فانه يرى اخذ نفسه من قبله في ذات نية الولاية احتل له  
 في يديه ملك المباح ولو اختلفا في سبق القاطع حكم على من يديه مع الدين ولو كان في يدها اقرع بينهما فاحلقت  
 من يديه لم يرجع على عدم الدين وكذا المالك في يدها مع افعال ان يسلطه المالك هذا ان من يتأسر من النساء ولو  
 اصبحت احدهما شيئا استقر له كفاية في نفسه ان يكون ذلك كالوصف من المباح ويقتل تقديرا كالمال وصف  
 المقتضى احدهما بالبيعة حكم له على فاما ما يقتضيه سابق المباح ولو اختلفا في اقرع وان كانت يد احدهما على  
 يتحكم القاضي **ح** الملقط قد يملك بالاسلام ان القاطع في دال الاسلام اولى وان كان اذا كان منه مسلم اصله  
 يشترط كذلك ان يرجع في الاسلام بعد استيلاء الكافر عليها او يبق في الاسلام باجده ولو وجد في قرية ليس بها  
 اهل الكفر يقرع ويملك بالاسلام ظاهر في الموضع الذي كان فيه الاسلام فلو ادعى كافر بقتله وقام بقتله حكم بغير  
 الموضع الملقط في الموضع سلم حكمه وان من حكمه بالاسلام او كافر وان اعتقد الكافر ومن حكمه بالاسلام فان  
 فهو يستتاب فان تاب وان اختلف الا ان يرجع في دار القربى يملك بالاسلام فاحلقت الحاقه بالكاثر الاصل في تحريمه وان كان  
 يملك ووصف الاسلام على وجهه وبين الكاثر والبقي من الكاثر واليه لا يقتصر في سادتها الا بها ولا يقتصر في  
 جارات الاسلام من كل من ولا من مسلمة او مسلمة فلو لم وان طرد مسلمة او مسلمة حكم بالاسلام في المال وكذا الذي  
 له العبد او المملوك ان اذ الملك الا ان يجره ولو كان من اثنى التبعية تملك واسلم التسليم اذا كان متوقفا ومن

مسألة الملقط للملك

اصح كذا الحكم احد

اصح







احمد بن محمد

[illegible]

الحمد لله الذي جعل العلم حراماً

سہ ماہیہ

لم انصح



شماره ۱۲۷۱

صبر داران اوصاف

۱۸۹۲

2

10583



















































وها هي تارة ان تدعى الى طرب البقاء وكذا الوضوب على ان ياتي في طربها فها هي تدعى الى طرب الخمر  
 النسبة الى القيمة ولو لم يكن نزع الطيب من الثوب وجب وضوب الثوب لخصي تله باثره من القيمة ولو لم يكن  
 جوار لا هبة له كما لم يزل والكلب الذي يترجى به ربه ولو كان له حبة رخصي من نزع تلك الحيوان او الطائر  
 البر وجبت القيمة ولو كانت القيمة ما كثر اللحم فالأثر به انه كذلك وكل وضوب فيه ردة العين وضع الضايب  
 له وجب وكذا الظلم المالك **ب** لو خرج الموصوب بما يمكن تميزه في كل شيء ولو كان شوق كل شيء بالشيء المالك  
 بالذوق المسمى بالعدا او صفا للجب كليا او اسوة الزبيب لخرج واحدة الخبز ولو لم يكن تميز الجميع وجب تميزها  
 ان كان وان لم يكن تميزها فان خطه بثلثه كان شريكا ولو تميزه بجزء او دون او بغير خمسة كالزيت بالزيت  
 الضايب بالمثل لاستهلاكه العين ولو لم يكن الضايب مع الجميع بواجب خمسة وجب القبول وكذا الذي في المالك  
 المخرج بالذوق بقد رخصه منه ثمة الضايب دفعه ولو لم يكن الضايب على ان يخذل أكثر من حقه من الزاد او دون حقه  
 لم يخلاته ربا وجزا العكس فيأخذ حقه من الزاد وأكثر من حقه لا يستأجل للزيادة فيخرج والوجه من ذلك  
 في الجميع مع البيع والتميز بالجميع مع القليل ولو تميزه بالقيمة كذا كالاين بالماء وان امكن تخليصه وجب ان يكون  
 فان كان المخرج يفسد بجم بثلثه ولا بالعين والرش الضمان **ج** لو حدث في الموصوب مستقر للقيمة  
 وتكسيرا او تسويس الطعام وطرب البقاء وتزريق الثوب سواء من ثمة قليلا او كثيرا ولو كان الثوب غير مستقر  
 كعقد الحطة قال الشيخ رحمه الله من قيمته الموصوب والوجه انه يضمن الثوب لكل الحقة بغير حقه ولا يضمن  
 ثمة بغير القيمة في جميع الاماين ويؤدى ثمة في حصة الدابة مع قيمتها قال الشيخ في عين الدابة نصف القيمة  
 العين وكذا القيمة وكذا كل باقى اليد ثمة اثنتان ويتأدى بهيمة الفاضل في الارش **د** لو تلف المصنوع  
 او فسد ثمة فان كان شليا وهو يتأكل اجزاءه ويغارب صفاته كالجرب والادهان وجب رخصه فان كان  
 المثل ضمن قيمته من الزاد لا يوم الاخر من حكم المالك القيمة عند الاعراض فلو تلفت او لم يكن له ثمة  
 المثل جدد ثمة القيمة لم يرد عليه ولو وجد المثل بأكثر من ثمة المثل فالوجه وجوب الثمن وان لم يكن شليا وجب  
 قيمته فان لم يكن ثمة من حيث الضايب العين الدرع فلا يثبت وان اختلف فان كان المصنوع في الموصوب من صفات

وها هي تارة ان تدعى الى طرب البقاء وكذا الوضوب على ان ياتي في طربها فها هي تدعى الى طرب الخمر  
 النسبة الى القيمة ولو لم يكن نزع الطيب من الثوب وجب وضوب الثوب لخصي تله باثره من القيمة ولو لم يكن  
 جوار لا هبة له كما لم يزل والكلب الذي يترجى به ربه ولو كان له حبة رخصي من نزع تلك الحيوان او الطائر  
 البر وجبت القيمة ولو كانت القيمة ما كثر اللحم فالأثر به انه كذلك وكل وضوب فيه ردة العين وضع الضايب  
 له وجب وكذا الظلم المالك **ب** لو خرج الموصوب بما يمكن تميزه في كل شيء ولو كان شوق كل شيء بالشيء المالك  
 بالذوق المسمى بالعدا او صفا للجب كليا او اسوة الزبيب لخرج واحدة الخبز ولو لم يكن تميز الجميع وجب تميزها  
 ان كان وان لم يكن تميزها فان خطه بثلثه كان شريكا ولو تميزه بجزء او دون او بغير خمسة كالزيت بالزيت  
 الضايب بالمثل لاستهلاكه العين ولو لم يكن الضايب مع الجميع بواجب خمسة وجب القبول وكذا الذي في المالك  
 المخرج بالذوق بقد رخصه منه ثمة الضايب دفعه ولو لم يكن الضايب على ان يخذل أكثر من حقه من الزاد او دون حقه  
 لم يخلاته ربا وجزا العكس فيأخذ حقه من الزاد وأكثر من حقه لا يستأجل للزيادة فيخرج والوجه من ذلك  
 في الجميع مع البيع والتميز بالجميع مع القليل ولو تميزه بالقيمة كذا كالاين بالماء وان امكن تخليصه وجب ان يكون  
 فان كان المخرج يفسد بجم بثلثه ولا بالعين والرش الضمان **ج** لو حدث في الموصوب مستقر للقيمة  
 وتكسيرا او تسويس الطعام وطرب البقاء وتزريق الثوب سواء من ثمة قليلا او كثيرا ولو كان الثوب غير مستقر  
 كعقد الحطة قال الشيخ رحمه الله من قيمته الموصوب والوجه انه يضمن الثوب لكل الحقة بغير حقه ولا يضمن  
 ثمة بغير القيمة في جميع الاماين ويؤدى ثمة في حصة الدابة مع قيمتها قال الشيخ في عين الدابة نصف القيمة  
 العين وكذا القيمة وكذا كل باقى اليد ثمة اثنتان ويتأدى بهيمة الفاضل في الارش **د** لو تلف المصنوع  
 او فسد ثمة فان كان شليا وهو يتأكل اجزاءه ويغارب صفاته كالجرب والادهان وجب رخصه فان كان  
 المثل ضمن قيمته من الزاد لا يوم الاخر من حكم المالك القيمة عند الاعراض فلو تلفت او لم يكن له ثمة  
 المثل جدد ثمة القيمة لم يرد عليه ولو وجد المثل بأكثر من ثمة المثل فالوجه وجوب الثمن وان لم يكن شليا وجب  
 قيمته فان لم يكن ثمة من حيث الضايب العين الدرع فلا يثبت وان اختلف فان كان المصنوع في الموصوب من صفات

من ان الموصوب مستقر للقيمة

كراي الموصوب المستقر  
 على الموصوب المستقر







لا يخرج العين من ملك المالك سواء على الام او النصف او الثلث او الربع او الخمس او السدس او السبعون او المائة او اكثر  
 حصة من ثمنها انما تنزلها او تنجبها ملكا للغاصب والمالك ان يخله في رضى نفسه ان يمتنع لاني للغاصب  
 زيادته ولكن استأجر الغاصب على كل شيء من ذلك فالأجرة عليه فان حصل نقص كبيع الشاة بغير المالك في الرضا  
 النقص بين الرجوع على الغاصب او على المالك فان كان النقص على المالك بالغصب استحق المالك على المالك استحق  
 الثمن على الغاصب لغرضه ولو غصب ثوبا فباعه فاباه فذهب نصف قيمته ثم غلبت الشاة فذهب نصف قيمته  
 وجب ردة ردة الأرض لو كان يشارى عشق ونقص بالاستعمال حصة ثم يفسد حرم يشارى عشق ردة الثوب  
 حصة وكذا لو خضت الشاة فباعها بغيره ثم يفسد ثمنه ثم يفسد ثمنه ولو غصب الثوب ونقص بغيره  
 فغيره رضى النقص فان قام عنده من ثمنه بغيره ارجع إليه البعوضة ايضا ولم يبدل ثمنه استوفى او تركه رضى  
 كانه غصب بغيره لا يجرى الاستحقاق (ويجوز) ولو نقصت البعوضة عند الغاصب ثم يفسد ثمنه عند المشتري بغيره  
 فغيره من شاة وان خضت الغاصب وجب أكثر ما كانت قيمته من حين الغصب الى حين الموت وان خضت المشتري  
 خض أكثر ما كانت قيمته من حين خضته الى حين الموت وان كان له اجرة فله الرجوع على الغاصب بالبيع والرجوع  
 رجوع على المشتري بالرجوع مقامه في بيعه والبيع على الغاصب رجوع المشتري على الغاصب بطلعه مع البطل مع البطل  
 ولو غصب حلالا فباعه بغيره المالك في نقصه من شاة فان بيع على الأكل لم يرجع على الغاصب مع بطله  
 مع البطل وان بيع على الغاصب على الأكل مع بطله لا يرجع مع البطل ولو باعه المالك فأكله المالك فله الرجوع  
 على الغاصب وان يعلم بالغصب على الغاصب ولو غصب المالكه أو احداه اليه فالرجوع بركة أو فسخ  
 كذا ان باعه أياما فباعه أماله رده أياد أو أجرة أو رجسته أو عاونه لم يرد من الثمن الا ان يكون للمالك  
 لانه لم يعد له السلطان فباعه بركة أو فسخ أو رجسته أو عاونه لم يرد من الثمن الا ان يكون للمالك  
 الغاصب انما قال الغاصب المالك العبد هو عبيدي فاعفوه فالرجوع عدم نفقة العتق لغرضه ولو غصب  
 ثوبا لم يرجع بالرجوع ولو غصب ثوبا فباعه ارجع أيضا فافضله فالرجوع والغرض المالك الحب والبيع  
 شيء للغاصب عن العتق والعتق ولو غصب ثوبا فباعه بغيره المالك فله الرجوع على الغاصب بالبيع

فانزله على شاة فانزله في الجارية الغاصب لصاحب المثل والرضاء انقص من المثل ان نقص وقال الشيخ لا  
 اجزاء الغاصب وليس يجزئ **في** اذا زادت قيمة الغاصب بغير الغاصب فان كانت الرضا التعليم الصنعة ولو  
 الثوب ببيع الغاصب ردة بغيره ولو غصب ثوبا فباعه بغيره المالك فله الرجوع على الغاصب بالبيع والرجوع  
 فغيره من شاة وان خضت الغاصب وجب أكثر ما كانت قيمته من حين الغصب الى حين الموت وان خضت المشتري  
 خض أكثر ما كانت قيمته من حين خضته الى حين الموت وان كان له اجرة فله الرجوع على الغاصب بالبيع والرجوع  
 رجوع على المشتري بالرجوع مقامه في بيعه والبيع على الغاصب رجوع المشتري على الغاصب بطلعه مع البطل مع البطل  
 ولو غصب حلالا فباعه بغيره المالك في نقصه من شاة فان بيع على الأكل لم يرجع على الغاصب مع بطله  
 مع البطل وان بيع على الغاصب على الأكل مع بطله لا يرجع مع البطل ولو باعه المالك فأكله المالك فله الرجوع  
 على الغاصب وان يعلم بالغصب على الغاصب ولو غصب المالكه أو احداه اليه فالرجوع بركة أو فسخ  
 كذا ان باعه أياما فباعه أماله رده أياد أو أجرة أو رجسته أو عاونه لم يرد من الثمن الا ان يكون للمالك  
 لانه لم يعد له السلطان فباعه بركة أو فسخ أو رجسته أو عاونه لم يرد من الثمن الا ان يكون للمالك  
 الغاصب انما قال الغاصب المالك العبد هو عبيدي فاعفوه فالرجوع عدم نفقة العتق لغرضه ولو غصب  
 ثوبا لم يرجع بالرجوع ولو غصب ثوبا فباعه ارجع أيضا فافضله فالرجوع والغرض المالك الحب والبيع  
 شيء للغاصب عن العتق والعتق ولو غصب ثوبا فباعه بغيره المالك فله الرجوع على الغاصب بالبيع

قواعد المحرر محمد







الغاصب فالقصة يتناحدها عشر قيمة آتية وانما فيها العتبي فكذلك ذلك والمالك تقصير من شأتهما ويرجع القاصب  
على انصار ان يرجع عليه لو كانت الغاصب علة او من اجله فعليه الرد والمرد لا يلحق الولد ولو كان بالغ  
لحق بالولد وسقط عنه القيمة والكفر بحدته **يد** لو غصب ارضا فزعمها اغتصبها فالزعم والغصب  
للغاصب الزارع عليه اجرة الارض للمالك واذا لم يزرع والشرع يلزم الحضر والشرع ان تقصرت  
لو بذل صاحب الارض قيمة الفرس والزعم لو يجب على الغاصب التمسك وكذا لو بذل الغاصب قيمة الارض  
للمالك ولزوجه الغاصب الزرع والغرس لم يجب على المالك قبوله سواء كان في قلعه غرض صحيح او لا يكون  
غصب الارض الفرس من واحد فغصب في الارض اجبر على قلعه ان طلبه المالك عليه بتسوية الارض من  
نقصها ونقص الفرس والاجرة ان لم يكن في قلعه غرض صحيح فالوجه انه كذلك وكما لو اراد الغاصب قلعها  
المالك لم يكن له التمسك وكذا البعث لو بني في الارض لم يوجب المالك ردته بها كان للمالك مطالبة بالارض  
ذلك سواء كان له فيه غرض صحيح او لا يكون وعلى الغاصب ارض التقصير ولو طلب الغاصب قلعها وذلك  
سواء كان له قيمته بعد الكسب او لا يكون ولو كسب ارض لزمه ردته وقرضه على ما كان ولو سقاه الماء  
وكان في رده غرض من ذلك حذر او حذر منه فله فسخه وقرضه ولو ضرب القارب لزمه ان يكون له اجرة ولو جعل  
فيها بيتا كان لعله واحد بقرته ولو جعله آكل او شارب لزمه ردته بقره وجره والمالك اجباؤه على كسره ويجوز ان  
لا تقصده ولو جفر في الارض للمغصوب بقرته لعلها ولو سقاه الماء لم يكن له العلم وضمان سقوط القدرتها  
بمؤك بها الماء والمالك وعلى الغاصب اجرة الارض خاتمة ولو يها من آلات المغصوبين من اجرة  
المنفعة او غيرها ولو يها من الاجرة ضمن اجرة الارض خاتمة ولو يها من آلات المغصوبين من اجرة  
منه ولو غصبه دار فقتلها فعليه ما جرت الدار وجبت فقتلها واجرة مهدومه او جرح او قتل او غصب  
يرجع الغاصب الارض منقصة ذلك الشرع كارض البصر ضمن النقصان ولو خذ المالك الارض وهي  
مزرعة وكل له اجباؤه الغاصب على قلعها كالغرس وكذا المالك بقره الشرع الى وقت حصادها اجرة  
الغاصب صحيح ولو لم يزرع ورجع القيمة لم يجب الغاصب على المالك ولو خربت البئر كانت الارض للقاصب

والمالك قلعها قبل ان يزرعها وليس للمالك شي من الزرع وان كانت مزرعة في القلح بل انه لو جرحه ولا ان  
يطلع العوض ولم يزرع ارضه المصغر لو غصب بغيره فالشرع للمالك وعلى الغاصب ارض ما نقص من الزرع  
بالعتيب وليس عليه قيمة البئر ولا اجرة له **يد** لو اراد الغاصب العيون فاملاها بالخلط والمالك انما يضمن  
شأه بالجرم المثل فان ضمن المستجير يرجع للمستأجر به لانه دخل في العقد على انه يضمن المنفعة ويسقط  
عنه السعي فان كان دفعه الى الغاصب يرجع به ان كان جاهلا بالغصب واركت العيون في يده فان غرمه  
للمالك يرجع على الغاصب وان كان طالما يرجع على احد ولو غصب الغاصب الاجرة يرجع الا على المستأجر مطلقا  
وبالتسليم مع العلم والرد مع القصور او نقل ويكفي في بصره فتملك ضمن للمالك من شأنه وان ضمن الغاصب  
يرجع على المستأجر والوكيل ان كان عالما ولا يرجع احداهما لزمته المالك وان كان جاهلا يضمن على  
الغاصب لم يرجع عليه قيمته وان يرجع عليها ولو اعادته فتملكت عند المستأجر فخير للمالك فان غرم  
المستأجر على ما يرجع وان غرم الغاصب يرجع وان كان جاهلا يرجع بقيمة العيون على الغاصب ان غرمه ولا  
يرجع الغاصب عليه ان يرجع المالك عليه وهل يرجع المستأجر على الغاصب بالرجوع ولو غرمه المالك فيه  
من حيث انه دخل على ان المانع له غير ضرره ومن حيث انه اشغق بملغومه وكذا البئر فيما سلف من الزرع  
بالاستعمال ولو غرمها المستأجر المستأجر وعلى الغاصب المالك تقصيره ويستقر ان كان على الغاصب رد وجهه  
لعلهم الغصب استقر ان كان على المالك ولو كان جاهلا فله المالك فان ضمن المالك يرجع على الغاصب  
بالقيمة والقيمة لا تدفع وان ضمن المالك يرجع على المالك وفيه ان كان له المالك فله المالك وان  
اشترى بالدين فله فله بقرته المالك ولو غاصب به فله فله بقرته المالك ان كان الدار جاهلا  
لو غصبه في يده وطالبه في كثر ثمنه دفعه سواء كان اثنا اربعة خاسرا كانت القيمة في المدين واحدة  
او اختلفت وان كانت ازيد في يده الغصب او نقص سواء كان في يده مائة او امكن والمترجع من القاصب  
للمرجع بالبر **يد** لو غصب امته حاملا فلوليها فله رد الدار ولو غصبها حاملا فلوليها فله رد الدار  
ولو لم يضمن ولو غاصب امته فله قيمته لعدم العلم بحجتها على ان كان له من غصب ما نقص من المالك











الطلب كالحق مع اليسير فهو كالحق مع من الطوبى كالحق مع من الغياب في الاشهاد التوكيد والتميز  
ان كان خطا او دين يعجز عنه فهو الغائب وان كان جبريا يعجز عنه فهو الغائب فيكون الغائب في كل  
عام الزكاة هذه الاخوة بالشفقة مع المصلحة للغائب ولا يكون في الاخوة وان يكون مصلحة ولو كان  
الزكاة لاخذ كان للغائب المطالبة بها مع قدومه سواء ترك الزكاة لمصلحة **الزكاة** بحيث الشفقة للغائب  
ويترك الاخوة الذي فان ترك الزكاة في الاخوة فاد كان العنطة في الترك سبيلت الشفقة ولم يكن للحي بعد بلوغه  
المطالبة بها وان كان العنطة في الاخوة لم يطل الشفقة في الزكاة في كل عام بلوغه المطالبة بها ولو كان  
على الزكاة ولو اخذ الزكاة مع العنطة بالانخذ لم يكن للحي بعد بلوغه المطالبة بها ولو كان على الزكاة ولو اخذ الزكاة  
مع العنطة بالانخذ لم يكن للحي بعد بلوغه انقص وان كانت العنطة في الترك لم يطل الاخوة ويترك المطالبة  
على القدر الذي كان على الزكاة ولو كان وصفا لا يترك في ترك الاخوة في ترك الاخوة في ترك الاخوة في ترك الاخوة  
بالشفقة ولو كان الوحي شريكا في اخذ حصة الصبي في اخذ الاخوة في الشفقة على الوحي ولو كان الوحي نصيبه كان  
الاخذ بالشفقة مع العنطة وكذا الاب لو لم يطل شفقة للحي المشترك معه كان له الاخوة بالشفقة ولو كان  
في شركة لم يكن لحيته ان يخلو له بالشفقة لانه لا يكون ملكه في الشركة ولو كان الوحي في شركة لم يكن لحيته  
ان يخلو بالشفقة اذ لم يكن على الوحي من الشفقة وكانت العنطة في الاخوة لم يطل الاخوة في ترك الاخوة في ترك الاخوة  
بها اما كانت العنطة في الترك فعلى اخذ الحظ في الاخوة لم يكن له الاخوة ولا للطلاق اذ المصلحة **حكمة** العنطة  
حكم العنطة سواء كان التسمية وما العنطة لحيته فلا يملك عليه حكم الغائب في نظر الاخوة وما العنطة لحيته  
بالشفقة والترك وليس لغايبه الاخوة بها ولا الجوار على الاخوة ولا على العنطة لانه اسقطا حركه كان لظن الاخوة  
اولا لانه لا يخلو في دونه وليس المحجب عليه في دونه ومن دونه من دفعها في شهادتها ملك الشفقة في الشفقة  
خلق حق العنطة به سوى اخذه بغيرها او بدونه ولا يملك الاخوة والترك وليس لحيته الاخوة في الاخوة  
له الاخوة بالشفقة فان اسقطا السبي سقطت وان كرم العبد وان على العبد لم يترك عفو ولا يبرح الشفقة  
في تركه مال المضار في الاخوة مع العنطة فان على المال ان الاخوة ولو اشترك المضارب في الاخوة

شفقة

شفقة في تركه مال فليس لحيته المال فيه شفقة على الوحي لان الملك له ولو كان فيه شفقة لكان ملكه  
ان العنطة يملكه بالشفقة ان لا يخلو من الاخوة لانه شرا من ان فيه وان لم يكن عليه شفقة لم يكن للعامل ان  
كان له الاخوة من هذه الزكاة لشفقة شقيقه ولا يخلو في المال كله الاخوة لان الملك لحيته وان كان فيه  
مع فله الاخوة بالشفقة لانه ملكه وان قلنا يملك بالشفقة لانه شفقة بعد ما ملك المال وان لم يخلو  
شفقة في تركه لم يكن له الاخوة بالشفقة لانه شفقة على شكل **الشفقة** بحيث الشفقة بين شريكين في الاخوة  
يخلو الاخوة لهما ولو لم يخلو على اثنين قال اكثر على انما يخلو الشفقة وقال بعضهم بحيث مطلقا على عده  
الزكاة وقال بعضهم بحيث في الدارحي ولا يثبت في العنطة الا لحيته والحق في عده الزكاة على القس في شهادتها  
مع اكثر من اثنين على عده الزكاة لا يملك واحد من اثنين في الشفقة لحيته فاشبه العنطة في السرية في تركه  
من العنطة ومن اخذ على عده الزكاة لم يملك احد من اثنين في شهادتها وان كان الشفقة اربعة فليكن عده الزكاة على الاخوة  
الحياتية لانه المصلحة اجمع وليس لهما الاحتياط على حقهما وقال ابن الجوزي لهما ذلك ولو كان غايبا فليكن حظه  
الحظ المجمع او تركه فان تركه لحيته الشفقة فان عهده ذلك اخذ منهما انما تركه لحيته لانه حظه المجمع اخذ المجمع  
ان تركه ولو لم يكن الشفقة في مال الا لحيته من الشفقة لانه لحيته في المال وكذا الوحي ما اخذه الثاني في  
شفقة لانه ان لم يشارك في المقتل ولو وهب بعضهم حقه من الشفقة لحيته اجمع لانه عفو فله  
جمع لحيته من عهده كالتصا من المقتل لانه عفو من الاخوة في تركه الغائب لم يطل شفقة على شكل ملكه  
لم يطل الشفقة لانه الوحي لحيته عفو وان كان المجمع اذ تركه ولو كان المقتل لا اخذ الا لحيته عفو على  
هذه الشفقة لانه عفو على المجمع او تركه زكاة كالمقتل وشهادتها ان الترتيب لحيته هو تدم الغائب على  
عده الزكاة فان اخذ الاول الشفقة على الشفقة تقدم الثاني واخذ نصيبه وهو الثلث فله الثلث  
اخذ من الثاني ثلث ما في يده ونصيب الثاني في الثلثين فيقيم الشفقة على ثمانية عشر لثلاث  
لحظ من الثاني ثلث الثلثين في الثلثين وهي ستة صارت سبعة فتمت الشفقة تسعون ل  
خلافها تحجب اثنين في شفقة يكون ثمانية عشر لثلاث اربعة منهم وكل من الزكاة في شفقة لان الثاني







[illegible]

لأنه اشتري بشفعة بشفعة ارامه اشتري بشفعة بشفعة فبأنه اشترا جميع بشفعة ارامه اشتري  
الشفعة واحدة فظهر انه اشتراؤه على وجه اربابكم من انظر اليه اشتراؤه من تركه بغيره أكثر ارباب اشتري  
بجميع بغير تركه فإن اشترا بشفعة البعوض بطلت شفعتة . الشفيع لم يخلد الشفعة والذو الذي رفع على العقد  
بجميعه ارفاهه اشبع ايجبه على المشتري التسليم حتى ييقض وان كان الذن شليا كالذهب والفضة وغيرها  
انما الشفيع مثل وان لم يكن فليد اخذت على ما لا أكثر على يوت الشفعة وقال بعضهم يخطو عليه وان  
لا يتخطى من راب الشفيع ومن الشفعة على المملوك ولا يجب شل الشفعة هذا الاصل له وعلى القول الاول  
لجانب ببقية الذن وقت العقد وليس الشفيع يتخلص منه بل لجنه الجميع بكل الثمن اربيع والذم له بالثمن  
المشتري ومن لا ذم له الا على ما ذكره في المثل من ان المملوك يخطو الذن الذي اشبع عليه العقد سواء  
كانت شفعة الشفعة او أكثر او اقل ولما كان البائع مضطرا لبيع بغير الثمن صح سواء باع للمشتري او لغيره ولو باع  
المطابق باع باقيا للثمن وكان الباقي من الثمن فان دفع صح البيع في الجميع بشفعة الشفيع لجنه الشفعة بالذم  
الذن ولا يتغير كونه مضطرا وكذا ان لم يبيع باع الوثرة وان لم يبيع بشفعة الشفيع بشفعة الشفيع بشفعة الشفيع  
فان انما كان لا شفع انما حصل المبيع والمطالبة بالشفعة مثل المثل وان دفع الشفيع بشفعة الشفيع بشفعة الشفيع  
الاخذ لا يرفع المشتري بالبيع بشفعة الشفيع بشفعة الشفيع بشفعة الشفيع بشفعة الشفيع بشفعة الشفيع  
الموتة لا يرفع بغير الشفع بل يرفع كالاش من غير زيادة ولا نقصان وكذا الزيادة في زيادة في زمن الخيار  
او النقصان قال الشيخ رحمه الله تعالى العقد بناء على انتقال بالشفعة الخيار وليس بشفعة وحيث على قوله  
الشفيع لو كان الثمن غير محلي وجب القيمة يوم انعقاد الخيار ولو كان الثمن موعدا بالشفيع فزمان انعقاد الخيار بالشفيع  
ان دفع الثمن عاجلا لم يخلد الشفعة وبين الصبر على الخيار واخذ بالثمن في محله ودفع الثمن بعد الاجل والذم  
لغير الشفيع وطاعة فانه قيل المالك يدفعه عند الاجل وان لم يكن مليا ومن اقرى فمضى وانما اخذ  
الشفيع بالاجل فان الشفيع او المشتري على الدين على الميت سواء وان عاجبه ولا يجب على المشتري دفع  
الشفيع ما لم يزل الشفيع الضمان الذي باع عليه العقد وانما شفعة شفعة وانما انما الشفعة بشفعة

لا تسعدوا إلا الكافرين







والصالح المصدا وغيره يوجب كونه الزا للكل في ملك المشتري ثم أخذ الشئ كمال الحقيقة الى الزمان المقتضى  
في الشئ في يد المشتري ثم حصل كمال الشئ كمال الحقيقة المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى  
والاخذ المقتضى في المشتري وجب بقاها الى زمان اخذها ولو اشتراه وفيه يلزم فيه من فائدة المشتري ثم أخذ  
الشئ فالشئ في المشتري ويأخذ الارش للكل حصتها من الثمن ولو اشتراه في يد المشتري ثم أخذ الشئ  
قبل التام قال الشيخ الطالع للشئ لانه يؤول الى الشئ وليس يوجب **ط** لو كانت البيع في يد المشتري سقطت  
الشقة من كانه بغيره اذ لم يكن قبل المطالبة اما الزا لانه بعد المطالبة فانه يكون مخصصا على ان لو كانت حصة  
كامله البيع او يوجبونه وان كان بغيره المشتري بعد المطالبة تحريم الشئ بين الفخذ بكل الثمن ويوجب  
لا يوجب الميراث من الثمن وان كان بفعل المشتري بعد المطالبة ضمن المشتري الثمن فيحصل حصة ادا  
قبل المطالبة فيأخذ الشئ بخصمه من الثمن وكذا ان كان بفعل آخر غير المشتري لانه يوجب بدله الى المشتري  
فلا يتجزأ ولا يردا على التقديرين كمال الشئ سواء كانت في البيع او اشتراه منه ولو كان يوجب سابقا فالحق  
المشتري ارش الشئ اخذه بما بعد الارش ولو لم يملك المشتري بغير ارش فالحق الشئ بغير ارش **ط**  
لو اشتري ثمن فظهر سقما فان كان الشراء بالدين بطل البيع ولا شقة ولو اجاز مالك الثمن الشراء بغير  
يثبت الشقة على بقاء عدم الاجازة لو كان الشئ قد أخذ بالشقة لزمه رد ما أخذ على البائع وان كان قد  
اشتري ثمن في الذمة ثم فقد الثمن مائة سقما بطلت الشقة فان فقد الثمن من المشتري لا يملكه المشتري  
فلو باع بغير البيع ويقدم حق الشئ ولو كان الثمن مائة سقما لم يطل شقته بغيره عليه دفع عوضه  
يثبت خصمته مادفعه المشتري بالبيعة او بالار الشئ والمبايعين فلا يرد له ثمنه بل يملك الشئ ويأخذ  
فاحصا عليه يأخذ الشقة ويذهب الثمن الى صاحبه ويبيع البائع على المشتري بغيره ان كان الثمن في الذمة  
وان كان بالدين يوجب بقاء الشئ ولو كان الشئ في المشتري دون البائع بطلت الشقة وجب على المشتري  
رد مثل الثمن الا اذا دفعه الى البائع او بقتته بطلت الشقة معه بزم انه البائع فيشتري الشئ منه ويطلب  
ولو كان الشئ والبائع وان كان المشتري رد البائع الثمن على صاحبه وبطلت الشقة وليس للبائع مطالبة للمشتري

ان اقر الشئ خاصة بطلت شقته ولا يرد على المشتري وان كان الثمن غير على فوجد البائع عليه  
ثم ويملك اخذ الشئ لمقتضى تقديم حقه لان في اخذ الشقة ابطال حق البائع من الشئ والشقة يثبت  
الطرد فلا يزال بالثمن ويقدم حق الشئ لسبق حقه وان كان الاول ان حق البائع يسبق لاستناؤه الى حيا  
العيب وهو يتحقق طال البيع والشقة تثبت فان اريد البائع للمصير في اخذ الشئ كان له رد الثمن  
وليس له استرجاع البيع لان الشئ ملكه بالاشارة ملك البائع ابطال ملكه لكن يوجب بقاء الشئ ويوجب  
على البائع ان يحفظ ذلك لان الشئ انما يملكه المشتري استعمله العقد وكما ثبتته الشقة فاحتمل  
من الشئ يرجع بالفصل على صاحبه ولما اريد البائع الثمن فلو كان اخذ الشقة فان كان الشئ وثمة قيمة الشئ  
مع المشتري عليه با ادى من الشراء كان له رد ثمنه بغير البيع المشتري على الشئ حتى لانه وثمة بقاء  
على وجهه ولو كان في البائع ان لا يرجع الشئ على المشتري لانه يؤول الى الشئ ولو كان الشئ في  
المشتري بملكه شئ كبيع ارضه او غيرها لم يكن البائع اخذه وليس المشتري رد على البائع بدون اختياره ولو  
تلك الثمن المعين قبل الدفع احتل ثمن الشقة حلقا ورجع البائع بقتنه الشقة فلو كان لم يكن  
الشئ بقتن الشقة بطلان حيث فقد التسليم تسقط الشقة المقرقة عليه **ط** ان ادعى بيع صحيح  
عقل اجنبي فانكروا بطلت الاجنبي مع عدم البينة وهل ثبت الشراء بالشقة قال الشيخ رحمه الله نعم لان  
البائع انما يثبت ولا يثبت اذها بالانكار الا انه قد يثبت بغيره بالانكار مع البيع ولم يثبت على الارش في اخذ  
الشئ من البائع ولم يثبت الثمن اليه ولا على البائع ويقتل مع انكار الاجنبي استحقاق ملكه الشئ والبائع  
المشتري ليقبض البيع في حقه والمبايع على ذلك فقصه البائع الثمن وقد حصل من الشئ ويقصده الشئ اخذ  
الشقة من الثمن العبدان وقد حصل من البائع فلا يملكه في الحائكة لكن لا يرد على المشتري لان فان اقر البائع  
الثمن من المشتري في الثمن الذي على الشئ لا يرد فيه احد فلو كان الثمن فان ارغاه البائع او المشتري في  
اليد او في ارضه او في المشتري بالبائع وان كان البائع يثبت من المشتري لا يرد بالبائع له به ولا ان البائع لا يملك  
عند الثمن انما يثبت على المشتري ولو احتل في التفرقة **ط** لو ادعى ثمنه شرا شركه من طلب منه



فخر المعنى بتعيين المكان الذي فيه الشفعة فذكر الشقق الممن وبني الشفعة فذكر ان دخل مثل المكان  
 عليه فانه اعترافه وان انكر وقال انما اتيته او غيره فلا شفعة على ما قلنا في بيع المبيع وعدم القيمة  
 ولو دخل فحق عليه المبيع من المالك ربه وبها لو قال لا يستحق على شفعة فالقول قول المبيع وتكفي الحلف  
 على قوله ولا تملك المبيع على ان لا يشترط وجوده ولو دخل فحق عليه بالشفعة ويبرئ عليه الشرع فان انكره وجع  
 ولا يحلف بقائه في يد الشفع الى ان يدفعه ويخرج اليه واخذ الحاكم له فحق اذعاه المشتري وجع اليه ولو اقر  
 بالشك وانكر الثاني فالقول قول المبيع ولو قال اشتريته لفلان وكان صاحبه ان كان حصة منه بحيث لا يملك  
 ولو قال فلان لم يملك في الشقة اشترت الحصة اليه وان كان يملك بالشك البقرة اخذ منه الشفعة وان كان غائبا  
 اخذ الحاكم رده على الشفع وكان الغائب على حقه ويحلف عند الاستدلال ان يجر الغائب ولو قال اشتريته لفلان  
 الضمير الممن عليه عليه ولاية احتل عدم الشفعة لم يثبت للمالك للحلف واجب الشفعة بانقول في ردعته  
 لان ملك الشك له نص اقتراه فيه في اقرب الاول انما لا يبرعه اقتراه له اشرأته لنفسه لم يثبت في الشفعة  
 الا بالقيمة المبرأ من الغائب بعد حضوره والجواب بعد طوعه ولو كان الشك غائبا فادعى المضر من حيث  
 في يده انه اشتراه من الغائب فقد احتل اخذه بالشفعة لان من البين في يده بصدقه في حقه وعده  
 له اقرار على قوله والاولى انى وكذا المبرأ القاضى في الشفع ان الغائب كان اوحيث الشفعة وقدم الحاكم  
 فانكروا البيع والادان قد قهره مع المبيع والمجد الشقق ومطالب بالاجرة من شاء منها فان طالب الزكي  
 على الشفع لكف المذاهب في يده وان طالب الشفع لم يرجع على حاد ما لو اتى الزكي الاذن ويخرج اخذ الشك  
 بالشفعة استقر المصالح على الزكي ان غاف عن بيع الغائب على الشفع مع الشفع على الزكي وان يرجع على الزكي لم  
 يرجع على الشفع ولو اتى على الزكي انه اشترى الشقق لولا في يده فقال انما انكرت ان يبرع به مع قوله  
 مع المبيع وان كان له في بيته حكم بها ولو شك لعقل القضاء عليه لانه لا يملك الشقق عليه ولو ادعى على رجل شقة  
 في شقة اشترى منها انكر المشتري ملكه للملكي فالوجه عدم الاكراه اليه وفيه نظر الى البيعة فان ادعى على المشتري  
 حلف المشتري على ان لا يملك ولو شك فحق عليه ولو ادعى على المشتري شقة فصدقه من يده وانكر المشتري

قال بل يبرعه من ان ياتاه المذمومة بينة ملك يده لم يثبت الشفعة على صاحبها من زينة التملك تأ  
 كما دقت فلا شفعة لانها انما يثبت بملك سابق في ملك حليقة وان ادعى على غيره الشك في ملكه اقام البيعة  
 ولو ادعى البيعة فادعى ان يثبت بملك سابق في ملك حليقة وصحط البيعة في ملكه شذرا ولم يكن له البيعة فادعى  
 ومضى السابق وسأل الشفعة فان انكر حلف وسقطت دعواه الاول مع المبيع فحق عليه المبيع مع صاحبه  
 ارجعوا على المالكين ولم يبرع وعمله للشفعة قد احتل ملكه ولو حلف الثاني وحلف الاول فحق على الاول تأ  
 انهما بينة الشك مطلقا لم يحكم بالعدم القائدية ولو اقام بينة على شريكه بالاشتراك فادعى البيعة بالاشتراك  
 قال الشفع يبرع به كما ولو ادعى الشك الا لا يبرع قد است بينة الشفع لعدم الثاني بين الايداع والاشتراك  
 ولو شهدت بالاشتراك حلفا وشهدت الا في الموضع اودعه ما من ملكه في تاريخ سافر قال الشفع رحمه الله  
 قد است بينة الايداع لقرره على الملك ويكفي الموضع فان صدق في بيته وسقطت الشفعة فان انكر  
 فحق الشفعة ولو شهدت بينة الشفع ان المبرأ على وهو ملك وشهدت بينة الايداع مطلقا فحق الشفعة  
 من غير راجحة الرجوع **ج** فواختلفت المتبايعان في الممن فقال المبرأ فقال المبرأ ان قال المشتري ان قد تم قبل المبرأ  
 مع المبيع اذ لم يكن هناك بينة فيلحق الا المبرأ من المشتري والشفعة اخذ ما لم يحسم الحكم بالدين  
 الا انكرنا البحث في اقام المبرأ بينة ولو قال المشتري صدقت البيعة وكنت انكرا او اسحقه قبل رجوعه  
 واختلفت المشتري والشفعة في الشك فالقول قول المشتري لانه الذي يبرع الشك من يده ولو اقر له البيعة  
 حكم له ولا يقبل شهادة المبرأ لاحدهما ولو اقام البيعة فالوجه القضاء بينة الشفع لانه القاضى ولو كان الاعتدال  
 بين المتبايعين وانه كل واحد منهما قال الشفع بقرعة وليس بجديد لان الذي تم المبرأ مع بينة اذا كانت الشفعة  
 من غير دعوى بينة المشتري ولو اشترى شقة ما جرح في اختلاف في بيته وتعدده احصاءه فالقول قول المشتري  
 كما لو اختلفا في قد اذن واراد ان يبرع به فالقول قول المبيع فانما حلت شقة الشفع **ب** الشفعة  
 كما لو قال الشفعة رحمه الله وكذا اختيار المبرأ وقال الشيخ لا يبرع به لولا ان يملكه من يده وهو في الاول انى  
 سوا ذلك الميت فان طالب الزكي ما اخذناه من قبل الممن الرجوع المبرأ على حسب ما رأيتهم فلذلك في الشك مع الزكي

ارجعوا على المالكين

اصلها في المبرأ







البيع على الشئ ولو كان البيع في بلد تام فانه الخطا فيه او قد اوصول بطلت الشفعة وكذا لو كانت الشفعة  
قبل بيعه لخطا لا البيع **ج** يحرم الاحتيا لاسقاط الشفعة وبطلت الشفعة به وذلك مثل ان يشتري  
ربها من شئ ان يتيق الذي يريه المشتري مائة او يبيع عرضا عنه يساوي مائة فلا شفعة الاخذ بالثابت  
او يتيق البائع من المشتري صديقه مائة بالثابت ثم يبيع الشئ بمائة او يتيق بغيره  
بما يتيق البائع الباقى او يبيع الشئ بغيره المشتري عن الحصة بالثابت وان كان له ارضا  
ما بين يديه طالب بالشفعة في ارضه في ارضه لا ان صاحبها يرضى بالشفعة للمشتري ولو  
تعاقد في ارضه بغيره لا شفعة له في ارضه لو كان في ارضه في ارضه لا ان صاحبها يرضى بالشفعة للمشتري ولو  
بيع كذا ارضه في ارضه بغيره لا شفعة له في ارضه لو كان في ارضه في ارضه لا ان صاحبها يرضى بالشفعة للمشتري ولو  
فلو اشتري شفعة له منه شفعة فادعى عرضا عنها لم يقبل له الا ان يقبل له بالشفعة في ارضه في ارضه لا ان صاحبها يرضى بالشفعة للمشتري ولو  
فان عوقب الشاهد بعد ثبوت ما دعه لم يقبل له الا ان يقبل له بالشفعة في ارضه في ارضه لا ان صاحبها يرضى بالشفعة للمشتري ولو  
واما ما لو عوقب الشاهد ثم شهد قبلت ولا عوقبها وانكرها فبطلت الشفعة وان حلف بها لم يقبل له الا ان يقبل له بالشفعة في ارضه في ارضه لا ان صاحبها يرضى بالشفعة للمشتري ولو  
الاخر فانه صدق الخالف لان كل على عدم الدعوى يقتضي ان يدين وكانت الشفعة بينهما ولو ادعى غيره فبطلت الشفعة  
له بالشفعة سواء وثق الشفعة او كانا شركيين ولو شهد المشتري بغيره لم يقبل له الا ان يقبل له بالشفعة في ارضه في ارضه لا ان صاحبها يرضى بالشفعة للمشتري ولو  
لاخر فطفت المشتري وكانوا ثلثة فشهد اثنان بعد عقوقهما بغير الثالث بطلت الشفعة ولو شهد البائع بغيره لم يقبل له الا ان يقبل له بالشفعة في ارضه في ارضه لا ان صاحبها يرضى بالشفعة للمشتري ولو  
بطلت بعد تبطل الشئ لا يملك له حصة في ارضه في ارضه لا ان صاحبها يرضى بالشفعة للمشتري ولو  
المشتري بغيره شفعته او يتيق بغيره شفعة لم يقبل له الا ان يقبل له بالشفعة في ارضه في ارضه لا ان صاحبها يرضى بالشفعة للمشتري ولو  
لا شفعة له في ارضه في ارضه لا ان صاحبها يرضى بالشفعة للمشتري ولو  
لان بعد هذا رتب المال والاخر العامل فيها كاشركين ولو باع الثالث في حصة على المشتري فبطلت الشفعة  
ولو باع احد الثلثة حقه على المشتري فبطلت الشفعة لان المشتري اذا اشتريه من الشريك لم يتيق في ارضه في ارضه لا ان صاحبها يرضى بالشفعة للمشتري ولو  
المطالب بالشفعة بينهما سواء اشتري المشتري نفسه او ارضاها وان كان في المظالمية بطلت الشفعة في كل حال

اشترى شفعته ولو اخذ نصف البيع لغيره من الكسب وعلى المشتري ان كان له اخذ الباقي لان اقتضاه على الشفعة  
شئ على الغير ولو اشترى من اخذ الباقي احتقل سقوا حقه من الذي اخذه لانه لا يملك تبقيش صفة المشتري  
وعدم الشفعة لا تضر المشتري بما يتيقن استحقا فله الشفعة فلا يخلو وجهه على قوله ولا يملك المشتري كذا  
له ويحق من شفعته ارضه المشتري على الاثر على الشريك في الشفعة الا ان يبيع كذا ارضه في ارضه لا ان صاحبها يرضى بالشفعة للمشتري ولو  
الشفعة لا تضر المشتري ولو قال احد الشريكين لا يشتري شرا في ارضه في ارضه لا ان صاحبها يرضى بالشفعة للمشتري ولو  
ان كانا موثقا لم يشتري بل اقبلت وصدة الاخر على الشراء ولو باع احد الشريكين قبل البيع او ضمن عقد  
او تعلق في البيع او الشراء وقال لشفعة في ذلك فوقع على الاخر ولو اعتقد ان له شفعة فترادف الحكم حكم  
الشفعة فترتب على الاخر لانها سقطت حكم الحكم ولو باع احد الثلثة نصيبه على الثاني ثم باعه الثالث على الثاني  
ثم الثالث فان اخذ بالعقد الثاني اخذ جميع ما في يد شفعته لانه لا يشتري بغيره في شفعته وان اخذ بالاول  
فان اخذ بالثالث وهو المتدبر لان المشتري شركي في اخذ نصف المتدبر من المشتري الاول ونصفه من الثاني  
الاول اشتري الثلث وكان بينهما نصفان فله المثلث وفي يد الثالث نصف ما في يد المشتري  
يستحق ربع ما في يد المشتري نصف ما في يد الثالث نصف ما في يد المشتري نصف ما في يد المشتري  
ان الاول يبيع المشتري الثاني على الاول ربع الثمن يبيع من الشئ فشرى ربعه الى رتبة الشفعة وكل  
شئ البايع وان اخذ بالعقدين اخذ جميع ما في يد الثاني يبيع ما في يد الاول فله ثلثة ارباع الدار وشركه  
الربع ويبيع الاول نصف الثمن الاول ويبيع الى الثاني ثلثة ارباع الثمن الثاني ويبيع الثاني على الاول ربع  
الثمن الاول لانه اخذ نصف شئ الاول وهو المتدبر في يد الثاني نصف الثمن وقد صار نصف هذا النصف  
في يد الثاني وهو ربع ما في يد الثالث ومنه ربع الثاني على الاول فبطلت الشفعة من الثاني فله ارباع  
ما اشتراه فانه حاسه ووقع اليه ثلثة ارباع الثمن وان كان للمشتري الثاني هو البايع الاول لم يخلو الحكم  
فكانت القدرين الثلثة لعدم النصف ولا يفرق النصف فاشترى صاحب النصف من حصة ثلث ارباع روات  
فبطلت الشفعة في كل حال فان اخذ البايع الثاني اخذ جميعه ووقع الى المشتري ثلثة وان اخذ بالاول فله ثلث ارباع











ارسل الله رسوله صلى الله عليه وسلم

لا اله الا الله محمد رسول الله

نصير الله

نصير الله

نصير الله

نصير الله

نصير الله

اول ما يترك عليه رسوله وجد فيه انما يخرج منه اربعة اولئك الحصيد فتروى من جبل وتقع في الماء فانت لكل  
لا احتمال استناد الموت الى غير الاله نعم لو صير حياته غير مستقرة حل لا يخرج من الجحيم ولا يخرج من النار وكذا الزكوان  
التي تقع في الماء من قماري بان يكون للميت من غير الماء ان كان في التروى من الجحيم ولا يخرج منها فاما رسوله التي  
التي قد تقتل كل وان كان في الارض لم يزل وكذا الارض التي لم يزل تقتل ولما اصاب العبيد في الارض  
او على شجرة او جبل فتم الارض فانت ذا الوجه انه ان كان في الارض لم يزل يقتل وان كان في الجحيم لم يزل  
يستقط على الارض حل **الاستدلال** في حل العبيد بالمال لا العبد فلو علمه الكافر وارسله لم يحل حله ولو علمه المسلم  
وارسله الكافر لم يحل لان الكلب آله كالتسكين والتسمية شرط ولا يخرج من الكافر ويشترى الشبهة عند ارسال  
الكلب ربي الله ويطعن عليه وقطع المذايق ويخرب وتوقفت برى سبيها من مذهبهم في الله ورجع  
بغير حل ولا بد من قصد العبيد لهم في هذا فاسى فاما ما يبيد لم يحل وكذا لو قصد ربي الله او صبيته  
محلل او حيا ولو قصد صبيته اصابه في حيا حله وكذا ان ارسله على صبيته فحل اخر في طريقه فحل وكذا لو علم  
عن طريقه اليه او ارسله على صبيته كما تقتضيت من صفة مستعدة فقتلها حلت ولا تفي في ذلك بين الله والكلب  
لو جسد لا يخلو في صبيته او ارسله عليه فقتل لم يحل وان قصد العبيد ان يقتل مع افعاله ولو ارسله  
او صبح صرنا نقطة او صبحا او صبيته ان يجره فانه فقتل لم يحل وان ارسله على صبيته فقتل لم يحل وكذا لو علم  
ولو علم ان صبيته فقتل لم يحل ولو علم ان صبيته فقتل لم يحل ولو علم ان صبيته فقتل لم يحل وكذا لو علم  
الحل لان حجة لكل على الحل وعدمه لان الله لم يفسد صبيته على العبيد **ويشترط في الكلب** ان يكون  
العبيد يتكلم به فلو خذه اوجات بعدد ما اراد فانه اوجات تحت الكلب فاما لم يحل بل انما يحل لو كانت وفاء  
الكلب وانما يقتل الكلب صبيته ان كان صبيته العبيد عتقها بغير حله وفي الشئ في الخائف ضعيف ويحل الكلب  
الكلب لهم **العبيد** الذي يبيع بغير الكلب او الله في بيعه من مذهب التذكية هو مذهب سواه كان كان  
اولئك ان كانا يبيعون من الهام اربعة فقل في ثوبه شبيهها ولا يكون في ثوبه فاما يلقى مقدم سواه كانت العبيد في  
موضع التذكية او غيرها حل ولو كان ربي الكلب في الله فالجسد العبيد لما فيه من امانة الملك فالحل

الفرع  
انهم البيع والحرم ان يبي فوا لم يفسد بهم لم يحل وكذا ان يبي فوا لم يفسد بهم لم يحل فقتلها حل الطيار دون  
وان تعلق العبيد الكلب العبيد قبل ان يركب لم يحرم ولو اخذ العبيد جاذبه فقتلها حل ولو تعلق العبيد جاذبه فقتلها حل  
بمعناه كغيره من حل الكلب في الارض وان لم يكن في الارض لم يفسد في حكم المذبح في المذبح بل انجسته بغيره  
رغبة حياة مستقرة يجب ان يكون في موضع التذكية لان تروى جسد ذلك حرم ولو تعلق العبيد جاذبه فقتلها حل  
كان للقطيع مستقرة ويملك الباقي ان كانت حية مستقرة ولو قطعه بغيره فقتلها حل ولو تعلق العبيد جاذبه فقتلها حل  
على غصن او الغريب صبيته فقتلها حل لان العبيد في المذبح في حياة مستقرة وان كان في حياة مستقرة وهو الكلب  
يكون ان يعيش مثل اليوم واليومين وجب تذكية ما فيه الحية وهذه الباقي وفي رواية في كل ما فيه الراس في المذبح  
الكلب الا ان كان كلابا شاة ولو يصب في المذبح فقتلها حل ولو يصب في المذبح فقتلها حل ولو يصب في المذبح فقتلها حل  
مقتله العبيد في المذبح **نعم** الا صبيته اذ لا يملكه المفسر ولا يملكه الصبيد بل يملكه الصبيد وفيه ما لا يملك  
عليه اذ لا يملكه صبيته فقتلها حل ولو علم ان الله كلبا او صبيته فقتلها حل ولو علم ان الله كلبا او صبيته فقتلها حل  
نعم انما يحل على كلبه كلبا او صبيته فقتلها حل ولو علم ان الله كلبا او صبيته فقتلها حل ولو علم ان الله كلبا او صبيته فقتلها حل  
مستقر لا يملكه الكلب انما يملكه من العبيد ثم يفسد فقتلها حل ولو علم ان الله كلبا او صبيته فقتلها حل  
بغيره فقتلها حل ولو علم ان الله كلبا او صبيته فقتلها حل ولو علم ان الله كلبا او صبيته فقتلها حل  
كله **الشئ** اذا ارسل الكلب او الا في جرحه وادركه المذبح فانه لم يكن حياته مستقرة فلو يملك المذبح وفي  
الربا انه لو كان ما يمكن ذكاته ان يحيد فقتلها حله او يتركه ذبيته او يتركه وان كانت مستقرة والربا ان  
منع ان يملك الكلب فقتلها حل وانما يبيع العبيد فقتلها حل ولو علم ان الله كلبا او صبيته فقتلها حل  
وهذا كذا فقتلها حل ولو علم ان الله كلبا او صبيته فقتلها حل ولو علم ان الله كلبا او صبيته فقتلها حل  
صبيته فقتلها حل ولو علم ان الله كلبا او صبيته فقتلها حل ولو علم ان الله كلبا او صبيته فقتلها حل  
والكلب يقتل الكلب لان جسد الكلب على غيره مستقر وهو حرم وكذا البش فلو جده كافر ثم ذبحه لم كان كان الارل  
بغيره فقتلها حل ولو علم ان الله كلبا او صبيته فقتلها حل ولو علم ان الله كلبا او صبيته فقتلها حل

قطر

الحق



فكل واحد من الاثني عشر على ثلثه كونه **ط** اذا رآه فالتوجه وصار في مجتمع ملكه وان لم يتوجه فانه لعدو  
يخرج عليه فانه الى الاكل ولو لم يتوجه لم يتوجه وجاهه انما ثبتته ثم رآه الثالث فثقله ليس على الاكل  
فانه رآه الثاني فان كان باثباته حيز في حكم المذبح حل ولا شيء على الثالث فانه لم يتوجه من اهل البيت  
وان لم يتوجه الاكل وحكم المذبح فان كان الثالث قد اصاب فله حيزه وان اصاب غيره  
لم يزل ويختم ويراجع حين لم يراه الاكل فانه ثبتته ثم رآه الثاني فان كان الاكل سجيلا بان يتوجه اربعة في كل  
فالثاني لا يخاف عليه الا ان يتوجه من غير شيئا يضمن نفسه وحل وان كان الاكل غير موجود فالثاني ان كان  
الاكل يكون قد خرج رآه لم يتوجه فان ذلك بعد ذلك حل وان لم يزل ذلك فان كان الاكل لم يتوجه فله حيزه  
كالقيمة سجيلا لان وجهه هو الذي حيزه وكان الضمان عليه وان قد رآه على ذكاته واهل بيته مات بالخير  
الثاني نصف قيمته سجيلا للاكل وان كانت الجناية على حيوان مملوك فيخرجها فكذلك في نفسية الضمان ستة ايام  
**الاول** ان حل كل واحد ارض جناية ونصف قيمة الضيق بعد الجناية فان اذ كانت قيمته عشرة ونصف بجناية  
الاكل ودهما وكذا الجناية الثاني على كل واحد عشرة ونصف الاكل ودهما وعلى الاكل خمسة  
ونصف وعلى الثاني اربعة ونصف والكل في انفس الاكل ويشكل ان الثاني يفي عليه قيمته وانه قيمة ما يفي  
الاكل وانه لم يزل ارض الجناية في بدل النفس حل ان كل واحد منها قد اقرح بالثلاث ما قيمته درهم وثمانية وثمانون  
في الثلاث الباقي بالاسراج فثلاث ارباق الضمان والكل انما يكون في بدل عشرة ونصف به لها بالثلاث ووضعا كالأدنى  
انما البهايمة فلا فانه لو حيز على ارضه درهم نصف ذلك من قيمتها فاذ اسرع الى النفس اوجينا ما بقي من قيمة النفس  
يحل الاثر **ثاني** ان يظل نصف جناية كل من مال ما ختمه من نفسه لان الجناية اذا صارت نقشا سقط حكمها وعلى من  
قد اكلت بجنايته نصف نفس من دخل نصف جنايته منها على الاكل نصف درهم ونصف قيمته يوم جنايته على حيزه  
ونصف وعلى الثاني خمسة درهم وربع الاكل على الثاني نصف ارض جنايته لا شيء على النصف الا انه عشرة الاكل  
وتنقذ عليه قيمته قبل جناية الثاني وهو نصف درهم يحصل على ارضه حيزه وعلى الثاني حيزه **الثالث** على الاكل  
ونصف وعلى الثاني حيزه ولا شيء بل يتم عشرة ونصف على عشرة من انفس حيزه ونصف على الاكل وما بقي حيزه

غير حيزه ونصف ارضه ويكون حيزه يتم اربعة ونصف بقيته اربعة وسبع وثلثا سبع الا حيزه في عشرة  
انصف اثنتان ونصف وبقي اثنتان ونصف وهي سبع وثلثا سبع من عشرة ونصف ان سعيها اربعة  
انصف ثم يرضى باعلى الثاني وهو حيزه في عشرة يكون حيزه اربعة ونصف يكون اربعة ونصف اربعة  
وثلثا سبع **الرابع** لا يخل جناية الاكل في بدل النفس يفي على الثاني لان الاكل اقرح بالجناية والثاني بعد جناية  
ح جناية الاكل وعلى الاكل ارض جناية درهم ونصف بقيته بعد ما رآه اربعة ونصف وعلى الثاني نصف قيمته  
انفس حيزه **الخامس** يفي ارض جناية كل منهما في بدل النفس وعلى الاكل نصف قيمته يوم حيزه على حيزه  
وعلى الثاني نصف قيمته يوم حيزه وهو اربعة ونصف لان ثلثا ثمانية نقشا سقط اعتبارها **السادس**  
يحل جناية كل منهما في بدل النفس يتم قيمته هي اربعة ارباق ويطبق الثاني عليها فالاكل حيزه وقيته  
عشرة ونصف كانه اقرح بقتله والثاني يفي عليه بقيته عشرة ونصف اربعة بقتله ان يتم المجموع يكون ثمانية  
ينفصل قيمة الضيق وهي عشرة وعلى الاكل عشرة اربعة من نفسه مقرر من عشرة وعلى الثاني عشرة من عشرة عشر  
عشرة وهذه المبرور لا يخل من ضعفه فان الاكل سجيلا للجنايتين مع انه الثاني حيزه قيمته اقل ولم يزل  
اثر الجناية في بدل النفس الثاني للذات ايضا والثالث للثاني فانه اوجب نصف ارض جنايته والربع فانه  
لاستلزام جناية الثاني لا لمصارت نقشا اوجب ارض جناية الاكل وقد صارت نقشا والقاس عليه لانه لم يزل  
اصاب الضيق كانه قيمته اربعة ارباق ودهما اوجب عليه انه اوجب على كل منهما اكثر من قيمة نصف الضيق وانما اكلت  
عشرة لم يزل في نصف جناية كل واحد ودهما ولو مات على الوجه الاكل يجب على كل واحد ارض جنايته وثلث  
قيمتها حيز الجنايات بقيته اربعة وعلى كل واحد ثلثة وثلثا وكذا على الوجه الثاني لانه يظل فيه ثلث جناية  
كل واحد منهم فالثاني على الاكل درهم وثلث ارض جنايته وثلاثة درهم وثلث قيمة الثلث على الثاني درهم وثلث ارض  
جنايته ودهان ثلثان قيمته ثلثة وعلى الثالث درهم وثلث ارض جنايته ودهان قيمته ثلثة وعلى الاكل اربعة ارباق  
والثاني اربعة وعلى الثالث ثلثة ثلثة وسبع الاكل على الثاني ثلثي درهم وعلى الثالث ثلثي درهم وثلاث  
وسبع والثاني على الثالث ثلثي درهم وعلى عليه ثلثة وثلث منها للثاني فاما كان على الاكل على الثالث ثلثة



وثلاث منها ثلثان فما كان على الأول ثلثان فما كان على الثاني وعلى الوجه الثالث على الأول أربعة وثلثان وعلى  
 الثاني أربعة وعلى الثالث ثلثان وثلثان يكون الشيء عشرية على عشرة فيلحق من تعيب كل واحد من الثلاثة على  
 الوجه الرابع على الأول أرض جبايته وثمان وكون الباقي بين الثلاثة فعلى الأول أربعة وثلثان وعلى الثاني  
 منهما وثمان وثلثان وعلى الوجه الخامس يدخل أرض الجبايات في الفس على الأول ثلثان وعلى الثاني  
 وثمان وثلثان وعلى الثالث وثمان فذلك ثمانية وثلثان وثمان وعلى السادس على الأول ثلثان وعلى الثاني  
 ثمانية وعلى الثالث ثلثان يكون أربعة وعشرين يتبع على عشرون على عشرون أربعة وعشرين وعلى  
 فعليه ربع قيمة الصيد وثلثا أربعة وثلثان من عليه ثمانية من ثلثها فعليه ثلث قيمة الصيد ثلثا وثلثا على  
 الثالث ستة على وجه تعالي ربع القيمة وثمان وثلثان في الصيد عليها من ثمانية الأول ثمانية ثم رابع  
 الأول ثمانية وثلثان وثلثان على الأول وعلى الثاني ثمانية وثلثان وثلثان وثلثان وثلثان وثلثان  
 الجبايات على جوار ملك لا حد لها فما قبل جباية المالك وكان له مطالبة الآخر بصيد جباية  
 من الصيد فإلا الصيد كالمال والصيد والشرى ملكه ناصبها وكذا كل ما يصاد إلا صيد به فان الغدو  
 لغدوه عليه ان ليس له الشبهة بل انقلبت منها لم يملكه لانه لم يصبه وكذا ان اخذ الشبهة وانقلبت بها فصار  
 من ملكه ورجع الشبهة على الأول ولو شى بالشبهة على وجه لا يقد على الاستناء فهو لصاحبه لانها انزلت استثناء  
 ولو انقلبت بعد ما شاته لم يخرج من ملكه وكذا الواسكة الصناديق بيده ثم انقلبت منه لانه استخرج منه بعد موت  
 به عليه فلم يزل ملكه منه ولو اطلق من يد المخرج ملكه منه ولو في الملاحه وقطعت من ملكه ما لا يربح  
 انه لا يملكه من المخرج من ملكه ويخرج كالخروج منه شيئا فاهله فانه يكون كالبيع له ولو رماه فاحصا له  
 يخرج من الاستثناء ويخرج ارقم فاحظه صاحب ملكه باخذه لا بدفعه له ان كان له الملاحه فيقول طار في رماها  
 بحيث لا يقد على الاخذ فقتله فان احصا على الذكاة على رايه ما نقص بذلك وان احصا على الذكاة على رايه  
 كالقيسه في صاحبها لان الملاح الأول كان مسلحا والثاني من المالك ولو رماه ما اقتل ولا يحمل الذكاة على رايه  
 الملاح ان لا يلقى شيئا من رماها فاقبضت فهو له ولو كان ما يمنع يرمى كونه وجباية على الأول وكذا ان

في الصيد

في الصيد

جملها حصل الشقة جبايتها ثمانية اثنان بهما ولتقتصر من ثلثان لاقتل الصيد وهو الجدة من راي  
 الصيد اثنان فقتل هل لغات ووجدت ادم وبلغ الساب ذات صاوة فاصد منه جده فاحصا له وكذا ان  
 ذكاة وكونه يد له ذكاة فقتل لا حد له لانها انزلت استثناء على الملاحين ثم قتله الثاني فقتل  
 منها اثنان اثنان اثنان فقتله فعلى الثاني ضا فقتل كل منهما لا حد له ولم يثبت احد على الاخر فيا رجعت  
 احدهما وكل الاخر فقتل مع كونه على ادمه واستحقه ولو قال الأول انا ربيته او لا فاشبهت وانت قتلت فقال الاخر  
 انك اصغرت ولم تبيته ولم يبق على شفاعه وانا ابيته فان كان يعلم انه لا يبق بها استثناء كانها كسرت جناح مايت بها  
 فاقول قول الأول وان كان على وجه ثلثان يتبع بها فالقول قول الثاني مع بيته لان الاصل الاستثناء ولا يربح  
 الأول والجباية اصد او فقتل اثنان اثنان وعاين بها لو كان المالك احد ما خاضعت فهو له والاخر على الملاح  
 جباية صاوت فقتل ساجدا لملكها ولو جمل ثلثان سبها فاقبضت بيدهما وعلى القصة **لو قيل الصيد في ارض**  
 انسان لم يملكه بذلك وان اخذ حظه للصيد فقتل بحيث لا يملكه الملاح لم يملكه ايضا لانها ليست استثناء للصيد  
 على شكل وكذا ان يملك الصيد بقتله في داره ولو غرت سكة الى سفينة لم يملكها صاحب السفينة بل يفتقرها  
 ولو غرت سكة سقطت في بحر انسان فهو له صاحب السفينة ولو فسد صاحب السفينة الصيد بها لم يملك  
 في السفينة من الملاح ولو في بحر اكل من الصيد فقتل في السفينة فالوجه انه يملكها ولو رقت في بحر انسان  
 فقتل من رقت في بحر على شكل ولا يلقى عليه ما لا يفتقر له فقتل ملكه بذلك نظر وكذا لو رماها في البحر  
 يملك المخرج منه والوجه عندي انه لا يملكه ما لم يقبضه باليه او بالالة **لو صاد طيرا على شرك بار وجب**  
 ما حصدها او لا ولو نقلت الطير من يد الملاح الى آخر لم يملكها الثاني **لو صاد حيد الجش والطيور باليد وصيد**  
 الشوك يوم الحق قبل الصلوة واخذ الملاح من احشاشه من ليس في الشوك **لو صاد الشوك فخرج من الملك**  
 حيا سركا كان المخرج له سركا ولو كان من احشاشه كان كذا في الشوك في الشوك فاحصا له **لو صاد حيا سركا**  
 في يده بعد اطلاقه قبل ان يلقط لم يملكه يوم جيت الا بعد اخذ الشوك والشوك وجه استحقاقه في الاستحسان

لو صاد حيا سركا

في الصيد







مجلس  
سوی  
مباحث  
الکلیه  
کتابخانه

دکتر علی محمد  
دکتر علی محمد

149



ص ١٢٤  
جلال  
المراد  
المراد

3



اجتنب الجمع حتى يعلم الذكرك منه وان لم يعلم على مشغل الميتة جامع قصد بيع الذكرك والفرقة الحسنة والفتنة  
 ولو وجدوا ليدرك ذلك هوام ميتة قال الشيخ بطرح في النار فان التفتيش هو ذكرك وان انبسط فهو ميتة  
 للزينة **الشيخ** يرحم من الزينة تسعة اشياء الذم والغضب والفرح طاهر وابطح والخلط والاربا  
 والمثانة والكراة والحشمة وان كان اكثر مما في الفم وهو الخيط الأبيض الذي ينظم الخواست من الزينة  
 على الظهر للذم والعليا وهي حصى او عرقضتان صغيرتان وادامه دمان من الزينة على الظهر الى الذنبا  
 والعليا والعدد وذلك الاشاجع وهي الاصابع التي تجعل بعصب ظاهر كذا والحدق الذي هو الخواست  
 والفرقة التي في وسط الذم الذي هو الخيط الذي يمتد الى الف لونه وهي بقدر الحصة التي في الفوتة ويكون ويكره  
 الكلي واذا انقلب في الفوتة في اذا شوى الخيط الى مشقيا هم ما تحت من اللحم غير ذكرك ان اللحم فوته حل  
 خاصة ولو لم يكن مشقيا لم يجر ما تحت **الشيخ** الطيبين وكلهم طاهر كان ارجسا بغيره لا معنى للفتنة وكذا  
 بغيره تناول في الحصة من تربة ليس على اللحم للاستشفاء **الشيخ** المضمون الدامل في لها وكثيرا حل اما  
 ما يقتل تلمحه ويقتل كثيره كالبنيات والسريريات ونظم الفتل فانه يمتد تبارك القليل الذي يمتد في  
 اما يمتد في الفتل كالمثال من السقونيا فانه يجر استعمله وكذا لو خيفت فتور المخرج **الفتل الشافعي**  
 في المايعات ويجر منها حصة اشياء **الشيخ** المسكوكات اجمع كالزيت والبنيد والسع وهو الخواست من العسل والشمع  
 الخواست من الزبيب والزهر هو الخواست من الذرة والقمح الخواست من القمح والبهر كلبا اسكر كيرة والفتنة  
 حلهم حكم الفتنة حكم المسكر الاجام ويجر العصور والفتنة ان يجبر افعله افعله سوى غلا من فتنة الربا الذي لا  
 غلا بالنار ذهب ثلثاه حل ولا يحل لودع الف والواقلب خواحل الجمع طلقا وكذا الخواحل وانما المخرج  
 او يجر علاج فان كان العلاج مكرها ولا فرق بين استهلاك ما يعلم به او لا ويعلم بخباسته او يجر يجر  
 باشره كالمزج يظهر الا انقلاب والواقي في الخواحل استهلاكه كالمزج او العكس ايجل لم يظهر بقول الشيخ رحمه الله  
 اذا وقع قليل في فم على غير استعمله حتى يصير ذلك الخواحل غير يجره ولا يجر على قول من يجعل شرب العيصم  
 الطيبان في ذهاب الفتن السطيان والوجه الكراهية ويقبل قول من لا يجر شربة الا بعد ذهابها

هذا في الزينة

در جامع

ثالث المسكر يجر من الخواست طاهر بالربح متفق على انها اذاع المكمل بالشمع طاهر بالربح به وان كان  
 الخ طاهر بعد الاستفصال بالشمع حتى يزول العين سواء كان خبثا او قضا او فدا غير مضمون  
 من فتنة والمخرج الذي في ذلك على كراهية والذي اذاعه طاهر بالربح اذاعه بالربح لا  
 يجر شح من الربويات ولا شرية وان شتم منها يجر المسكر كسب الخواتم والاسح والسكجيين وغيرهما  
 انه لا يكره كشره ويكره الاسلاف في العصور الاستشفاء او بقاء الخواحل الحارة وكل ما يشرع الجنب والمجان  
 المتحان وما يعلو غير المتحان من الخواست وتحتي الذنبا المسكر **الشيخ** الذي من السقونيا حرام غير  
 كان المدامح ما كرا لا يكره ومن السقونيا كدم الضفادع والبراهيم كذا كذا الاستفان في علم الماكول  
 الكفا مما لا يد فقه الخواست زانه طاهر سائغ ولو دعي من الدم المسفوح في غيرهم وقيل من شمع  
 الدم في قدره فخر على النار حل الذي لا مضى الدم بالقيان وغيره يجره والفقح يجره من غسل اللحم  
 الشايل ولو وقع من الدم من الخواست اريق المايعة وغسل الجارح اجماعا **الشيخ** البولي وهو حرام من كل  
 حيوان يجره اكله كالكلب والقطير والاسد ايجل اكله كجمل الشاة وسق بول الاول خاصة للاستشفاء  
 وشيل بول كلبا كولي اللحم ويصر يجره وكذا يجره من الاغصان النخلة ويجر استعمل شعر الفرس  
 فانه اضطرر استعمل ما لا دم فيه غسل يده ويخرج الاستشفاء بجله الميتة لغيره الضارة **الشيخ** ليس يجر  
 حرام كلبان الفرة والدمية ويجل ليس كل ما كولي اللحم ويكره لبن مكره اللحم كالبول وليس هو **الشيخ**  
 كل ما يجره لها التغيير بلاء فاة النخاسة حرام اكله ولا يقبل من التغيير بغيره الاستصحاب بالدهن  
 العنبر تحت الشاة ويجر تحت الفتل لا الخفاضة فان فتناه القصور طاهر كذا اما كالتة النار من  
 الخواست الى التصادق والفتان ويخرج من الدهن القصور يجب الاطعام بالخفاضة ولو بدقت الخواست في  
 الجاهل كالتة والاسد لا يجره هذا الفتنة الفتنة وما يجره بها رجل الباني وكثير من القير بما يجره  
 لم يظهر الا ان يجر ما اذا **المطلب الثاني** في حال الاستشفاء بغيره **الشيخ** المفضل  
 هو ان يجره في الفتل او المفضل في الفتل الخواست عن الزينة مع غرق العطب بل وثنا































در علم الفقه  
میرزا محمد علی

تجدد النفس

والله اعلم  
بما فيه

[illegible]







المحقق لا نسب له ولا له الدارين والولاء لا نسب لها قال الشيخ يرجع الولاء الى مولى الامر وليس بمحقق له  
**س** قال الشيخ في ابوابه وليا به عيدا اذا عتقه من مائة اب ثم العبد فله شراى عتقه ارباعا وثلاثة  
للعق الرابع **س** لو عكر العتيق وكذا العتيقة وولدوا لميراث الولد لمولى الام مع عده النسب من قبلها فان  
اعتز به الاب بعد ذلك لم يرعه ولا الميراث عليه لا يقطع الميراث من الاب وقد يعز به وان عدا النسب  
**س** لو خلف المحقق ثلث بنين كان الولاء بينهم بالسوية فان مات لعدم خلف اشياء شريكات  
وخلف ثلثة ثم الثالث خلف اربعة ذاك الولاء بينهم انذاك ان كان لهم نسب نصيب ابيه ليس بعدد النسب  
لو اوتيت الامة صيد المولا فان عتقه لمعاقبة الولد لمعقده فان اعتق الاب بعد ذلك لم يرجع الى النسب  
لان الميراث للعق اولى ولو عتقه وله آخر قبل اعتق الاب كان تابعه لادم في الميراث ولو عتق منه فان  
اعتق الاب بعد ذلك انجز ولله الامن الثاني ان الحق الاب ذاك الاول **ك** لو طلق العبد الامة طلقته  
خالها لم اعتقت ثلثت بولد يكون الحاقه به وبقية عنه بان تافى به لستة اشهر بشا بعد الى شفع  
الولد لمولى الام فان اعتق الاب بعد ذلك لم يرجع الولاء اليه لميراثه ويكون سريحا حال العتيق وان يكون حرا  
والاصل بقا الرق قاله الشيخ بناء على قاعدة من ان الحمل يتبع الام في العتيق **ك** لو جرت نكاح  
على ما ذهب اليه في الخلاف كان الولاء له ولو كان العتيق مسلما ولو مات قبل سلام المولى والولاء  
له فغيره لادم ولا يرثه ولو مات بعد اسلامه ورثه ولو اسلم المولى ورثه لمولاه اذا لم يكن له وارث مسلم  
ولو سبي المسلم واسترق ثم اعتق عليه الولاء لمعقده وله الولاء على متيقته وهل يثبت المحقق السيد  
على العتيق بيه لغيره ان جاز من اعسوفه وله ومن عده الانعدام عليه فان كان قد اشترا مولاه فاعتقه  
تملكها مولى صاحبه كذا ان اشتتر مولاه فاعتقه ولو اسلم مولاه واجتنب فاعتقه فمولا له بغيره ما عدا  
فان مات بعد العتيق الاول فله ثلثه نصف ما لولاه مولى نصف مولا على احد الاحتمالين وعلى الثلث الاثنى الا  
يتم عليه وتوسل العتيق فاشتراه رجل فاعتقه بطل ولله الاولى واستقل الولاء الى الثاني لبطان ملكه العتيق  
قاله الثاني ان العتيق لمولى العتيق المسلم كذا في صحيح على احد الاحتمالين الثاني ان العتيق لمولى العتيق

شهر

للمولى قيل لا يرجع استرقاقه لان فيه ابطال ركة المسلم والاعتق جواز استرقاقه ولا بالمستحق وهو  
قاله المحقق اقول ان يكون الولاء للثاني لان للحاكم اذا ابتاعه كان الثابت هو المتأخر كذا في  
القول لان ولا يؤيد بيبث وهو معصوم فلا يردك بالاسية كذا كالمالك **س** انما يرجع الولاء الى مولى الاب  
فمن عتقه من الاب حيا الولاء كما لو كان حيا في الاصل فلا راد على له وان كان مولى شيت الولاء  
على ولد له لم يرد له الولاء كونه الام مولاه فلو كانت حرة في الاصل فالولاء لها كذلك وان كانت  
لله لم يرجع اليه السيد ها فان اعتقه مولاه له ولا يرجع عنه وان اعتقها المولود انت بولد له وان سته اشهر  
لقد سته الرق رقيق اليها شتر ان قلنا ان الحمل تابع ولا يلقى على الوثية ولدت امرته اكثر من ستة اشهر  
مع بقا الزوجة لم يرجع اليها من الرق راجع الولاء لاحتمال جد وشتر بعد العتيق فليجسه الرق وانما يرجع اليها  
ان كانت مملوكة رات به اكثر من ستة اشهر من الحمل من عتق الزوجة لم يرجع بالاب ولله طول امه وان كانت بعد لادن  
من ذلك سقطه الولاء وانما يرجع الى الثالث ان يعتق العبد لغيره راقا يرجع الولاء لهما فان اعتقت  
العبد ومولى امرته في حرة الاب بعد موته فالقول قول مولى الام لان الاصل بقا الرق وعدم الاثر **ك**  
ان كان احد الزوجين للميراث من الاصل فلا راد على ولدها سواء كان الاب للمراحميا او غيرها سواء كان  
مسلم او دينيا او يهوديا النسب ايرسوية ولو عتق عبيد عتقه مولا ولد مولاه انتم رجع الولد بمعقده بطل  
لادم عا ولدا مولاه الولد الثاني لمولى امه لانه لا ولد له على ابيه وكان له على كذا كان مولى جد ولان  
جرت الولاء على الاب من غير مولاه الام ويقتل ان يكون الولد لادم لان الولاء الثابت على ابيه هو جرت  
لادم وشتر لادم عتق في عتقه **ك** لو خلف بنت مولا ومولى ابيه فان قلنا انه لادم جرت الولاء لغيره لست  
مولاه لان سفا هن يتر لادم لانا اذا ثبتت عليه لا من جهة سفا في العتيق ابيثت عليه بقا ابيه  
للمحقق لم يعتق اب يعتق جد لم يكن معتق لغيره لعتق ابيه اذ كان ابيه معتق ثم لعصية يعتق ابيه  
لمحقق يعتق ابيه فان لم يكن له احد منهم قلنا لم يرجع العتيق جده وان كان ابن حرم الاصل فان  
والا عليه وليس لعتق ابيث **ك** لو اسلم رجل على يد رجل ايرس بذلك والعتيق له ولدا لادم حليب







































يعلم فلهذا يتفق به الناس ليس له بدل الا على ذلك وما ذكرناه نحن انما الغريب انما الجاهل بالاحكام والظن  
فانه يحرم عليه التوجيه وان كان ثقة ما شربنا وكذا العالم بالاحكام من طرفها التواء وعلى التنبه السبل من مقلداتها  
اذا كان فاسقا ولا يفتد احكاما لهما **الفصل الاول** في التزنية والعرفية **ج** في خبرنا  
استحيات تولي القضاء على من منعه التيام بغيره ويجوز على التفتة انما الامام على من كان  
وجوب على تصيب قاض فان منعه اهل البلد امثالهم طلبا للادوية لا احتياج اهل كل بلد الى احكام  
يفصل تضايها لا يكتم المضي الى بلد الامام من يملكه ذلك فيراش على من يوجب اعفان من عند على اتمام البحث  
والتمسك لاهل المعرفة بالاحكام فان من لم يعرف من يصح للقضاة فان ذكره رجل لا يعرفه احضر رساله فلا  
من الجوامع شرايط الحكم بغيره ولا يطلب عزيم ولا استمع الجوامع للشرايط لم يخرج من جهة ذلك ان يتركها  
يجب عليه **ب** في شرط القاضي البليغ والعدل والايان والعدالة وطهارة المولد والعلم والذكورة والحفة  
على اشكال بالجهل ذلك ولا يعرفه بالكتابة على ترد ولا يفتقد القضاء كصبي وان كان من اهل حق ولا يفتقر  
وسمكة كان جازمه مطبقا او ادرا ولا يفتقر للموس لا يفتقر لحداد ولا لسان ولا لافاقى كذلك ارضاء المولد  
الزنا لا يفتقد وعدم صلاحيته فلا يمانه وعدم قبول شهادته في الاشياء الخلية ولا لغير العالم المنقول لاهلية  
الفتوى الواقع رتبة الاجتهاد وفيها شرط في معرفة الاحكام العلم بصفة اشياء الكتاب والسنة والاحكام والاعتقاد  
والقياس لسان العرب اما الكتاب فيحتاج معرفته الى عشر اشياء الخاصة العام والمفيد والمطلق والمحكم والقاض  
والجمل والمبين والناجح والمنسج لافي الكتاب اجمع بل في الآيات المختلفة بالاحكام وهي خمس حسابات اية رانا  
السنة فيحتاج الى معرفة ما يعلق منها بالاحكام ودره سائر المعانيات يفتقر الى ان يعرف منها ما يعرف من الكتاب  
زينة ومعرفة التواتر والاحاد والمجمل والمستعمل والسنة والقطع والعصم والضعيف فيحتاج الى معرفة  
الجميع على الاختلاف فيه وشرايط الاجماع راسا والقياس تابع لما ذكرنا على انه ليس بحاجة في الاحكام لا ما تفرق على غير ذلك  
فان في هذا النوع من القياس خلاف الا انه لا يفتقر الى العمل به فكل هذا يجب ان يكون صادقا بكيفية شرايطه  
والاستنباط معه ويجب ان يعرف من الفقه لغة والتدريج ما يتعلق بالاحكام من الايات والاشهاد الواردة عن النبي

والائمة المعصومين عليهم السلام يجب ان يعرف شرايط الاستنباط وكيفية تركيب البراهين والتبريج وشرايطه  
لا يشترط في ذلك البليغ الى الخاية فان حصل ذلك فقد راي اكثر الاحكام بل المعنى لاهل الاحكام بحيث يمكن  
من الاستنباط لا يتخلل عليه من الغرض فان المسائل الفنية فزها التجرد وان في كتبهم فلا يكون شرط  
في الجتهاد وهل تجوز الاجتهاد ام لا **ج** في خبرنا نعم ما جرى من القضاء على من كان اهل العلم ان يحكم بعضهم  
الى اهل الجرح لكن انما في من لم يحكم على من قضاه فاعلموا به في كل فاق قد جعلنا قاضيا نقول ان اهل العلم  
يشترط ان يكون عارفا بجميع ما عليه ولا يكتفيه فتوى العلماء **ج** في خبرنا نعم ما جرى من القضاء على من كان اهل العلم ان يحكم بعضهم  
للعبد لانه القضاء من المناصب الخلية لا يفتقر الى حكم المدعي المكتات المطلق وان ادى شيئا من المال  
ويجوز بعض حكم القضاة في نظر اهل الامر والادوية ذلك الشيء وجهه انه لا يفتقد قضاءه لعدم تيقنه  
للقرب المثل انما يكتفي كاتبه به يديه وهو من اهل يفتقد قضاءه كاتبه به يديه وهو من اهل يفتقد قضاءه كاتبه به يديه  
الى الضيق الذي لا يتغير في الكتابة من كان النبي على ذلك في اهل امره والياس الكاذبة وهو سيد القضاة  
القريب الا شريط وقوة القسفي النبي على ذلك لا يحصل للعد من والادوية اتقاد القضاء لا تفرس راما  
**ج** ينبغي ان يكون الحكم قويا من حيث ليس من غير ضعف فلا يطلع القوي في الجاهل ولا يفسر الضعيف  
من عدله جليا بجعل لما المسمى انفسه وما لا يفرق من مفلة حاديا جميع السبع تزي الجرح البصر حاديا  
بطلان اهل ولا يفتد شديد العفة كثير الى عونها يفتد احد الضعيف حاديا في البينة دارا في سديد ليس  
لا يعرف نقدر من على ذلك انه قال لا يفتقر الى ان يكون القاضي قاضيا حتى يكونه ينحصر خصا الضعيف جلي  
علم ما كان قبله يستشر في الازاب لا يخاف في اوجه لوجه لايم ويجوز انما يحضر الامانة من القريب فان  
كثير لم يتمكن من الجرح ترك الجرح ولا يفتقر احد الحضور الا ان يكون في اعداها ما يفتد كالمسكوك او كونه  
وله عيادة المرحى مشرفة للميزان يتبين انهم يزاره المزارات والعهود **ج** في خبرنا نعم ما جرى من القضاء على من كان اهل العلم ان يحكم بعضهم  
احد من الائمة الامام ان كان قاضيا كان له التولية اليه ولا يجوز تقيده في اية احد القضاة الا باذنه ولو لم يفتقر  
اصل البيل قاضيا في الحكم اليه لم يفتقر اليه في كل ما لا يفتقر الى خاص من احد من الائمة من اهل الجرح

الاحكام



1864  
Feb 12

الاسود  
فاذا اريد  
منه ان يكتب

اصطفا علی

الحمد لله



















1875

انسان على انما في تلك تعقيد في التفكير لم يكن له رغبة الى تافه آخر لا يتوجه على اليقين كالشاهد اذا انكر الشهادة  
**بطل** لذا العرفي الغريم فقال القدر الحرام اشهد على اني انكر شاهد بين الزهدة لان لا قتال فيها به ولو ثبت  
عنده حتى ينكح المادي عليه يمين الذي سألته الذي انكحني يشهد على نفسه لانه ولو ثبت عندنا بينة سأل  
الاشياء احتفل الزعم لان شتمنا الحكم على تعدي لم نكنه وعنده ان لا اعتبره بل فقط ان المرجع الى الذكر ان كان  
حاضر في الواقعة ذكر الواقعة واما المتضمن وحده ان ابرأ فان سأل صاحب القول ان كان معك ما نكحت في الخطر الذي  
شتم فيه صرة الواقعة لانه لم يكن له واقعة فيقول حكمت له ان الزهدة الحق وانكذرت الحكم به فان طرد الزهدة  
على كنه لانه رجع من غير كل شيء وسابقة وصحة في انفسنا وكتب عليها اسمي وكذا ويجعل الخطر الشرفي كغيره  
على غير شرفي كذا فيجوز سألته فيكتب عليها اسمي كذا فيكون المصلحة في سألته عليه اسمي عند نفسه ويكتب  
انفسنا به الذي يثبت بعد ايمانها وراحت الاخرى في يميني الى كمال في من انكذرت بيت المال بان  
مناك فضل الحد المتضمن في الجرم والملك وقدمه القدراس من حاشته ومع حقن انكاذن يجب على الحاكم الكتابة  
يستحب الضمير في الجرم بين يدي الحكم وانما قايين بين يدي من ليس له ان يجلس احد واما في الجرم الثاني  
في الاسلام **الفصل الرابع** في كيفية الحكم وفيه شواهد **الدموي** بوجبه الماتل سمعت ارجوا في الجرم  
وارجوا في من جاز ان الشخ جرحه الله جميع الغريم في ادعى شيا فهو لا يبيع الا ان الحكم يسأل المدعي عليه فان  
بدلته لا يكتف ان يذمه الجرم وفيه نظرا على قوله رحمه الله ان كانت الدعوى انا ان التقر في ذلك من جرحي  
القدر فيقول عتقه في ذمه بضره صاحب حاشته وان كانت الدعوى الضمنية ضابطها بالصفات لا يحتاج الى التقر  
ان لم يكن شيا وجب ذكر القصة والحكم الذي تالف ان كان شيا الذي مثله ضبطه بالوصف وان لم يكن مثليا  
ادعى القصة لا توجب بطله ان ادعى جرحه لا ارض على جرحه ذكر الجرح وان لم يذكر لا يرض ان يكون مقدرا وجب ذكر الجرح  
ملازم على الجرح في الجرم يرضي به من يرضي به في قوله شيا في يد ربه به مقدرا لذات فيه فانه لا يرضي في ذلك  
القدر او جعل المدعي غير المدعي على المقاضي بتقليده الغريم وفيه شبهة في الجرم لان ذلك حقيقة لا تدعى  
على شيا في ربه ان جرحي يصور في الجرم ان يكون قوله الحق ان التقر في ذلك من جرحي في ذلك من جرحي في ذلك من جرحي

محمد علی محمد علی محمد علی

مجلسه در این روز در حضور  
مجلسه در این روز در حضور



شاهد واحد بل يجب اليقظة عليه ارجع الى النكر ليس النكر كرجح بل انما انما عرفت ارجح من الحق وفيه شك  
 اذ اقر المدعي عنده فالحكم انما يسأل خصم من الغراب ويقتل الوقت ذلك على الزمان الذي لا تملكه فثبتت على  
 المطالبة بالاولى انما شاهد الحاكم يد له عليه فان احضاره والدموى انما يراى ليس الحاكم العزم فيقول  
 الخصم ما تقول فيما يدعيه اياها من ان يثبت ان اقر المدعي وان لم يقل الحاكم فثبتت بطلان البينة لا سيما يتحقق  
 الحكم وليس الحكم انما يحكم على البينة المستقلة للمدعي لانه حقه فثبتت استيفاء على بطلان البينة فيقول ان يحكم بغيره  
 مستقلة انما كان للمدعي جاهلا بمطالبة الحاكم وان الحكم يحكم على بطلان البينة على ذلك لانه لا يضيع حقه بجهله  
 المطالبة بكيفية الحكم ان يقول الحاكم قد اقرت انك ذلك اقرت عليه انما دفعه اليه انما كان  
 ان يكتب انما كتب له ان كان يعرفه فيسند عنده شاهدان عدلان فيكتب له انما دفعه اليه انما كان  
 لم يعرف السب وانما استوفى الحق من الحكم عليه فقال الحاكم انما كتب على خصم بغير الحق متى لا يملك الحق في الخصم  
 اخفى في موضع آخر فالوجه وجهي باجابه لو قال انما انكرت الذي ثبت به الحق لم يلزم المدعي وقدع البينة  
 سلكه لا يخلو في موضع العرض مستحقا فيخرج الى ماله وكذا اكل من له كتاب بدينه فاستوفاه اوقدا راعاه لم يلزمه  
 منع الكتاب ولو ادعى المقر لاصاره ان صدقه فخره اذ ثبت بالبينة اذ عرف حاله انظر حتى يورث في رواية يسمي  
 الى غير انما يستحق ان يورثه وانما يورث حاله يجب الحاكم منه ثم ان عرف له اصل مال اذ كانت الدعوى ما لا يحسن  
 يثبت اصاره وان لم يعرف له اصل مال ولا كانت الدعوى ما لا يورث فله مع العزم **ج** ان انكر الحكم وقال  
 لا حق للمدعي على فان كان المدعي عاقل اياه من موضع المطالبة بالبينة غير الحاكم بين السكوت بين قوله انما  
 وان كان جاهلا قال له الحاكم ذلك فان قال انما يثبت في قال له الحاكم انما يثبت فان سال الاحكام اخطا الحاكم  
 وليس الحاكم ان يخطئه قبل سئله المدعي لانه حقه فثبتت استيفاء من غير مطالبة مستحقه فان حلفه الحاكم بطلب  
 المدعي ايراد الخصم فثبتت وتعت بينه لا يثبت وادعاه الحاكم مع مطالبة المدعي بها وان اسكت المدعي عن ادعاء النكر  
 ثم اراد حلفه بالدعوى المقدسة حلفه منها وانما اقرها وان قال ابرأ من هذه الدعوى  
 متعلق هذه الدعوى وله ان يثبت ان الدعوى لانه حقه لا يسطر الا برأ من الدعوى فان استأنف الدعوى ابرأ

لهم

الخصم فلا حلفه لان هذه دعوى مغايرة لما في ابرأ من الدعوى فان حلف سقطت الدعوى ولم يكن للمدعي  
 حلفه غير ما في هذا الجواب لا في غيره وكذا ابرأ من الحق الذي ادعاه **د** اذا حلف المدعي على سؤال  
 للمدعي فثبتت الدعوى عنه فان ما د المطالبة انما لم يسع دعواه ولو نظر المدعي على ما يحل له الحق فيسند الدعوى  
 بینه لم يسع وبذلك يقول لها ما لم يستوفى النكر من الحق باليمين وبذلك انما يثبت سمعت والمدعي الاول **و**  
 بعد الاحكام شاهد واحد يقول اليمين معه لم يكن له ذلك ثم لو انكرت المالك فثبتت مطالبة وحلت  
 متاعه ويحلف له مع استماع من الشليم ولو ادعى صاحب الحق ان المالك انكرت نفسه فأنكرت دعوى مدعيه  
 بطلانها بالبينة والنكر باليمين **هـ** لو استمع المكون اليمين بعد طلب المدعي فثبتت عليه فثبتت  
 اليمين على المدعي لانه المدعي الحلف وان حلف ثبت حقه وانما حلف سقطت دعواه وان نكل المكون فثبتت  
 برأه فان له الحاكم ان حلف ولا يحل ان يثبت ان استظهر اليمين فان حلف برأه فان رة كذلك  
 وانما على الحكم ان يثبت بغيره بالقول وبذلك يبرأ اليمين على المدعي فان حلف ثبت حقه وانما حلف سقطت دعواه  
 الاقرى ولو يثبت النكر باليمين بعد التمسك لم يثبتت البينة **و** لو قال للمدعي من سؤال الحكم انما يثبت  
 جاز الحاكم ان يقول له احتجوا وانما احتجتم لبيانها الحاكم من شيء مسلم اليتمس المدعي ومع الاقامة لم يحكم الا بيمين المدعي  
 ان عرف الادلة بعد ابرأ من النكر من الحج فان قال نعم سأل الاقرار انظر لثمة ابرأ فان انتم بينة والبرج  
 البينة وحلت المتاع وان تعد البرج حكم بعد سؤال المدعي ولا يثبت المدعي مع البينة ١١٢ ان يكون لا يثبت  
 على بيت فثبتت على بقية الحق في حقه استظهرها اذ انكرت ان العزم والمطالبة كذلك ويقع الحاكم  
 من مال الغائب قد يورث بعد التمسك بقاها في قال للمدعي بينة دعوى بينة غير الحاكم بين الصبر حتى يحضر  
 بين احكام العزم ولو سال حوله لم يثبت الحق يحضر بينة لم يثبت اياهه ولم تقرر المدعي البينة ولم يثبت حالها  
 وسأل من غير عزم او بطلان كين على يثبت حقه انما لم يكن له ذلك انما اقر شاهد واحد ابرأ من حلفه  
 وكان الحق لا يثبت الا بشاهد من غير العزم وكذا ثبت شاهد يبرأ من سؤال ذلك تالا الشيخ عجب الى الالة  
 يثبت اثبات حقه باليمين وليس يثبت له الزام الحق لم يثبت من حقه ولو تقرر المدعي شاهد ابرأ من حقه

نحو المدعي  
 حلف المكون فثبتت البينة  
 لو قال للمدعي من سؤال الحكم انما يثبت  
 جاز الحاكم ان يقول له احتجوا وانما احتجتم لبيانها الحاكم من شيء مسلم اليتمس المدعي ومع الاقامة لم يحكم الا بيمين المدعي  
 ان عرف الادلة بعد ابرأ من النكر من الحج فان قال نعم سأل الاقرار انظر لثمة ابرأ فان انتم بينة والبرج  
 البينة وحلت المتاع وان تعد البرج حكم بعد سؤال المدعي ولا يثبت المدعي مع البينة ١١٢ ان يكون لا يثبت  
 على بيت فثبتت على بقية الحق في حقه استظهرها اذ انكرت ان العزم والمطالبة كذلك ويقع الحاكم  
 من مال الغائب قد يورث بعد التمسك بقاها في قال للمدعي بينة دعوى بينة غير الحاكم بين الصبر حتى يحضر  
 بين احكام العزم ولو سال حوله لم يثبت الحق يحضر بينة لم يثبت اياهه ولم تقرر المدعي البينة ولم يثبت حالها  
 وسأل من غير عزم او بطلان كين على يثبت حقه انما لم يكن له ذلك انما اقر شاهد واحد ابرأ من حلفه  
 وكان الحق لا يثبت الا بشاهد من غير العزم وكذا ثبت شاهد يبرأ من سؤال ذلك تالا الشيخ عجب الى الالة  
 يثبت اثبات حقه باليمين وليس يثبت له الزام الحق لم يثبت من حقه ولو تقرر المدعي شاهد ابرأ من حقه







حال الاول بوث او غيرك لم يقدح ذلك في العمل بحكمه ما لا يقتضيه حق فانه لا يمتد حكمه واستحقاقه لغيره  
 فحقه في نفسه ولا اعتبارا بغيره المكتوب اليه فلو حكمه وشهد بحكمه عدلان وكتب من حق الحكمه الى آخر مقتضيات  
 الشأن لم يطل حكم الاول بغيره لكل من ثبت حكمه وشهادة الشاهدين انما الحكم به ولو شهد الشاهدان على  
 الحكم بخلاف ما في الكتاب جاء الاثبات بالكتاب ثم لو حدث القاضى الثاني الزينة فوقف في الحكم ولو قال القاضى  
 بان ما في هذا الكتاب خطي لم يكن وكذا لو قال ما في الكتاب خطي ثم لو تركه عليه ما فصل لهما ما بينه وبين الخصومة  
 فحكم جاز لهما الشهادة فيكون المعبر حينئذ ما على الاثبات بالكتاب ولو قال القاضى لهما ما بينه وبين الخصومة  
 فحق الاثبات به فلو كان ثلثا بعد ثلثا ولو لم يحققوا الشاهد القبلية او ما فيها واذا كتب الاول فليدعى في الكتاب  
 اسم الحكم عليه باسم ابيه وجعله عليه بحيث يتصور بغيره فان انكر لما ذكره سعى في ذلك الاسم حاد وحق  
 القضاة كونه وان كلفه الدعي فوجه الحكم عليه ولو لم يحلف على ابي الامم لم يخل اذ لا يلزم من شيء لم يقبل ولا قصر  
 القاضى بكتبان كتمت على جعفر وعنه الحكم بالحق حتى لو اقر جعفر بانه جعفر لم يخل وانما المقصود بالكتاب ولكن  
 الحق بالشيء بالثقة اليهم ولو لم يحكم الاول ولكن انقضى على سماع البينة لم يخل شيئا وانقر الى سماع البينة  
**القول الثاني** في الدعوى والبيانات مدركا هذا الفصل على خمسة الدخول والجواب بالبرهان والتكليف في البينة  
 الدعوى وبنيها **باب** ما اذا كان له عيب في بدهج كان له ان يترامها ولو لم يخل في نفسه ولا يخل في  
 الحاكم اما العقوبة فيوقف استيفاءها على اذن الحاكم بها الدين فان كان الغريم يخل به لانه لا يمكن لصاحبه  
 مدركا هذه العقوبة او الحاكم لان الغريم يخل به فوجه القضاة ذلك بغير الحق لا بتعديده او تعيين الحاكم مع عيبه  
 ولو كان الغريم يخل به لانه لا يمكن اوجدها او هناك بينة حلت عند الحاكم والوصول اليه يمكن في جواز الاختصاص  
 اذن الحاكم تزود بيشاء من غير ان الاختصاص مطلقا ومن كونه التعيين مطلقا بغير الغريم او الحاكم او القاضى  
 على الجواب وان كان جليلا ولا يذنب هناك فوجه الوصول الى الحاكم وجهد الغريم من حيث حاله جاز له الاحتجاج  
 بغيره حقه سواء كان المال رويعة عنده او لا وضع الشئ من الاغراض رويعة والوجه الكراهية ولو كان المال غير  
 المورث ان لم يخل بغيره حقه بعد التيقن بالقيمة العدل ولا اعتبارا بغيره حقه بركة المالك ولا الاحتجاج ما يراه في

القول الثاني في الدعوى والبيانات مدركا هذا الفصل على خمسة الدخول والجواب بالبرهان والتكليف في البينة

بانه رويعة من الدين وكان في كل من المالك فان كانت بغيره حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في  
 الضمان ويصير وجهه في كل الضمان لا يخلو بغيره ما يذنب فيه المالك في حقه حيشة وليس له الاحتجاج بغيره حقه  
 الجاهل في البيع فلو لم يخل في نفسه حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في  
 حقه من غير الاحتجاج بالبيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك  
 هناك من غير الاحتجاج بالبيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك  
 جاز له بغيره حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك  
 ويشترى بغيره حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك  
 احد هما فلا يلزم من شيء للادعي هو الذي يخل في حكمه بغيره حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك  
 الزين من اذ لا يلزم من شيء للادعي هو الذي يخل في حكمه بغيره حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك  
 للادعي ان لا يلزم من شيء للادعي هو الذي يخل في حكمه بغيره حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك  
 الظاهر فان الاستصحاب من المولى هو التناوب في الاسلام اذا عرفت هذا فليكن مقابلة في حقه في البيع والتمتع من المالك  
 في كل العقل وان يدعى نفسه ارباب له لا في الدعوى عنه وان يكون كونه اربابا او عينها او اربابا او حاكما او اربابا  
 يتصور بغيره حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك  
 لم يخل في حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك  
 لو قال وقت على ارباب حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك  
 الى المالك لئلا يخل في حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك  
 مع البينة ما لم يكن دعوى حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك فله حقه في البيع والتمتع من المالك  
 السماع تزود بيشاء من غير ان الاختصاص مطلقا ومن كونه التعيين مطلقا بغير الغريم او الحاكم او القاضى  
 بغيره حقه سواء كان المال رويعة عنده او لا وضع الشئ من الاغراض رويعة والوجه الكراهية ولو كان المال غير  
 المورث ان لم يخل بغيره حقه بعد التيقن بالقيمة العدل ولا اعتبارا بغيره حقه بركة المالك ولا الاحتجاج ما يراه في

القول الثاني في الدعوى والبيانات مدركا هذا الفصل على خمسة الدخول والجواب بالبرهان والتكليف في البينة

القول الثاني في الدعوى والبيانات مدركا هذا الفصل على خمسة الدخول والجواب بالبرهان والتكليف في البينة

القول الثاني في الدعوى والبيانات مدركا هذا الفصل على خمسة الدخول والجواب بالبرهان والتكليف في البينة

القول الثاني في الدعوى والبيانات مدركا هذا الفصل على خمسة الدخول والجواب بالبرهان والتكليف في البينة







فذلك ولكن قال ليست في حقلها للملك بل هي من الملك والملك لا يملك في حقله ولا يملك في حقله  
لأنه لا يملك في حقله ولا يملك في حقله ولا يملك في حقله ولا يملك في حقله ولا يملك في حقله  
له قال فخلطت بل هو في حقله ولا يملك في حقله ولا يملك في حقله ولا يملك في حقله ولا يملك في حقله  
القبول وان لم يكن في حقله فلا يقبل العدم لا تقبل سلطته اليد وحكمة الحق من حقله من حقله من حقله من حقله  
يترفعوا ويترفعوا كمن القلم والامانة فان قلنا يقبل رجوعه فطلب الذي جلدته فان كان من حقله انما  
القائمة الغم مع الامانة لم يكن له ذلك وان لم يكن حقله انما كان له حقله حقله انما كان له حقله حقله  
له انما الذي حقله اليد لئلا انما الذي حقله اليد لئلا انما الذي حقله اليد لئلا انما الذي حقله اليد  
ايضا للفرق لا للفرق بالعين لو كان في حقله اليد لئلا انما الذي حقله اليد لئلا انما الذي حقله اليد  
في حقله اليد مع الذي حقله اليد مع الذي حقله اليد مع الذي حقله اليد مع الذي حقله اليد مع الذي حقله اليد  
في حقله اليد مع الذي حقله اليد مع الذي حقله اليد مع الذي حقله اليد مع الذي حقله اليد مع الذي حقله اليد  
بشيء على تقدير حقله اليد مع الذي حقله اليد مع الذي حقله اليد مع الذي حقله اليد مع الذي حقله اليد  
لان البينة للغائب والغائب لا يترفع هو ولا وكيله وانما البينة مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
وكذا البينة كان له البينة البينة عن الغائب حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
الغائب الملك حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
البينة حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
منه وكان البينة حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
خارج ولو صدق ذلك البينة حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
عنه لان البينة حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
الى الغائب بالبينة لا الاثر ولا يترفع هو ولا وكيله وانما البينة مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد

دارشدة ثم يخلف البينة الحقلية انما هو حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
المعشوب اليه ثم لا يدعى حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
وانما حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
من البائع فانما حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
قالوا فخر حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
لها اذا ادعى على العبد في الغم من حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
على العبد القصاص ولا يضمن المولى بطريق القصاص حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
على حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
الكيفية حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
لنظر الحولا لا ما يزيل الاختيار لانه يبيد الحق الحقلية حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
بالكسب لا بالزلة او الاثبات او الامانة او الشريعة او الباشي من الكسب او الباشي من حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
الانتمز الاختلاف بشي من ذلك لانه يبيد حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
لعدم الامانة وامر الكتب المتقدمة واليمين حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
اليمين على حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
حكم حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
الواجب اليدين ان يقبل حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
وان التمسك المذهب لا يبعد ذلك من التخليط ولا يترفع هو ولا وكيله وانما البينة مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
مثل ان يترك حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
من التمسك حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد  
الشرا حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد مع حقله اليد

لا يصحح الا بالدين











وسماها القوي ريثما زاد على اقلية ثم هامة الشاهد انما خرجت عند التماس من بعد ذلك فليد  
 بالحيث قبل شهادة الشاهد اقبل المقيلم بعينه لها وانتهى الى اعادتها بعد الشهادة بالتركية **التركية**  
 القضاة الشاهد الحيوان لاجلها مستنداً على جميع الشاهد في النصف ويقرب من هذا الوجه في التركية  
 انما كانت على وجه الغم اشكال فيضامن ان القضاة الشهادة ارباع التركية **التركية** لولا في عهد القضاة  
 انه كان ملكه ثم اعتقه فانكر المقتضات فانما المذمعي شاهد اقال الشيخ رجوايه جاف مع شاهد في  
 ربيته نظرا له حيث لم يرد ذلك لال وقالوا هذه الحارة ملكي وادعوا في ملكي فانما شاهد  
 حلت معه وبقيت ملك المستولدة وبقيت الحارة حكم ام الولد بالحق وانما يقع عند موت من نصيب الولد  
 عاد اليه ولا يثبت نسب الولد والاختراع **التركية** لولدت الوتر مع شاهد واحد على من ولد من زوجته  
 كل بعضهم الحق الخالف نصيبه ولا يشك انما الناكل وليس الولد اشكال بعد موته الخالف اما لو ان قبل الناكل  
 فان لولد انما يخلف ورثه يجب اعادة الشهادة في اشكال ولو كان قيم غائب خلف انما من وراء انما  
 وكذا اذ ابلغ الصبي ثم ارتفع الخبز ولوجا الوارث الناكل يشاهد اكرافا لا يوجب وجوب الشهادة لانه  
 جدياً ولولا في خصان الوجه لهما الخالف لهما جميع الشاهد في غلب فخر لول الى اعادتها الشهادة لان ملكه  
 يتلافى صف الورث فانما غلبت والاختراع احد وهو لولت **التركية** لولدت بعضهم مع الشاهد لولت  
 الغائب من يد المذمعي عليه عدمه ولا يشك في الغائب في الخالف لولت انما كانت القوي وبنها الوارث في عهد  
 منها الشاهد والدين فان الغائب اضر استع من الدين انما نصيبه ما الخالف كالو ادعى اوارثا من افاض  
 لاحد مما وقع له كان لا لا لولت من لولت ادم شاهده من اقر نصيب الحيوان والحق نصيب الغائب  
 في الدين في اقرار نصيب الغائب اطلاقاً **التركية** لولدت بعض الوتر انما الميت وقت عليهم ملكا على تسليم  
 شاهد ااحدا خلفا مع على المقتضات من قول الشاهد في الدين في الوقت ويقضيهم فانما استعمل في نصيبه  
 ميراثا للغير نصيب المذمعيين لولت بالوقتية لكن لا يبيع دعوا في الوقت ولو كان هذا المذمعي مستعمل  
 فصل بعد الدين حتى كان نصيب المذمعيين لولت من المذمعيين لولت نصيب المرافين ميراثا وكذا ما

انما هو من اصولنا وادخلت جنس تحتها جميع الماهيات واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات  
 يكونه من ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات  
 جنة الخلق مع الشاهد ولا يدخل استثناء الا لا حظهم واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات  
 ولطرح مع شاهد واحد تحت الوقت لا يقتضي ان يكون الثاني بعد في الاستدلال في عين زمانه وانما يقتضي ان يكون الثاني بعد في الاستدلال في عين زمانه  
 الى المصالح العقلية لانهما جازعا لا على التوبة ويشكل سقوط الماهيات من الماهيات الفاتحة لانهما جازعا لا على التوبة ويشكل سقوط الماهيات من الماهيات الفاتحة  
 الى تقديره من التقدير لانهما جازعا لا على التوبة ويشكل سقوط الماهيات من الماهيات الفاتحة لانهما جازعا لا على التوبة ويشكل سقوط الماهيات من الماهيات الفاتحة  
 بين علميه عند طاعت الماهيات لانهما جازعا لا على التوبة ويشكل سقوط الماهيات من الماهيات الفاتحة لانهما جازعا لا على التوبة ويشكل سقوط الماهيات من الماهيات الفاتحة  
 انما قلنا انهم جازعا لا على التوبة ويشكل سقوط الماهيات من الماهيات الفاتحة لانهما جازعا لا على التوبة ويشكل سقوط الماهيات من الماهيات الفاتحة  
 تحتها واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات  
 بالوقت الذي هو من الماهيات واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات  
 المتعز عليه فان قلنا جازعا لا على التوبة ويشكل سقوط الماهيات من الماهيات الفاتحة لانهما جازعا لا على التوبة ويشكل سقوط الماهيات من الماهيات الفاتحة  
 الا دمج واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات  
 العقل لانهما جازعا لا على التوبة ويشكل سقوط الماهيات من الماهيات الفاتحة لانهما جازعا لا على التوبة ويشكل سقوط الماهيات من الماهيات الفاتحة  
 يحصل الحاصل من الاستدلال في عين زمانه وانما يقتضي ان يكون الثاني بعد في الاستدلال في عين زمانه وانما يقتضي ان يكون الثاني بعد في الاستدلال في عين زمانه  
 عليه فانهما جازعا لا على التوبة ويشكل سقوط الماهيات من الماهيات الفاتحة لانهما جازعا لا على التوبة ويشكل سقوط الماهيات من الماهيات الفاتحة  
 التوبة من حلقها واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات  
 انما قلنا انهم جازعا لا على التوبة ويشكل سقوط الماهيات من الماهيات الفاتحة لانهما جازعا لا على التوبة ويشكل سقوط الماهيات من الماهيات الفاتحة  
 ولما هو من اصولنا وادخلت جنس تحتها جميع الماهيات واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات واما ان كان لها في حلقها بعض من الماهيات







22

دهر  
 سوره نکه اسر اسر اسر اسر اسر اسر  
 الاله اسم لور لور لور لور لور لور  
 نلام لام لام  
 سوره نکه اسر اسر اسر اسر اسر اسر  
 الاله اسم لور لور لور لور لور لور















بانه حبيب العيون من ذوات الميرة فان التقنى في التنازع ان كانا سلطانين او احدهما تعاضدا وان تقدم تاريخ  
احدهما فالاولى الترجيح والسبق ولو شهدت البيعة بائنه او بعضه من كل واحد منهما القوة ودفعوا الى الذي اقر  
له به ويقره فحقه **اللازم** ولو اقر في شأن ان روي المشتري من كل منهما العيون التي بيده وانما اقره فان  
اعتري لاحدهما التقى عليه بالحق فكذلك ان اعترفوا لبعضهما البعض ولو اقر في البيع عطف او سطقا  
او كان احدهما طلاقا او غيرهما من العقد او رويهما العتقان ان كانا يشترى من احداهما مالين او غيرهما  
منه وهما السكن المبيع بين البيعتين وجب ما اوفوا به واما واحد والمشتري في شأن فاقام احدهما بالقر في شعبا  
والآخر بالاكفي رضاه لانه اذ ثبت المالك الاول بطلان بيعه الثاني وجب ايقامه باحدهما فان شاء  
واحد منهما بطلت ماله الاول ان يشترى ملك نفسه ويمكن ان يبيع المبيع **الحاصل** لو كان كان التنازع واحدا اتفق  
القاضي لا يتنازع كون المالك واحد في الوقت الواحد لاثنين واستثناء ايقام عند من في رضاء واحد بطلت المالكين  
حيث لم اقره حلت وقوله بالشرع وعرف ذلك بقرينه ولو استوفى من البيعتين قسم القدر بينهما **والذي** في  
عبد في يد ربي منه رضى لعبد **العين** من رضى **واحد** فلما اذا انكر احد ما حلت له من العبد لو كان اقره  
ثبت ما اقره ورغوى **اللازم** فان اقام احدهما بآية بهما **اللازم** ثبت ولو اثنان من البيعتين قد استوفى ما يباع على  
وان التقنى في التنازع ان كانا سلطانين او احدهما تعاضدا وان كان في يد المشتري قد تمت حيلته من عقدا  
بتعليمه في الداهل ولا يقينه العبد ان قلنا استكماله في البيع ولو كان في الذوق اخرج وحلت الخراج بالبيعة  
وسم له فان اشترى ملك الاخر من كل واحد كانا قد تمت بغيرين نصا فصد حقا وصدقوا ان المشتري ويرجع نصف  
العتق فان شفع لبعض من كل واحد ان كانا اسلك قريه على التنازع ورعي العتق الى وجه البيعة عليه ما اشعر  
العتق غنا راودت ثبت العتق بشهادتهما **والا** في حق ما في رضى انما تعاضدا وان عرفت فحقه اياه او ان يقر به  
وهو ملك الداهل فيقبل بيعة حتى يشهد العتق باقره اياه او وجهه له وفي كل واحد منهما ملك المشتري انما  
من عتق ويشهد بائنه بخلاف رويها في حاله اليه فان عتق العتق وانكره لا يواضع اليه المملوك لان العتق عند  
يبيع او يهب ما يملك اذا شهدت بالملك فليعلم ان المشتري او العتق لم يملكه فيكون له العتق انما شهد بتقديم **اللازم**

[illegible]

المطبخ: عدد المذكره















في دار الاجتماع الكائن على  
العمارة المسموعة

فصل الرابع































المجلس  
العلمي  
والتقني

مجلس اول

[illegible]



الوجه الثاني  
سواء كان  
لغيره من  
الاشياء

الحمد لله الذي جعلنا من هذه  
الليلة ليلة القدر

معتمد  
١٤١٦

[illegible]

اکھنوں قسماں

الربا لله والصدقة رحمة وعلامة ايمان وعلامة ايمان

[illegible]

صلى الله عليه وسلم



卷之四

[illegible]

٢٠٠















من دية ضاحية ويحل الباقون من الشهود ما يهرز بعد وضع نصيب المقتولين ولو لم يرجع الباقيون فقد اكل  
من وجهي حق نفسه فاعلم ان اختاروا الوقت نفسه وادى الزكي اليه فلهذا لا يجرى الزكية وان اختاروا وقتا  
شبه كان له عليه الرجوع وكذا الحال في خطا من في النهاية ان قال قد قتل نفسا وادى الثلث اليه فلهذا لا يجرى  
الزكية قال وان رجعا اشارة وقالوا هذا الضيف نصف الزكية وانه قال لا يجرى ما كان للزكي قتلها ويؤدى الى  
رجوع كليلة بالسيرة فيها ويؤدى الى الشاهد ان الاقوال على وجهها نصف للزكية وان اختاروا الوقت نفسه واخذ  
واذى الاقوال من الشهود على وجه القتل الثاني فلهذا لا يجرى الرجوع والحق ما كانا نحن الاول  
لو شهدوا بطلاق المرأة ثم رجعا اذ يرجع بعد طلاقها لم يجرى الرجوع على الزكية وادى رجعا بعد طلاق  
فان كان ذلك قبل الدخول فلهذا نصف المهر المستحق للزوجة وان كان بعد الدخول لم يجرى الرجوع شيئا قال ابن ابي  
لان الفصل براءة الذمة وليس يخرج البضع عن ملك الزوج له براءة كالمهر فلهذا لا يجرى الرجوع  
انما قبل الدخول من ان يجرى نصف المهر فلهذا لا يجرى الرجوع لانها عارية اياه وانكراهه شبهة وانما قال الشيخ رحمه الله  
في النهاية لو شهدوا بالطلاق على رجل فاعتدت وتزوجت ثم دخل بها ثم رجعا وجب عليها المهر ونصف المهر للزوج  
ويرجع المرأة الى الاول بعد الاستبراء بعدة من الشقاق وقصور الشئ رجوعه انما يوجب الدية انما هو المهر ونصف  
بالزوجة اما الرجوع الى الاول فليس يجزئها وانما الزوجة المهر الذي دونها على نفقته الحكم وليس بعدد رزق  
المسيء عدم التقنين مع الدخول لان الفصل براءة الذمة وتقرين نصف المهر كانت براءة المهر من الرجوع  
كان المهر موقوفاً لزوجها كان المهر وان لم يكن موقوفاً لزوجها فلهذا لا يجرى الرجوع لانها كانت موقوفاً لزوجها  
له اياه لبقاء الرجوع بينهما فلهذا لا يجرى الرجوع عليه ما ليس كذلك اذا كان قبل التيقظ فلهذا لا يجرى  
الرجوع الى نصفه فلهذا لا يجرى الرجوع عليه انما هو المهر الذي دونها على نفقته الحكم وليس بعدد رزق  
انما يجرى على الشاهد فيما يملكه وبشهادته رجوع نصف المهر قبل الدخول او المهر بعدة من المهر من الرجوع  
عليه ما كان له يملكه فلهذا لا يجرى الرجوع عليه انما هو المهر الذي دونها على نفقته الحكم وليس بعدد رزق  
بعد الدخول لم يملك المهر المستقر في ذمته بل الدخول وانما كان بشهادتها البضع عليه فلهذا لا يجرى الرجوع

سهره اسفلان ادهم رجوعا

من كالمثل مع الدخول لانها المهر المهر عليه ويضعه قبل الدخول لانه انما ملك نصف البضع ولهذا انما  
عليه نصف المهر فلهذا لا يجرى الرجوع لانها المهر الذي دونها على نفقته الحكم وليس بعدد رزق  
وقال رحمه الله وكان عرض السقط بالزكاة والتمس من شهادته التقنين ان كان بعد الدخول لان المهر موقوفاً  
بالدخول فلهذا لا يجرى عليه شيئا والبضع يجرى فلهذا لا يجرى الرجوع لانها المهر الذي دونها على نفقته الحكم  
ليس له من الرجوع به كالمهر المهر شيئا وهذا هو الاقوال عندنا **لو شهد احد من الزوجين بطلاق المرأة ثم رجعا**  
**فان كان ذلك قبل الدخول لم يجرى الرجوع** لانها المهر الذي دونها على نفقته الحكم وليس بعدد رزق  
فان كان بعد الدخول لم يجرى الرجوع لانها المهر الذي دونها على نفقته الحكم وليس بعدد رزق  
سهره اسفلان ادهم رجوعا

سهره اسفلان ادهم رجوعا











[illegible]















رحمہ اللہ

الحمد لله الذي جعل العلم  
وسيلة لنيل النجاة  
وهدى الناس إلى الصراط المستقيم  
والسلامة من الضلال

ليست مثل القدم التي لا تبارى في الخوض وتدخل بها كلها تسعة سنين ذهبها اليهم ودفع اليها وجاز لها في  
النظر والبيع واقيمت عليها الهدية العظيمة واخذوا بها ثلث الف درهم على الشراء والبيع ولا يخرج من  
اليقين حتى يبلغ حشر عشر سنة او يحتمل ان يوسع او ينقص ثلث ذلك في طريقه عبد الغفر العبدان فيه ضعف وخمسة  
لله الكفاية من اليقين **باب** انما من اعظم الكبار قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يعمل ابن آدم ولا يظلم  
عند الله ولا يزل من اجل ثقل ثيابا ارفعهم الله في الجنة لثقل ثقله ليعادة او افرجه ما روى في امرأة تعالما قال  
عليها الزنا يريث الفقر ويبيع الذرا يطرح وقال صلى الله عليه وآله من مات على كعبها من ثلث من حرام  
يرثك عليها واغتسلت من زنا الفم عليها ان قبل طلع الشمس من الصادق عن ابيه عليها السلام قال قال بعض  
الاشيخ يوسف عليها السلام يا اخي لا تدين فان الطير لو نزلت على شجرة بعد ان اصبحت حتى اصبحت  
موسى عن عاتق النبي صلى الله عليه وآله من زنا فيه ولو ان الخشب من بعد ما موسى عن عاتق يوسف اصبحت  
الياء ان وقتان يكون خير من اوقات قالوا والظن انهم من ثلثين تنادى وصعد رسول الله صلى الله عليه وآله  
للزنا قال ثلث انكم تستعملون في الفقة ولا تعلمون ولا تذكرون وهم عذاب الله ثم زنا ملك جبار ومثل عاتق  
رسالة عبد الله بن مسعود رسول الله صلى الله عليه وآله اني اذنت اعظم قال ان تقول فثقتنا وهو خطك قال  
أخي قال اني تبتل ولدي غفلة ان يعلم حوك قال انما تخرى قال ان ترضى عاتق جبارك **باب**  
رحمة اللطافة والسخي والمفاودة وفيه فصول **الاول** في اللطافة وفيه **باب** في اللطافة اعظم الكبار  
عندنا الحسن من الزنا فثقتنا الله تعالى في عدة مواضع وقال رسول الله صلى الله عليه وآله لعن الله من عمل عاقم لوطا  
لعم الله من عمل عاقم لوطا لعن الله من عمل عاقم لوطا وروى ابن ابي ربيعة قال يوجب اللطافة في الفقة على غير  
جنتهم في طرفة الله من عاتق اللطافة في طرفة في النار فيعذبه بطبق حبيطة حتى يروى ان اسلمها ولا يخرج منها من  
الفرافيس من حبة الفرج لا تضر رجل العبدان فثقتنا في الفرج **باب** اللطافة في الذكر  
سواء كان يارب اربعة وهو عثمان **باب** الفرج يجب فيه الفرج على الذكر والفتوى مع بلوغها وارشدها  
سواء كان ذكر او امة من رجلين او امة من رجلين وعنه عثمان **باب** الفرج في الفرج ما روى في ابن ابي ربيعة

1











سید احمد علی و والدہ فقیدہ  
قبل

— 102 —

442

لاکھ پور

2/10/19

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

عمر حسن بن علی امام المصطفیٰ السلام

انفد المصارف نفقت داره من ماله



مکتبہ اسلامیہ لاہور

2











مجلسه در روز پنجشنبه ۱۳۰۲

دریافت

[illegible]

نوضع القطع











عبد الحی علی

[illegible]

10

المستطوي الخامس قطع عليها  
والبروز

المال في يد من هو له  
في سنة الف

[illegible]

10



[illegible][illegible]

3/11/18



سید حسن ولد المہدی

۱۱۱۱ کتب و خطوط

نقص التروية

[illegible]







دارالحدیث  
مدرسہ اسلامیہ  
مدرسہ اسلامیہ  
مدرسہ اسلامیہ

رسالة من صاحب الدوا الى من يقرأ

الحمد لله

[illegible]











يجزئ بقتل شله او غنقه بجل و اربع عشر حتى مات ارسله تنقطع النفس او غنقه حتى مات من غير هذا الوجه فقتله  
لا يقتل شله فالباق ارسله طارت وجوب القصاص ان يقتل القتل والقتل ان لم يقتل او اشتبه القصد  
بجسم كثر ما لا يقتل شله غالباً بالنسبة الى بدنه و من اعدا قاتل من هذه كالمضرب المريض ضرباً يقتل المريض و  
الضرب و غيره ضرباً لا يقتل مثل فصل به من وجب استمر حتى مات فهو مؤثر وجوب من القدم و غيره حتى مات  
وجوب القصاص كذا الوجه مدة من الشرب لا يقتل شله الضرب من قاتل و كان به بعض الجوع غيبه حتى مات  
جوعاً فانه مؤثر به القصاص كالمضرب جوعاً ضرباً لا يقتل به المريض فان لم يمتل القصاص وكان الذية و القصد  
منه فحصل السبب بقتله القصاص على دفعه فان كان السبب جملتك والذم جزئياً فوفى به بالقصاص  
فان السبب كالمضرب ترك ما عليه الجرح فقاتل الذية من الجرح المضرب لامت ترك المدا و اقله فقتل القاتل  
قصاصاً كالمضرب لم يصب حتى عرف الدم والقائه في ماء قليل فقتل مستحقاً حتى عرف فيكون السبب بذلك كمن الجرح  
وجوب القصاص كالمضرب في السبب في ماء غرق لم يصب لانه و ما فعل من السبب كذا في الماء في ناله حتى  
مات في الماء لا يقتل شله شئ بل ان كان الماء لم يصب المجرى ولو عرف انه ترك الجرح فقاتل ولا ذمة لانه اصاب على قاتل  
والا فبعدم الذية ايضاً المستقلة له بالذمة فقتله **سراية الجراح** عند استحقاقه قاتل جرح المكاني ضرب الجرح في  
ذلك الجرح وجوب القصاص في التمسك به يترك في الجرح والاعتناء به بعد الجراح في السرقة على قصد الاموال فضل الجرح  
المقتدر وجوب القصاص وكذا الوجه في الجناية الى غير القصاص فانها مستقره وجوب القصاص في العضل او الذية من  
ما لا يمكن بيارثه بالذلة كالرغشة في راسه وذهب حقه وجوب القصاص فيه لانه لا يمكن بيارثه بالذلة كما  
لو قطع اصبعاً او اكلت الفري و قطعت من مفصل ولو قطعت اصبعاً او اكلت الفري وجوب القصاص في المفارقة والذية  
في الشدة و سرقة القود غير مضمونة و جراحه يقطع من الجرح فيه فاسترق منه الجرح عليه فموات الجاني بيارثه  
الاسترقاء بالذم المسترق في شئ **والقصاص** من شأه على ان كان الرقبة يملكه بالذلة او الرقبة او  
نفسه الى ان كان القتل فذلك القتل وجوب على الملقى نفسه القود وان لم يقتل فله ما لا يقتل به الا في شئ من شئ  
الملقى نفسه **هذا** الذي اختاره الشيخ رحمه الله انه لا حقيقة للسحر من الحاديد ما يدل على ان له حقيقة

لا الذية والاصل

ما يدل على ان الذية لا يقتص من قاتل بغيره في القود اشكال في الاقرب الذية بعد القود بذلك ولو قتل بغيره  
على القود ولو اقرع من على الذية يقتص القاتل المستتر ان السبب في القود جرح لا كذا على قتله و على قول الشيخ  
الاصح على السبب بقتله لا بد من ان لا يقتل بغيره من قاتل السبب بقتله بغيره بقتل شله لا يقتل بغيره  
ان يقتل بغيره القاتل **السبب** في اجتماع المباشرة السبب وجوبها ان كان  
السبب قاتل بغيره **السبب** الاكراه وجوب القصاص و اوجبه في الكراه الى القتل على سبب على الكراه على القاتل  
لا يقتل المجرى المعصوم الدم ولا يوجب القصاص الى القتل يقتل جرحاً لا يقتل جرحاً فمقتله القاتل الجرح بقتله  
قتل المجرى المعصوم الدم ولا يوجب القصاص الا اذا لم يوجب الذية كانت على المباشرة ايضاً و من قاتل بغيره  
الاكراه ضامن القاتل فانما يملكه الا اذا لم يوجب الذية كانت على المباشرة ايضاً و من قاتل بغيره  
الذية المباشرة كالاكراه في ذلك المباشرة الضمان ولو كان صبيلاً فغير الجرح الا انه قد مات وهو جرحه  
او اذ قد مات على عاقبته و اذا كان مكرراً فقتل الجناية بقتله و اقرع وقال في القصاص ان جرح المجرى صغير  
او جرحاً فالاكراه لا يقتص منه ولا يقتص من جرحه **قوله** ان المباشرة في القصاص لم يقتص القاتل فانه القصاص على الجرح  
الذية مستقلة القصاص و لا يقتص منه الا اذا كان مكرراً و قد يقتص من جرحه ولو كان قاتل ضامن القاتل فان  
قوله لا يقتل على الكراه وان كان مكرراً يقتل على الامر القود و على تحقيق آكد الدواعي ضامن القاتل  
اكرهه و من اكرهه القاتل و كان قاتل القاصح على الامر ذمة المباشرة و قوله القاصح به هذا  
لانه القصاص القاصح به اشد من القصاص على المباشرة لان اكرهه لم يقتص على المقتولين فوجبه بغيره و لا يقتص  
على امر التحقيق الاكراه و قد استفاض كذا يقتص منها **شهادة الزور** و الا في القاصح اوجه القتل فهو  
سبب الاكراه على ما يقتل بغيره سبب القصاص الضامن مع ذلك لا يستيفه الا اكرهه على القاصح و  
العدا و لو لم يزل القاصح و رآه القاصح و كان القاصح عليه بوجه التحقيق و هو القاتل القاصح و قد استفاض  
القاصح القاصح و لو كان عليه قاصحاً ما سحر ما اكله جرحه لا بد من القاصح القاصح لا يقتل الا اكرهه القاصح  
القاصح القاصح على جرحه و لو كان لا بد من القاصح و لو كان لا بد من القاصح و لو كان لا بد من القاصح

على الذية والاصل







تفتیش عدد در این محضر

انصرفت على ما كان في الحرف انفس

4







سید احمد علی خان

امام سید کاظم

10











هذا هو أصل ما ذهب إليه الفقهاء

**الفصل الثاني** المتساوي في الدين وبينه **سبعون** | يشترط في القصاص مساواة الجاني المقتول

المقتول من قبل المسلم بمثلته والكناف بمثلته وأنه كاتر بدينه على شكل والمسلم لا يقتل المسلم بالكفر من آ كان ديناً أو حرية أو نسباً أو غير ذلك بل بدينه الذي يتلوا من آتاده قتل أهل الذمة من غير دينه بعد ربه فأصل دينه وضع ابن أو دين **ب** يقتل الذي بمثلته وبالدينية بعد ربه فأصل دينه والدينية والخصية والدينية لا يمنع عليها ما يقتل رسول الله أفق القاتل والمقتول في المثل لا يستلزم قتل اليهودية والخطأ والفرق بينهما **ج** الذي لا يقتل المسلم بعد ما وضع هو أنه إلى المالك المقتول ولهم الميراث في قتل راسية قتله وقدره له فذلك أمر الله بين ما يقتل منها وما لا يقتل ولا بين الدين والدين وهل يدينه الإلزام أو لا يدينه الإلزام قال الشيخ **د** ابن اديب إذا اشتراك قتله أي من المسلم على المسلم لا يدينه قتل في حكم الإلزام استرقاقه وإسلامه قاله في بطل الاسترقاق أي من المسلم على الله وإلا يدينه سبيل ليس له استرقاقه بل هو قتل كما في قوله وهو سلم أنه كان يدينه لم يدينه من غير الإسلام ويكفي في الاسترقاق اختياره إلى ربه وأنه يدينه حكم **هـ** قتل الكافر كما في قوله في السلم القاتل جرح الكافر بغير الإسلام الجرح وسرقة الكافر لا يقتل به وكان كما في سجنه حال قتله وهو قتل عليه الإسلام لا يقتل بغيره بغيره بغير الدين على القاتل أن كان المشقولي ذابته **و** لو جرح مسلم ذنباً أو مسلم الجرح مشقوت الذنب في النفس فلا يقصص ولا يرد وكذا لو قطع يد عبد أو قطع يد عبد الجناية وكذا العتبي لو قطع يد العتبي الجاني وسرقة بعد ذلك جليلته لأنه القصاص حاصل وقت الجناية لا يوجب قصاصاً حال سجنه أو يدينه في جميع ذلك **ز** دينه النفس المقتول المسلم لأنه الجناية وقعت معقوبة وكان الإلزام بأرضه من الاسترقاق أو ما لو قطع يده أو يدينه في جميع ذلك **ح** ثلاث ذنوب لا دينية الجناية وقت غير معقوبة فلم يضمن سرائرها ولو في ذنبا أسهم ناسم أو أصابه ذات ثلاثه على ربه المسلم وكذا لو يدينه بعد أن اعتق ثم أصابه وكذا لو يدينه سرائرها أو يدينه ناسم أو أصابه غاصاً به في غلبه دينه المسلم لا يدينه أصابة حصلت في عقوبة الدين **ط** لو قطع سلم يدينه فارتد فدينه بالشرع في النفس ولا دينية له ولا كفارة وكذا لو قطع يد ذنبي فصار حراً لم يدينه بالحرية بل يدينه بالدينية لا يدينه بالحرية يجب هذا القصاص ويستوفيه وأمره المسلم والعلم بغير الإسلام استرقاقه أو ما قال في المبرح الذي يدينه بغيره

أما القصاص في الذنوب لا في الدين بل في النفس والقصاص دينية القتل من غير دينية وبينه نظرون حيث أن الجاني أعتق معقوبة ولا يستلزم بأرضه من الاسترقاق أو ما لو قطع يده أو يدينه في جميع ذلك **ز** دينه النفس المقتول المسلم لأنه الجناية وقعت معقوبة وكان الإلزام بأرضه من الاسترقاق أو ما لو قطع يده أو يدينه في جميع ذلك **ح** ثلاث ذنوب لا دينية الجناية وقت غير معقوبة فلم يضمن سرائرها ولو في ذنبا أسهم ناسم أو أصابه ذات ثلاثه على ربه المسلم وكذا لو يدينه بعد أن اعتق ثم أصابه وكذا لو يدينه سرائرها أو يدينه ناسم أو أصابه غاصاً به في غلبه دينه المسلم لا يدينه أصابة حصلت في عقوبة الدين **ط** لو قطع سلم يدينه فارتد فدينه بالشرع في النفس ولا دينية له ولا كفارة وكذا لو قطع يد ذنبي فصار حراً لم يدينه بالحرية بل يدينه بالدينية لا يدينه بالحرية يجب هذا القصاص ويستوفيه وأمره المسلم والعلم بغير الإسلام استرقاقه أو ما قال في المبرح الذي يدينه بغيره

قوله ذنباً























القسامة باللفظ يتقبل والله الا ان كان الغيب والشهادة الخ من غير الطالب الغالب الضار بالقسامة  
 ان هذا القتل اني ولاني بغيره بان من القسامة التأكيد جاز ولو انما يتقبل لقتله والله انما يتقبل بغيره  
 ولو بعد ذلك لم يجرى لعدم تغلغل في به وبقي الحاكم وعظ الحالت وتوقيفه **الطرف الثالث** في القسامة  
 وفيه **باب** سابع في القسامة كل من يتحقق القسامة او القصاص او بدفع احد هاتين او يجرى احد هاتين  
 كما لا يملكه بل يجرى القسامة فلا بد من جبري بالوصالة تنقسم فواضح للمدعي مع القسامة من قومه حينئذ خلا خلافه  
 واحد من اثبت القتل لا يتحقق الركن القصاص منه بالي القسامة وكذا في وقت المنكر بخلاف هو من يجرى  
 عدس من قومه مع اثبات القسامة على القسامة **باب** لا يجوز للمدعي لا يقره القسامة ولا يقره العلم لا يقره العلم ولا يقره  
 وان كان غالب القسامة باليمين **باب** لا يتم النجس ولا الغائب اذا لم يحصل له العلم ولا الخبرين وتختلف المداة  
 فلو كان احد الطرفين صريحا او ما يظن ان المداة على الحق في يد خصمه واستوى الدية ان القسامة اذا كانت  
 التي يجرى باللفظ وان لم يتحقق القصاص على الدية وكان القتل بعد اكل له القصاص ايضا اذا وقع ضييب الغائب  
 ان النجس من الدين **باب** القسامة على الكافر الجاهل وهل يثبت المكاف على المسلم القسامة قال الشيخ رحمه الله ان  
 ذلك لا يجرى لانها لا يثبت على ذلك فدراس بل القسامة فاذا ادعى الكافر على المسلم قتل ابنته الكافر ويثبت القسامة  
 كان للكافر ان يجلد القسامة ويقتل المنع عنه قسامة الكافر على المسلم كان فيها **باب** لم يجرى العبد ان يقيم مع المولى  
 وان كان المولى عليه قتل ويثبت القسامة لا القسامة ان كان المولى حراً او لم يثبت ان يقيم على عبد مكثور فان يجرى  
 القسامة ولا يثبت القسامة وان كان بعد التوكلي لم يثبت القسامة وان كان يثبت القسامة بعد التوكلي ولو قبل جلد  
 قاضي بقرته ولم يدا وراك فلو لم يثبت انه يثبت القسامة لا القسامة لانهم خطا في تقييده او جنة كالم  
 ان المولى اذا شهد بدين لم يجرى مع ثبوت دين عليه مستوجب فان المدين على المولى رقبته فلو شهد بدين كذا  
 هذا فان تكلم في الشيخ عدم اطلاق الدية كما لا يخالف صاحب الدين هناك **باب** اذا اراد المولى بيمينه ان يقيم  
 قال الشيخ رحمه الله انما يقدم على القسامة الكاذبة كاذبة على المداة فان خالت وانتم في الورد فان تقع مذهبها  
 لعدم الغنى او قال شارح من المذهب لا يقع مذهب المداة ليس من اهل القسامة قال ومذهب المداة من الاكثاريات

ارجو ان يشرح

المداة لا يقع من الاكثاريات في هذه الاكثارية وهو يتكلم في ان المداة لا يقع الا في القسامة من الاكثارية فلا تامة  
 وان كان الاكثاريات في القتل لا يقيم فان عاود رقبته الى الاسلام ودية ان كان بطل القسامة وان كان لا يكون الاكثارية  
 عن قسامة ان يكون له ان يقيم رقبته عن اهلته القسامة وان كان عن غير يظن ان القسامة حال رقبته على القسامة  
 الشيخ رحمه الله استحق الدية ودية المداة انما يتقبل بوجه القسامة الى رقبته المسلمين وان عاود رقبته وانما يتقبل  
 من الاكثارية ان لا تامة اذا خالف الاكثارية **الطرف الرابع** في القسامة وفيه **باب** في القسامة وفيه **باب**  
 سابع اذا ثبت القسامة رجعت المداة على القسامة وان كان القتل بعد اكل له القصاص او بدفع احد هاتين او يجرى احد هاتين  
 واحد الاكثارية رقبته المداة جاز في داخل ضييبهم من الدية وان كان القتل بعد اكل له القصاص او بدفع احد هاتين او يجرى احد هاتين  
 العاقلة فان العاقلة انما يضمن الدية مع القسامة **باب** لو قال المولى بعد القسامة غلطت في حق  
 هذا المنكر ان القسامة يثبت القسامة ودية وما اخرج يمينه وان قال ما اخذت منه هاتين او بدفع احد هاتين او يجرى احد هاتين  
 بذكر يمينه المداة عليه جازت قسامة المداة وان شربته حتى لا يرى اليدين وعرف المداة لم يجلد القسامة وانما  
 ثبت لجرحها ذلك فيقدم على عقابه وان قتل المداة معسوب ويدين المداة القسامة اليه ويرجع رقبته على العزم  
 وان لم يدينه المداة **باب** لو استقرى بالقسامة فقال انما القسامة متفرقة قال في الخلاف يخبر بين رة المال و  
 الترس على المقر من القسامة في الميسر لا يبرأ ذلك لانه لا يقيم المنع العاود هاتين او بدفع احد هاتين او يجرى احد هاتين  
 يتقبل القسامة ولم يبرأ المقر في لانه يبرأ من يمينه وانما يصدق رة ما اخذت منه هاتين او بدفع احد هاتين او يجرى احد هاتين  
 بوجه الاكثارية يطلان الدعوى وليس له مطالبة المقر بجانها **باب** اذا استقرى المداة من القسامة مع المداة  
 المنكر القسامة فان تكلم في المداة القسامة كاذبة او بدية وتجلد مع الكسرة واستقرى الدية فشهد انما  
 المداة عليه كان غلطة حال القتل فحينئذ يقيم معها القتل وجلت القسامة واستبعدت الدية **باب** لو شهد  
 تمام المداة معس اذا طلب المداة ذلك حتى يثبت رة المداة المداة عن القسامة على المداة ان الشيخ في القسامة  
 كان يمين في ثمة الاكثارية انما يثبت الدية بيمينه والا يثبتها **الطرف الخامس** في كيفية القسامة  
 وفيه **باب** سابع في القسامة القسامة وان القصاص لا يثبت ولا المداة المداة فان وقع المداة على المداة

ارجو ان يشرح  
 القسامة











عبدالمعطي

فلا يصح على الكل وفيه انية لما فيه انذار ويرجع بها على الملاك على المدة  
القول فالقول القصاص في السرقة بعد رتبة اليد وكذا القول في طعن اليد مثل رتبة اليد اليك كالقول  
على حقن دمه او طعن في رصاص وان كانت طعن من غير حياطة ولا انطفاها وبقدر قتل القاتل من غير  
وقيل كما في رصاص طعن كفه بعد رتبة الاصابع والرسغ او في سم القاتل وفيه كذا قالوا بتدوير رتبة  
للعن نفسه ويحكم ما لا يربط به ان كان قد خدع به باليد في القصاص ويحكم في القصاص في النفس حتى يقتضيه  
لربح والاكراه فتلك كذا في معنى عقده نظير الابانة نظير خلافها انه القصاص يقتضيه ان فعله جار  
لنظم يد رجل قتل آخر طعن به الرقعة فله ان يقاتل ويكافئ ويد بالقتل فما يلزم ويقتل في السرقة المظنة  
سري الطعن في رجل القصاص ضار على استحقاق القتل وما كان اولها وقد سبق حكمه في السرقة بعد الطعن في  
قصاصا كان لرجل اخذ ضمت الذبذبة من ثوبه الخياطة لان قطع اليد يدل عن نصف الذبذبة ويقتل الجاني على  
العدا انما يقتل على الاثر من سرقة بالذبة اي لا تقتل على قتلها او على السرقة او على السرقة او على السرقة  
فلا يقتل على السرقة بل يقتل على السرقة بوجه السرقة بوجه السرقة بوجه السرقة بوجه السرقة بوجه السرقة  
وهل يقطعها بعد رتبة اليد في السرقة والسرقة بوجه السرقة بوجه السرقة بوجه السرقة بوجه السرقة  
ولطلب الذبذبة بعد رتبة كاسه على السرقة ويقتل الخدعة اربع الا انه لا يقتل طعن يد رجله بالحق في السرقة  
فان قيل القصاص في السرقة على اليد يقتل لانه استولى ما يقطع من رتبة الذبذبة والوجه ان ذلك الحلقه في السرقة  
بدليل فانظر في رتبة اليد على السرقة بالذبة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة  
بدون رتبة قطع اليد بل ان السرقة على اليد في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة  
قصاصا لانه حصلت سرقة على اليد في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة  
المسقط ورتبة في السرقة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة  
لا يقتضيه السرقة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة  
على دليل يقتضيه اليها لانه بذلك السرقة بالذبة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة في السرقة بالذبة

مطعمه جليل قتلان

*W. G. L.*

۱۲۸۰

My

[illegible]

القطع به الفصم الحشر من اللطيف

51



مجلس شورای عالی  
مجلس شورای عالی

الحمد لله  
لله الحمد  
والصلاة والسلام  
على من لا نبي بعده  
والله اعلم  
بما كنا نقول



[illegible]

مدرسة

عربی

فصل اول

[illegible]

6/12/2002

المصنف



روما فی صفر سنه ۱۰۰۰  
اصول ابانہ کرم

لقد اظهرت الانا زائدة في قوله مع تعالي الخ ل واداعاوت من غير قصد من التعارض الحسابي فانها لم تكن  
 الذم في ردها التبع وبذلك القصاص في بعض السنين فلو كسر من شتر من سنة بقدر ما ذهب وبذلك فلو  
 ان نسبت بالبر في الانساق وان كانت العيوب نصف السنين اعتدته نصف سنة على هذا الحساب والافضل  
 لكما يصح ان يكسر من غير مرجع القصاص لا يقتضيه ان لا يكون اهل الخراج الا من من القصاص بحيث القصاص  
 في المديون وفي كل واحدة منهما ايجاب شرط ان لا يخل ولا يخلط بينهما في حساب اهل الخراج الا انكس اهل القصاص من اهل الخراج  
 الا فان قطع الاصابع من طرفها كانت القصاص من جانب واحد من نصف الكف فله قطع الاصابع وكسرت  
 في نصف الكف لا وليس بمقتضى الحسن والتدين من الجيب من القصاص وان قطع من الكف فله قطع اليد من الكف  
 لانه مقتضى عسر ولو لم يقطع الاصابع والمطالبة بالحق في المداية لم يقطع الاصابع من غير شيء من قطع من نصف  
 التمره فليس القصاص من ذلك الموضع على العرفي ولا قصاص عتقة الوضع وله انقطع من الكف والمطالبة بالحق  
 في نصف التمره وجعل ان يقطع الاصابع خاتمة المطالبة بحكمة في الكف الدرية اعتبره ذلك ان كان له قطع  
 عليه الى ان وان قطع من طرف هذه القصاص لغيره انقطع من الكف والمطالبة بحكمة في المساعدة وانقطع من  
 فلا تقصير وله القصاص من طرف واحد من كسرت الزائدة وان قطع من المكب فله القصاص منه ولو قطع من الزائدة  
 يقال له سخط الكف فم قد يرد من اهل الخراج باسكان السنين ان من يراى يصير جارية استولى والا فلا تفرقة  
 المستحق من المكب والمطالبة بالحق في الاثر من الاصل والسنن كالمداية والحق في العوض الذي انكس الكف والقصاص  
 لا كلف ولو قطع الزائدة من يد ان فله القصاص ولو قطع من اليد ان قطعت له يد واحدة ولا فرق بين  
 المصير كذا الا ان كان وفروقه من اليد انكس منه اصابعه فاطمة فله على قطع الزائدة وانكس منه  
 انكس منه انكس في المطالبة منه في الحسنة الا ان يكون له فله انكس الكف قطع من الخراج الاصابع والحد من  
 الكف ولا يربط انكس بالانكس من ولو قطع اصبع من طرفه الى انكس منه فله القصاص منها والحد من الاصابع  
 القصاص في الاصبع والحد منه اليه ولو قطع من الاصبع كذا زائدة اصابعه لم يثبت القصاص القصاص  
 ملاقت الزائدة بل الخراج وكانت على الكف ويكون القصاص في اليد مع جبايتها انكس منه وان كانت في من







وضع به رجله عليه  
مجلسه احوال و الاكل و الشراب  
بعد اللذهن لوقته

قطع به او احد  
او منى الشراة  
والكولبة  
تد الملقود والكس  
او عصا العسل

مسألة المصروف والدعوى

الطريق

امير اسرار



1890

اصطلاحات  
اصطلاحات

الوصف



[illegible]

از قریب آن طرف

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والعلماء أئمةً للناس

[illegible]

24

صورت‌های تصدیق شده



الدرب بالماء فملك به انسان اربعة حقن والافترى لخصاص الفخار في الدار بمطاف وفي الدار بالماء  
 القائمة والرش حكم البينة في الطريق حكم المذنب في نفسه وفي طريق حقيق اوسك غير مضمون وكان في  
 الطريق الرابع وان كان سجد المالك ان البينة فيها زاد على القدر الواجب من الطريق وهو سبعة اذ في  
 حقان به وكذا الاضافان يتباين مصلحة المصلين اقليم يخرج بغير طاعة ووضوح المصالح حتى لا يلاها ويصلح  
 بها وتضيفت سائرهما ووضع حجر في طريق منها ليطاء الناس عليه ببناء القنطرة سواء اذن الاضاف في ذلك الا  
 نوع الامام متفقان فاعلموا ان ولي سجد ادرش فيه رابطة اوصى ببناء حائط ارفع منه قدس  
 ارجل فيه فاستفتى في ذلك فاجاب بان لا يذوق فيه المصالح ولو جعل القنطرة في ملك الانسان بغير اذنه  
 طريق يحظر المارة فتلك في حق النعمان يتعلق برقبته بياح فيه ولا يذوق سببه في ذلك الواسع  
 بعد العتق فالنعمان عليه لا على سببه الا حظه في ملك مشترك بينه وبين غيره فاذن حرم ما  
 به جميعه لانه سجد الحرف ويحتمل اجاب نصيب شره لانه اذا تعاقب به ولو جهر بغير ملك انسان او سجد  
 ما يتعلق به النعمان بغيره المالك من حانه ما يتعلق به في الحقيقة اشكال يتقاسم من ان المالك لا يذوق به  
 ارضين ومن اضطرر النعمان فبغيره المالك لا يذوق به لانه لا يمكن تغييره ومن اضطرر النعمان  
 عليها ولا ان النعمان ليس للمالك فلا يصح لاي اذنه ولا ان ابراهم المالك لا يصح لاي اذنه ولا ان  
 السبع ولو استأجره لغيره في ملكه بغير اذنه وعلم الاجرة ملكا فالنعمان عليه وحده من لا يذوق به النعمان على السب  
 ولا استأجره لغيره في ملكه بغير اذنه وعلم الاجرة ملكا فالنعمان عليه وحده من لا يذوق به النعمان على السب  
 والمعدن جوارحه لو كان الاجرة عليه الاستحواذ بغير اذنه سببه او صعبا بغير اذنه رايه فان يصح للمعدن  
 وتسمي الى ان لا حق فيه وفجر بغير ملكه فبغيره انسان اربعة فاعلم به فان كان الذي  
 بغير اذنه المالك فلا حمان على الحرف لعدم العذر فان منه وان دخل باذنه والبر بئنه مكشوفة والداخل به  
 جوارحه فلا حمان ايضا وان غفل من نفسه وان كان الغفل اعمى اذ كانت في موضع ظلم كانت مغلطة فاعلم  
 يعلم الاذلل بالمعنى وان حق من المالك ولو احتلها فادعى على الهالك الاذن والمالك عليه والقول قول المالك

ما سجد الطريق  
 قفسه

من سجد  
 من سجد  
 من سجد

ما سجد

الدرب بالماء فملك به انسان اربعة حقن والافترى لخصاص الفخار في الدار بمطاف وفي الدار بالماء  
 القائمة والرش حكم البينة في الطريق حكم المذنب في نفسه وفي طريق حقيق اوسك غير مضمون وكان في  
 الطريق الرابع وان كان سجد المالك ان البينة فيها زاد على القدر الواجب من الطريق وهو سبعة اذ في  
 حقان به وكذا الاضافان يتباين مصلحة المصلين اقليم يخرج بغير طاعة ووضوح المصالح حتى لا يلاها ويصلح  
 بها وتضيفت سائرهما ووضع حجر في طريق منها ليطاء الناس عليه ببناء القنطرة سواء اذن الاضاف في ذلك الا  
 نوع الامام متفقان فاعلموا ان ولي سجد ادرش فيه رابطة اوصى ببناء حائط ارفع منه قدس  
 ارجل فيه فاستفتى في ذلك فاجاب بان لا يذوق فيه المصالح ولو جعل القنطرة في ملك الانسان بغير اذنه  
 طريق يحظر المارة فتلك في حق النعمان يتعلق برقبته بياح فيه ولا يذوق سببه في ذلك الواسع  
 بعد العتق فالنعمان عليه لا على سببه الا حظه في ملك مشترك بينه وبين غيره فاذن حرم ما  
 به جميعه لانه سجد الحرف ويحتمل اجاب نصيب شره لانه اذا تعاقب به ولو جهر بغير ملك انسان او سجد  
 ما يتعلق به النعمان بغيره المالك من حانه ما يتعلق به في الحقيقة اشكال يتقاسم من ان المالك لا يذوق به  
 ارضين ومن اضطرر النعمان فبغيره المالك لا يذوق به لانه لا يمكن تغييره ومن اضطرر النعمان  
 عليها ولا ان النعمان ليس للمالك فلا يصح لاي اذنه ولا ان ابراهم المالك لا يصح لاي اذنه ولا ان  
 السبع ولو استأجره لغيره في ملكه بغير اذنه وعلم الاجرة ملكا فالنعمان عليه وحده من لا يذوق به النعمان على السب  
 ولا استأجره لغيره في ملكه بغير اذنه وعلم الاجرة ملكا فالنعمان عليه وحده من لا يذوق به النعمان على السب  
 والمعدن جوارحه لو كان الاجرة عليه الاستحواذ بغير اذنه سببه او صعبا بغير اذنه رايه فان يصح للمعدن  
 وتسمي الى ان لا حق فيه وفجر بغير ملكه فبغيره انسان اربعة فاعلم به فان كان الذي  
 بغير اذنه المالك فلا حمان على الحرف لعدم العذر فان منه وان دخل باذنه والبر بئنه مكشوفة والداخل به  
 جوارحه فلا حمان ايضا وان غفل من نفسه وان كان الغفل اعمى اذ كانت في موضع ظلم كانت مغلطة فاعلم  
 يعلم الاذلل بالمعنى وان حق من المالك ولو احتلها فادعى على الهالك الاذن والمالك عليه والقول قول المالك

المراك



ووضع حرف على خط السطر

دکتر علی اکبر

تصديقاً لما ذكره في  
الرسالة الأولى







مجلس تدریس  
در تاریخ ۱۳۰۲  
در روز ۱۳۰۲

سید محمد علی

كتاب الديانة



١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

45



ثم قال لم يكن حليل وقد عرفت بعونها فقال الحوائج ولدت عندك فان تبصها بقول اهل الخيرة قال القائل في الحيا  
عند ابطالها اصابهم وان تبصها بغير قولهم قال القائل قولهم صلبا لصا التقدم للهل يجب دية العهد في آخر  
القول ودية شبيهة العدا ستمتت عني في آخر كل قول تبصها بدية الخطاء المحض في ثلث سنين في آخر كل قول  
ثلثها ويعتبر لثبات السنة من حين وجوب الدية لانه حين حكم الحاكم فانما الواجب دية نفس فابتدأ بالنسبة  
من حين الموت وان كان دية جرح القتل بغير سائر مثل ان قطع يده فموت بعد مدة فابتدأ بالدية  
من حين القطع وان كان سائرا مثل ان قطع جميعه فموت الى كفه ثم اعدل فالايتام من حين الانكسار  
لان استقرار الارش لا يحصل الا عند **قال الشيخ رحمه الله** وفساد الارش سنة واحدة عند  
استلحاقها اذا كانت ثلث الدية صادرة لان العاقلة لا يعقل حاله ولو كانت دون الثلث حل الثلث في الاول  
عند استلحاق القول والثاني عند استلحاق الثاني ولو كانت اكثر من الثلث قطع يمينه وجبينه وكان لا يتجر حل  
كل واحد استلحاق القول ثلث الدية وان كان لوحد حل له ثلث من كل جناية سوا وفي جميع ذلك اشكال في  
احتمال اختلاف التأويل بالدية دون الارش لو كان الواجب دية المرحقة لم يحل له العاقلة لانه لا يحل مادونه  
المرحقة ويجب ما لا ثلاث المال ويجب الدية المأخوذة كدية المأخوذة والدية في العبد في ثلاث سنين وفي  
المأخوذة المسلمة على النصف من دية الرجل من جميع الاجناس يتساوى حراج الدية والرجل والاطمناء الى ان  
تلت الدية فاذ المقت الثلثة فصحت الدية الى النصف ويؤتى بالمجانز الثلث فاذا تجاوزت رجعت الى  
والاول اجمع لوجوبه اليدين تغلب الصحبة عن الضاروق على الكرمية جليل من دنانير عند المالك  
من العروة والصارى للجرح فاعانة درهم وفي مكرية دية المسلم وفي اخرى اربعة اشترى درهمين والشيخ  
الفتاوى للفتاوى يتعلق الاسلام حسا على الجرح ودية نسائهم على النصف وجراحاتهم من دياتهم كجراحات المسلمين  
دياتهم وفي التخليط بايقاظه على المسلم تغلب الاثر بشاري دية الجرح من نسائه اهل الكتاب ديات الجاهل  
الى ان يبلغ الثلث ثم ينقص المأخوذة الى النصف والحرية لغير الاصلان الثلثة من الكفا كعباد الارشان وجرحهم  
كان دية عبد اوله وسواك يقطع الدعوة والاولد الزنا اذا اظهر الاسلام ودية مكنته وقيل دية الذي ليس

من العبد بقتله ما لم يجاوز دية الحر فان تجاوزت دية الحر او جاز من الجاني ان كان عدا ارشيه  
من عاداته ان كان عفا ودية الامة قيمتها ما لم يجاوز دية الحر المسلمة فتره اليها والتجاوز بقتله عدا الذي  
سنة ودية مكنته ملكة الدنيا دية السيد ادى المسلم عبد الذي نظر دية اعطاء العبد والامة  
تجاوزها حيا بقتله دية الحر الخرة فيها دية دية الترفيع من العبد والامة قيمتها كما للمسلم والذكور واليهين  
والرجلين الا ان الذي يغير ما يديه كال قيمته لم يكن له الا دية الخطا البتة في الا ان يبقه الى الجاني لثبته  
او يسكه بغيره في كل ما في الخمر مقدرا من العبد كذا بالنسبة الى ثبته في اليد نصف القيمة ليس  
الحوائج لثبته ورفع القيمة بل الى الخطا ببارش الخمرية مما انقصت من القيمة مع اسكال العبد وكل سائل  
فيه من قيمته الا ان يغيره بالبعد يفرض العرب اسلحان الخمرية ودية يفرض عبد اسعيا بالخمرية  
يقوم ويجب العبد قيمته الى الاخر في قيمته من الدية بقيمة العبد اسلحان الخمرية لا تقدر  
كان ان لم ياصل له فيها مقدرا الرجعي العبد على الخطا لم يضمن المولى بل يجب عليه دفع العبد او قيمته  
بارش الخمرية والخمرية الى ذلك اليه يتل فيه باقل الاخر من مائة العبد وارش الخمرية والعيا والحق عليه  
لو كانت الخمرية لا يوجب القيمة غير الخمرية بل ثلثه ارش الخمرية ودية تسليم العبد ليست في الخمرية  
فذلك الخمرية ولا تفرق في ذلك كله بين الفداء والمدة والمكاتب للشرط والمطلق الذي لم يرد شيئا من الولد والذكر  
والانثى وقيل سلماني والرب على شرا القدره لم يعلم اسلحه فالتعويض الدية في خاصة من النصارى  
كذلك الذي الى بر من ناسم قبل الاصابة وكذا في كل عمل عدده من ثلث في حال القتل والصابون من النصارى  
والمسلمين اليهود فان كان عفا فدية لهم فدية لهم **الشيخ رحمه الله** فيما دون النصف هو ما اؤتاه  
او ابطال شقة الجرح ودية ابطال اطراف اوله في الابانة وهو قطع طرف في كل عضو لا تقدر ودية نفي الدرس  
والقدح من دية في ثمانية عشر على المشهور بدية ما سألته الشاة وكل ما في الانسان منه واحد فدية الدية كاملة  
وكل ما في الانسان فدية الدية ايضا في احواله النصف الا ما استثنيه رسا في تفصيل ذلك في سبعة  
في الانثى كذا في الاستسحار وكل ما في سائرته وهو ما لا رمت وقال الشيخ في النسخ الدية ان اهرى المالك

المصدر 2 اسعيا على  
الانثى



وهو ما لا بد من الخلف وركب نصبة الالف والحاء والظاء الى القصبة فان قطع الالف والظاء  
فعلية دية وجعلته في الزاوية وهو الاثر عدى ولو كرم ففسد فقيه الدية فان جرح غير عيب فاقطع  
في الروتة وهو الخافق بين المتزيب نصف الدية وقال ابن يونس في مجمع المرات وقال اهل اللغة في  
المات في الخمرية نصف الدية وفي رواية غياث عن ابن جسر عليه السلام قال تعاقب المتزيبين على لسان في كل  
من الالف ثلث دية لاقت وكن غياث ضعف غير المتزيبين لان الحارن يقتل على ثلاثة اشياء  
من حرس تنزهت الدية عليها اثلا واد في ثلث الالف ثلثا ودينه فان قطع بعد السهل فالثلث فان  
غدت في الالف ثالثة لا نقصة فقيها على دية الثلث فان حلت فالحس ما شئتوا يارب لو كانت الالف  
في احد المتزيبين الى الخافق بالثلاث ان لم يزل فان برأت فاعترض فان قطع بوجه الالف فقيده بقدره من الدية  
بمعين ويؤخذ بالشيء فان قطع نصفه فالنصف ووجه الارب على هذا هو قطع الالف وما تحتها من اللحم في  
الالف الدية وفي اللحم حكومية ولو صرح فاصح او قطع لونه فالحكومة ولو قطعه الاصلية وحي حلقه في اللحم  
ويعتبر الى قطعه فقيه الدية لانه قطع الجميع بعينه بالاشارة وبعضه بالنسيب وان رده فالحق فقيه الحكومة  
لانما بين وان اياه فدمه فالحق فالدية لانه لا يقتل طه او الاصل يحرم على الزالة لانه يحسن  
اللسان الدية كلمة اذا استعمل قطعا كان صحيحا وفي لسان الاخر ثلث الدية في لسان الضيق الدية  
ان بلغ حد ينطق بعض اللوحين ولفظ لوم يبلغ لكن اثره في الفقه على النطق بالقرآن والبيكاه ولو لم يجد  
ينطق ولم يجل فالحق عدم الدية على الكلام فكانت فيه ثلث الدية ولو كان صغيرا جدا ولم يظهر عليه  
الدية ولاعد من النطق ليشتهر بالاعراب الدية لان الاصل السلامة ويحمل الثلث لانه لسان لا كلام فيكون  
كالآخر مع عدم شق السليمة فان كسر فقل بعض علماء الصحة او جينا من الدية بقدر ما ذهب  
الوف ولو لم يجد جرح البيكاه وعينه لم يجر ثلثه فالحق ثلث لانه لو كان جرحا لكانت ثلثه فان قطع بعض  
اعتبره في اللحم وهو ثلث السبعين في الفاسق لا يبيح الدية على اللوح السيرة ويؤخذ نصيب احد من  
ويشأ في السنة ويجعلها ثلثها ويضعها راضيا راضيا يدعي من اللوح لا بالنطق في قطع نصف لسانه

(د)

مع كلام وجوب الدية ولو افسد نصف هذا هو المشهور في المذهب ان استقر اشق من قطع ربع لسان  
يذهب ربع لسانه فان لم يبق ربع لسانه فذهب ربع لسانه وان قطع ربع لسانه فذهب ربع لسانه وان قطع ربع لسانه فذهب ربع لسانه  
ان قطع ربع لسانه فذهب ربع لسانه وان قطع ربع لسانه فذهب ربع لسانه وان قطع ربع لسانه فذهب ربع لسانه  
الفرق في الخافق بين المتزيب نصف الدية وفي رواية غياث عن ابن جسر عليه السلام قال تعاقب المتزيبين على لسان في كل  
من الالف ثلث دية لاقت وكن غياث ضعف غير المتزيبين لان الحارن يقتل على ثلاثة اشياء  
من حرس تنزهت الدية عليها اثلا واد في ثلث الالف ثلثا ودينه فان قطع بعد السهل فالثلث فان  
غدت في الالف ثالثة لا نقصة فقيها على دية الثلث فان حلت فالحس ما شئتوا يارب لو كانت الالف  
في احد المتزيبين الى الخافق بالثلاث ان لم يزل فان برأت فاعترض فان قطع بوجه الالف فقيده بقدره من الدية  
بمعين ويؤخذ بالشيء فان قطع نصفه فالنصف ووجه الارب على هذا هو قطع الالف وما تحتها من اللحم في  
الالف الدية وفي اللحم حكومية ولو صرح فاصح او قطع لونه فالحكومة ولو قطعه الاصلية وحي حلقه في اللحم  
ويعتبر الى قطعه فقيه الدية لانه قطع الجميع بعينه بالاشارة وبعضه بالنسيب وان رده فالحق فقيه الحكومة  
لانما بين وان اياه فدمه فالحق فالدية لانه لا يقتل طه او الاصل يحرم على الزالة لانه يحسن  
اللسان الدية كلمة اذا استعمل قطعا كان صحيحا وفي لسان الاخر ثلث الدية في لسان الضيق الدية  
ان بلغ حد ينطق بعض اللوحين ولفظ لوم يبلغ لكن اثره في الفقه على النطق بالقرآن والبيكاه ولو لم يجد  
ينطق ولم يجل فالحق عدم الدية على الكلام فكانت فيه ثلث الدية ولو كان صغيرا جدا ولم يظهر عليه  
الدية ولاعد من النطق ليشتهر بالاعراب الدية لان الاصل السلامة ويحمل الثلث لانه لسان لا كلام فيكون  
كالآخر مع عدم شق السليمة فان كسر فقل بعض علماء الصحة او جينا من الدية بقدر ما ذهب  
الوف ولو لم يجد جرح البيكاه وعينه لم يجر ثلثه فالحق ثلث لانه لو كان جرحا لكانت ثلثه فان قطع بعض  
اعتبره في اللحم وهو ثلث السبعين في الفاسق لا يبيح الدية على اللوح السيرة ويؤخذ نصيب احد من  
ويشأ في السنة ويجعلها ثلثها ويضعها راضيا راضيا يدعي من اللوح لا بالنطق في قطع نصف لسانه







سورة الزمر  
والسورة  
والسورة

الذي في كماله وكذا الخلية سواه كانا خديعتين وكثيرين وسواهما كان ذلك الشاب الرقيق فان جئت في الخلية  
التي به الشيخ رحمه الله ما من اديس مني في اية من على ايام حقيقة السنة وفي شعر الزمر ما اثبت الارض  
والاخرى عن عي الخلية فكذلك ايضا قال العبد وجهه الله في شعر الزمر اذا لم يثبت ما في ذنوبه كذا الخلية  
المعتد الاول في شعر الزمر اذا لم يثبت وجهه الله في شعر الزمر اذا لم يثبت ما في ذنوبه كذا الخلية  
الظاهر سنة طاهر او الشيخ عن ابي بصير عيسى بن مهران عن ابي غانم عن مهران بن عيسى عن ابي غانم  
قائم قال اهل جبل قد راى ملكي على رأس جبل فذهب شعور فذهب في ذلك الى جبل فذهب سنة طاهر  
يبيت شعور فتقوى على طهره في الغاية والمطلب الغاية قبل ذلك فارجع اهل الجبل بعد الفات بان يذهب على  
وجه لا يري عوده مثل ان يقرب على اية ملجأ فيلجأ حيث الشعر ينقطع بالكلية بحيث لا يعرف وقت  
ولا تلهي لطلب الارض والبقاء الباقى حتى تستبان حاله ونوع اليه والموت بعد السنة في الاثني عشر  
من الغاية من الارض كذا الوقت بعد حكم اهل المعرفة بعد يومه في ثبوت التصديق في الشعر الشكاري  
حيث ان اكلانه انما يكون بليانته على عمله وهو غير معلوم المتدارك لا يكون المساواة فيه والمذهب يعرف ذلك  
او بعض شعر الخلية على وجه لا يثبت فتيه من الذرية بحسب الباقى ويعتبر بعينه لطلب المقام في سنة طاهر  
بالاخره ولو ثبت فتيه الاثرين لا يعتبر بشيئته الى ان يرضى الجمع بلجي في الغنى اذا كسر فصار الى ان يرضى  
الذرية كماله رب اوسع من الصادق عليه السلام عن ابي الحسنين عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
في الصفوة الذرية والصفوة التي في عتقه يجمع فيها نجيته وشوقه تعالى ولا تنزع ذلك للشاعر الى ان يرضى  
وكذا الرقي على الحق بما يصح الا انه كان ولوراد فالذرية ويثبت الارض ليجي عليه مصداق الاثبات عليه  
او يتبع الماء او غير ذلك من الامور كلها ولا يمكن تقديرها في الظاهر للذرية كماله  
المطابق للصحة من الصادق عليه السلام في الرجل يكسر ظهره فقال بينه الذرية كماله وكذا الصليب وكذا الصليب  
فلهذا ودعا اوصار بحيث لا يقدح على الفصح فان حصل كان فيه ثلث الذرية وفي رواية طهرين اذا كسر الصليب  
على غير صبي فانه يتوارون ان عظم ثالثه فيلزم ان يثبت الذرية في الصليب وكذا في الصليب وكذا في الصليب

سورة الزمر  
والسورة  
والسورة

الذرية كماله وكذا الخلية سواه كانا خديعتين وكثيرين وسواهما كان ذلك الشاب الرقيق فان جئت في الخلية  
التي به الشيخ رحمه الله ما من اديس مني في اية من على ايام حقيقة السنة وفي شعر الزمر ما اثبت الارض  
والاخرى عن عي الخلية فكذلك ايضا قال العبد وجهه الله في شعر الزمر اذا لم يثبت ما في ذنوبه كذا الخلية  
المعتد الاول في شعر الزمر اذا لم يثبت وجهه الله في شعر الزمر اذا لم يثبت ما في ذنوبه كذا الخلية  
الظاهر سنة طاهر او الشيخ عن ابي بصير عيسى بن مهران عن ابي غانم عن مهران بن عيسى عن ابي غانم  
قائم قال اهل جبل قد راى ملكي على رأس جبل فذهب شعور فذهب في ذلك الى جبل فذهب سنة طاهر  
يبيت شعور فتقوى على طهره في الغاية والمطلب الغاية قبل ذلك فارجع اهل الجبل بعد الفات بان يذهب على  
وجه لا يري عوده مثل ان يقرب على اية ملجأ فيلجأ حيث الشعر ينقطع بالكلية بحيث لا يعرف وقت  
ولا تلهي لطلب الارض والبقاء الباقى حتى تستبان حاله ونوع اليه والموت بعد السنة في الاثني عشر  
من الغاية من الارض كذا الوقت بعد حكم اهل المعرفة بعد يومه في ثبوت التصديق في الشعر الشكاري  
حيث ان اكلانه انما يكون بليانته على عمله وهو غير معلوم المتدارك لا يكون المساواة فيه والمذهب يعرف ذلك  
او بعض شعر الخلية على وجه لا يثبت فتيه من الذرية بحسب الباقى ويعتبر بعينه لطلب المقام في سنة طاهر  
بالاخره ولو ثبت فتيه الاثرين لا يعتبر بشيئته الى ان يرضى الجمع بلجي في الغنى اذا كسر فصار الى ان يرضى  
الذرية كماله رب اوسع من الصادق عليه السلام عن ابي الحسنين عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
في الصفوة الذرية والصفوة التي في عتقه يجمع فيها نجيته وشوقه تعالى ولا تنزع ذلك للشاعر الى ان يرضى  
وكذا الرقي على الحق بما يصح الا انه كان ولوراد فالذرية ويثبت الارض ليجي عليه مصداق الاثبات عليه  
او يتبع الماء او غير ذلك من الامور كلها ولا يمكن تقديرها في الظاهر للذرية كماله  
المطابق للصحة من الصادق عليه السلام في الرجل يكسر ظهره فقال بينه الذرية كماله وكذا الصليب وكذا الصليب  
فلهذا ودعا اوصار بحيث لا يقدح على الفصح فان حصل كان فيه ثلث الذرية وفي رواية طهرين اذا كسر الصليب  
على غير صبي فانه يتوارون ان عظم ثالثه فيلزم ان يثبت الذرية في الصليب وكذا في الصليب وكذا في الصليب

الذرية كماله وكذا الخلية سواه كانا خديعتين وكثيرين وسواهما كان ذلك الشاب الرقيق فان جئت في الخلية  
التي به الشيخ رحمه الله ما من اديس مني في اية من على ايام حقيقة السنة وفي شعر الزمر ما اثبت الارض  
والاخرى عن عي الخلية فكذلك ايضا قال العبد وجهه الله في شعر الزمر اذا لم يثبت ما في ذنوبه كذا الخلية  
المعتد الاول في شعر الزمر اذا لم يثبت وجهه الله في شعر الزمر اذا لم يثبت ما في ذنوبه كذا الخلية  
الظاهر سنة طاهر او الشيخ عن ابي بصير عيسى بن مهران عن ابي غانم عن مهران بن عيسى عن ابي غانم  
قائم قال اهل جبل قد راى ملكي على رأس جبل فذهب شعور فذهب في ذلك الى جبل فذهب سنة طاهر  
يبيت شعور فتقوى على طهره في الغاية والمطلب الغاية قبل ذلك فارجع اهل الجبل بعد الفات بان يذهب على  
وجه لا يري عوده مثل ان يقرب على اية ملجأ فيلجأ حيث الشعر ينقطع بالكلية بحيث لا يعرف وقت  
ولا تلهي لطلب الارض والبقاء الباقى حتى تستبان حاله ونوع اليه والموت بعد السنة في الاثني عشر  
من الغاية من الارض كذا الوقت بعد حكم اهل المعرفة بعد يومه في ثبوت التصديق في الشعر الشكاري  
حيث ان اكلانه انما يكون بليانته على عمله وهو غير معلوم المتدارك لا يكون المساواة فيه والمذهب يعرف ذلك  
او بعض شعر الخلية على وجه لا يثبت فتيه من الذرية بحسب الباقى ويعتبر بعينه لطلب المقام في سنة طاهر  
بالاخره ولو ثبت فتيه الاثرين لا يعتبر بشيئته الى ان يرضى الجمع بلجي في الغنى اذا كسر فصار الى ان يرضى  
الذرية كماله رب اوسع من الصادق عليه السلام عن ابي الحسنين عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
في الصفوة الذرية والصفوة التي في عتقه يجمع فيها نجيته وشوقه تعالى ولا تنزع ذلك للشاعر الى ان يرضى  
وكذا الرقي على الحق بما يصح الا انه كان ولوراد فالذرية ويثبت الارض ليجي عليه مصداق الاثبات عليه  
او يتبع الماء او غير ذلك من الامور كلها ولا يمكن تقديرها في الظاهر للذرية كماله  
المطابق للصحة من الصادق عليه السلام في الرجل يكسر ظهره فقال بينه الذرية كماله وكذا الصليب وكذا الصليب  
فلهذا ودعا اوصار بحيث لا يقدح على الفصح فان حصل كان فيه ثلث الذرية وفي رواية طهرين اذا كسر الصليب  
على غير صبي فانه يتوارون ان عظم ثالثه فيلزم ان يثبت الذرية في الصليب وكذا في الصليب وكذا في الصليب











محمّد

الأعداد

۱۰



















اعزازت و مصفاة كماله

اصحی



مجلس علم و ادب  
العلماء  
العلماء  
العلماء

سر دوست و امانت  
الفتاح

۱- در حاملان ناقصه هم الهی است

العاصمة هي دمشق







اربع الف عاشره كان الحاصل في الميزان

الوصف من غير التوضيح والادراك

אשר יחבר אליו

[illegible]

...



يؤدى عند استصلاح كل سنة ثلث المال سواء كانت ثمانية او ثمانية كدية المارة والذي اوارس اذ في المسير  
 في اخر السنة اركان بقدرة ثلث الدية **ب** على العاقلة وفيه الطريق اذا كانت بقدر المجهدة من ازيد وفيه المارة  
 بلغ من جراها ارض الموهبة ودية الخطين الكامل قبل ان ينجيه الرعي وخطا الامام والمالك في الحكم والنجاة اكل  
 بيت المال في عير على عاقلة **ب** جناية العبد محمد على رقبته يقتض منه اربعة اشترى والى ارض في ذلك الا ان  
 وجنايت مخطا يتعلق برقبته فان شكا مولاه ودفعت له شكا منه اربعة اشترى من المار بدينه واني  
 بلا شرايح اريد فقه فان اعتقه مولاه ضمن الارض اربعة اشترى خطا وان كانت هذا فالعبد بطلان الحق  
 او صدهم ولم يزل الجارية عن رقبته ويجوز المشتري مع جلالته **ب** بين الفسخ والاصح **ب** الذي يجب ابتداء على العاقلة  
 فلا يجمع العاقلة بمالك الجاني على الاصيل وليس اكرم ثم لم يكن له عاقلة ولا شرا في بيت المال اخذت الدية  
 ماله **ب** قيل يقتسط الامام الدية على العاقلة على الغنى عشرة قناريين على الفقير خمسة قناريين ولا يقرب الله  
 عجب ما يراه ثم لا ينجح ولا ينجح البعيد مع قصور القرب من التقسيط ومن المولى مع بوجه العصبه فان  
 اتسعت احدى عصبته المولى ولو زادت فعلى مولى المولى ثم على عصبته مولى المولى وهكذا فان زادت عن العاقلة اربع اخذت  
 من الامام قال الشيخ في كانت الدية دين لا ربه اربعة اشترى لخدمته بفضله ومن الباقي وهو بقاء على قناريين في نصيب العاقلة  
 ما دونت الموهبة ولو زادت العاقلة عن الدية لم يقتض بها البعض **ب** اربعة اشترى انما التاجيل حين الموت وفي  
 الطريق حين الجناية لمن وقت الا ان مال وفي السرية من وقت الامان مال ولا يقرب الاصيل على حكم الظلم ولو مات  
 المرء بعد المولى اخذت ركبته ولو مات قبل المولى اربعة اشترى في بيت الميرضة شئ ولو كان فقيرا حال القتل فاستغنى عن ذلك  
 اشترى الوجوب فان بلغ البعض اربعة اشترى في الجاني في اربعة اشترى **ك** اذا كانت العاقلة غالبة كتب للمالك ان يملك  
 تلك البهنة بالرافعة ليعرف الدية عليهم ولو لم يكن عاقلة او عجزت اخذت من الجاني فان عجزت اخذت من الامام المارة  
 وقيل مع فقه العاقلة او فقرا من اخذ من الامام ومن الجاني اما دية شبيه العهد في مال الجاني فان مات او عجز قبل  
 يؤخذ من الاقرب ممن يورث دية فان لم يكن فمن بيت المال **ك** بعقل المريض المرء اربعة اشترى وانا الشيخ وان بلغ  
 القدم والاصح **ب** لو قتل الاب وكذا هذا اخذت الدية منه للورث عير ولا تضيق له منها ولو اشترى الوارث

الدية اربعة اشترى على قتل  
 المولى على علم المولى  
 اربعة اشترى على العاقلة

الامام  
 اربعة اشترى من المولى  
 اربعة اشترى من الجاني

اربعة اشترى من المولى  
 اربعة اشترى من الجاني  
 اربعة اشترى من المولى  
 اربعة اشترى من الجاني

للإمام ولو قتلته خطا فالدية على عاقلة يورثها غير الاب على الاقرب فان لم يكن وارث غير الاب وتلقا بقى ميراثه فلا  
 يورث ولا في الجير عدم الاخذ من العاقلة وكذا المقتل الا ان الامام خطا **ك** لوري الذي جليل اشراف ثم تملك القسم  
 سلطان بعقل عنه عصبته من الذي طار ثم اتم ثم تملك القسم سلطان بعقل عنه عصبته من الدية ومن المولى  
 لانه رعا وهو حق والنجين الدية في ماله ووري سلطان ثم اتم ثم اصاب سلطان قال الشيخ رحمه الله لا يعقل عنه  
 المولى وانه الكفار يعقل ان يعقل عنه المسلم لانه ميراثه لم يورث عير بعقل عنه عصبته فان لم يكن وارثا فلا يعقل  
 عنهم فان جنى احدهم فالعقل على مولى الام لا عصبته وشرائه فان اعتق ابو الجاني الوارث اليه فان سرت الجناية  
 بعد عتق الاب امرى به لم يملك فاعتق ابو قبل الاصالة لم يعقل عنه احد لان مولى الام قد نال ولما دعها قبل قتله  
 ومولى الاب لم يكن له عليه راء حال جنايته فيكون الدية في ماله فهذا الاخر ما اوردناه في هذا الكتاب وهو يتم  
 طالب التسوية في هذه الفرض ومن اراد الاطالة فليقله بكتابنا بذكر الفقه بالبيع الاصل للملك  
 من كل عام اشارة وخبر الى وجوبها وذكر الجاني التي تقع بين العلماء واورادها بالحق  
 من كلام الفضلاء ومن اراد الغاية فليقله بكتابنا

المرسوم غنيمتهى للسلطان في تحقيق المذهب واداء الحقوق  
 بالصلوات على الكتاب سوي الملك الوهاب  
 على يد احمد الصفوت المحمدي الخليل  
 المدبر المسمى محمد بن محمد  
 الخليل في باحة عجمية  
 حب المرحومة  
 ثمان من جيرة  
 والى  
 سلم



213

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين



١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

